
علم الإجتماع الحضري
المفاهيم - القضايا - المشكلات
د. سعيد ناصف
قسم الإجتماع
كلية الآداب - جامعة عين شمس
تقديم
الأستاذ الدكتور
محمود عودة
الطبعة الأولى
يناير ٢٠٠٦

علم الاجتماع الحضري
المفاهيم والقضايا والمشكلات

د. سعيد ناصف
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب- جامعة عين شمس

تقـــديم
الأستاذ الدكتور
محمود عودة

الطبعة الأولى

يناير ٢٠٠٦

رقم الإيداع بدار الكتب
والوثائق القومية
٢٠٠٦ / ٣٣٥٩



المحتويات

تقـــديم

يسعدني أن أقدم للقارئ بعامة، والمتخصصين فـي العلـوم الاجتماعيـة بخاصة هذا العمل العلمي البالغ الأهمية عن علم الاجتماع الحضري، مفاهيمه وقضاياه ومشكلاته. وهو عمل يأتي في وقته تماما؛ إذ تفتقر المكتبة العربيـة إلى الدراسات التي تعالج من منظور حديث ورؤية شاملة قـضايا المجتمـع الحضري بعامة، وإشكاليات التحضر في العالم الثالث ومصر بخاصـة فـي عصر يتسم بظاهرة التحول الحضري السريع، وانهيار أشكال الحياة التقليدية بعامة، والريفية بخاصة، عصر المدينة المنفتحة على الداخل والخـارج فـي آن، ومن ثم المستقطبة لكافة التحولات والمشكلات التي تلتقي فيها وتفد إليهـا من الخارج والداخل معا، على سبيل المثال تلك المجموعة من الظواهر التي نصفها بصورة عامة وسريعة بالغزو الثقـافي، وكـل مـايمكن أن تفـرزه صيرورة العولمة من أبعاد: اقتصادية واجتماعية وثقافيـة وسياسـية. وتلـك المجموعة من المشكلات التي يفرزها الحراك الاجتماعي المستمر من القرية إلى المدينة ذاتها. فكأن المدينة المعاصرة تـضحي بوتقـة لتفاعـل أحـدث التطورات الحضارية والثقافية مع أكثرها تقليدية في الوقت ذاته.

لقد أصبحت المدينة المعاصرة وبصفة خاصة في مجتمعنا ملتقـا لأكثـر التيارات الثقافية تعارضا بين الحداثة ومابعد الحداثـة، والعناصـر الثقافيـة للمجتمع التقليدي وقبل الصناعي. ومن هنا تبرز أهمية هذا العمـل العلمـي الذي يعالج معظم هذه القضايا وغيرها. ويتبنى منهجية أكاديمية تبدأ من العام إلى الخاص، ومن التاريخي إلى الأوضاع الراهنة. فيعالج في الفـصل الأول ظروف نشأة علم الاجتماع الحضري وتطوره، ويحلل فـي الفـصل الثـاني

الاتجاهات النظرية والمنهجية الكلاسيكية في علم الاجتماع الحضري، وذلك من منظور تحليلي نقدي، وصولاً إلى تحليل الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التحضر في الفصل الثالث. هذا الجزء الذي يمثل الخلفية النظرية والمنهجية التي تعني بتحليل المفاهيم وتقييمها ونقدها والكشف عن مدى ملاءمتها لتحليل ظواهر الحضر والتحضر في العالم الثالث بعامة، وفي مصر بخاصة. ومن ثم ينتقل إلى معالجة أوضاع التحضر ومشكلاته في البلدان النامية من منظور بنائي – تاريخي، ويرصد النمو الحضري: عوامله ومؤشراته في المجتمعات العربية، منتهياً إلى تحليل لأبرز المشكلات الحضرية المعاصرة في محاولة لاستخلاص بعض النماذج الخليقة بتفسير هذه المشكلات وتحليلها.

ويُختتم هذا العمل العلمي برؤية استشرافية مستقبلية عن المدينة ومشكلاتها في العالم النامي بعامة، وفي مصر بخاصة، محاولاً بناء رؤية تكاملية تنهض على استلهام المعارف المختلفة في العلوم الاجتماعية والبيئية والهندسية تمكن ليس فقط من فهم هذه التطورات والآفاق، وإنما في محاولة توجيهها والتخطيط لمسارها بما يحول المدن من تجمعات ومستوطنات تضم ملايين البشر الذين لايربط بينهم رابط إنساني إلى مكان ملائم لتطور حياة إنسانية مشبعة ومنتجة.

هذا هو العمل الذي يقدمه باحث متميز الدكتور/سعيد ناصف، إنشغل منذ بدايات تكوينه العلمي بقضايا الحضر والتحضر، رغم أصوله وانتماءاته الريفية، كما يتضح ذلك في رسالته للماجستير والدكتوراة، وأبحاثه المتعددة التي أعقبت مرحلة التكوين العلمي. وهذا تطور طبيعي، فالقرية ذاتها تتحول

حثيثاً نحو أساليب الحياة الحضرية بصرف النظر عن حكمنا القيمي عن نوعية هذه الأساليب.

يأتي هذا العمل إذن الذي يكشف عن جدية وتميز واطلاع على أحدث التيارات الفكرية في وقته تماماً ليلبي حاجة ماسة إلى مزيد من فهم الواقع الاجتماعي الذي نعيشه.

والله ولي التوفيق

الأستاذ الدكتور
محمود عودة

الفصل الأول

علم الاجتماع الحضري

ظروف النشأة وعوامل التطور

أولاً: علم الاجتماع الحضرى: ظروف النشأة

لاشك أن نشأة وظهور علم الاجتماع Sociology قد جاء إنعكاساً لمجموعة من التطورات البنائية التى شهدها المجتمع الأوروبى مع نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. حيث شهد هذا المجتمع أحداثاً هامة خلال تلك الفترة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادى(الثورة الصناعية، وماترتب عليها من تطور فى نمط وقوى وعلاقات الانتاج)، ولكن أيضاً على الصعيدين السياسى والأيديولوجى(الثورة الفكرية والفلسفية، والثورة الفرنسية). تلك الأحداث جميعها أدت إلى تحول المجتمع الأوروبى من مجتمع إقطاعى زراعى تقليدى إلى مجتمع رأسمالى صناعى حديث. هذا التحول أفرز العديد من المشكلات الاجتماعية، ومن ثم تطلب الأمر ضرورة وجود علم متخصص لدراسة تلك المشكلات وتشخيصها وفهمها وتحليلها وتفسيرها. ولذلك كان ظهور علم الاجتماع يمثل إستجابة لتلك الأوضاع والتحولات البنائية.

ونظراً لأن المجتمعات الحضرية كانت من أكثر المجتمعات المحلية تأثراً بتلك التحولات البنائية وما أفرزته من مشكلات اجتماعية، فان نشأة وتطور علم الاجتماع الحضرى Urban Sociology كعلم متخصص وكأحد فروع علم الاجتماع العام قد جاء هو الآخر إستجابة لتلك التحولات من ناحية، ولدراسة وفهم وتحليل المجتمعات الحضرية بكل ما تتضمنه من بنى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية و إيكولوجية، وما تعكسه تلك البنى من مشكلات حضرية متباينة من حيث: معدلاتها وظروف نشأتها وتطورها وآثارها المختلفة من ناحية أخرى.

وتشير معظم الكتابات والتحليلات إلى أن علم الاجتماع الحضرى يدين فى نشأته الأولى لأعمال عدد من رواد علم الاجتماع الأوائل فى أوروبا بصفة خاصة ممن إستجابوا للتحول الحضرى الكبير الذى عايشوه، ومن ثم وجهوا جهودهم فى محاولة لايجاد فهم دقيق لأشكال الحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع والتحضر. ولقد كانت أعمالهم تمثل الأسس الفلسفية الأولى التى إستندت إليها نشأة هذا الفرع المتخصص، وأن تصوراتهم وتحليلاتهم - رغم أنها توصف بالكلاسيكية- ماتزال تمثل تأثيراً هاماً على الكثير من الأعمال المعاصرة فى هذا المجال. ومن هؤلاء الرواد: تونيز، فيبر، زيمل فى ألمانيا، و دوركايم فى فرنسا(١).

إن تتبع المسار التاريخى للدراسات الحضرية يشير إلى أن الاهتمام بتلك الدراسات قد بدأ فى القرن السادس عشر على نحو ما ذهب" جدعون سجوبرج Gideon Sjoberg فى دراسته بعنوان" علم الاجتماع الحضرى المقارن"، والتى أشار فيها إلى أن القرن السادس عشر يعتبر البداية الفعلية للصياغة النظرية للدراسات الحضرية. وذلك حينما نشر " جيوفانى بوتروGiovani Botero لأول مرة دراسته الشهيرة حول " عظمة المدن The Greatness of Citie، ثم كانت المحاولة الثانية فى عام ١٨٩٩فى القرن التاسع عشر عندما كتبت" أدنا فيبر Adna F. Weber"، بحثها السوسيولوجى الذى يحمل عنوان" نمو المدن فى القرن التاسع عشر"، ثم تلى ذلك مؤلف " ماكس فيبر" الشهير والذى يعتبر أول دراسة كلاسيكية فى علم الاجتماع الحضرى تحت عنوان" المدينة(٢).

وانطلاقاً من ذلك، فإن علم الاجتماع الحضرى يتخذ من المدينة موضوعاً أساسياً لدراسته النظرية والتطبيقية باعتبارها وحدة اجتماعية مميزة فى ذاتها من حيث: نشأتها وتطورها، فضلاً عن أنه يهتم كذلك بدراسة وتحليل ظاهرة التحضر وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية متعددة ومتداخلة الجوانب والأبعاد. ولذلك كان الاهتمام بانشاء فرع من فروع علم الاجتماع يُطلق عليه " علم الاجتماع الحضرى"، يقوم على أسس نظرية ومنهجية معينة تتسق والأساس النظرى والمنهجى لعلم الاجتماع العام، وذلك بهدف فهم ظاهرة المدن والتحضر والمشكلات المرتبطة بهما، وأيضاً التنبؤ بمستقبل تلك المشكلات والظواهر الحضرية التى صاحبت النمو السريع والمتزايد للمدن الحديثة.

وفى ضوء ذلك، يمكننا القول أن ثمة مجموعة من التساؤلات تثار فى الذهن وقد تبنتها العديد من المدارس الفكرية خلال العقدين الأخيرين منها: ماهو مفهوم علم الاجتماع الحضرى ؟ وهل يتضمن علم الاجتماع الحضرى إتجاهاً نظرياً وفكرياً متميزاً ؟ أم أنه يستعير تلك الاتجاهات النظرية بشكل إنتقائى من المجالات الأخرى لعلم الاجتماع ؟ ولقد لخصت هذه المدارس تلك التساؤلات فى إشكالية أساسية مؤداها: ماهو علم الاجتماع الحضرى ؟(٣).

وثمة إشكالية أخرى تتمثل فى أنه على الرغم من أن الباحثين فى مجال علم الاجتماع الحضرى قد درسوا المدينة فى مختلف المجتمعات وفى مراحل مختلفة إلا أن المشكلات المفاهيمية Coceptualization ومقاييس التحضر Measuring Urbanization الخاصة بتلك الدراسات لم تُحل حتى الآن. حيث يكتشف القارىء من خلال الاطلاع على أى مؤلف رئيسى يتناول

المدن أن هناك العديد من المصطلحات الجديدة مثل: العواصم Metropolis والعواصم الضخمة Megalopolis والمنطقة الحضرية الإحصائية Metropolitan Statistical Area، والحضرية Urbanism والتحضر Urbanization والتضخم الحضرى Overurbanization، وأيضاً مفهوم المدن العالمية Global Cities. وغيرها من المفاهيم الأخرى الكثيرة التى لانجد إتفاقاً عاماً حول معانيها وتعريفاتها عند علماء الاجتماع الحضرى والمهتمين بالدراسات الحضرية على وجه العموم. ومن جانب آخر نجد أن إستخدام هذه المصطلحات فى التراث العلمى غالباً ما يُحدث خلطاً نتيجة إستخدام المؤلفين على إختلاف توجهاتهم النظرية والفكرية لنفس المصطلحات بنفس المعانى.

وقد فسر البعض ذلك فى ضوء عدم قدرتنا على التغلب على المشكلات الحضرية، والمشتقة من عدم قدرتنا على تقديم تعريف محدد وواضح لتلك المشكلات(٤). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لايوجد إتفاق عام حول مقاييس التحضر ومؤشراته، وتباين تلك المقاييس والمؤشرات من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى. الأمر الذى ينعكس على تباين المشكلات الحضرية من حيث: معدلاتها وأبعادها وعواملها وآثارها من جانب، وتباين الاتجاهات والرؤى النظرية والمنهجية التى تناولت تلك المشكلات والظواهر الحضرية، وقدمت تفسيرات وتحليلات مختلفة لها خلال مراحل متباينة من جانب آخر.

وبالإضافة إلى الإشكاليات النظرية والمنهجية والمفاهيمية التى تواجه المتخصصون فى علم الاجتماع بعامة، وعلم الاجتماع الحضرى بخاصة، فثمة إشكالية أخرى تتعلق بعدم الاتفاق على تعريف محدد وعام لعلم

الاجتماع الحضرى. ولاشك أن هذه الاشكالية هى إمتداد لإشكالية أوسع تتمثل فى عدم الإتفاق بين علماء الاجتماع أنفسهم حول تعريف عام لعلم الاجتماع ذاته. ومن ثم عدم الإتفاق على مجالات الدراسة فى كليهما.

ويمكن تفسير هذه الإختلافات فى ضوء مجموعة من الإعتبارات الأساسية من أهمها:

أولاً: إختلاف التوجهات والرؤى الفكرية والنظرية للباحثين والمتخصصين فى علم الاجتماع الحضرى بشكل عام، فضلاً عن إختلاف وتباين توجهاتهم الأيديولوجية.

ثانياً: تباين وإختلاف الأساليب المنهجية التي يعتمد عليها هؤلاء المتخصصون فى تناولهم لظاهرة التحضر ونمو المدن، والمشكلات الحضرية المصاحبة لهذا النمو المتزايد.

ثالثاً: عدم وجود نموذج عام ومطلق للتحضر يمكن تعميمه على كل المجتمعات وفى كل المراحل. ومن ثم فإن ظاهرة التحضر على الرغم من أنها تمثل ظاهرة عامة وعالمية، إلا أن معدلاتها وعواملها وأبعادها وآثارها تُعد نسبية، أى أنها تختلف من مجتمع لآخر وفقاً لظروف وإمكانيات وخصوصية كل مجتمع.

رابعاً: عدم وجود مقاييس ومؤشرات عامة ومطلقة لتحديد عملية التحضر، ومن ثم فالأمر يتوقف على ظروف كل مجتمع.

وفى ضوء هذه الإعتبارات يمكننا مناقشة بعض التعريفات التى قدمها العلماء والمتخصصون لعلم الاجتماع الحضرى، وذلك بهدف الكشف عن جوانب الإتفاق والإختلاف بينهم من ناحية، ومحاولة لصياغة تعريف لهذا

العلم يتفق ومكانته المتميزة بين فروع علم الاجتماع الأخرى من ناحية أخرى. إلى جانب إعتباره العلم الذى يتناول المدينة وظاهرة التحضر .وما يرتبط بهما من تطورات بنائية على كافة الأصعدة والمستويات من ناحية ثالثة.

ثانياً: علم الاجتماع الحضرى: إشكالية التعريف

يعرف" رالف تومليستون Ralph Thomilison" علم الاجتماع الحضرى بأنه: العلم الذى أصبح مرادفاً تقريباً لعلم الاجتماع العام، وذلك لأنه يختص بموضوع خاص فى إطار علم الاجتماع العام. وعندما يتحدث عن علم الاجتماع الحضرى، يشير إلى أنه علم البيئة الحضرية Urban Environoment، وذلك لأن التوزيع المكانى فى المدن وما حولها وما ينشأ فيها من أشكال وأنماط متباينة للعلاقات الاجتماعية يُعد الظاهرة الحضرية الأساسية التى يستند إليها فى تأكيد مشروعية قيام واستمرارية علم الاجتماع الحضرى كمجال متميز، وهو بذلك يؤكد على طبيعة الموضوع الذى يُشغل به علم الاجتماع الحضرى والذى ينحصر فى الأيكولوجيا الحضرية Urban Ecology. ومن وجهة نظره، فإن هذا الإهتمام يجعل من العلم مجالاً متميزاًعن المجالات الأخرى(٥).

وثمة تعريفات أخرى قدمها العلماء والمتخصصون لعلم الاجتماع الحضرى منها على سبيل المثال: التعريف الذى قدمه كل من" جوزيف روسك، وورولاند وارن" بأنه الفرع الذى يهتم بدراسة الحضرية وسمات سكان المدينة وتنظيماتهم وأنشطتهم المؤسسية وعمليات التفاعل الأساسية كما تحدثا أيضاً عن الحياة الحضرية وتأثير التغير الاجتماعى على المدينة

والمشكلات المختلفة التى تواجه المجتمع الحضرى(٦).

بينما يرى بلامناتز J.P.Plamenatz أن علم الاجتماع الحضرى هو الدراسة السوسيولوجية للمدن وحياة المدينة أو الحضرية أو موضوعات مختارة فى هذا الحقل(٧). فى حين ذهب نول جست Noel Gist إلى أن علم الاجتماع الحضرى يعتبر من أكثر مجالات علم الاجتماع حاجة إلى التعريف، وذلك لعدم وضوح تعريفه، نظراً لعدم وجود إتفاق عام على إستقلاليته أو طابعه النظرى. إذ أن الفروع الأخرى مثلا: علم الاجتماع الريفى يشير إلى معظم الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالريف والقرية، فى حين أن علم الاجتماع الحضرى يؤكد على حقائق معينة للمدينة ويحاول التحقق منها. والواقع أن مثل هذا التعريف لايقبله معظم السوسيولوجيين المهتمين بالظاهرة الحضرية(٨).

وتشير تحليلات أخرى إلى أن علم الاجتماع الحضرى قد إعتبر نوعاً من علم الاجتماع يختص بالحياة الحضرية أو المدينة، وأنه من أجل ذلك، فإن المبادىء العامة وإطار المفاهيم الأساسية والأفكار الرئيسية التى يتحرك خلالها علم الاجتماع يمكن أن تطبق على الدراسة فى علم الاجتماع الحضرى، إلا من تعديلات طفيفة جداً تتناول طابع الدراسة فى المدينة(٩).

وفى بريطانيا إنتقد" جلاس" R.Glass العديد من الإتجاهات الحديثة بما فى ذلك وجهة النظر القائلة بأن علم الاجتماع الحضرى ينبغى أن يهتم أو أنه يهتم بالتناقض الحادث بين علم الإجتماع الحضرى والمجتمع الريفى. وحاول أن يناقش الإتجاه الإيجابى والذى يهتم فيه علم الاجتماع الحضرى بتعيين أنماط المدن الكبرى فى الماضى والحاضر. وأكد" جلاس مع ممفورد" على

أهمية الدراسة التحليلية، بمعنى أن جلاس يرفض أن يكون علم الاجتماع الحضرى هو العلم الذى يدرس المجتمع الحضرى باعتباره مقابلاً للمجتمع الريفى، ولكنه فى ضوء الدراسة التاريخية التحليلية لنشأة المدن ونموها تقررت الركائز الأساسية لهذا العلم الحديث(١٠).

بينما يُعرف" مصطفى الخشاب " علم الاجتماع الحضرى أو أيكولوجيا المدينة بأنه: العلم الذى يهتم بدراسة المدينة باعتبارها مركز الحضر. وهو بذلك يدرسها فى نشأتها وتطورها ووظائفها والأبنية الادارية والفنية القائمة فى تلك المدن. كما أنه العلم الذى يتناول التصنيفات الطبقية والمهنية ومستوياتها التكنولوجية والمشكلات التى تعانى منها. حيث تظهر نتيجة لذلك أهمية التخطيط للمدن وتنسيقها وإعادة تنظيمها عمرانياً. ثم يؤكد على أهمية أن يقوم الباحثين فى هذا العلم بدراسة المسائل المرتبطة بالغزو الإيكولوجى والعزلة الاجتماعية والتتابع وحروب الإبادة كمحاولة منه لقياس درجة هذه الظواهر والعوامل الدافعة إليها. هذا بالاضافة إلى تركيز إهتمامهم أيضاً على دراسة التركز السكانى وأثره على الظاهرة الإنحرافية بصورها المتعددة كمحاولة منه أيضاً للوصول إلى مقاييس محددة لدرجات الإنحراف(١١).

فى حين يرى " محمد الجوهرى" أن علم الاجتماع الحضرى هو علم إجتماع للحياة الحضرية، أى دراسة الجماعات والعلاقات الاجتماعية فى ظروف وأوضاع إجتماعية حضرية(١٢).

وفى ضوء ذلك، نجد أن الاهتمام بتعريف علم الاجتماع الحضرى قد أخذ إتجاهين أساسيين: **الأول** ويتمثل فى تعريف علم الاجتماع الحضرى إستناداً إلى طبيعة الموضوع الذى يتناوله. **والثانى** يعرف علم الاجتماع الحضرى

بأنه مجال متميز فى إطار علم الاجتماع العام، حيث يهتم بدراسة الحقائق المتعلقة بالمدن.

والواقع أن تباين تلك التعريفات يُعد إنعكاساً واضحاً لاختلاف التوجهات الفكرية والنظرية للعلماء والباحثين المهتمين بالظواهر الحضرية، كما أنه يُعد إنعكاساً أيضاً لاختلاف المقاييس والمؤشرات المستخدمة فى تلك التعريفات. الأمر الذى يدفعنا إلى **صياغة تعريف لعلم الاجتماع الحضرى** بأنه: " أحد الفروع الهامة والمتميزة لعلم الاجتماع العام، والذى يهتم بدراسة البنى الحضرية على إختلاف أحجامها ومستوياتها وتركيبها البنائى والثقافى والإيكولوجى، وذلك من حيث: عوامل نشأتها وظروف تطورها ونموها، ونظمها الاجتماعية المختلفة، والعلاقة المتبادلة والمتداخلة بين تلك النظم. فضلاً عن إهتمامه بدراسة وفهم وتحليل وتفسير المشكلات الحضرية الناتجة عن النمو الحضرى المتزايد من حيث أسبابها وأبعادها وآثارها المختلفة ليس فقط على الصعيد المحلى الحضرى، ولكن أيضاً على الصعيد القومى. إلى جانب إهتمامه كذلك بدراسة التغيرات التى تتعرض لها البنى الحضرية وماتفرزه من مشكلات بهدف فهمها والمساهمة فى مواجهتها من خلال التوصيات والمقترحات التى تُترجم إلى خطط وبرامج فى مجال التخطيط والتنمية الحضرية".

ولاشك أنه إذا كانت الاشكاليات النظرية والمنهجية تُعد من أهم الاشكاليات التى تواجه المنظرين فى علم الاجتماع الحضرى، فثمة إشكالية أخرى لاتقل فى الأهمية تتمثل فى إشكالية المفاهيم. ومن ثم فإن توضيح المفهومات المستخدمة فى ميدان علم الاجتماع الحضرى، وتحديد تعريفات دقيقة ومحددة

وعامة لهذه المفهومات يمثل تحدياً هاماً يواجهه هؤلاء المنظرين والمتخصصين. ولذلك تحتل المفاهيم وتعريفاتها أهمية كبيرة في الصياغة النظرية لعلم الاجتماع الحضرى من ناحية، وتوجيه خطوات البحث والدراسة من ناحية أخرى. حيث تلعب المفاهيم دوراً أساسياً فى تحديد الاطار النظرى الذى يوجه البحوث، وتسهم فىتحديد أهدافها وإجراءاتها المنهجية والميدانية. فضلاً عن أهميتها فى توضيح الرؤية بأبعاد الواقع الاجتماعى المرتبط بالظروف الحضرية. ومن ثم فإنه بدون التعريف الدقيق للمفهومات لايستطيع الباحث أن يُحدد إطاره النظرى تحديداً دقيقاً، كما أنه لايمكنه أن يحدد التعريفات الاجرائية للمفاهيم التى يستخدمها في دراسته وفقاً لعدد من المؤشرات والمقاييس الدقيقة التى تتناسب و طبيعة الواقع الاجتماعى الحضرى الذى يقوم بدراسته.

ولذلك يأتى إهتمامنا بتحديد مجموعة من المفاهيم الأساسية التى تواجه الباحث فى مجال علم الاجتماع الحضرى والدراسات الحضرية، وذلك من واقع المراجعة النقدية للتراث المتعلق بالتحضر والمدن، وخاصة أن تلك المفاهيم – ماتزال– بحاجة إلى المزيد من التوضيح، فضلاً عن عدم وجود إتفاق عام على تعريف محدد وعام لأى منها من قبل المتخصصين والمهتمين بدراسة الواقع الحضرى.

وعلى صعيد آخر نعتقد أن مناقشة المفاهيم الأساسية المرتبطة بعلم الاجتماع الحضرى، وتقديم التعريفات الواردة حولها وتحديد تعريف نظرى وإجرائى لتلك المفاهيم يمثل مطلباً أساسياً وجزءاً من التحديد النظرى، وبخاصة أن المهتمين بالدراسات الحضرية الآن يواجهون مجموعة من

المفاهيم التى – ماتزال– تحتاج لتعريفات واضحة ومحددة ودقيقة لكى تتضح الرؤية بأبعاد تلك المفاهيم ودلالاتها فى فهـم الواقـع الحـضرى المعاصـر وإشكالياته المتباينة والمعقدة والمتشابكة من حيث أبعادها وآلياتها.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا مناقشة بعض التعريفات التى قدمها بعض العلماء والمتخصصين فى علم الاجتماع الحضرى والمهتمين بالدراسات الحـضرية لبعض المفاهيم الهامة والأساسية فى هذا المجـال، وذلـك للتعـرف علـى إسهاماتهم المختلفة، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينهم فيما يتعلق بالمؤشـرات والمقاييس المستخدمة فى تحديد تلك التعريفات. ومن أهم المفاهيم المستخدمة فى مجال علم الاجتماع الحضرى:

١– التحضر والحضرية.
٢– المدينة.
٣– المجتمع المحلى.
٤– الإيكولوجيا الحضرية.
٥– التضخم الحضرى.

ثالثاً: مفاهيم أساسية: إشكالية التعريف.

١ – التحضر Urbanization والحضرية Urbanism

ثمة خلط بين معنى مفهومى التحضر والحـضرية مـن جانـب بعـض المتخصصين فى علم الاجتماع الحضرى.ويتضح هذا الخلط عندما يـستخدم هؤلاء أحد هذين المفهومين للدلالة على الآخر، أو عندما يكتفـون باسـتخدام أحدهما للدلالة به على كليهما. الأمر الذى يؤكد على ضرورة التمييـز بـين المفهومين.

ولقد أشار"سيجوبرج" فى دراسته لعلم الاجتماع الحضرى المقارن إلى أنه من العقبات الأساسية التى تواجهنا فى الـصياغة النظريـة لعلـم الاجتمـاع

الحضرى هى غموض بعض المفاهيم الأساسية، وعدم تحديدها بصورة كافية. ومن هذه المفاهيم التى تستند إلى الصياغة النظرية والتى لها أهمية كبيرة فى الدراسات المتعلقة بنشأة المدن ونموها والظواهر الحضرية التى تواجه المدن المعاصرة بشكل يقتضى مزيداً من البحث والدراسة" مفهوم التحضر"(١٣).

ولقد صاغ" رالف توملنسون" تعريفاً للتحضر جاء فيه أنه يشير إلى هجرة السكان من الريف إلى المدن الصغرى أو إلى المدن الكبرى. وهذه الأخيرة تتميز بأنها مستعمرات بشرية على درجة عالية من الكثافة السكانية، حيث يقيم الناس متجاورين فى منطقة مخصصة لذلك، ويعملون غالباً فى أنشطة غير زراعية(١٤).

وعلى الرغم من أهمية هذا التعريف، إلا أنه يُعد تعريفاً جزئياً حيث عرف التحضر إنطلاقاً فقط من التركيز على عامل واحد إعتبره هو المسؤل الوحيد عن تلك الظاهرة، ذلك العامل يتمثل فى تأثير الهجرة الريفية- الحضرية. وأنه على الرغم من أهمية الدور الذى تلعبه الهجرة الريفية الحضرية فى هذا المجال ، إلا أنها ليست – بحال من الأحوال- العامل الوحيد، فثمة عوامل أخرى كثيرة تسهم بدرجات متفاوتة فى التأثير على عمليات التحضر مثل: الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين أنفسهم، وأيضاً الأمور التى تتعلق بالسياسات والتوجهات الحضرية مثل إقامة مدن جديدة، أو تحويل بعض المناطق الريفية إلى مناطق حضرية. أى أن هذا التعريف قد ركز فقط على بُعد واحد من أبعاد التحضر كعملية إجتماعية هامة من عمليات التغير الإجتماعى وهو البعد الديموجرافى" السكانى"، وخاصة أولئك

الذين ينتقلون من المجتمعات الريفية إلى المجتمعات الحضرية.

ولقد عرف" ريتشارد سترين Richard Stren" التحضر بأنه" إجمالى نسبة سكان المجتمع الذين يقيمون فى مناطق حضرية. كما أنه يشتمل كذلك على عملية إقتصادية وتحول إجتماعى فى أسلوب الحياة (١٥).

ويؤكد تعريف آخر على أن التحضر يعنى" نمو نسبة Proportion أو حجم السكان الذين يعيشون فى مناطق حضرية. وأن التحضر بهذا المعنى يشتمل على خاصيتين هما: **الأولى** وتتمثل فى حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبخاصة أولئك الذين يفتقرون إلى وظائف خارج نطاق العمل الزراعى. ، أما **الخاصية الثانية** فتتمثل فى التغيرات التى تظهر على حياة هؤلاء الناس بعد إنتقالهم من الريف إلى المناطق الحضرية. وأنه أثناء هذه الفترة يسعى هؤلاء إلى محاولة التكيف مع أساليب الحياة الحضرية Urban Ways Of Life والتى تتضمن التغيرات فى القيم والإتجاهات وأنماط السلوك(١٦).

بينما يرى" إجون برجل" أن التحضر بمثابة عملية Process، فى حين تعتبر الحضرية الحالة أو الظروف القائمة، ومن ثم يرى أن التحضر يمثل الجانب الدينامى، فى حين تمثل الحضرية الجانب الثابت والمستقر(١٧).

وفى سياق محاولته للتمييز بين التحضر والحضرية، أشار" هارلى براوننج H. Browning" إلى أن هناك نوعاً من الخلط يدور حول طبيعة المفهومين. وأن التحضر بالمعنى الذى يستخدمه يشير إلى " زيادة الحجم الإجمالى للسكان الذين يعيشون فى نقاط ثابتة نسبياً من حيث التركز أو الكثافة المرتفعة فى أى دولة من دول العالم". ومن جانب آخر، فإن مفهوم

الحضرية يُعد مفهوماً فضفاضاً إلى أبعد الحدود لكونه يحاول تحديد جوانب الحياة الاجتماعية والشخصية فى البيئات الحضرية، وأنه لايوجد حالياً إتفاق عام بين المتخصصين فى علم الاجتماع حول السمات المميزة للحضرية من منظور ثقافى مقارن(١٨).

وتُعرف الموسوعة البريطانية الجديدة التحضر بأنه" العملية التى يصبح بمقتضاها السكان متمركزين فى المدن أو فى الأماكن الحضرية. وهى عملية يمكن أن تحدث بطريقتين: الأولى هى زيادة عدد المحلات الحضرية، والثانية هى زيادة حجم سكان كل محلة من تلك المحلات على حدة". وأنه على الرغم من أن مصطلح التحضر يُستخدم أحياناً للإشارة إلى خصائص الحياة الحضرية، فإن الباحثين يفضلون إستخدام مصطلح " الحضرية" لوصف هذه الخصائص مثلما هو الحال مع مصطلح الحضرية كأسلوب فى الحياة(١٩).

أما" بانكس S. Banks "، كار Carr" فقد صاغا تعريفاً للتحضر جاء فيه أنه"...كمياً يشير التحضر إلى تركز السكان، وكيفياً يشير إلى التغيرات التى تحدث فى أساليب الحياة والقيم...، وأن هذا المصطلح يمكن أن يشير إلى كليهما معاً، أى أنه يشير إلى العملية والنتيجة. أى إلى التحول إلى مكان فيزيقى متضمناً العمليات الكيفية المرتبطة بمثل هذا التحول إلى المكان الجديد، ودرجة وأثر التحولات التى حدثت بالفعل. ومن ثم يمكن النظر للتحضر كعملية ذات وجهين: أحدهما يعنى زيادة عدد نقاط التركز، والثانى يعنى زيادة حجم التركزات القائمة بالفعل. أما التحضر من الناحية الكيفية فإنه يُعد عملية معقدة وغير متجانسة. ولذلك فإن البعض يميل إلى إستخدام مصطلح " الحضرية" لوصف هذا الجانب الكيفى للتحضر. ويميل الباحثان

إلى التأكيد على أهمية البعد الكمى، وأنه على الرغم من أهميـــة الإعتبـــارات الكيفية، فإنه أصبح من الضرورى من أجل المقارنة اللجوء إلى تعريف كمى مبسط للتحضر والذى يعنى:نسبة الأفراد الذين يعيشون فـــى المـــدن علـــى إختلاف أحجامها(٢٠).

ونظراً لأن مفهوم " الحضرية مفهوماً واسعاً وذلك لأنه يتصل بكل مظاهر أسلوب الحياة الحضرية بما يشتمل عليه مـــن قـــضايا سياســـية وإقتـــصادية وإجتماعية وثقافية، فإن البعض يرى أن "الحضرية تمثـــل المنـــتج النهـــائى لعمليات التحضر(٢١).

فى حين يشير تعريف آخر للتحضر إلى أنه" التغير فى نسبة السكان الذين يعيشون فى أماكن حضرية". وأن التحضر يحـــدث نتيجـــة لمجموعـــة مـــن العوامل منها: الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينـــة، والزيـــادة الطبيعيـــة للسكان الحضريين Natural Increase، وكذلك نتيجة للهجرة الحضرية الدولية International Urban Migration، فضلاً عن عوامل أخرى مثل: إعادة تصنيف المناطق الحضرية Reclassification، وعمليات الـــضم Annexation، وكـــذلك عملية التوسع فى المناطق الحضرية العاصمية Metropolitanization(٢٢).

وثمة تعريف آخر للتحضر يركز على التحضر باعتبـــاره عمليـــة مـــن عمليات التغير الاجتماعى، حيث يركز هذا التعريف علـــى التغيـــرات التـــى تطرأ على على البنية الوظيفية من جراء الهجرة الريفية إلى المدينـــة للعمـــل فى الصناعات والخدمات. كما أن عملية التحضر تشتمل علـــى مايـــصاحب الحركة السكانية فى المناطق الريفية والحضرية من تغيرات فى نـــسق القـــيم السائدة فى المنطقة الحضرية وظهيرها بفعل ما يحدثه التغيـــر التقنـــى مـــن

تحولات فى الأفكار وسلوك الأفراد ومظاهر إستهلاكهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم. وفى ضوء ذلك فإن عملية التحضر تشتمل على ثلاثة أنماط للتغير الاجتماعى هى:

١- نمو المدن.

٢- حركة الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

٣- الحضرية، والتى تعنى تنمية نمط حياتى جديد يختلف عن نظيره السائد فى المناطق الريفية(٢٣).

فى حين ذهب" السيد بدوى" إلى أن التحضر معادل للمفهوم الإنجليزىUrbanism، وهو يدل على حركة التحضر بشكل عام، وما تعنيه هذه الحركة من تغيرات كمية وكيفية. أى أنه يشير إلى الزيادة التى تطرأ على سكان المناطق الحضرية والمتطلبات الثقافية للحياة الحضرية، وما يلزم لتحقيق ذلك من عمليات إجتماعية مثل: التكيف والصراع، وما ينتج عن ذلك من التدهور المادى والمعنوى والإنحراف والإرتداد للقرية. ثم يفرق الكاتب فى هذا التعريف بين مصطلح التحضر Urbanism الذى يشير إلى العمليات الكمية والكيفية لعملية التحضر فى آن واحد، وبين مصطلح " التحضير Urbanization والذى يشير إلى العمليات الكمية دون العمليات الكيفية(٢٤).

والواقع أن هناك مجموعة من الملاحظات يمكن توضيحها من التعريف السابق تتمثل فى: أولاً: أن هذا التعريف يخلط بين التحضر كعملية إجتماعية، والحضرية كأسلوب للحياة ونمط للمعيشة. وثانياً: أنه يخلط بين عملية التركز فى المدن وبين عملية تأثير المناطق الحضرية على المناطق المجاورة لها

وبخاصة المناطق الريفية. **وثالثاً:** أنه يخلط بين التحضر باعتباره عملية تحدث بشكل تلقائى، وبين التحضر باعتباره عملية تحدث بشكل مقصود فضلاً عن أن التحضر بالمعنى الذى أورده التعريف لايخرج عن كونه أحد مصادر التحضر. **وأخيراً** لم يحدد هذا التعريف– رغم صعوبة القيام بذلك– أساليب الحياة الحضرية التى يمكن أن تغزو الريف، كما أنه لم يشر إلى الآليات والأساليب التى يمكن من خلالها أن تتحقق هذه العملية.

ويعتبر" لويس ويرث Lous Wirth" أول من صاغ تعريفاً للحضرية فى مقاله الشهير" الحضرية كأسلوب للحياة Urbanism as a way of life" والذى ناقش فيه عدداً من المحاور والموضوعات والخصائص التى تميز المدينة عن القرية. حيث أشار إلى أن الحضرية تشجع على المنافسة Competition، والإستقلالية Independence، و اللاشخصية Inpersonality، مما يؤدى إلى إستغلال الناس لبعضهم البعض. كما أن الحضرية تؤدى أيضاً إلى ضعف التماسك الاجتماعى Social Solidarity. وأن هذه التأثيرات لاتتوقف فقط عند المستوى الحضرى، أى مستوى المدينة، ولكنها تُحدث تأثيرات على السكان الريفيين كذلك. وأضاف فى تحليله للحضرية أن المدن أصبحت مراكز للفنون والتعليم والحكومة. وحدد مجموعة من الخصائص التى تميز المدينة عن القرية منها: ضخامة الحجم، و الكثافة السكانية، وعدم التجانس(٢٥).

ولقد حاول" بول ميدوس Paul Meadows" من جانبه أن يُحدد خصائص للحضرية فذكر أنها تمثل نمط من الحياة يتجلى فيه مايلى: تكيف جماعات غير متجانسة مع بعضها البعض، ودرجة عالية نسبياً من التخصص فى العمل، ومزاولة حرف ومهن غير زراعية، وإقتصاد موجه إلى السوق،

والتفاعل بين الإبتكار والتغيير مقابل المحافظة على التقاليد الجمعية، وتطوير التعليم والفنون وتوفر إتجاهات وميول لتقبل الأبنية التى تفرزهـا المدينـة أو التشريعات والقوانين التى تضعها الحكومة(٢٦).

نستخلص مما سبق، أن ثمة خلطاً واضحاً فى إستخدام مفهومى" التحـضر والحضرية"،مما يشير إلى عدم وجود إتفاق عام بين العلماء والمتخصـصين حول تعريف محدد وواضح لكل من المفهومين. الأمر الـذى يـدفعنا إلـى ضرورة التمييز بين المفهومين، وذلك لسببين أساسـيين أحـدهما: نظـرى ومنهجى، والآخر: واقعى، أى يرتبط بالواقع الاجتماعى.

وفيما يتعلق بالسبب الأول، **النظرى والمنهجى**، فإنه يستند إلى إعتبـارين أساسيين هما:

١- أنه إذا كانت النظريات الغربية فى مجال التحضر لاتخرج عـن كونهـا ترجمة فكرية لتجربة التحضر التاريخيـة التـى شـهدتها أوروبـا الغربيـة والولايات المتحدة، وأن هذه النظريات تتجاهل فى مجملها تجارب التحـضر التى شهدتها البلدان الأخرى، فإنه يُصبح مـن المنطقـى بالنـسبة للبـاحثين والمهتمين بظاهرة التحضر فى البلدان النامية أن يتعاملون مع هذه النظريات وما تطرحه من أفكار وفرضيات بقدر كبير من الحيطة والتحفظ عند قيـامهم بدراسة التحضر والمدينة فى تلك البلدان النامية.

٢- وعلى صعيد آخر ، فإن معظم العلماء الغربيين الذين إهتمـوا بظـاهرة التحضر فى مجتمعاتهم، والـذين صـاغوا مفهـوم الحـضرية (ويـرث، ميدوس...وآخرون)، قد درسوا الواقع الحضرى فى بعض البلدان الأوروبيـة خلال مرحلة معينة من مراحل تطور تلك البلدان. الأمر الذى أدى بهم إلـى

صياغة مثل هذه المفاهيم من خلال تجريد المدينة وإنتزاعهـا مـن سـياقها الإجتماعي والاقتصادى والثقافى والتاريخى الشامل. ومن ثم ، فإن خصائص الحضرية كما حددها هذين العالمين ليست أكثر من كونها محـصلة ثقافيـة لدرجة ومستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الشامل التى بلغتهـا الرأسمالية فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ أواخر القـرن التاسـع عشر. فضلاً عن أن المدينة الأوروبية والأمريكية أصبحت منذ ذلك الوقـت تمثل وعاءًا إجتماعياً تتجلى فيه " الحضرية" بخصائصها المعروفة والتى من أهمها: اللاشخصية، واللاتجانس، والفردية والعقلانية، أى أنها تعكس بـشكل واضح مستوى التطور الاجتمـاعى والاقتـصادى والثقـافى الـذى بلغتـه الرأسمالية فى تلك البلدان.

أما فيما يتعلق بالسبب الثانى والذى يدفعنا إلى التمييـز بـين مفهـومى " التحضر والحضرية" فيتمثل فى: البعد الأمبريقى أوالواقعى. يمكننا القول أنـه إذا كان العلماء الغربيين قد حددوا خصائص الحضرية إستناداً إلى دراسـات ميدانية وملاحظات أمبريقية تتعلق بواقـع المـدن الأوروبيـة التـى قـاموا بدراستها، فإنه من الصعوبة تعميم تلك الخصائص على المـدن الأوروبيـة بشكل مطلق. ومن ثم تفتقر هذه النظريات والأطروحات إلى إمكانية تعميمها حتى على مستوى المدن الأوروبية ذاتها خلال تلك المرحلة أو فـى مراحـل أخرى. وبالتالى فإن الأمر يزداد صعوبة فى حالة تطبيق هذه النظريات ومـا حددته من خصائص وسمات على المدينة والتحضر فى البلدان النامية، وذلك لخصوصية عمليات التحضر فى تلك البلدان من حيث: عواملهـا وأبعادهـا وخصائصها وتأثيراتها وإنعكاساتها المختلفة وما تفرزه من مشكلات حضرية

معقدة ومتشابكة.

ومن جانب آخر، يصعب تحديد خصائص الحضرية من منظور ثقافى مقارن، فالتحضر قد حدث- ومايزال- فى البلدان النامية دون أن يفرز بالضرورة جميع خصائص الحضرية كما حددها هؤلاء العلماء الغربيين. وهذا يعنى أن فهم وتحليل ظاهرة التحضر، وما تعكسه من أساليب للحياة وأنماط للمعيشة يتطلب من الباحث أن يضع تلك الظاهرة فى إطارها البنائى والثقافى من جانب، وسياقها التاريخى والمعاصر من جانب آخر.

٢- مفهوم المدينة: تباين التعريفات

على الرغم من أن علماء الاجتماع والجغرافيا والسكان قد إجتهدوا فى تقديم تعريفات للمدينة، وعلى الرغم من أن المدينة تعتبر الموضوع الأساسى والمجال الرئيسى للدراسة فى علم الاجتماع الحضرى، إلا أن تراث هذا العلم لايتضمن حتى الآن تعريفاً شاملاً وعاماً للمدينة يمكن إستخدامه وتطبيقه على كافة المجتمعات الحضرية وفى كل المراحل. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء مجموعة من العوامل والأسباب منها:-

أولاً: تباين التوجهات النظرية والفكرية والمواقف الأيديولوجية للعلماء والمهتمين بالدراسات الحضرية بشكل عام.

ثانياً: إختلاف وتباين تخصصات العلماء والباحثين الذين يجعلون من المدينة موضوعاً أساسياً لدراساتهم سواء فى مجال: علم الاجتماع، أو علم الجغرافيا، أو علم السكان، أو التاريخ ، هذا فضلا عن إهتمامات علماء البيئة والإيكولوجيا.

ثالثاً: تنوع وتباين أحجام وأنماط المدن ذاتها، فهناك أنماط مختلفة وأشكال متباينة للمراكز الحضرية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، أو العواصم، وأصبح هناك الآن ما يُعرف بالمدن الضخمة Mega-Cities، والمدن العالمية Global Cities، ومن ثم يصعب وضع تعريف محدد وشامل يتناسب وهذه الإختلافات والأنماط المتباينة من المدن.

رابعاً: تعدد وتنوع المؤشرات والمحددات والمقاييس التى يعتمد عليها العلماء فى تعريفهم للمدينة. ومن ثم النظر للمدينة من منظور جزئى يركز فقط على تعريف المدينة من خلال أحد المقاييس والمؤشرات وإهمال المؤشرات الأخرى.

وإنطلاقاً من ذلك، يمكننا أن نعرض نماذج من تلك التعريفات، وذلك للكشف عن أوجه الإتفاق و ملامح التباين بينها من ناحية، وكمحاولة لصياغة تعريف للمدينة يتفادى أوجه القصور التى تضمنتها تلك التعريفات من ناحية أخرى. ويعتبر"ماكس فيبر" من أوائل الذين حاولوا إيجاد تعريف محدد للمدينة حيث أشار إلى أنها " تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة، لكنها نسبياً تعتبر مكان إقامة مغلق....، كما يقرر أن المدينة بمعناها الكامل لابد من توفر خمس مقومات لها هى: الحصون القلاعية، والأسواق، ومحكمة خاصة ، وأخيراً حكومة ذاتية وإدارة مستقلة نسبياً عن طريق الإنتخاب من بين السكان(٢٧).

ولقد قدم" لويس ويرث" تعريفاً سوسيولوجياً للمدينة على أنها" موطن للإقامة كبير نسبياً ودائم لأفراد متباينين إجتماعياً Socially Heterogeneous (٢٨). ويؤكد كذلك على أن التعريف السوسيولوجى للمدينة ينبغى أن يسعى

لإختيار وإنتقاء عناصر الحضرية التى تميزهـا كأسـلوب لحيـاة الجماعـة الإنسانية.

ويُعرف" جون فريدمان و روبرت وولف" المدينة بأنها" عـالم إجتمـاعى صغير، ومن ثم فهى ظاهرة متعددة الأبعاد تُبدى خصائص طبيعية ومكانيـة وثقافية وتنظيمية وإقتصادية وديموجرافية وإجتماعية متنوعة، ولذلك فالمدينة كنسق اجتماعى Social System، توحى بتفاعل عميق واعتماد متبـادل بـين سكانها ونظمها، وهى كنسق فرعى Sub- System، للمجتمع توحى بأنها جـزء من كل اجتماعى شامل، وكنسق فرعى منظم من حيث المكان تـوحى بأنهـا تعمل كمكان مركزى داخل التدرج الهرمى للأماكن الحضرية علـى تنظـيم المناطق المحيطة، وأحياناً البعيدة فى أمكنة اجتماعية واقتصادية وثقافية(٢٩).

ويذهب" روبرت بارك" إلى أنه يحاول فهم المدينة بوصفها مكاناً، وأيـضاً باعتبارها نظاماً أخلاقياً Moral Order، ومن ثم يعتقد أنه ينبغى وصف المدينة من خلال التحليل الوظيفى، ذلك لإظهار إمكانيات الحياة الثقافية والأخلاقيـة. أما ما وصفه "بارك" بأنه إيكولوجية المدينةEcology of the City، فإنه لايعنـى الإقتصار على تتبع التقسيم المكانى الـداخلى للمدينـة، أو وضـع خريطـة لمختلف الأشياء التى توجد بها، وإنما هو إكتـشاف تـأثير هـذه الظـواهر الفيزيقية فى خبرة سكان المدينة الإنسانية والعاطفية ودورها فى تشكيلها(٣٠).

ولاشك فـى أن المؤشـرات والمقـاييس التـى إعتمـد عليهـا العلمـاء والمتخصصين فى تعريفاتهم للمدينة تمثل أحد العوامل المـسؤلة عـن عـدم وجود تعريف محدد وشـامل للمدينـة. ومـن تلـك المؤشـرات: المؤشـر الإحـصائى، والمؤشـر الإدارى، والمؤشـر القـانونى، والمؤشـر

الاقتصادى...وغيرها من المؤشرات والمقاييس الأخرى والتى تعبر عن وجهات نظر متباينة. فعلى سبيل المثال: عُرفت المدينة فى المصطلحات القانونية بأعتبارها مكان يجعل المدينة ذات وضع قانونى بواسطة الميثاق، الذى يُوضع من قبل السلطة العليا. وعلى الرغم من أن هذا التعريف يتميز بالوضوح، إلا أنه غير مقنع، وذلك بسبب أن المكان ليس بالمدينة لمجرد أنه لم يرد بالميثاق. كما أن التعريف لم يهتم بحقيقة هامة تتمثل فى أن هناك مدناً كثيرة لايتضمنها ميثاق، وبخاصة فى المشرق، وأن ذلك أمر مختلف فى المغرب من حيث التمييز بين الأماكن الحضرية والأماكن الريفية(٣١).

وهناك محاولات أخرى كثيرة تستند إلى المعيار الإحصائى فى تعريف المدينة، حيث يّعرف مكتب الإحصاء المدينة بأنها ذلك المكان الذى يضم ٢٥٠٠نسمة فأكثر من السكان. غير أن هذا المؤشر الإحصائى ذاته يواجه فروقاً واضحة فيما بين مؤيديه، حيث يتخذ مكتب الإحصاء فى الولايات المتحدة معياراً آخر يعتبر به المدن هى الأماكن التى تضم من :٤٠٠٠- ٨٠٠٠نسمة(٣٢).

ومن ثم يّعد تنوع وتباين المعايير والمؤشرات الإحصائية المستخدمة فى تعريف المدينة وعدم الإتفاق حولها تعبيراً عن ضعفها للتمييز بين ما هو ريفى وما هو حضرى من جانب، وعدم قدرته على تمكين العلماء والمتخصصين من التوصل إلى تعريف عام وشامل للمدينة من جانب آخر.

ومما يؤخذ على التعريفات التى تعتمد على المؤشر الإحصائى كذلك، أن ثمة مجتمعات يفوق عدد سكانها كثيراً مجتمعات حضرية، ورغم ذلك تُعد مجتمعات ريفية. وأن ثمة نماذج أخرى من المجتمعات تُعد مجتمعات

حضرية رغم أن عدد سكانها يقل كثيراً عن عدد سكان بعض المجتمعات الريفية وبخاصة في البلدان النامية . ولذلك فإن الأمر يتطلب مراعاة عدم التعميم من ناحية، وخصوصية عمليات التحضر ذاتها من ناحية أخرى.

وثمة تصنيفات وتعريفات أخرى إستندت إلى مؤشرات مثل: المهنة والنشاط الاقتصادى، وأخرى إستندت إلى الجمع بين خصائص معينة تجعل المجتمع الحضرى يختلف عن المجتمع الريفى من هذه الخصائص: المهنة، درجة التجانس،البيئة، التمايز والتدرج الاجتماعى، وحجم المجتمع المحلى، وكثافة السكان، ودرجة الحراك الاجتماعى، وأيضاً التفاعل الاجتماعى...الخ.

ويرى"حليم بركات" أن المدينة تتحدد من خلال الوظائف المتعددة التى تؤديها، ومن ثم فهى: "مركز الحكم أو النفوذ والقوة، حيث يوجد فيها مؤسسات الدولة من وزارات وجيش ومحاكم ومؤسسات إنتاجية وسفارات...الخ. : أنها تمثل مركزاً للتجارة المحلية والعالمية، حيث تتوافر بها الأسواق التجارية والصناعة والحرف والبنوك والشركات...وغيرها ومراكز التعليم، فيوجد فيها الجامعات والمدارس ودور النشر والصحف والمتاحف، ومراكز العبادة (المساجد والمآذن الكبرى والكاتدرائيات والكنائس...)، ومركز الإدارات والفنون والترفيه والخدمات العامة...وغيرها(٣٣).

بينما يُعرف" مصطفى الخشاب" المدينة بأنها" وحدة إجتماعية تمتاز بوحداتها الادارية، ويعيش فيها الأفراد متكتلين متزاحمين فى مساحة معينة رغبة فى تبادل المنافع وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنسانى، ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتمتاز بسهولة المواصلات وإرتقاء مستويات

المعيشة وتفنن الأفراد فى أساليب الحضارة وإتساع نطاق تقسيم العمل وزيادة التخصص وإرتفاع نسبة الكثافة السكانية، وقيام الهيئات والمؤسسات والجماعات والإدارات والمصالح الحكومية، كما تمتاز أيضاً بالتخصص المهنى والتدرج وتعدد الأوضاع والمراكز الاجتماعية"(٣٤).

ونستخلص مما سبق، أن كل تعريف قد ركز على جانب واحد أو بعض جوانب ومكونات المدينة، ومن ثم جاءت هذه التعريفات جزئية من ناحية، ويصعب تطبيقها على كل المدن والمراكز الحضرية فى كل المجتمعات وفى كل الظروف من ناحية أخرى. الأمر الذى يدفعنا إلى محاولة صياغة تعريف للمدينة يتضمن قدر الإمكان عناصرها ومكوناتها المختلفة، حيث يمكن تعريفها على النحو التالى: " بنية إجتماعية تحتوى بداخلها على أنماط إنتاجية مختلفة، بعضها تقليدى يعكس أوضاعاً تاريخية متباينة من حيث الخصائص ودرجة التطور، والبعض الآخر حديث يعكس أوضاعاً أخرى مختلفة، تلك الأنماط الإنتاجية المتباينة ترتبط ببنية طبقية وأوضاعاً إجتماعية متناقضة من حيث المصالح والغايات، الأمر الذى يجعل المدينة تتميز بصفة عامة بمجموعة من الخصائص مثل: سيادة العلاقات الرسمية Informal Relations واللاشخصية، والتى تعبر عن تباين عناصر ومكونات البنية الثقافية. كما تتميز المدينة أيضاً بدرجة عالية من التباين المهنى والوظيفي، وتعدد وتنوع المكانات والأدوار الاجتماعية.إلى جانب كونها مركزاً لإقامة الصفوات السياسية(المدن العواصم بخاصة)، كما أنها تضم العديد من الخدمات الحضرية: التعليمية والقضائية والثقافية والدينية والصحية...وغيرها من الخدمات الحضرية الأخرى...".

٣- مفهوم المجتمع المحلى:

يُستخدم مفهوم المجتمع المحلى لدى الكثيـرين مـن علمـاء الاجتمـاع والمهتمين بالدراسات الريفية والحضرية للإشارة إلى معانى كثيرة. ومن ثـم قدم هؤلاء العلماء تعريفات مختلفة لمفهوم المجتمع المحلى نذكر منها علـى سبيل المثال لا الحصر التعريفات التالية: يستخدم بعـض علمـاء الاجتمـاع مفهوم المجتمع المحلى Community للإشارة إلى المـوطن العـام Common Habitat أو للحياة العامة لجميع الأشخاص فى نفس المنطقة. بينمـا يـستخدم البعض الآخر المفهوم للإشارة إلى عدد من الناس يـشتركون فـى مـصالح وإهتمامات خاصة، وسلوك وعواطف مـشتركة تجعلهـم ينتمـون لجماعـة إجتماعية. فى حين يرى آخرون أن المجتمع المحلى هـو" جماعـة إقليميـة صغرى يمكن أن تكون فى الغالب الأعم مجتمعاً كاملاً. أو أنه عبـارة عـن جمع من الناس يشغل منطقة جغرافية، ويشتركون فى النـشاط الاقتـصادى والسياسى، ويشكلون بصفة أساسية وحدة إجتماعية تُحكم ذاتياً بـبعض القـيم العامة وخبرة الشعور بالإنتماء لبعضهم(٣٥).

يذهب"أرنولد جرين" إلى أن المجتمع المحلى هو" عبارة عن تجمـع مـن الناس يعيشون فى منطقة صغيرة دائمة ويتقاسمون طريقـة مـشتركة فـى الحياة، ولذلك فإن المجتمع المحلى يعتبر جماعة إقليمية، وفـى المجتمعـات البدائية يكون المجتمع المحلى والمجتمع شيئاً واحداً، أمـا فـى المجتمعـات المتحضرة، فإن المجتمع يتكون من مجتمعات محلية منفصلة تتقاسم كل منها بطريقة أو بأخرى حياة إجتماعية مشتركة. وفى الوقـت ذاتـه تكـون هـذه

المجتمعات المحلية شبه مستقلة يمكن أن تتميز الواحدة عن الأخرى فى القيم والقواعد الاجتماعية"(٣٦).

ويتناول"هنط Hunt"، المجتمع المحلى بقوله" أن المجتمع المحلـــى يتكـــون من الناس الذين يعيشون فى منطقة محلية، والذين تكون لهم نتيجة للمعيـــشة المشتركة مصالح معينة، ومشاكل مشتركة. وأنه نظراً لقرب أعضاء المجتمع المحلى أحدهم من الآخر، فإنهم يتعاونون وينتظمون ويتعين عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع، وإقامـــة كـــل التنظيمات الأخرى التى تتميز فيما بينها من حيث: الطابع والحجم"(٣٧).

ويؤكد تعريف آخر للمجتمع المحلى على أنه" مجموعة من السكان الـــذين يعيشون فى منطقة معينة، ويرتبطون بنوع معين من الـــروابط والمـــصالح، وتنظمهم مجموعة من القواعد والقوانين والأعراف التى تحدد العلاقات فيمـــا بينهم. كما تكون مجموعة من المحليات الصغيرة داخل المجتمعات المحليـــة الكبيرة، والذين يقطنون مناطق جغرافية محددة. وتهدف المجتمعات المحليـــة إلى إشباع الحاجات الضرورية للأفراد والجماعات التى يعيشون فيها.

بينما يرى" تشارلز لومس Charles Loomis"أن التعريـــف العـــام لمفهـــوم المجتمع المحلى والـــذى يمكـــن أن يـــستخدم بالنـــسبة للمجتمـــع المحلـــى الحضرى Urban Community" يشير إلى أنه" النسق الاجتماعى Social System الذى يُشكل ويقوم على وحدة إقليميـــة يُمـــارس الأعـــضاء فيهـــا أنـــشطتهم الضرورية من يوم لآخر لمقابلة الإحتياجات العامة (٣٨).

والواقع أنه على الرغم من تباين التعريفات السابقة، وتركيز بعضها علـــى عنصر أو مكون أساسى من مكونات المجتمع المحلى، وتركيز البعض الآخر

على بعض العناصر والمكونات الأخرى، فإنه يمكننا القول أن ثمـة شـروط ومكونات أساسية ينبغى أن تتوافر فى المجتمع المحلى سواء كـان مجتمعـاً محلياً: حضرياً أو ريفياً أو بدوياً. تلك الشروط والمكونات تتمثل فى: المكون البشرى، والمكون البيئى، والمكون الاجتماعى، والمكون الثقـافى، والمكـون الاقتصادى والمادى، فضلاً عن المكون التاريخى. **وبـذلك يمكننـا وضـع تعريف للمجتمع المحلى بأنه:**

" مجموعة من السكان يعيشون فى بيئة جغرافية محددة ، بينهم علاقـات إجتماعية وتفاعل إجتماعى Social Interaction، ويرتبطون ببعضهم الـبعض من أجل تحقيق أهداف عامة مشتركة فى ظل منظومة مـن القـيم الثقافيـة والاجتماعية التى تحدد المكانة الاجتماعية لكـل مـنهم، وكـذلك أدوارهـم. هؤلاء السكان يمارسون أنشطة إقتصادية متنوعة من أجل إشـباع حاجـاتهم الأساسية، إلى جانب أنهم لايعيشون بمعزل عن المجتمعات المحلية المحيطـة من ناحية، والمجتمع القومى والعالمى من ناحية أخرى".

٤- الإيكولوجيا الحضرية:

لقد ظهر مصطلح الإيكولوجيا Ecology لأول مرة فى عام ١٨٦٩، حينمـا إستخدمه عالم الأحياء الألمانى" إيرنست هايكل" حيـث عـرف الإيكولوجيـا البيولوجية بأنها : العلم الذى يدرس التساند المتبادل بين النباتات والحيوانـات التى تعيش معاً فى منطقة طبيعية. وأن ثمة مفاهيم أساسية يعتمد عليها هـذا العلم من أهمها: الموطن، والتدرج، والتكافل، والمنافسة، والغـزو والتتـابع. وفى عام ١٩١٥نشر"بارك" مقالاً شهيراً أوضح فيه أن المدينة تُعـد ظـاهرة طبيعية وأنها تنقسم إلى مناطق صناعية وتجارية وسكنية. كمـا أن الـسكان

الذين يتماثلون فى خصائصهم الاجتماعية والثقافية يميلون إلى التجمع فى مناطق معينة من المدينة. ومن ثم أصبحت كتابات" بارك" بعد ذلك من الدعائم الأساسية التى إستندت إليها الدراسات الإيكولوجية. فقد قام " ماكينزى" بالإشتراك مع " بارك وبيرجس" فيما بين سنتى ١٩٢١و١٩٢٣ بإجراء دراسة عن مناطق المدينة. وبذلك يعتبر " ماكينزى" من أوائل علماء الاجتماع الذين إستعانوا بمفاهيم الإيكولوجيا البشرية Human Ecology فى بحث إمبيريقى(٣٩).

ولقد أكد" بارك" فى تحليلاته للإيكولوجيا البشرية على أن ثمة تفاعلا بين أربعة عوامل هى:

١- السكان. ٢- الثقافة التكنولوجية.

٣- الثقافة غير المادية (العادات والمعتقدات).

٤- المصادر الطبيعية(٤٠).

ولقد لعبت التفسيرات السوسيولوجية دوراً هاماً فى رسم إطار الإتجاه الإيكولوجى البشرى المتصل بقضية التحضر. حيث يُحدد" ريتشارد سون" مجال الإيكولوجيا البشرية بأنه عبارة عن دراسة أنماط تحركات السكان وإستيطانهم بمنطقة ما، وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية والاجتماعية والثقافية(٤١) ومن ثم تعتبر المدينة وفقاً لهذا المعنى من وجهة نظر علماء الإيكولوجيا البشرية بيئة طبيعية تُظهر تنميتها قوى المنافسة الاقتصادية بحيث تُشجع السكان كى يتجمعوا فى مجتمعات محلية ذات أحجام وسمات متباينة لتصبح فيما بعد أكثر تعقيداً حتى تصل إلى شكل المدينة.

والواقع أن ثمة صعوبات تواجهنا عند دراسة الإيكولوجيا البشرية وخاصة تلك المتعلقة بمفهوم " البيئة" ودرجة الإتفاق بين العلماء وبخاصة علماء الاجتماع حول المجال الخاص بالإيكولوجيا. فإذا كان" هاولى" يهتم بالبيئة البشرية على أنها العلم الذى يدرس المجتمع وتنظيماته، فإن" هالبرت وجست" يُطلقانها على الدراسة المتعلقة بالتوزيع المكانى للأشخاص والمؤسسات فى المدينة، والعمليات التى يتضمنها تشكل أنماط التوزيع. فى حين يذهب" جون برجل" إلى إستخدام البيئة فى دراسته لعلم الاجتماع الحضرى بالإستناد إلى تعريفها على أنها نظرية للعلاقات المتداخلة بين المكان أو المنطقة وبين الإنسان بينما يرى" فيرى"من خلال دراسته لبعض المدن أن بيئة الناس وتنظيماتهم تتحدد بواسطة القيم الاقتصادية(٤٢).

ولقد حدد" موريس" فى كتابه علم الاجتماع الحضرى عدداً من العمليات الإيكولوجية التى تحدث داخل حدود المدينة منها: عملية التركيز وعدم التركيز، والمركزية Centralization، و اللامركزية Decentralization، وأيضاً عملية التوسع والتراجع.(٤٣).

وعلى صعيد آخر ، أكد" ماكينزى" على أن ثمة خمس عمليات إيكولوجية أساسية هى: التركز Concentration، و المركزية، و العزل Segregation، و الغزو Invasion، وأخيراً التتابع أو التعاقب Succession(٤٤).

وعلى الرغم من تباين وإختلاف التعريفات السابقة حول تحديد الخصائص والسمات المتعلقة بمفهوم البيئة والإيكولوجيا البشرية والحضرية، إلا أن ثمة إتفاقاً عاماً حول أهمية البيئة كمكون أساسى للمجتمع الحضرى أو المدينة والتى تمثل المجال الأساسى للدراسة فى علم الاجتماعى الحضرى.

الأمر الذى يؤكد على ضرورة الإهتمام بالبيئة الحضرية من حيث: مصادرها ومقوماتها المختلفة، وتوزيع السكان الحضريين على خريطة المدينة وأحيائها السكنية، وكذلك ضرورة الإهتمام بدراسة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تلعب دوراً أساسياً فى عملية التوزيع هذه من جانب، وتلك المحددات التى تؤثر فى حركة السكان وإنتقالهم من مكان لآخر " الحراك الاجتماعى والجغرافى"، داخل المجتمع الحضرى من جانب آخر.

ومن ثم ينبغى أن يهتم عالم الاجتماع الحضرى، أو المتخصص فى هذا المجال المتميز من مجالات علم الاجتماع العام بدراسة الظروف البيئية و إنعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والثقافية للسكان الحضريين، وكذلك تأثيراتها على طبيعة العلاقات وأنماط التفاعل الاجتماعى والعمليات الاجتماعية الحضرية بشكل عام. فضلاً عن تأثير العمليات الإيكولوجية المختلفة والتى أشارت إليها معظم التحليلات السابقة على البيئة الحضرية والتغيرات التى تطرأ عليها.

١- مفهوم التضخم الحضرى:

لقد فرض مفهوم " التضخم الحضرى Overurbanization، نفسه على المفكرين الاجتماعيين المتخصصين فى علم الاجتماع الحضرى والمهتمين بالدراسات الحضرية بشكل عام خلال العقود الأخيرة. فالإرتفاع المتزايد لمعدلات النمو الحضرى قد أدى إلى بروز مشكلة التضخم الحضرى والتى أضحت تمثل أهم وأخطر المشكلات التى تواجهها مدن البلدان النامية (وبخاصة العواصم) بلا إستثناء. وثمة مجموعة من العوامل البنائية تُعد مسؤلة بدرجة أساسية عن تلك المشكلة من هذه العوامل: عدم قدرة الهياكل

الاقتصادية والإنتاجية للمدن فى تلك البلدان علـى إسـتيعاب قـوى العمـل المتزايدة باستمرار، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة مـن هـؤلاء الـسكان قـد أصبحوا يتركزون فى مدينة واحدة كبيرة(العاصمة)، أو مـدينتين كبيـرتين على الأكثر، الأمر الذى صاحبه خللاً فى توزيع أحجام المدن مـن ناحيـة، وتدهور أوضاعها الاقتصادية و البيئية من ناحية أخرى.

وثمة مجموعة من المظاهر التى تعبر عن مشكلة التضخم الحضرى فـى البلدان النامية منها على سبيل المثال: إرتفاع معدلات الفقر الحـضرى Urban Poverty والفقراء الحضريين، وإرتفاع معـدلات البطالـة الحـضرية Urban Unemployment، وإنتشار أنماط السكن الحضرى الدنير وخاصة المستوطنات العشوائية Squatter Settlments"أو أحياء واضعى اليد"، ومدن الأكـواخ Shanty Towns، وإرتفاع معدلات الجريمة والسلوك الإنحرافى من حيـث أنماطهـا وأشكالها المختلفة (السرقة، التسول والتشرد والمخدرات والأحداث النحرفون وأطفال الشوارع ...وغيرها من الأنماط الأخرى)، بالإضـافة إلـى تنـوع وتداخل أنماط السكن المتباينة من حيث التخطيط والبناء والتى تعكس بـشكل واضـح كافـة مظـاهر التـشوه الحـضرى. ناهيـك عـن المـشكلات البيئية Environomental Problems، والتى أضحت تُمثـل أخطـر المـشكلات الحضرية التى تعانى منها البنى الحضرية فى تلك البلدان الناميـة وبخاصـة خلال العقود الأخيرة بنسب وبدرجات متفاوتة.

ومن جانب آخر، تُعد الهجرة الريفية- الحضرية، والزيادة الطبيعية للسكان الحضريين من بين أهم العوامل والأسباب المسؤلة عن تلك المـشكلة. إلـى جانب عوامل أخرى تتعلق ببرامج وسياسات التخطيط والتنميـة الحـضرية

والتى تعبر بوضوح عن التحيز الحـضرى أو المركزيـة الحـضرية Urban Centralization،من جانب الحكومات والسلطات المحلية المسؤلة عـن وضـع الخطط والبرامج. الأمر الذى صاحبه زيادة الفجوة بـين المـدن العواصـم والأقاليم الأخرى الريفية والحضرية، ومن ثم برز دور وتأثير عوامل الطرد الريفى وعوامل الجذب الحضرى فى خلق تلك المشكلة الحضرية وما تعكسه من مشكلات إجتماعية أخرى أصبحت تهدد البنى الحضرية بـصفة خاصـة والبنى القومية بعامة على مستوى البلدان النامية دون إستثناء(٤٥).

وعلى الرغم من خطورة المشكلة وإرتفاع معدلاتها على مـستوى مـدن البلدان النامية بصفة عامـة مـن جانـب ، وإخـتلاف علمـاء الاجتمـاع والمتخصصين فى علم الاجتماع الحضرى حول تحديد تعريف عام وشـامل لمفهو التضخم الحضرى من جانب آخر، إلا أن ثمة إتفاقا بينهم حول أهميـة هذا المفهوم لفهم وتحليل أوضاع التحضر فى تلك البلدان من جانب ثالـث ، والإتفاق على بعض الأفكار التى يمكن أن تدخل فى صياغة تعريف مقبـول لهذا المفهوم من جانب رابع.

وثمة العديد من التعريفات التـى وضـعها بعـض العلمـاء و المهتمـين بالدراسات الحضرية لمفهوم التضخم الحضرى نتناول بعضها بإيجاز، وذلـك للتعرف على جوانب الإتفاق والإختلاف، وكذلك المؤشرات التى إسـتخدمها هؤلاء العلماء فى تحديدهم للمفهوم، ومن هذه التعريفات ما يلى:

فى إطار مناقشته للموقف الحضرى فى البلدان الناميـة تطـرق" هـارلى براوننج Harley Browning" لتعريف التضخم الحضرى، وأشـار إلـى ذلـك بقوله"...إن تصورى حول هذه المسألة هو أن التحضر يُنمى نوعاً مـن قـوة

الدفع الذاتية، تلك القوة التى تختلف إلى حد ما، وبشكل مستقل عن آية تغيرات أخرى تحدث فى المجتمع وبخاصة التغيرات الاقتصادية. وهناك أمثلة تاريخية قليلة للحالات التى يسبق فيها التحضر التصنيع. ويتفق العديد من الكتاب والمحللين على وصف هذه الحالة بالتضخم الحضرى، وهم يقصدون بها تفوق نسبة سكان الحضر على نسبة فرص العمالة المتوفرة فى المدن..."(٤٦).

وتؤكد الكثير من التحليلات الحديثة على العديد من الآثار السلبية للتضخم الحضرى. فالجموع الكثيرة من العمال توفرهم الإستخدامات المكثفة للتكنولوجيا فى العديد من المناطق الحضرية، فضلاً عن النمو السكانى المتزايد والسريع، والذى ينتج عنه معدلات عالية من البطالة المستعصيةHopeless Unemployment (٤٧).

بينما تؤكد تحليلات أخرى على أن التضخم الحضرى يُعد موقفاً عاماً وشائعاً فى بلدان العالم الثالث، والتى تشهد نمواً للمدن يفوق كثيراً حجم الوظائف المتاحة فيها. وأنه إذا ما إستمرت معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، فإن آثارها سوف تُحدث العديد من الكوارث والمشكلات مثل: إتساع نطاق الفقر ، وفقدان المأوى Homelessness، فضلاً عن إتساع نطاق الإضطرابات الاجتماعية(٤٨).

وفى تعريفه للتضخم الحضرى، يرى" سوفانى N.V.Sovani" أن هناك مؤشرين مرتبطان ببعضهما البعض يجب وضعهما فى الإعتبار عند تعريف التضخم الحضرى، هذان المؤشران هما: النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية من الإجمالى العام للسكان، والتوزيع الإجمالى للقوى العاملة فيما

بين المهن الزراعية والمهن غير الزراعية. وأنه إذا كان المؤشر الأول يعتبر مؤشراً مكانياً، فإن المؤشر الثانى يُعد مؤشراً نقيضاً له تماماً(٤٩).

ويرى "الحسينى" أن التضخم الحضرى يشير إلى ضخامة عـدد السكان الحضريين بالنظر إلى متطلبات الإقتصاد الحضرى مـن ناحيـة، والهياكـل الأساسية للمدن من ناحية أخرى(٥٠). فى حين يؤكد" جيرالد بريز" علـى أن التضخم الحضرى يُعرف بصفة عامة بأنه الموقف الذى تعيش فيه وفـى أى أماكن حضرية نسب من السكان فى أى بلد تفوق إمكانيات النمو الاقتـصادى لتلك الأماكن...، وأنه يمكن ملاحظة هذه الظاهرة بمزيد من الإهتمام والعناية بسبب مانجده فى البلدان النامية عموماً-فيما عدا بعض الإسـتثناءات القليلـة جداً- من المناطق الحضرية التى تأوى جموعاً من السكان أضخم بكثير مـن إشتغال القوى العاملة بمهن حضرية، ويعنى ذات طابع زراعى(٥١).

بينما يذهب" فيليب هاوزر" فى تعريفه للتضخم الحضرى إلى القول"...أنه عندما نقول أن البلاد النامية تشهد ظاهرة التضخم الحـضرى، فإننـا بـذلك نطرح مشكلة إقتصادية يتعين على هذه البلدان مواجهتها.غير أن تلك البلدان لاتملك فى الوقت الحالى المقومات الاقتصادية التى تضمن للسكان الحضريين فيها مستوى معيشى مماثل للمستوى الذى يعيشه نُظرائهم فى مـدن البلـدان المتقدمة صناعياً(٥٢).

ولاشك أن التعريفات السابقة قد ركزت على جوانب وأبعاد هامة تعكـس بوضوح مدى خطورة مشكلة التضخم الحضرى وبخاصة بالنـسبة للبلـدان النامية، وذلك من حيث معدلاتها وعواملها وإنعكاساتها السلبية والتـى لاتُعـد قاصرة فقط على مستوى البنى الحضرية ولكن أيضاً علـى مـستوى البنـى

القومية بشكل عام. ومن جانب آخر فقد أصبحت هذه المشكلة تمثل واحدة من أهم وأخطر التحديات التى تواجهها المدن الكبرى وخاصة -العواصم- فى البلدان النامية .

وإنطلاقا من ذلك يمكننا صياغة **تعريف للتضخم الحضرى** على النحو التالى:

" يمثل التضخم الحضرى أبرز المشكلات الحضرية التى تعانى منها مدن البلدان النامية، ويشير إلى عدم قدرة الهياكل الاقتصادية وبخاصة الإنتاجية فى المدن على إستيعاب الزيادة السريعة والمستمرة فى سكان المناطق الحضرية، نتيجة للهجرة الريفية- الحضرية من جانب، وإرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين أنفسهم من جانب آخر. كما أنه يشير كذلك إلى أزمة عمليات التنمية الحضرية التى تتبناها الحكومات والسلطات الحضرية وعدم قدرتها على مواجهة تلك المشكلة وما تعكسه من مشكلات حضرية أخرى تتزايد معدلاتها بشكل مستمر، الأمر الذى يهدد البنى الحضرية والقومية على كافة الأصعدة والمستويات".

ولاشك أن إستعراض بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة فى مجال علم الاجتماع الحضرى والدراسات الحضرية ومعرفة نماذج من التعريفات التى قدمها العلماء والمتخصصين لكل منها كان يمثل مطلبا أساسيا، وذلك للوقوف على المعانى المختلفة لهذه المفاهيم من ناحية، ومعرفة مدى الخلط وعدم الوضوح فى إستخداماتها من ناحية أخرى. فضلا عن أن ماقصدناه من ذلك يتمثل فى إحاطة القارىء بأن كل مفهوم من تلك المفاهيم له إستخداماته ودلالاته الخاصة والتى تتفق وطبيعة المجتمع الحضرى الذى نتناوله بالدراسة والبحث. حيث يوضع فى الإعتبار خصوصية عملية التحضر من

جانب، وخصوصية الظروف المجتمعية من جانب آخر، وخصوصية الفتـرة الزمنية من جانب ثالث. بمعنى آخر يمكن القول أن فهـم ظـاهرة التحـضر وتحليل جوانبها وأبعادها المختلفة باعتبارها المجال الأساسى للدراسة فى علم الاجتماع الحضرى يتطلب من الباحث والمتخصص فى هذا المجال ضرورة وضع الظاهرة فى سياقها البنائى والثقافى من جانـب، وسـياقها التـاريخى والمعاصر من جانب آخر.

فضلاً عن أن ظاهرة التحضر ذاتها فى تطور وتغير مستمر، ومن ثم فإن المفاهيم المرتبطة بهذه الظاهرة ليست مفاهيم عامة أومطلقة أوثابتـة، وإنمـا هى الأخرى فى تغير مستمر حيث تظهر مفهومـات جديـدة ينبغـى علـى الباحثين معرفة معانيها ودلالاتها، وكيفية الإسترشـاد بهـا فـى الدراسـات الأمبريقية الحضرية. الأمر الذى يُمكن الباحثين فى هذا المجال من مواكبـة التطورات الجديدة بشكل مستمر، ليس فقـط علـى المـستويين المحلـى و الإقليمى، ولكن أيضاً على المستوى العالمى.

رابعاً: علاقة علم الاجتماع الحضرى بعلم الاجتماع العام:

فى الواقع هناك مجموعة من الحقائق ينبغى الإشارة إليهـا بإيجـاز قبـل الدخول فى توضيح طبيعة العلاقة بين علـم الاجتمـاع الحـضرى وعلـم الاجتماع العام، وذلك لأهميتها فى هذا المجال، ويمكننا حصرها فيما يلى:-

١- لاشك أن المعرفة العلمية تتركز فـى مجـالات ثلاثـة هـى: العلـوم الإجتماعية، والعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية. وأن كل مجـال مـن هـذه المجالات الأساسية يتضمن عدداً مـن العلـوم المتخصـصة التـى تهـدف إلى إنجاز العديد من الدراسات والبحوث من أجـل الكـشف عـن الحقـائق

بطريقة علمية وموضوعية.

٢- تعتبر العلوم الإنسانية أكثر العلوم إرتباطاً بالإنسان، كما أنها ترتبط بالعلوم الاجتماعية لأن هدفها المشترك هو دراسة الإنسان ذاته ومعرفة ثقافته، ومدى تأثير العناصر الثقافية فى توجيه سلوكه وأنشطته المختلفة.

٣- أنه على الرغم من وجود تخصصات فرعية كثيرة داخل العلوم الانسانية والاجتماعية، وأن لكل منها موضوعاته وقضاياه ونظرياته وأساليب وطرق البحث التى تتناسب وطبيعة هذه القضايا والمشكلات وطبيعة التخصص، إلا أن الخاصية المشتركة التى تجمع هذه التخصصات جميعها تتمثل فى دراسة قضايا ومشكلات المجتمع الإنسانى من ناحية، وإعتمادها على المنهج العلمى والذى يشير إلى مجموعة الإجراءات و الخطوات العلمية المنظمة والتى يعتمد عليها الباحث بدءاً من إختياره لمشكلة بحثه، مروراً بالأساليب والأدوات والطرق المنهجية التى يستخدمها، وصولاً إلى تفسيره للمشكلة، وتقديم التوصيات والإقتراحات لمواجهتها.

٤- أن ثمة علاقة تفاعلية إذن بين العلوم الاجتماعية والانسانية وبين بعضها البعض، ويرجع ذلك إلى أن المشكلات والقضايا الاجتماعية تتميز بالتعقيد والتداخل وتشابك أبعادها وعواملها وآثارها. ومن ثم فإن الأمر يتطلب النظر لهذه القضايا والمشكلات من زوايا مختلفة. وثمة أدلة كثيرة تؤكد على علاقات التداخل بين العلوم الاجتماعية والانسانية منها ظهور علوم متخصصة تجمع بين تخصصين مختلفين مثال: "علم الاجتماع السياسى" والذى يجمع بين علم الاجتماع وعلم السياسة، و"علم النفس السياسى" والذى يجمع بين علم النفس وعلم السياسة، وكذلك " علم الاقتصاد السياسى" والذى

يجمع بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، و"علم الاجتماع التربوى" ، و" علم الاجتماع القانونى"، وعلم الاجتماع الدينى، وعلم النفس الاجتماعى....وغيرها من الفروع المتخصصة الأخرى التى تؤكد على طبيعة التداخل بين هذه العلوم وبين بعضها على الصعيدين: النظرى والمنهجى من جانب، والصعيد الأمبريقى من جانب آخر. وهذا ما تؤكده الإتجاهات الحديثة فى مجال البحث فى العلوم الانسانية والاجتماعية والتى تشجع على إجراء البحوث البينية Interdisciplinary Researches.

٥- إذا كان كل علم من العلوم الانسانية والاجتماعية يتضمن مجموعة من الفروع و التخصصات التى ترتبط فيما بينها بعلاقات تداخل من ناحية وبينها وبين العلم العام الذى يحتويها جميعاً من ناحية أخرى، فإن الأمر لايختلف كثيراً بالنسبة لعلم الاجتماع Sociology، وفروعه المختلفة (علم الاجتماع الريفى، علم الاجتماع الأسرى، علم الاجتماع الصناعى، علم الاجتماع الجنائى، علم الاجتماع التربوى، علم إجتماع التنمية، علم الاجتماع الحضرى، علم إجتماع المعرفة ....وغيرها من الفروع الأخرى لعلم الاجتماع).

وإنطلاقاً من ذلك،تتجسد العلاقة بين علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع العام على مستويات ثلاثة هى:

١- **الموضوع.** Subject

٢- **النظرية.** Theory

٣- **المنهج.** Method

فعلى الصعيد الأول: **موضوع الدراسة**، فقد أشار" سيجوبرج" إلى أن علم الاجتماع الحضرى فى سياقه العام بمثابة الدراسة السوسيولوجية للمدينة ولحياة المدينة الحضرية، وبذلك فهو إمتداد للدراسة السوسيولوجية لعلم الاجتماع والذى يهتم بشؤن المجتمع البشرى بوجه عام سواء(الحضر أو الريف أو البادية)، وسواء فى نماذج المجتمعات المتقدمة منها أو المتخلفة. ومن ثم يصبح علم الاجتماع الحضرى على صلة وثيقة بعلم الاجتماع من حيث: طبيعة دراسته، ومن حيث موضوعية هذه الدراسة. فهى إجتماعية وتتناول الظواهر والمشكلات الاجتماعية فى المجتمع الحضرى. وهذا يعنى أن الموضوعات التى يتناولها الباحثون فى علم الاجتماع الحضرى هى موضوعات مستمدة من الموضوعات العامة التى تمثل مجالاً أساسياً للدراسة فى ميدان علم الاجتماع العام.

وإذا كانت العلاقة بين علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع قوية من حيث موضوعات الدراسة، فمما لاشك فيه أن الذى يصبغ دراسته بالطابع السوسيولوجى هو إتساقه من حيث الأطر النظرية، والأسس المنهجية مع النظريات السوسيولوجية لعلم الاجتماع، وكذلك مع المناهج وطرق وأساليب البحث التى يقوم عليها هذا العلم(٥٣).

وعلى الصعيدين **النظرى والمنهجى**، فنظراً لأن علم الاجتماع الحضرى يمثل مجالاً متميزاً من مجالات علم الاجتماع العام، ويهتم بدراسة مجال فرعى خاص من مجالات هذا العلم، فإنه يستند على نظريات ومناهج وأساليب البحث المستخدمة فى مجال علم الاجتماع فى تحليله للظواهر والمشكلات الحضرية. ومن ثم يمكن القول أن نشأة وتطور علم الاجتماع

الحضرى كعلم متخصص فى دراسة المجتمعات الحضرية علـــى إخـــتلاف أنماطها وأشكالها بكل ما تتضمنه تلـــك المجتمعـــات مـــن بنـــى إجتماعيـــة وإقتصادية وثقافية وسياسية وإيكولوجية، وما تعكسه تلك البنى من مـــشكلات حضرية متباينة من حيث: معدلاتها وظروف تطورها و إنعكاساتها المختلفة، تلك الأمور جميعها لا يمكن فهمها بمعزل عن التطورات التى شهدها- ومـــا يزال- يشهدها علم الاجتماع نظرياً ومنهجياً من ناحية، والتغيـــرات البنائيـــة التى تعرضت لها- وما تزال- المجتمعات بشكل عام، والمجتمعات الحضرية من ناحية أخرى.

وفى ضوء ذلك، يمكن القول أنه إذا كان الباحث فى مجال علم الاجتمـــاع الحضرى يستمد إطاره النظرى والمنهجى من الأطر والاتجاهـــات النظريـــة السوسيولوجية والمنهجية العامة لعلم الاجتماع، والتى يتمكن من خلالها مـــن إختيار موضوعات ومشكلات بحثه ودراسة تلك المشكلات بطريقة وبأسلوب علمى منظم، فلا شك أن النتائج التى يتوصل إليها الباحث يمكـــن أن تثـــرى المجال المعرفى لهذا العلم المتخصص، كما أنها تُسهم أيضاً فى مجال تطوير النظريات السوسيولوجية العامة، وأساليب وطرق البحث المستخدمة فى مجال علم الاجتماع. وهذا يعنى أن العلاقة بين العلمين علاقة تفاعلية، فالمتخصص فى مجال الدراسات الحضرية لا يعمل بشكل مستقل عن تخصـــصه العـــام. ولهذا فإن العلاقة بين علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتمـــاع العـــام تمتـــد لتشتمل على: الموضوع والنظرية والمنهج.

ونظراً لأهمية علم الاجتماع الحـــضرى كمجـــال متميـــز مـــن حيـــث الموضوعات والقضايا التى يهتم بدراستها والتى تتمثل فـــى دراســـة المـــدن

والمراكز الحضرية والمناطق المحيطة بها، فإن الأمر لا يتوقف على علاقته فقط بعلم الاجتماع العام، وإنما تمتد تلك العلاقة لتشتمل على علوم وتخصصات أخرى. فدراسة المدن والمراكز الحضرية تتطلب إسهام عدد من العلوم الأخرى المتخصصة، وبخاصة في مجالات: الجغرافيا الحضرية(جغرافية المدن)، ومجال الديموجرافيا(السكان)، وكذلك مجال التخطيط العمراني والإسكان.

فالباحث فى مجال الجغرافيا الحضرية أو جغرافية المدن يهتم بمورفولوجية المدينة من حيث تكوينها الطبيعي، وشكلها العام، وأنماطها المختلفة. وقد يهتم بدراسة النمو الجغرافى للوحدات الحضرية، ومدى تأثر ذلك أو إرتباطه بعوامل معينة كالبحار أو الأنهار أو الغابات أو التلال أو الظروف البيئية والمناخية. وهو يضع الخطوط العريضة لإستخدام الأرضLand Use لمختلف الأغراض مثل: الإسكان والخدمات العامة والصناعة والطرق...وغيرها من الخدمات الأخرى. فضلاً عن الوقوف على علاقة تلك العوامل بالإسكان فى المدينة.

ولا شك أن تلك الإهتمامات يمكن الإستفادة منها فى مجال علم الاجتماع الحضرى، فالباحث المتخصص فى علم الاجتماع الحضرى يمكنه الإستفادة من هذه الأمور فى فهم طبيعة البنية الاجتماعية والطبقية فى المجتمع الحضرى، وعلاقتها بالأوضاع الإيكولوجية للمدينة، وكذلك طبيعة العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع السكان على الأنماط السكنية المختلفة، كما يمكنه الإستفادة أيضاً من تلك البيانات فى فهم المشكلات الحضرية بشكل عام، والمشكلات البيئية بصفة خاصة. كما أن المتخصص

فى مجال الجغرافيا الحضرية يمكنه كذلك الإستفادة من الدراسات السوسيولوجية المتخصصة والتى تتناول القضايا والمشكلات الحضرية. الأمر الذى يؤكد على أهمية وضرورة تطوير حقل الدراسات البينية بين التخصصين.

وعلى صعيد آخر فإن الباحث فى مجال الديموجرافيا (الدراسات السكانية)، يهتم أساساً بالإحصاءات السكانية الخاصة بالمنطقة الحضرية وتوزيع السكان وفقاً لفئات العمر والنوع، ومعدلات المواليد والوفيات وكذلك معدلات الزواج ، والخصوبة والهجرة بأشكالها المختلفة...إلى غير ذلك من البيانات الإحصائية الهامة. فلاشك أن هذه الإهتمامات تفيد كثيراً المتخصص فى مجال الدراسات الحضرية حيث تمكنه من تحليل الأوضاع السكانية والاجتماعية فى المدينة والتى تمثل موضوع دراسته الأساسى. ومن ثم تمكنه من فهم الكثير من الجوانب والأبعاد التى يصعب عليه فهمها دون الإستعانة بالدراسات السكانية. ونتيجة لذلك هناك فرع متخصص من فروع علم الاجتماع يجمع بين التخصصين هو" علم إجتماع السكان"، إلى جانب فروع أخرى لها إهتمامات مشتركة مثل: السكان والبيئة، و التنمية البشرية.

وثمة إهتمامات أخرى مشتركة بين علم الاجتماع الحضرى ومجال التخطيط العمرانى أو تخطيط المدن على وجه الخصوص. فخبراء التخطيط العمرانى فى مجال الإسكان الحضرى يمكنهم الإستفادة من البحوث والدراسات السوسيولوجية المتخصصة فى دراسة المدن والمراكز الحضرية فى وضع الخطط والبرامج الخاصة بالإسكان الحضرى و المرافق والخدمات وشبكات الطرق...وغيرها. كما أن الباحث فى مجال علم الاجتماع الحضرى

يُمكنه الإستفادة من تلك الإهتمامات فى فهم الأوضاع الاجتماعيـة والثقافيـة والإيكولوجية فى المجتمع الحضرىْ والذى يُمثل مجال دراسته الأساسى.هـذا من جانب، ومن جانب آخر فإن علم التشييد أوتخطيط المدن والبناء والعمارة لايمكن – بحال من الأحـوال– أن يتجاهـل البنيـة الاجتماعيـة والوضـع الاقتصادى والمهنى والطبقى وكذلك المستوى الثقـافى...وغيـر ذلـك مـن محكات ومعايير سوسيولوجية عند القيام بإنشاء المشروعات الهندسية مثـل: إقامة مشروعات سكنية لمحدودى الدخل، أو الشرائح والفئـات الاجتماعيـة الأخرى فى المدن بصفة عامة.

ويتضح من العرض السابق، أن علم الاجتماع الحضرى بإعتباره فرعـاً من فروع علم الاجتماع العام، لاتقتصر علاقته فقط بعلم الاجتمـاع ، ولكـن هذه العلاقة تمتد لتشتمل على فروع علمية متخصصة أخرى ليس فقط علـى مستوى العلوم الانسانية والاجتماعية، ولكن أيـضاً علـى مـستوى العلـوم الطبيعية كالهندسة (وبخاصة التخطيط العمرانى أو تخطيط المـدن). الأمـر الذى يؤكد على خصوصية هذا الفرع وتميزه بين فروع وتخصـصات علـم الاجتماع الأخرى. ومن جانب آخر، فثمة علاقة وطيدة تفاعليـة بـين علـم الاجتماع الحضرى وفروع علم الاجتماع الأخـرى (الريفـى، والأسـرى، والسياسى، والجنائى، والـصناعى، والتربـوى، وعلـم إجتمـاع التنميـة، والدينى....إلخ)ن وخاصة أن المدينة باعتبارها الموضوع الأساسى لهذا العلم تُمثل تكويناً إجتماعياً يضم بداخله كافـة الـنظم الاجتماعيـة والتنظيمـات الاجتماعية وكذلك المؤسسات الاجتماعية المختلفة والتى يـضمها المجتمـع بشكل عام.

خامساً: موضوعات الدراسة فى علم الاجتماع الحضرى

الواقع أن عدم وجود إتفاق عام بين علماء الاجتماع حول تحديد الموضوعات التى يتناولها هذا العلم بالدراسة، ومن ثم تضمن هذا الجانب رؤى وإتجاهات متعددة ومتنوعة، فإن الأمر لايختلف كثيراً بالنسبة لتحديد موضوعات الدراسة فى علم الاجتماع الحضرى كفرع متخصص من فروع علم الاجتماع العام. ولذلك نجد وجهات نظر متباينة سواء بين الرواد الأوائل الذين أسهموا فى نشأة علم الاجتماع الحضرى، أو بين المهتمين بالدراسات الحضرية فى مراحل لاحقة. ولاشك أن هذه الإختلافات يُمكن تفسيرها فى ضوء مجموعة من الإعتبارات من أهمها: تباين الرؤى الفكرية والنظرية من جانب، وتنوع تراث علم الاجتماع الحضرى على الصعيدين النظرى والتطبيقى من جانب آخر، وتداخل الموضوعات والقضايا المتعلقة بالمدن والمجتمعات الحضرية ضمن تخصصات علوم أخرى من جانب ثالث.

فإذا كان" سيجوبرج" قد إعتبر أن السياق العام لعلم الاجتماع الحضرى يتمثل فى الدراسة السوسيولوجية للمدن وحياة المدينة أو الحضرية، وأنه بذلك قد ربط بين دراسات علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع من حيث أنها دراسات إجتماعية للمدن، فإن" ويرث" قد حدد مجال علم الاجتماع الحضرى بدراسة خصائص المجتمع الحضرى الذى يتسم بروابط ثانوية وتنوع الأدوار وإرتفاع معدلات الحراك وكبر الحجم والكثافة السكانية وعدم التجانس. ولذلك فإنه يتخذ من المدينة بظواهرها المختلفة الوحدة الأساسية التى يتحدد بها مجال علم الاجتماع الحضرى. فى حين يتخذ" فيرى" من القيم الثقافية الموضوع الأساسى الذى يستند إليه علم الاجتماع الحضرى فى تفسير جميع

مظاهر الحياة فى المدينة بما تشتمل عليه من تنظيمـــات وأبنيـــة إجتماعيـــة وإيكولوجية. بينما يتخذ كل من"جلاس و ممفورد" من نشأة المـــدن ونموهـــا وتحليلاتها التاريخية ركيزة أساسية لعلم الاجتماع الحضرى الجديد (٥٤).

وأخيراً، ونظراً لموقف بعض علماء الاجتماع المهتمين بظاهرة التحضر، فقد إتسع مجال إهتمام علم الاجتماع الحضرى ليشمل الجوانـــب الاجتماعيـــة للمدن، أو أصبح علم الدراسة السوسيولوجية للمدن(٥٥).

ويرى" عبد الهادى الجوهرى" أن علم الاجتماع الحضرى يتناول الحيـــاة الحضرية أو المدينة وما يتخللها من بنـــاءات ودعـــائم وتيـــارات إجتماعيـــة بالدراسة والتحليل، كما يقوم بتفسير المظاهر المميزة للتنظيم الاجتماعى فـــى مناطق الإقامة الحضرية، وتأثير الحياة الحضرية على الأفعال الاجتماعيـــة. فضلاً عن أنه يتناول الحياة الحضرية أو المدينـــة فـــى نـــشأتها وتطورهـــا ووظائفها وأجهزتها الإدارية والفنية وتقسيمها الطبقى والمهنـــى ومـــستوياتها التكنولوجية ومشكلاتها. كما يهتم كذلك بالمصالح والحقائق التى تواجه إنسان المدينة مدفوعاً بعوامل إجتماعية وإقتصادية وسياسية وإدارية وتكنولوجيـــة، ويربط التنمية والوظائف الحضرية بالإطار الفيزيقى(٥٦).

وعلى الرغم من تباين وتنوع وجهات النظر حـــول تحديـــد موضـــوعات الدراسة فى مجال علم الاجتماع الحضرى، إلا أن ثمة إتفاقـــاً عامـــاً حـــول المجال الأساسى لهذا العلم المتميز والذى يتمثل فى الدراسة الـــسوسيولوجية للمدينة أو المجتمع الحضرى على إختلاف أنماطه وأشكاله، وبكل ما يتضمنه من بنى إجتماعية وإقتصادية و ثقافية وإيكولوجيـــة. وأنـــه نظـــراً لتطـــور المجتمعات الحضرية وما أفرزته تلك التطورات من مشكلات وقـــضايا مـــن

جانب، والتطورات النظرية والمنهجية التى شهدها علم الاجتماع العام ، ومن ثم علم الاجتماع الحضرى من جانب آخر، فقد إتسع مجال علـم الاجتمـاع الحضرى ليشتمل على دراسة العديد من الموضوعات منها: النظم الاجتماعية الحضرية، والتحولات الاجتماعية والطبقيـة الحـضرية، والتغيـرات التـى تعرضت لها الثقافـة الحـضرية، و التنظيمـات الاجتماعيـة الحـضرية، والإمتدادات العمرانية الحضرية وإنعكاساتها المختلفة، فـضلاً عـن دراسـة الكثير من المشكلات الحضرية مثل: البطالة، والفقر الحضرى، و الجريمـة بأنواعها المختلفة، والنمـو المتزايـد للمـستوطنات العـشوائية، والمنـاطق الحضرية الفقيرة....وغيرها من المشكلات الأخرى.

وفضلاً عن تلك الإهتمامات، فإن الأمر لا يتوقف عند مستوى وصف تلك الظواهر والقضايا والمشكلات وتفسيرها، بل يتخطى ذلـك ليـشمل محاولـة التوصل إلى مقاييس تُحدد درجات التحضر وتختبر قضاياه، وتـساعد علـى التنبؤ بمستقبل المجتمع الحضرى وظـواهره فـى ضـوء تحليـل عواملـه ومصادره وإتجاهات تغيره في ظل التغيرت البنائية والثقافية التـي يـشهدها العالم المعاصر.

المراجع

١- غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص ١٨٣- ١٨٤.

٢- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. ١٩٩٣، ص ص ن- س.

3- William A. Schwab," The Sociology of cities", Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1991,p.X1.

4- See:

-Ibid.pp.35-36.

-Russ long," Urbanization Sociology",

http://www.csb.utsa.edu/user/rlong/intro/urb.htm.1998.pp. 1-2

٥- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري....، مصدر سابق، ص ص ١-٢.

٦- المصدر نفسه، ص ١.

٧- المصدر نفسه، ص ٤.

٨- المصدر نفسه، ص ٢.

٩- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٩٥، ص ١٠٩.

10- R. Glass, " Trend Report on urban sociology", Current Sociology, Vol 4, N.4.Paris, Unesco, 1955.

١١- مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ١٩٧٦، ص ٣٩.

١٢- محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علـم الاجتمـاع الحـضري، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨٣، ص ٧.

١٣- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص ٤٣.

14- R. Thomlinso, " Urban Structure", Random House, New York, 1969. p.42.

15- Global Urbanization: Toward a better understanding", http://www.acdi-cida.gc.ca/xpress/dex/dex9304.htm.1993.p.2.

16- GOG225" World Cities: Definitions of Key Words and Concepts", http://www.albany.edu/gp/faculty_staff/cjsmith/gog225/definition-total.htm.p.3.

١٧- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص ص ٤٣- ٤٤.

18- H. Browning," Urbanization and Modernization in Latin America", The Demographic Perspective, In Beyer Glenn.," The urban Explosion in Latin America", A continent in process of modernization, Cornel University Press, Lthaea,NewYork. 2967.p.72.

19- The New Enesclopedia Britinniea, Maeropedia.Hele Hemingway Bention. London.Vol,18.1976.

٢٠- محمود جاد، التضخم الحضري في البلاد النامية، الطبعة الأولـــى، دار العالم الثالث، القاهرة. ١٩٩٣، ص ١٣.

21- GOG225 World Cities: "Definition of key words and concepts", op,cit.p.3.

22- Russ long," Urbanization Sociology", op,cit.pp.1-2.

٢٣- أحمد زايد، اعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المـــصرية، القاهرة.١٩٩٢، ص ٧٥.

٢٤- معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعـــرب المتخصصين، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، الشعبة القوميـــة للتربيـــة والعلوم والثقافة (اليونسكو)، الهيئة المصرية العامـــة للكتـــاب، القـــاهرة. ١٩٧٥، ص ص ١٢٣-١٢٤.

25- See:

-Louis Wirth," Urbanism as a way of life", http://humanities.uwe.ac.uk/corehistorians/urban/core1/text/wirth.htm.pp.6-9.

-Janet Abu-Lughod," Shifting Frontiers of Knowledge and object",InternationalJournal of Urban Sciences,1,(2).1997. http://www.uos.ac.kr/ijus/no2/abu.html.p9.

26- Paul Meadows," Introduction, In Meadows, Paul and H. Mirzuehi Ephraim(eds): Urbanism, Urbanization and change, Comparative Perspective Reding Addison Wisley, London.1969.p.2.

27- Max Weber," The City, Translated and Edited by Don Martindale and Getrud Newirth, The free Press, Macmillan Publishing Co, New York.1966.pp.80-81.

28- Louis Wirth," Urbanism as a way of life", op,cit.p.2.

٢٩- جون فريدمان وولف، التحول الحضري، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع، ترجمة إدريس العزام، أحمد الرابعية، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، قسم الاجتماع.١٩٧٩، ص ص ٧-٨.

٣٠- محمد عاطف غيث، غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.١٩٩٢، ص ١٦٣.

31- Louis Wirth," Urbanism as a way of life", op, cit.p.1.

٣٢- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

٣٣- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.٢٠٠٠، ص ٢٣٧.

٣٤- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع الحضري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.١٩٦٧، ص ٥٣.

٣٥- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سـابق، ص ص ٣٠-٣١.

36- Arnold Green," Sociology", New York, 1960. pp.254-256.

٣٧- عبد الله محمد عبد الرحمن، علـم الاجتمـاع، النـشأة والتطـور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.٢٠٠٢، ص ٥٥.

38-Charles,Loomis,P.Beegle Alla," Rural Sociology", U.S.A, Englewood, Cliffs. New Jersey. 1965.p.22.

٣٩- أنظر:

- السيد الحسيني، المدينة، دراسة فـي علـم الاجتمـاع الحـضري، دار المعارف، القاهرة.١٩٨٥، ص ص ١٢٣-١٢٥.

- بيث هس، اليزابيث ماركسون، بيتر ستين، علم الاجتماع، تعريب محمد مصطفى الشعبيني، دار المريخ للنشر، الريـاض، الـسعودية.١٩٨٩، ص ٦٧١.

40- Louis Wirth, " Urbanism as a way of life", op, cit.p.13.

41- Richardson H, " Regional Economic: Location Theory, Urban Structure and Regional Change", Weidenfeld and Nicolson, London, 1969.p.170.

٤٢- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص ص ٥٢-٥٣.

43- Morris, R.N, " Urban Sociology", Frederick A. Preager, New York. 1968.pp.101- 102.

44- Louis Wirth," Urbanism as a way of life", op, cit. p.14.

45- See:

-S. Kimberly,N. Kimura, M. Suzuki, H.Yasui, " Theories of Urban Restructuring and Uneven Development",

Http://www.crp.cornell.edu/courses/spring99/crp519/mar01.htm.p.2.

-" Notes on Population and Development",

http://www.irvl.net/LEC7.htm.p.11.

-" Urban Nightmare",

http:/jinx.sistm.unsw.edu.au/green lft/1994/146/146cen.htm.pp.1-5.

- المعهد العربي لإنماء المدن، ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث، أسبابها، وآثارها السلبية، تعريب المعهد العربي لإنماء المدن، عمان، الأردن.١٩٩٠،ص ١١.

٤٦- محمود جاد، التضخم الحضري في البلاد النامية...، مصدر سابق، ص ٢٢.

47- See: -Nathan Keyfitz, " Increasing Movement and Ever-LargerCities",

http://people.ne.mediaone.net/keyfitz/churchil.htm.1992.p.4.

-Myron J. Frankman," Urbanization and Development in Latin America",

http:vm1.mcgill.Ca/inmf/http/mf/urban la.html.pp.1-2.

48- GOG225," World Cities: Definition of key words and concept op, cit. p.2.

٤٩- محمود جاد، التضخم الحضري في البلاد النامية...، مصدر سابق، ص ٢٣.

٥٠- السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص ص ٨٧-٨٨.

٥١- جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية ، ترجمة محمد الجوهري، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة. ١٩٧٢، ص ٢٤٦.

٥٢- فيليب هاوزر، مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد الحسيني، في: محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، الطبعة الثالثة، القاهرة. ١٩٧٩، ص ص ٩١-١١٩.

53- Gould, J, Kolb," A dictionary of Social Sciences", Britain Tavistock, Pub.1964.p.738.

٥٤- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص ص ٦-٧

٥٥- المصدر نفسه، ص ٢.

٥٦- عبد الهادي الجوهري، حسين رشوان، علم الاجتماع الحضري، مفاهيم وقضايا، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.١٩٩٦، ص ١٠.

الفصل الثاني

الإتجاهات النظرية والمنهجية الكلاسيكية

فى علم الإجتماع الحضرى

مقدمة :

إن فهم وتحليل الإتجاهات النظرية والمنهجية الكلاسيكية التى تناولت ظاهرة التحضر والمدينة يتطلب منا التسليم ببعض الحقائق، يمكننا إيجازها فيما يلى:

١- أن علم الإجتماع كعلم متخصص شأنه شأن العلوم الإجتماعية والإنسانية الأخرى قد تضمن منذ ظهوره رؤى وإتجاهات نظرية وفكرية متباينة، إنطلق كل منها فى رؤيته وتحليله للواقع الإجتماعى من مسلمات وأفكار قد عبرت فى بعض الأحيان عن أوجه الإتفاق بين تلك اللاإتجاهات، وفى أحيان أخرى عن أوجه التباين والإختلاف.

٢- إذا كان علم الإجتماع العام لايتضمن رؤية نظرية وإتجاهاً نظرياً واحداً وعاماً، فإنه يتضمن كذلك مداخل وأساليب منهجية متعددة ومتباينة.ومن ثم فإن تحليلنا للإتجاهات النظرية والمنهجية فى علم الإجتماع الحضرى يكشف **أولاً** عن مدى التباين بين تلك الإتجاهات، **وثانياً** عن مدى التطور الذى شهدته تلك الإتجاهات، **وثالثاً** عن علاقة تلك التطورات بالتغيرات المجتمعية.

٣- إن فهم التطورات التى تعرضت لها الإتجاهات النظرية والمنهجية فى مجال علم الإجتماع الحضرى لاينبغى أن يتم بمعزل عن التطورات التى شهدها - ومايزال- علم الإجتماع العام على المستويين: النظرى والمنهجى من جانب، والتغيرات البنائية التى تعرضت لها - وماتزال - المجتمعات بعامة، والمجتمعات الحضرية بخاصة من جانب آخر.

٤- وعلى صعيد آخر،ضرورة التسليم بأن فهم وتحليل الإتجاهات النظرية والمنهجية فى علم الإجتماع الحضرى والتى تناولت ظاهرة التحضر والمدينة فى فترات ومراحل مختلفة، تُعدإمتداداً للإتجاهات النظرية والمنهجية العامة

السائدة فى علم الإجتماع العام. وأن التطور الذى مرت به تلك الإتجاهات يُعد إنعكاساً وإستجابة للتغيرات والتحولات التى تتعرض لها المجتمعات الحضرية، مع ضرورة الوضع فى الإعتبار أن هذه التغيرات نسبية وليست مطلقة. حيث تختلف معدلاتها وعواملها وآثارها من مجتمع حضرى لآخر، ومن مرحلة لأخرى. ومن ثم فإن التركيز على العموميات الحضرية Universalism لا يعني – بحال من الأحوال– إغفال الخصوصيات الحضرية Urban Particularism.

أولاً: الإتجاهات النظرية الكلاسيكية فى علم الإجتماع: ظروف النشأة

لقد ظهر علم الإجتماع فى بدايات القرن التاسع عشر كإستجابة للتطورات التى شهدتها المجتمعات الأوروبية. تلك التطورات أدت إلى ظهور العديد من المشكلات الإجتماعية، الأمر الذى أدى إلى ظهور تيارات فكرية متعددة ومتباينة من حيث: منطلقاتها الفكرية، ورؤيتها وتفسيرها للواقع الإجتماعى خلال هذه المرحلة. ويمكننا أن نميز بين إتجاهين نظريين إختلف كل منهما عن الآخر فى منطلقاته الفكرية وتوجهاته النظرية والأيديولوجية. هاذان الإتجاهان هما: **الإتجاه المحافظ، والإتجاه الراديكالى.**

أما **الإتجاه المحافظ**، فقد إنطلق من عدد من المسلمات الفكرية التى تؤكد على أن المبدأ الأساسى للحياة الإجتماعية يتمثل فى الإستقرار والنظام والثبات. ومن ثم النظر للواقع بإعتباره واقعاً إيجابياً بما يحتوى عليه من نظم إجتماعية Social Institutions، على أن هذه النظم تؤدى أدواراً إيجابية ثابتة للإنسان والمجتمع[1] ويمثل هذا الإتجاه مجموعة من العلماء والمفكرين أمثال:(كونت، دوركايم، فيبر...وغيرهم) من المفكرين الذين إنطلقوا من

مسلمات فكرية وتوجهات أيديولوجية متماثلة فى رؤيتهم للواقــع الإجتمــاعى الأوروبى ومشكلاته خلال مرحلة التحول.

وعلى الرغم من ذلك، فثمة إختلافات بين هؤلاء المفكــرين فيمــا يتعلــق بالموضوعات والقضايا التى إهتم كل منهم بتناولها ودراستها. فبينمــا إهــتم (كونت) بموضوعات مثل: الوضعية، وقوانين ومراحل التطور، والإســتاتيكا الإجتماعية والديناميكا الإجتماعية، فقد إهتم(دوركايم) بموضوعات وقــضايا أخــرى منهــا: تقــسيم العمــل، الإنتحــار، التــضامن الآلــى والتــضامن العضوى...الخ. فى حين إهتم(فيبر) بموضوعات أخرى منها: أنماط السلطة، البيروقراطية، الــدين والرأســمالية، الفعــل الإجتمــاعى...وغيرهــا مــن الموضوعات الأخرى(٢).

أما **الإتجاه الراديكالى**، فينطلق من عدد من المــسلمات تختلــف إختلافــاً جوهرياً عن تلك التى إنطلق منها الإتجاه المحافظ من حيث النظــر للواقــع الإجتماعى ليس بوصفه واقعاً إيجابياً دائماً، بل إنه فى مرحلة ما قد يصل إلى السلبية الكاملة، ومن ثم يحين موعد نفيه وتغييره وخلق واقع أفــضل منــه. وبذلك فالمستقبل بالنسبة لهذا الإتجاه هو أفضل دائماً من الواقع الــراهن. وأن الحركة والتغاير يأتيان بفعل التناقض والصراع بين الإيجابى والــسلبى فــى الحياة الإجتماعية، بين المصالح الإجتماعية المتعارضة، بين القوى الإنتاجية والعلاقات الإجتماعية. وأن هذه الحركة وهذا التغاير همــا قانونــا الوجــود الإجتماعى. ومن ثم فإن هذا الإتجاه لايركز على النظام الإجتماعى والتكامل والإستقرار، وإنما يركز على التناقض الإجتماعى والصراع والتغير والتحول من نظام إجتماعى ومن مرحلة تاريخية إلى نظام إجتماعى ومرحلة تاريخيــة أخرى(٣).

وإنطلاقاً من تلك التوجهات الفكرية والأيديولوجيـة، ركـزت الماركـسية التقليدية إهتماماتها على نقد الواقع الإجتماع الرأسمالى فى ضوء عـدد مـن القضايا والموضوعات التى تضمنتها بالتحليـل منهـا: الماديـة التـاريخي Historical Materialism ،والـصراع الطبقـى Class Conflict ، والتغيـر الإجتماعىSocial Change، والإغترابAlenation...الخ(٤).

وعلى الرغم من أوجه التباين والصراع بين هذين الإتجاهين اللذين واكبـا علم الإجتماع منذ نشأته، وعلى الرغم من الإنتقادات العديدة التى وجهت لكل منهما، إلا أن هذين الإتجاهين مازالا يـؤثران علـى التيـارات الفكريـة والإتجاهات النظرية الحديثة، والتى تُعد إمتداداً وتطويراً لكـل منهمـا مـن جانب، وإستجابة للتغيرات والتحولات المجتمعية من جانب آخـر، وتطـور المشكلات الإجتماعية وإختلاف معدلاتها وعواملها وآثارها من جانب ثالـث. وهذا يعنى أن الواقع الإجتماعى لا يُرى بمنظار واحد متفق عليه بين علمـاء الإجتماع، وإنما ثمة منظورات ورؤى متعددة مرتبطـة بـالواقع التـاريخى والإجتماعى بما ينطوى عليه من تناقضات وصراعات على كافة الأصعدة و المستويات.

وإذا كان علماء إجتماع القرن التاسع عشر قد أبدوا إهتماماً بدراسة المدينة الغربية وما شهدته من تغيرات خلال مرحلة التحـول التـى شـهدتها تلـك المجتمعات الغربية، فمن الجدير بالذكر التأكيد علـى أن الإهتمـام بدراسـة المدينة قد سبق كثيراً ظهور علم الإجتماع الغربى. لقد حدد "ابن خلدون" أهل الحضر بأنهم هؤلاء الذين" تعاونوا فى الزائد على الضرورة. وإستكثروا من الأقوات والملابس، والتأنق فيها وتوسعة البيوت...ثم تزيـد أحـوال الرفـة

والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها فى التأنق فى علاج وإستجادة المطابخ وإنتقاء الملابس الفاخرة فى أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك...فيتخذون القصور والمنازل، ويجرون فيها الماء ويُعالون فى صروحها، ويُبالغون فى تنجيدها...وهؤلاء هم الحضر...،ومن هؤلاء من ينتحل فى معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة. وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو، لأن أحوالهم زائدة على الضرورى "(٥).

كما تناول "ابن خلدون" أيضاً نشأة المدن والأمصار وما يجب مراعاته فى أوضاع المدن من حيث الظروف المكانية نظراً لأثر المكان على بقاء هذه المدن ونموها. ومن ثم فإن حديثه فى هذا المجال يُعد دراسة لإيكولوجية المدن. كما أنه رأى أن الفروق بين البدو والحضر ترجع إلى الإختلاف فى مصادر الإنتاج والمهنة أساساً. ولذلك تُعد آرائه حول خصائص المجتمعات البدوية وخصائص الحضر رائدة فى مجال الدراسات الحضرية. ومن ثم لانجد الآن مؤلفاً فى علم الإجتماع الحضرى يخلو من الإستشهاد بآرائه فى العمران البشرى وأشكاله وأنماطه المختلفة وخصائص وسمات كل نمط منها.

فى ضوء ذلك، يمكننا تناول الإتجاهات النظرية والنهجية الكلاسيكية فى علم الإجتماع الحضرى وذلك من خلال الكشف عن الإسهامات التى قدمها الرواد الأوائل لفهم الواقع الإجتماعى الحضرى فى المجتمعات الأوروبية فى ظل التطورات التى أحدثتها عمليات التحول الرأسمالى التى شهدتها تلك المجتمعات خلال القرن التاسع عشر.وفى هذا الصدد سوف يكون تركيزنا بشكل أساسى على الإسهامات التى قدمها كل من(ماركس، ماكس فيبر، تونيز، جورج زيمل، دوركايم، روبرت بارك، إيرنست بيرجس، لويس ويرث). وذلك للتعرف على جوانب الإتفاق والإختلاف بين هؤلاء الرواد فى

تناولهم للمدينة الأوروبية مـــن حيـــث خصائــصها وتكوينهـــا الإجتمـــاعى والإيكولوجى ومشكلاتها الفيزيقية والإجتماعية بشكل عام.

ثانيا: الإتجاهات النظرية والمنهجية الكلاسيكية فى دراسة المدينة: السمات المشتركة وملامح التباين

لاشك أن التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى تعرضت لهـــا المجتمعات الأوروبية فى بدايات القرن التاسع عشر قد أسهمت بشكل واضح فى تزايد معدلات النمو الحضرى والذى جاء إستجابة لمتطلبـــات التـــصنيع والنمو الإقتصادى الذى حققته تلك المجتمعات. وعلى الرغم من ذلـــك فقـــد إرتبطت تلك التحولات بظهور العديد مـــن المـــشكلات الإجتماعيـــة علـــى الصعيدين: الريفى والحضرى، الأمر الذى تطلب ظهور فـــرع متخـــصص لدراسة المجتمعات الحضرية وتفسير مشكلاتها. ومن ثم جاء علم الإجتمـــاع الحضرى إستجابة لتلك التطورات.حيث شكلت المدينة الموضـــوع الأساســـى لهذا الفرع المتخصص.

وقد جاء الإهتمام بدراسة الواقع الحضرى بمشكلاته المختلفة منطلقا مـــن النظريات العامة أو الأساسية فى ميدان علم الإجتمـــاع العـــام مـــن ناحيـــة، وكمحاولة للإستفادة من تلك الأطر النظرية والأساليب المنهجية فـــى تفـــسير الواقع الحضرى مبتدئا فى ذلك بالواقع الأوروبى ثم الواقع الأمريكـــى فـــى مرحلة لاحقة من ناحية أخرى. وقد ظهرت هذه الإستفادة مـــن خـــلال مـــا إستخدمه العلماء من أساليب وأدوات للبحث فى تشخيص ذلك الواقـــع عـــن طريق إجراء العديد من الدراسات والبحوث الأمبريقية على المجتمعات آنفـــة الذكر. ومن خلال تلك الدراسات خلص هؤلاء الرواد الأوائل إلـــى صـــياغة

بعض المفاهيم والأطر النظرية التـي شـكلت مجموعـة مـن النظريـات الكلاسيكية فى علم الإجتماع الحضري.

وتشير الكتابات الكلاسيكية إلى أن (ماركس،و فيبر، ودوركايم)، قد إهتموا بالمدينة الغربية التى إتخذت شكلاً طاغياً بحدوث الثورة الصناعية. وأنه مـن الطبيعى أن تحتل وجهات النظر التى قدمها هؤلاء العلماء أهميـة تاريخيـة سوسيولوجية. حيث تتضمن تسجيلاً لما طرأ على المدن الغربية، كمـا أنهـا تمثل فى الوقت ذاته مدخلاً كلاسيكياً واسع النطاق لفهم المدينة الغربية نتيجة للثورة الصناعية(٦).

ولاشك أن علماء إجتماع القرن التاسع عشر قد عالجوا المدينة من منظور واسع.حيث نجد"ماركس" يربط بين نمو المدن والتحلـل الـذى طـرأ علـى المجتمع الإقطاعى الزراعى.أى أنه قد درس نمو المدن الغربية فـى ضـوء التحولات العامة التى طرأت على المجتمع الغربى وبخاصة التناقضات داخل المجتمع الإقطاعى وظهور المجتمع الرأسمالى ذاته(٧).

وعلى الرغم من إهتمام"ماركس" بالمدينة، إلا أنه لم يضع نظرية للمدينـة. فقد إهتم بالقوى الإجتماعية والإقتصادية التى تحدث فى المدينة. ومـن هـذا المنطلق نظر إلى المدينة باعتبارها تلعب دوراً أساسياً ومـؤثراً فـى نـشأة الوعى الطبقى Class Cosciousness،وأنها مرحلـة مـن مراحـل التغييـر الثورى. ومن ثم نجد مفهوم المدينة فى أعمال ماركس يشير إلى أنهـا نتـاج للقوى المجتمعية(٨).

وعلى صعيد آخر أشار "ماركس"فـى سـياق تحليلـه لمراحـل تطـور المجتمعات الإنسانية إلى أن المرحلة الرابعة وهى"الرأسمالية" كانت قد بـدأت بازدهار المدن، وأن الطبقة البرجوازية قد تمكنت إبان تلك المرحلة من تنمية

المجتمع الأوروبى، حيث تحول المجتمع هذا من مجتمع إقطاعى تقليدى إلـى مجتمع صناعى حضرى. وأن هذه التغيرات فى عناصر ومكونـات البنيـة التحتية قد صاحبها تغيرات فى عناصر ومكونات البنية الفوقية، تمثلـت فـى تغير العادات والتقاليد وأنماط التفكير والنظم الإجتماعية والأحزاب السياسية، وأن النسيج الإجتماعى للمجتمع الأوروبى كان قد إتجه وبخاصة فى المـدن إلى المزيد من التعقيد(٩).

فى حين ربط"ماكس فيبر" نمو المدن بالتغيرات الأساسية التـى طـرأت على الثقافة الغربية، وبخاصة القيم الدينية. ولقد عرف" فيبـر" المدينـة فـى ضوء الترتيبات الإجتماعية التى تسمح بالتطور الكامـل للقـدرات الفرديـة والتجديد الإجتماعى، وكان هذا التعريف بمثابة النموذج المثـالى Ideal Type الذى عُنى به فيبر كتجريد لايوجد فى الواقع. كما كان هذا النموذج المثـالى بمثابة بلورة لتقليد إعتبر المدن مراكز للحضارات ومواقع للتغيـر التـاريخى تمتد إلى الوراء فى التاريخ الأوروبى. غير أن فيبر لـم يحـاول أن يـربط نموذجه المثالى بالمدن فى عصره، أو بأشكال حضرية بعينهـا، بـل علـى العكس نجده يعتبر المدن الصناعية فى القرن التاسع عشر تمثل أشكالاً للحياة الإجتماعيـة لاتـنهض لأن تكـون وحـدات ثابتـة وصـادقة للتحليـل السوسيولوجى(١٠).

وعلى الرغم من تباين المنطلقات الفكرية والأيديولوجية لكل من"مـاركس، وفيبر"، إلا أنهما قد نظرا إلى المدينة الغربية نظرة بنائية تاريخية.(١١) حيث أكد"فيبر" على أن مدن العصور الوسطى المحصنة والمكتفية ذاتياً هى وحدها التى يمكن أن يصدق عليها صفة المجتمع الحضرى الكامل. ولم يُعلق آمـالاً كبيرة على مدن القرن العشرين. ومن وجهة نظره، أن المـدن الحديثـة قـد

فقدت الكثير من العناصر التى تضمنها تعريف المدينة، وبخاصة بعد ظهور الدولة مع بدايات القرن السابع عشر، وذلك عندما فقدت المدن إستقلالها الذاتى عسكرياً وتشريعياً وسياسياً، وعندما توحد سكانها مع وحدات أخرى فى المجتمع كالدولة والأمة. ويرى أن السبب الأساسى فى فشل المدن الحديثة، يتمثل فى إتباعها لعقلانيات متطرفة ومُبالغ فيها، وإعتمادها على الرأسمالية التى تؤكد على مبدأ الربح والمنفعة كدافع وحيد للحياة. كما يؤكد أيضاً على أن مدن العصور الوسطى تمثل نموذجاً للظروف الملائمة لبناء المدينة التى يسود فيها أساليب متنوعة للحياة الحضرية، كما أن هذه المدن تتميز بأنها أكثر ثراءاً من المدن التى توجد فى العصر الحديث(١٢).

ولذلك يُؤكد "فيبر" على ضرورة الإهتمام بدراسة المدن الحقيقية فى مختلف أجزاء العالم وفى مراحل تاريخية متباينة، ومن ثم كانت هذه الدعوة من جانبه تمثل أول إسهام نظرى ومنهجى ذا قيمة فى علم الإجتماع الحضرى.

ولقد تجسدت معظم الأعمال والإسهامات التى قدمها الكثير من رواد علم الإجتماع الأوائل والتى ناقشوا فيها قضايا وخصائص الواقع الحضرى فى المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، فيما قدمه هؤلاء من ثنائيات-ماتزال- تمثل إسهاماً كلاسيكياً يحتل أهمية فى تراث علم الإجتماع العام، وعلم الإجتماع الحضرى على وجه التحديد. وثمة مجموعة من العلماء الذين إهتموا بوضع وصياغة هذه الثنائيات للتمييز بين المجتمعات الحضرية والريفية. ومن أبرز هؤلاء" فرديناند تونيز١٨٥٥-١٩٣٦". حيث يعتبر كتابه" المجتمع المحلى والرابطة" والذى نشر عام ١٨٨٧ من أهم أعماله ذات الصلة بالقضايا الحضرية، والذى قدم فيه وصفاً نموذجياً لنوعين متباينين من الحياة

الإجتماعية والعلاقات الإجتماعية: **النموذج الأول** ما أطلق عليه إسم" المجتمع المحلى Community، والذى يضم كل العلاقات التـى تنـتج عـن العاطفـة والعادات والمعتقدات العامة والثقافة المشتركة،ويتميز هـذا الـنمط بالثبـات ووضوح الأدوار وسيادة قيم الـشعور بالجمعيـة، ويـرتبط بهـذا الـشكل: التجمعات القرابية، ومناطق الجوار والقرى والتنظيمات الدينية. بينما يُـشير **النموذج الثانى** إلى ماأطلق عليه"تونيز" إسم الرابطة أو المجتمع. وهو نمـط مختلف للعلاقات الإجتماعية التى تتميز بالصفة التعاقديـة والـروابط غيـر الشخصية وعلاقات المصلحة والنفعية، والعقلانية Rationalization .ومن ثـم فإن" تونيز" قد قدم الأساس المنطقى النظرى لتعريفات الدراسات الحـضرية التى تركز على النظم والمؤسسات الحضرية المميزة والتى تطورت فيما بعد فى تراث" دراسـات المجتمـع المحلـى" داخـل مجـال علـم الإجتمـاع الحضرى (١٣).

أما" جورج زيمل" فقد كان تأثيره على الدراسات الحضرية تـأثيراً واسـعاً وملحوظاً،حيث أكدت التحليلات السوسيولوجية التى قدمها على مدى أهميـة علم الإجتماع فى فهم وتحليل العلاقات الإجتماعية بين الأفراد وخاصة فـى مجال التفاعلات الإنتقالية التى كانت مهملة. ومن أبرز الأعمال التى قـدمها والتى ترتبط بالدراسة الحضرية مقاله الشهير عـن" **المتروبـولس والحيـاة العقلية** The Metropolis and Mental Life والذى نشر عـام ١٩٠٣. ولقـد تضمنت نظريته فكرتين أساسيتين هما: **الأولى**: وتدور حول مميزات المدينة. والثانية: وترتبط باستجابات سكانها.

ويرى "زيمل" أن أهم مايميز المدينة الحديثة هو ما أطلق عليه تكثيف الإثارة النفسية والعصبية التى ينبغى على ساكن المدينة أن يتغلب عليها. وأن المدينة تُهاجم الفرد باستمرار بأشكال مختلفة، وأنه لكى يسيطر الفرد على الموقف، فإنه يتعلم أو يكتسب القدرة على التمييز الدقيق بحيث يستطيع أن يتمشى مع ما هو هام، ويبتعد عن كل ما هو غير ذلك. ومن خلال هذه العملية يُصبح سكان الحضر، وبمرور الوقت أكثر تفكيراً وعقلانية وواقعية من سكان الريف.

والواقع أن العمل الذى قدمه" زيمل" كان له تأثيره الواضح على تطور علم الإجتماع الحضرى، حيث طور إطاراً نظريامتميزاً جعله يبتعد كثيراً عن النظريات المعادية للحضرية من ناحية، ومحاولات البحث عن نموذج مثالى للمدينة يدافع عن الحضرية ويدعمها كما فعل"فيبر" فى مؤلفه التاريخى من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى أن إهتمامه بالمتروبولس قد حدد نقطة البداية لمرحلة لاحقة من مراحل تطور البحث الحضرى وتحليل الحضرية كأسلوب للحياة(١٤).

بينما قدم "دوركايم" ثنائية شهيرة ميز فيها بين نمطين من المجتمعات وفقاً لشكل التضامن الإجتماعى، مشيراً إلى أن **النمط الأول** يقوم على ما أطلق عليه" **التضامن الآلي** Mechanical Solidarity، بينما يقوم **النمط الثانى** على **التضامن العضوى**Organic Solidarity(١٥). وقد أكد "دوركايم" على أن النمط الأول يتميز بمجموعة من الخصائص والسمات منها: التشابه والمماثلة، وسيادة المعتقدات والعادات والطقوس والرموز المشتركة. بينما يتميز النمط الثانى بالتمايز والتباين بين الناس، وتقسيم العمل، وأن الأفراد يعتمدون على

بعضهم فى مواجهة إحتياجاتهم الأساسية شأنهم شأن الكائن العضوى" فكـرة المماثلة العضوية"(١٦).

وتشير معظم الكتابات إلى أن ثمة إتجاهين نظريين يكـاد ينطلـق منهمـا معظم علماء الإجتماع الغربيين فى دراسة المدينـة: **الإتجـاه الإيكولـوجى**، والذى يُسلم بأن جوهر المدينة يتمثل فى تركز عدد كبير مـن الـسكان فـى منطقة محددة. ويهتم هذا الإتجاه بدراسة تأثير حجم المدينة وكثافتهـا علـى التنظيم الإجتماعى. وتتمثل القضية الأساسية التى ينطلق منها هذا الإتجاه فى أن عدد سكان المنطقة يلعب دوراً أساسياً فى تحديد طابع التنظيم الإجتمـاعى السائد فيها. ومن بين العناصر الأساسية التى يستند إليها التنظيم الإجتمـاعى: أساليب توزيع القوة وتنفيذ القرارات وأساليب الإتصال...الخ. ويتضمن هـذا الإتجاه عدداً من النظريات والرؤ المتباينة ومن أشهر ممثلى هـذا الإتجـاه:" روبـرت بـارك Park ، لـويس ويـرث Wirth، مـاكينزى Mackenzie، وبيرجس Burgess...وغيرهم ممن ركزوا على الأبعاد الإيكولوجية للمدينة. حيث قدم هؤلاء إسهامات نظرية فى فهـم المدينـة إنطلاقـا مـن مفـاهيم إيكولوجية.

أما الإتجاه الثانى فيتمثل فى **الإتجاه التنظيمى**، والذى ينطلق مـن دراسـة الأنماط السلوكية الصادرة عن السكان الحضريين. ويسعى هذا الإتجاه إلـى تحقيق هدف أساسى هو دراسة العمليات التى من خلالهـا تنمـو المـدن أو تنكمش. ويتضمن هذا الإتجاه أيضاً العديد من النظريات الفرعية(١٧).

وثمة إتجاه نظرى آخر يـسعى إلـى تفـسير التنظيمـات الإيكولوجيـة والحضرية فى ضوء القيم الإجتماعية الثقافية وهو الإتجـاه القيمـى، حيـث يستند إلى التوجهات القيمية كمتغير أساسى. وتندرج أعمال "مـاكس فيبـر"

تحت هذا الإتجاه.حيث إعتبر القيم التى سيطرت على الأنساق الإجتماعية والثقافية متغيرات مستقلة، وإتخذ من البناء الإجتماعى متغيراً تابعاً. فضلاً عن إهتمامه بدور القيم الدينية فى تطور المشروعات الإقتصادية. ولقد تدعم هذا الدور الذى تلعبه القيم الدينية فى تشكيل البناء الإيكولوجى للمدينة بفضل الإسهامات التى قدمها العديد من العلماء أمثال: ديكنسون Dickinson، فى دراسته للمدينة الأوروبية. حيث أكدت تلك الدراسة وغيرها من الأعمال الأخرى على الأثر الذى تمارسه القيم الدينية بصفة خاصة فى تحديد ملامح البناء الإيكولوجى والإجتماعى للمدينة.

كما ذهب "فيرى Firey" إلى أن القيم الثقافية هى الموضوع الأساسى الذى تُفسر فى ضوئه كل مظاهر الحياة فى المدينة وتنظيماتها الإيكولوجية والإجتماعية. والواقع أن دراسة"فيرى" لبعض المدن قد ساعدته على فهم أبعاد القيم الثقافية فى تفسير الواقع الحضرى، وعليه أكد على هذا العامل بصفة أساسية فى تفسير التنظيمات الحضرية الإيكولوجية(١٨).

وعلى الرغم من ظهور العديد من الإتجاهات النظرية السوسيولوجية التى حاولت فهم المدينة الأوروبية وديناميانها، إلا أن معظم هذه الإتجاهات قد وضعت فى إعتبارها القرية كوحدة بنائية مقابلة. وقد كان ذلك يمثل سبباً أساسياً للإهتمام بدراسة الفروق الريفية الحضرية. حيث إكتسبت هذه الدراسة طابعاً علمياً مع بدايات القرن العشرين، وذلك نتيجة للتطور الذى طرأ على مناهج البحث فى علم الإجتماع. وقد تمثل هذا الإهتمام فى بداية الأمر فى تطوير نماذج مثالية. ومن ثم إعتبر النموذج المثالى أداة منهجية لتفسير البيانات الواقعية. وقد إستخدم الكثير من علماء الإجتماع فكرة النموذج المثالى فى وصف المجتمعات والمقابلة بينها، وقدموا ثنائيات للتمييز بين

نمطين من المجتمعات يختلفان من حيث الخصائص والسمات المميـزة لكـل منهما. ومن أبرز العلماء الذين قدموا ثنائيات : هنرى مين، تـونيز، بيكـر، دوركايم، ريدفيلد...وغيرهم(١٩). وقد أشرنا فى موضع سابق إلى نماذج لهذه الثنائيات الكلاسيكية وما قدمته من خصائص وسمات للمقابلة أو للتمييز بـين نمطين من المجتمعات هما: النمط الحضرى، والنمط الريفى.

وعلى الرغم من الأهمية النظرية التى تنطوى عليهـا النمـاذج المثاليـة والثنائيات التى إعتمد عليها هؤلاء العلماء فـى تفـسيرهم للفـروق الريفيـة الحضرية، إلا أن الإعتماد عليها الآن يُعد مسألة مستحيلة فى ظـل عمليـات التغير الإجتماعى والثقافى التى تشهدها المجتمعات بشكل عام منـذ بـدايات القرن العشرين وحتى الآن. تلك التغيرات التى بات من المستحيل معهـا أن نجد إنفصالاً وإستقلالاً واضحاً بين ماهو ريفى(نقى)، وما هو حضرى(نقى)، كتلك الأوضاع التى كانت سائدة فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر. بمعنى أن هذه الثنائيات قدمها العلماء خلال مرحلة معينة، ومن خـلال دراسـاتهم للواقع الحضرى والريفى الأوروبى، ومن ثم فهى تتناسب وخصوصية تلـك المجتمعات خلال تلك المرحلة، الأمر الذى يجعل من الصعوبة تعميمهـا الآن على واقع البلدان النامية والتى تشهد مجتمعاتها الحضرية والريفية تغيـرات كثيرة على كافة الأصعدة والمستويات.

ولمواجهة الإنتقادات التى تعرضت لمقولة النماذج المثالية فقـد ظهـرت إتجاهات نظرية أخرى إنطلق بعضها من صياغة نموذج أطلق عليه" مركـب السمات Trait Complex"، والبعض الآخر أطلـق عليـه" المتـصل الريفـى الحضرى Rural-Urban Continuum(٢٠). ولاشك أن صـياغة مثـل هـذه

النماذج كان يُعبر بشكل واضح عن سيطرة النزعة الكمية على الدراسات الحضرية آنذاك. وبغض النظر عن المدخل الذى يمكن من خلاله دراسة الفروق الريفية الحضرية فى هذا الإتجاه، فإن النتيجة التى توصل إليها الباحثون هى أن هناك سمات متعددة مرتبطة فيما بينها إرتباطاً سببياً، بحيث تُشكل عموماً الخصائص المميزة لكل من المجتمعين: الريفى والحضرى. ومن بين تلك الخصائص: الفروق المهنية والبيئية، وحجم المجتمع، وكثافة السكان، ودرجة التجانس أو التباين، ومعدل الحراك الإجتماعى، وإتجاهات الهجرة، وأنساق التفاعل الإجتماعى...الخ.

تعقيب:

١- على الرغم من الأهمية النظرية التى تنطوى عليها الثنائيات، إلا أن كثيراً من المهتمين بقضايا التحضر يرون أنها لاتمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الإعتماد عليها كلية فى التمييز بين الريفى والحضرى، وذلك لأنها تُغفل عاملاً هاماً من عوامل تشكيل هذه المجتمعات وهو بُعد التغير.

٢- إن تحليل الكثير من الدراسات التى إهتمت بالفروق الريفية الحضرية يشير إلى أنها تعانى من ثغرات عديدة، فالكثير من التعميمات التى توصلت إليها لاتكاد تنطبق إلا عل المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة، وخلال مراحل معينة من تطورها.

٣- ومن جانب آخر، فإن هذه الدراسات تميل إلى تشبيه ظروف وواقع التحضر الذى تشهده البلدان النامية بظروف التحضر الذى مرت به البلدان الصناعية الغربية خلال القرن التاسع عشر. وثمة فروق جوهرية بين النموذجين. فإذا كان التحضر فى المجتمعات الغربية قد إرتبط بالتطور

الصناعى ومن ثم النمو الإقتصادى الذى حققته تلك المجتمعات، فالتحضر فى البلدان النامية قد أفرزته عوامل وظروف أخرى مختلفة تماماً. ولذلك ينبغـــى النظر إلى قضية التحضر فى ضوء العوامل البنائية والتاريخية.

٤- أن النظريات الغربية فى التحضر وبخاصة التى تنطلــق مــن(النمـــاذج المثالية أو الثنائيات، أو مركب السمات، أو المتــصل الريفــى الحــضرى)لا تستطيع بحكم ضيق نطاقها أن تُفسر بكفاءة عالية ديناميــات التحــضر فــى البلدان النامية.

٥- ومن ناحية أخرى، فإن هذه النظريات لم تهتم كثيراً بــإبراز التنوعــات والتباينات المختلفة لظاهرة التحضر وكذلك الإعتبارات الأيديولوجية الكامنــة وراء هذه الظاهرة وما تعكسه من توجهات سياسية وتنموية. ومن ثم فإن فهم أنماط التحضر فى العالم المعاصر يتطلب ضرورة التمييــز بــين مــستويات ثلاثة تتميز بالتداخل والتفاعل هى: البعد المحلى، والبعد الإقليمـــى، والبعــد العالمى. أى ضرورة فهم قضية التحضر من منظور شمولى.

٦- وعلى الصعيد المنهجى،فإن تحليل الإسهامات التى قدمها العلماء الغربيين الذين إهتموا بالتحضر وبالمدينة الأوروبية، يكشف عن سيطرة النزعة الكمية على حساب الإهتمام بالتحليلات الكيفية. كما أن سيطرة النزعــة الإمبريقيـــة على هذه الإهتمامات قد أدت إلى التركيز على مدن محلية أوروبيـــة معينـــة، دون الإهتمام بإجراء دراسات مقارنة على نماذج أخــرى مــن المــدن فــى مجتمعات أخرى غير أوروبية. ومن ثم تفتقر هذه الإهتمامات إلى إســتخدام المنهج المقارن.

والواقع أنه على الرغم من إهتمام رواد علم الإجتماع فى أوروبا بعدد كبير من الموضوعات الحضرية، إلا أن ما قدموه من أعمال كانت تفتقر إلى الوحدة النظرية. ومن ثم لم يُقدم علم الإجتماع الأوروبى الكلاسيكى إسهاماً متميزاً فى الدراسة العلمية للمناطق الحضرية وللحياة الإجتماعية الحضرية، وبخاصة أن المداخل التى إستخدمت كانت ذات طابع تفسيرى إلى حد كبير من ناحية، وفلسفى فى كثير من جوانبه من ناحية أخرى. هذا فضلاً عن أن معظم الأعمال التى قدمت لم تكشف عن إهتمام وجهد واضح لتحليل الظواهر الحضرية المعاصرة(٢١).

ولقد إتجهت دراسة المدينة خلال القرن العشرين نحو مزيد من التحديد والتخصص. ويرجع ذلك إلى التطورات التى مرت بها العلوم الإجتماعية خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت المدينة موضوعاً لدراسة علوم كثيرة من أهمها: الإجتماع، والجغرافيا، والإقتصاد، والسكان، والسياسة، بالإضافة إلى العلوم التطبيقية كتخطيط المدن والهندسة المعمارية(التخطيط العمرانى). ولقد صاحب هذا التخصص تطورات هامة طرأت على مناهج وأساليب وطرق البحث وبخاصة سيطرة النزعتين الكمية والإجرائية. حيث إنشغل عدد من علماء الإجتماع الحضرى خلال القرن العشرين-وبخاصة فى الولايات المتحدة- بتصميم أدوات قياسية عديدة من أجل فهم الظواهر الحضرية(٢٢).

ومن ثم يمكن القول أن الدافع إلى تطوير المدخل النظرى والإمبريقى الموحد فى الدراسات الحضرية كان نتاجاً لتطور علم الإجتماع الحضرى فى أمريكا وبخاصة فى جامعة شيكاغو.حيث إنتقل تطوير النظرية الحضرية من أوروبا إلى جامعة شيكاغو خلال الثلث الأول من القرن العشرين. وإستطاع قسم الإجتماع بجامعة شيكاغو برئاسة" روبرت بارك" أن يُقدم سلسلة من

الدراسات النظرية والإمبريقية عن الحياة الحضرية إرتكــزت أساســا علــى البحث فى مدينة شيكاغو. ولقد تابع"بارك" فى مقاله الذى نُــشر عــام ١٩١٦ النظريات الكلاسيكية عندما قرر أن الحضرية تُنــتج طرقــا جديــدة للحيــاة ونماذج جديدة من الأفراد، وأنه على علماء الإجتماع أن يكتشفوا هذه الأشكال الجديدة من مدنهم بنفس الطريقة التى درس بها علماء الأنثروبولوجيا القبائــل البدوية(٢٣).

ولقد وُجد مجال الإيكولوجيا البشرية Human Ecology فى أمريكــا منــذ أكثر من سبعين عاماً مضت، وذلك بواسطة" روبرت بارك"، حيث ظل علــم الإجتماع الحضرى الأمريكى لسنوات عديدة يمثــل الإيكولوجيــا البــشرية. ويتضح ذلك من خلال نتائج البحــوث الإمبريقيــة Empirical Researches، والمقالات النظرية Theoretical Essays،التى قدمها علمــاء النظريــة النــسقية للمدينة Systematic Theory.

وثمة محاولات ثلاثة أساسية فى هذا الإتجاه النظرى نذكرها على النحو التالى:

- **الأولى** من عام ١٩١٤ وحتى بداية الأربعينيات، حيث شكل"بارك وزملاؤه وتلامذته" فى جامعة شيكاغو ما يُمكن أن نطلق عليه" مدرسة شيكاغو Shicago School.
- **الثانية** فى الأربعينيات، حيث أدت أعمال"ولتر فيرى" والعديد مــن النقــاد إلى إطلاق مسمى" المدرسة الثقافية الإجتماعية" Socio- Cultural School على مدرسة شيكاغو.

- والثالثة ظهرت فى الخمسينيات، حيث أدت أعمال"أموس هاولى" إلى إنشاء ما يُسمى بالإيكولوجيا البشرية والتى أصبحت تشكل الدعامات الأساسية للمدرسة الأرثوذكسية الحديثة. وثمة إهتمامات مشتركة بين هذه المحاولات النظرية الثلاثة، حيث نظرت إلى المدينة بإعتبارها التكيف الأمثل للنوع البشرى فيما يتعلق بمشكلات البقاءProblems Survival.

وإنطلاقاً من ذلك، يمكننا أن نقدم عرضاً موجزاً لبعض الإسهامات النظرية التى قدمها كل من(روبرت بارك، وإيرنست برجس، و لويس ويرث)، وذلك للكشف عن إسهامات كل منهم فى مجال الدراسات الحضرية بشكل عام، والدراسات الخاصة بالواقع الحضرى الأمريكى على وجه الخصوص.

١- روبرت بارك (١٨٦٤- ١٩٤٤)

يعتبر"روبرت بارك" شخصية هامة ومحورية فى مدرسة شيكاغو، حيث حدد الإهتمام بالمدن بإعتبارها أمثلة للإيكولوجيا البشرية التى أثرت كثيراً فى علم الإجتماع الأمريكى منذ العشرينيات وحتى الستينيات على وجه التقريب. وعلى الرغم من وعيه وإعترافه بالعديد من مزايا وعيوب المدينة، إلا أن إعجابه بالمدينة لم يكن له حدود. الأمر الذى جعله يدفع تلاميذه من طلبة الدراسات العليا إلى المدينة لبحث كل مظاهر الحياة الإجتماعية فيها، وعمل أول رئيس للإتحاد الحضرى فى شيكاغو(٢٤).

ويرى"بارك وزملاؤه" أنه فى المدن، فإن أشكال التكيف غير المخطط Unplanned Adjustment تؤدى إلى التنازع من أجل البقاء، الأمر الذى يؤد إلى التوزيع المكانى للناس على المناطق المختلفة. وقد طبق"بارك

وزملاؤه" مــصطلح" المنــاطق الطبيعيــة" Natural Areas علــى الأحيــاء الفقيرة Slums(٢٥).

ولقد أصبحت كتابات"بارك" بعد ذلك من الدعائم الأساسية التــى إســتندت إليها الدراسات الإيكولوجية.حيث حاولت دراسات سوسيولوجية عديدة ربــط الظواهر الإجتماعية والثقافية بالمناطق الطبيعية فى المدينة. ومن أشهر هــذه الدراسات تلك التى تناولت مشكلات: الجريمة، والإنتحار، والتفكك الأســرى فى الأحياء الحضرية المختلفة وبخاصة الفقيرة منها(٢٦).

ومن جانب آخر، فقد وضع"بارك" فى كتابه المعنون" المدينــة" إقتراحــات لدراسة السلوك الإنسانى فى البيئة الحضرية من خلال تنفيذ برنــامج بحثــى إنشغلت به مدرسة شيكاغو على مدى العقدين التاليين. هذا البرنامج أدى إلى نشر العديد من الكتب عن المدينة والتى تبنت الكثير مــن تــساؤلات"بــارك" البحثية. ومعظم هذه الكتابــات تناولــت الجماعــات والــضواحى Suburbs والمؤسسات الحضريةUrban Institutions(٢٧).

ومن هذا المنطلق حدد"بارك" صورة معينة للمدينة الحديثة تضمنت أبعــاداً كثيرة إتفقت أحياناً وإختلفت أحياناً أخرى مع تصور علم الإجتماع الأوروبى، وهذه الأبعاد هى:

- **البعد الأول:** ويتمثل فى كون المدينة الحديثة بناءاً تجارياً أدان بوجوده إلى مكان السوق وموقعه الذى نشأت حوله. وهو هنا يذهب إلــى ماذهــب إليــه علماء الإجتماع الحضرى فى أوروبا من أن أحياء المدينــة الحديثــة تتميــز بالتقسيم المعقد للعمل الذى ينتج عن المنافسة الصناعية. وأكد – متفقــا مــع تونيز–على أن وجود السوق وتطويره قد أدى إلى إنهيار الطــرق التقليديــة للحياة وإستبدالها بأخرى تقوم على المصالح الوظيفية والمهنية.

- **البعد الثانى:** وهو ماتتميز به المدينة الحديثة من بناءات رسمية تُجسدها البيروقراطيات المعقدة التى حلت محل الترتيبات عير الرسمية لحياة الأفـراد فى مراحل تاريخية سابقة. فإدارات البوليس والمحاكم ومؤسسات الرعاية الإجتماعية والتنظيمات السياسية والمهنية تعتبر فى نظره أنسب أشكال التنظيم الذى يتلاءم مع المدينة الحديثة ، والتى تتميز بتزايد سكانها وتمايزهم. كما أن الترتيبات والوسائل غير الرسمية كانت تتلاءم وحاجات المجتمع المحلى الصغير الذى يقوم على العلاقات الأولية.
- **البعد الثالث:** ويتمثل فى تأكيده على البعد النفسى للحياة الحضرية. فقد أوضح أ، الحياة داخل المدينة يجعلها أقل عاطفية وأكثر عقلانية عن الحياة فى مكان آخر. ومن ثم يؤكد على أن إختفاء الروابط العاطفية التقليدية فى المدينة قد أدى إلى ظهور روابط إجتماعية جديدة تقوم أساساً على المصلحة. وهنا يبدو تأثره الواضح بأفكار" دوركايم" عن التضامن الآلى والتضامن العضوى.

ولقد نظر" بارك" إلى المدينة بإعتبارها مجتمعاً جديداً ومعملاً يُقدم لعالم الإجتماع مدى كاملاً من الظواهر الإجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بتكامل التكوين الإجتماعى الذى يتعرض للتغير السريع، وكأنه بهذا الموقف قد حدد موضوع الدراسات الحضرية ومجالها، وكأنه أيضاً قد وضع حجر الأساس لعلم الإجتماع الحضرى وأسهم فى الوقت ذاته فى معالجة بعض القضايا ذات الأهمية الكبرى فى دراسات التغير الإجتماعى(٢٨).

٢- إيرنست بيرجس:(١٨٨٦-١٩٦٦)

تعتبر نظرية" بيرجس" عن الدوائرالمتحدة المركزمن أهم النظريات فـــى التحليل الإيكولوجى للمدن. وينطلق فى نظريته من قضية أساسية مؤداها: أن البناء الداخلى للمدن يمكن أن يتبلور حول دوائر تتحدد فى مركزهـــا. حيـــث تضم كل دائرة لوناً من النشاط، وأن المحور الرئيسى تتركز حوله النشاطات المختلفة، أى أن توزيع السكان والخدمات فى المدينة يتم فى شـــكل حلقـــات حول مركزها الرئيسى(٢٩).

ولقد ركز"بيرجس" إهتمامه فى وضع أول صياغة علمية منظمة لتطبيـــق المفاهيم الإيكولوجية فى مجال الدراسات الحضرية. ففى مقالته الشهيرة" نمو المدينة ١٩٢٥"، قدم وصفاً نموذجياً للبناء الإيكولوجى للمدينـــة-ممـــثلا فـــى مدينة شيكاغو- كان هذا النموذج- وما يزال-يلعب دوراً هاماً ومـــؤثراً فـــى توجيه الدراسات الإيكولوجية اللاحقة. ولم تقتصر الدراسة الإيكولوجية- من وجهة نظره-على مجرد وصف النمو الفيزيقى للمدينة، بل تمتد لتشتمل على دراسة نتائج هذا النمو وىثاره عل التنظيم الإجتماعى والشخصية(٣٠).

ولم تقتصر محاولة "بيرجس" كما يتصور البعض على مجرد تقديم تنميط وصفى لإيكولوجية المدينة، وإنما كان يهدف من خلال هذا النموذج المثـــالى الذى قدمه أن يكشف عن القوى الدينامية الكامنة والتى تحكم نمو المدينة، وما يترتب عليها من تغير فى بنائها الإيكولوجى. هذا التنميط الذى قدمه يكـــشف – على حد تعبيره- عن ميل المدينة إلى التوسع والإمتداد، الأمر الذى يـــدفع المناطق الداخلية إلى غزو المناطق التى تحيط بها، ومن ثم يحدث نوعاً مـــن التوسع.

ولقد حرص "بيرجس" على أن يقدم تدعيماً إمبريقياً لنموذجه التصورى إستمده من مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات التى جمعها من مدينة شيكاغو، والتى إتفقت فى أنماطها التوزيعية مع مخططه. حيث أوضح مثلاً أنه مع الإنتقال من مركز المدينة إلى أطرافها الخارجية، تميل معدلات الإنحراف والمعدلات النوعية للتركيب السكانى ونسبة الأجانب والأقليات العنصرية إلى التناقص التدريجى، على العكس من ملكية المسكن التى تأخذ فى الإرتفاع المضطرد بالإبتعاد عن مركز المدينة(٣١).

وعلى الرغم من ذلك، فإن"بيرجس" يقرر أن هذا النموذج لا يمثل وصفاً واقعياً لكل المدن بما فى ذلك مدينة شيكاغو ذاتها، وأن العوامل والظروف والمتغيرات التى ترتبط بنمو المدينة يمكن أن تجعلها تنحرف إلى حد ما عن نموذجه السابق(٣٢). أى أن المسألة نسبية حيث تختلف من مجتمع لآخر، ومن مدينة لأخرى.

٣- لويس ويرث (١٨٩٧- ١٩٥٢)

تعتبر نظرية " ويرث" من أشهر النظريات السوسيولوجية التى تنطلق من مفاهيم إيكولوجية معتدلة.فقد ذهب إلى القول بأن نمو المدينة وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الإجتماعية بين السكان. وأن أساليب الضبط الإجتماعى الرسمية Formal Social Control تحل محل أساليب الضبط غير الرسمية Informal القائمة على التقاليد والعرف. ومع زيادة ونمو حجم المدينة تتحول العلاقات بين الأفراد من علاقات شخصية إلى علاقات رسمية تتصف باللاشخصية والسطحية. وبزيادة التخصص وتقسيم العمل فى المدينة تتخذ العلاقات الإجتماعية طابعاً صورياً لاشخصياً. ومع زيادة حجم المدينة يصبح من الصعب الإقامة فى منطقة واحدة، فتنمو بذلك الأحياء المتباعدة، وبالتالى

تلعب وسائل الإتصال الجماهيرى دوراً كبيـراً فـى تـشكيل آراء الـسكان وإتجاهاتهم(٣٣).

ولقـد إفتـرض" ويـرث" أن نمـو الحجـم Size، والكثافـة Density، وتباين Heterogenity، إختلاف وتنافر البيئة الحضرية يـؤدى إلـى تغيـرات متنوعة فى البناء الحضرى للمدينة، وكذلك فى الشخصية الحضرية(٣٤).

ونظراً لأهمية التحليلات السوسيولوجية التى قدمها" ويرث" للمدينة والحياة الحضرية، فإننا نجد معظم الكتابات والدراسات التى تتناول المدينة أو الحيـاة الحضرية لا تخلو من الإشارة إلى تلك النظرية سواء بالقبول أو بـالرفض أو بالتعديل. ويرجع ذلك إلى أنه" أى ويرث" قد حاول فى نظريته أن يصل إلـى مقياس مقبول وواقعى يمكن أن يكون من الناحية المقارنـة صـالحاً لتمييـز أنواع أو أنماط متعددة من الحياة الإجتماعية التى ينطـوى عليهـا المجتمـع الحديث. ومن ناحية أخرى، فإن الإهتمام بنظرية ويرث من جانـب معظـم الباحثين فى مجال الإجتماع الحضرى يرجع إلى أنهم وجدوا أن هذه النظرية يمكن أن تكون مدخلاً مناسباً يتبنى وجهة نظر علم الإجتماع، ويتغلب علـى الصعوبة الكامنة فى تعدد المداخل والمقاييس التى يدرس من خلالها علمـاء الإجتماع الحضرى المدينـة أو يحللـون فـى ضـوئها ديناميـات الحيـاة الحضرية(٣٥)

وتتفق معظم التحليلات التى تناولت نظرية"ويرث" حول أن تلك النظريـة تقوم على مجموعة من القضايا المتشابكة والمترابطة تتمثل فيما يلى:

١- أن الروابط بين سكان المدينة تتميز بالسطحية، وينتج عن ذلك سيادة الأساليب الرسمية للضبط الإجتماعى، فضلاً عن ظهور وسائل الإتصال الجماهيرى.

٢- أنه مع تطور المدينة تقل معرفة الشخص بسكانها معرفة شخصية، ويترتب على ذلك أن العلاقات الإجتماعية تُصبح فى حد ذاتها وسيلة لتحقيق المدنية، ويفقد الشخص التعبير عن ذاته، ويقل إحساسه بالمشاركة.

٣- أ، تقسيم العمل فى المدينة يقوم أساساً على ظهور الشركات الكبرى، ويترتب على ذلك إختفاء روح المودة والروح العالية وظهور الجماعات الجانبية.

٤- أن نمو المدينة يرتبط بنمو السكان وزيادة تقسيم العمل والتخصص وتعقد الوظائف مما يؤدى إلى ظهور العديد من المشكلات.

٥- أن نمو المدينة يفرض تنوعاً فى وسائل المواصلات، والتى لاتتوافر فى المجتمع التقليدى.

٦- كلما زادت الكثافة السكانية فى المدينة، كلما إزدادت فيها فرص التباين والتخصص.

٧- إزدياد درجة المنافسة على الموارد النادرة، وخصوصاً على الأرض الزراعية، بحيث نجد فى النهاية مناطق معينة فى المدينة تجتذب إليها طبقات معينة. وأن ذلك يؤدى إلى نمو ثقافات فرعية مختلفة فى المناطق المتباينة.

٨- أن طابع المنافسة يفوق طابع التعاون فى المدينة، ويرجع ذلك إلى ضعف الروابط الإنفعالية بين السكان.

٩- أن التفاعل بين الأدوار يؤدى إلى تعطيل الفوارق الطبقية الطبيعية بين سكان المدينة، لأن هؤلاء السكان غالباً ما يكونون معرضين للحراك الإجتماعى والجغرافى(٣٦).

وعلى الرغم من الإسهامات النظرية والتحليلات التى قدمها" ويرث" فى نظريته وبخاصة فيما يتعلق" بالحضرية كأسلوب للحياة"، إلا أن وجهات نظره قد تعرضت للعديد من الإنتقادات من أهمها:

١- لقد تجاهل "ويرث" الظروف التاريخية التى مرت بها المدينة فى مختلف المجتمعات، وحصر كل إهتماماته وبنى كل إستنتاجاته على نمط المدينة الأمريكية، أو على الأقل المدينة فى المجتمعات الأوروبية الكبرى. ومن ثم فإن التعميمات التى تضمنتها نظريته لا تنطبق على كل المدن المعاصرة، وإنما تنطبق فقط على المدن الصناعية.

٢- تأكيده على أن العلاقات الإجتماعية فى القرية تتخذ طابعاً أولياً، بينما تتخذ العلاقات الإجتماعية فى المدينة طابعاً ثانوياً. هذه النتيجة يصعب تعميمها على كل المدن وفى كل الظروف، وبخاصة عند دراسة القرية والمدينة فى البلدان النامية. فالفروق بين النمطين لم تعد الآن واضحة بنفس الدرجة التى كانت عليها فى المجتمعات الأوروبية الصناعية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. فالواقع الآن يؤكد على عمليات التداخل والتعايش بين النمطين من العلاقات ليس فقط على مستوى البنية الحضرية، ولكن أيضاً على مستوى القرية. ومن ثم فإن تطور وسائل المواصلات وأساليب الإتصال، والهجرة الريفية الحضرية، وتأثير التعليم، والإحتكاك الثقافى بين القرية والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث قد خلق أنماطاً متداخلة من العلاقات فى كل من المجتمعين" الريفى والحضرى"، الأمر الذى دفع

بعض الباحثين والمهتمين الأن إلى الحديث عن مايسمى" بتريـف المدينـة، وتحضر القرية". ولذلك فإن تطبيق هذه الفرضيات والخصائص التى وضعها" ويرث" والتى تعبر عن الواقع الحضرى الأوروبى بصفة عامـة ، والمدينـة الأمريكية بصفة خاصة يتطلب قدراً كبيراً من الحيطة والحذر عند تطبيقهـا على الواقع الحضرى والواقع الريفى فى البلدان النامية بـشكل عـام. كمـا يتطلب أن يراعى الباحث أيضاً الخـصوصية البنائيـة- والتاريخيـة لتلـك المجتمعات.

٣- إغفاله العلاقات المتبادلة بين المدينة كنسق فرعى والنسق الإجتمـاعى- الثقافى الشامل والذى تُعد جزءاً منه(٣٧).

تعقيب:

بعد هذا العرض الموجز لبعض الإسهامات الكلاسـيكية التـى تناولـت المدينة الأوروبية بعامة والمدينة الأمريكية بخاصة، يمكننا القول أن كتابـات" بارك، وبيرجس، وويرث" وغيرهم قد أثرت بوضوح فى توجيـه الدراسـات النظرية فى المجتمع الحضرى. كما أن"ويرث" قد نظر للمدينـة بإعتبارهـا وحدة إجتماعية متميزة من حيث أنماطها وأنساقها التى لاتتوفر إلا فى المدن، ومن ثم نجده يؤكد على أهمية جعلها" أى المدينة" موضـوعاً خاصـاً لعلـم الإجتماع الحضرى.

وعلى صعيد آخر، فإن عناوين معظم الأعمال الأساسية لمدرسة شـيكاغو تدل على الإهتمامات الواقعية العالمية للباحثين. هذه الأعمال تُعطى إنطباعـاً بأن علماء مدرسة شـيكاغو كـانو يهتمـون بجانـب واحـد فقـط للحيـاة الحضرية.وهذا الإنطباع يُعد صحيحاً إلى حد ما.فقد إنصب إهتمـام" بـارك" وعدد كبير من المتخصصين المنتمين لمدرسة شيكاغو على الإهتمام بدراسة

أنساق القيم والإنطباعات Impressions،وما ينبغى أن يكـون عليـه المجتمـع المحلى Community. حيث إعترف هؤلاء بأن خلفياتهم تتعارض مع أنـساق القيم والظروف فى المدن التى إختاروها للدراسة(٣٨).

ولقد كانت مدينة شيكاغو فى عام ١٩٢٠ مدينة جديدة وواحدة من مراكـز النمو الثابتة فى العالم. حيث عبرت مشكلاتها عن قمة النمو السريع والتنـوع العرقى للسكان والنتائج السلبية للتـصنيع Industrialization والتـى أدت إلـى الإهتمام بدراسة الخلل فى التنظيم الإجتماعى والإنحـراف Deviancy الـذى صاحب عمليات التحضر السريعة(٣٩).

وعلى الرغم من الإسهامات التى قدمتها مدرسة شيكاغو ليس فقـط لفهـم المدينة فى بدايات القرن العشرين، ولكن أيضاً فى مجال علم الإجتماع العام، إلا أ، التحليل المتعمق للأعمال المبكرة لهذه المدرسة الفكريـة يؤكـد علـى حقيقة هامة مؤداها: أن مؤسسى المدرسة-شأنهم فى ذلك شأن الأوروبيين-قد إستجابوا لنوع معين من المدن وهو المدينة الرأسمالية الغربية والتى قطعـت شوطاً كبيراً فى مجال التقدم الصناعى، الأمر الذى يجعلها تتميـز بـصفات خاصة سواء على مستوى البحث أو النظرية. فضلاً عن أن تـراث مدرسـة شيكاغو المبكر قد خلا تماماً من أى تحليلات تاريخية مقارنـة. ممـا يعنـى قصوراً واضحاً على الصعيد المنهجى. ومن جانب آخر، فإن تحليل التـراث المبكر فى علم الإجتماع الحضرى فى كل من أوروبا وأمريكا يبين أن لهـذا التراث جوانب إيجابية وأخرى سلبية.

فيما يتعلق بالجوانب الإيجابية، فتتمثل فى تقديم تحليل لعناصـر المدينـة وحياتها الإجتماعية التى لاتتوافرفى مواقع أخرى. وبخاصة عنـدما صـور

هؤلاء العلماء المدينة كمكان يبلغ فيه التخصص وتقسيم العمل درجة معقـدة، وأن العلاقات تتميز بالطابع الرسمى والعقلانى والنفعى وكذلك السطحية.

أما الجوانب السلبية، فتتمثل فى أن تراث علم الإجتماع بشقيه الأوروبـى والأمريكى وبخاصة الكلاسيكى منه، قد عبر عن وجهات نظر خاصة لهؤلاء الرواد، حيث جاءت تلك التصورات بشكل فردى خاص. والدليل على ذلـك أن أى من هؤلاء العلماء لم يقم بتجميع هذه المنظورات المتباينة فـى تحليـل سوسيولوجى شمولى لدراسة المدينة. فاذا كان كل من" تونيز، ودوركايم" قـد إستخدما ثنائيات متعارضة لأنماط الحياة الإجتماعية، إلا أنهمـا لـم يهتمـا بدراسة المدينة فى مواقف إمبريقية وتاريخية محددة. وإذا كان" زيمـل" قـد أضاف البعدين: الإجتماعى والنفسى، إلا أنه إهتم فقط بمدن فى مكان وزمان واحد. فى حين كان" فيبر" أكثر نجاحاً فى تجنب هذا المأزق عندما ركز فـى دراسته على مدن حقيقية من منظور ثقافى وتاريخى مقارن. ولكنه للأسف لم يقدم عن المدينة الحديثة إلا القليل.

وعلى الرغم مما قدمه كل من" بارك، ووبيـرث" مـن آراء هامـة علـى الصعيدين: النظرى والمنهجى فى مجال البحث فى المدينة، إلا أن"بارك" مـع تركيزه على المشاكل الحضرية –مع غياب الرؤية التاريخية المقارنة– قـد أوصله مثل الآخرين إلى نتائج سلبية ومتشائمة عن المدينـة. وقـد حـاول" ويرث" بعد ذلك أن يجمع مقترحات وتصورات من زملائه ويـشرح كيـف تعمل المدينة، وبالرغم من أن مساهمته فى هـذا الـصدد كانـت ضـخمة وملحوظة، إلا أن نتائجه وتحليلاته قد جانبها الصواب فى بعـض الأحيـان وذلك لأن تحليلاته النظرية عن المدينة قد بناها على معطيات" بارك" وعلـى التقييمات المضللة إلى حد ما التى قدمها التراث الأوروبى حتى وقته(٤٠).

ومن بين الإنتقادات الأخرى التى تعرضت لها مدرسة شيكاغو، ما قدمته" ميلا أليهان Milla Alihan" تحت عنـوان" الإيكولوجيـا الإجتماعيـة" حيـث فحصت أعمال مدرسة شيكاغو ولاحظت أن علماء الإيكولوجيا لم يتمكنوا من تقديم الأدلة الواقعية لمظاهر السلوك الإنسانى الذى كان يمثل الثقافة الحيويـة إلى حد بعيد. بمعنى آخر، لم يتمكن هؤلاء من إيجاد المستويين من المجتمـع وفقاً لتصورات بارك. وخلال الفترة ذاتها فقد هاجم البعض الآخر مجموعـة البحوث الكلاسـيكية لمدرسـة شـيكاغو، وإعتبـروا أن مفهـوم"المنطقـة الطبيعية Natural Area" يشبه "الساحل الذهبى"Gold coast، وأن مفهوم" المنطقة الفقيرة Slum" لا يمكن تطبيقه على المدينة كقاعدة(٤١).

وفيما يتعلق بالأسس المنهجية لعلم الإجتماع الحضرى، يمكن القـول أن ثمة مجموعة من المداخل المنهجية فى الدراسات الإجتماعية بـشكل عـام، والدراسات الحضرية على وجه الخصوص. وتتمثل تلك المداخل فى: المدخل **التاريخى، والمدخل المقارن، والمدخل التجريبى، والمـدخل الأنثربولـوجى.** وعلى الرغم من إهتمام علماء الإجتمـاع بالتـاريخ كمـدخل منهجـى فـى الدراسات الإجتماعية، إلا أن شيوع إستخدام هذا المـدخل فـى الدراسـات الحضرية كان محدوداً، وذلك رغم قناعة علماء الإجتماع بأهميـة التحليـل التاريخى للحياة الحضرية وتطور المدن فـى الماضـى،إلا أن مثـل تلـك المحاولات لم تكن مُستكملة بشكل تام للأسس والقواعد التى تـنهض عليهـا الدراسة التاريخية. كما أن التكنيكات المناسبة لمثل هذه الدراسات لم تُـستخدم بكاملها.

وبالنسبة للمدخل المقارن، فعلى الرغم من أن المقارنة قد إعتُبرت مدخلاً أساسياً من مداخل علم الإجتماع على يد الرواد الأوائل" كونت، دوركايم" على سبيل المثال، إلا أن علم الإجتماع الحضرى لم تتوافر له الدراسات المقارنة بالشكل الذى يساعد على إعتبار هذا المدخل من المداخل الأساسية التى تم إستخدامها فى الدراسات الحضرية المبكرة. فقد ركزت معظم الدراسات التى إنطلقت من تلك الإتجاهات إهتماماتها على مجتمعات حضرية معينة، ومن ثم توصلت إلى تعميمات نظرية تصورت أنها تصلح للتطبيق على كل المدن وفى مختلف الظروف والمراحل.

وعلى صعيد آخر، يمكن القول أنه على الرغم من توافر الكثير من البيانات عن العديد من المدن الأوروبية فى التراث الكلاسيكى لعلم الإجتماع الغربى، والتى كانت فى متناول علماء الإجتماع الأمريكيين، إلا أنه لم يحدث إلا منذ وقت قريب أن إهتم هؤلاء بالمدن فى بلاد أخرى فى انحاء العالم المتفرقة. ومن أجل ذلك يتزايد إدراك أن المدن فى مجتمعات أخرى-تاريخية أو حديثة-تختلف عن مدن الولايات المتحدة من وجوه متعددة وخاصة فيما يتعلق بالتنظيم الإجتماعى والإيكولوجى. ومع ذلك فإن المدخل المقارن لازال يستخدم بشكل قليل فى علم الإجتماع الحضرى سواء فى المادة الثقافية الموجودة فى الكتب العامة، أو فى المقالات التى تُنشر فى مجلات علم الإجتماع. لذلك نجد علماء الإجتماع الحضرى الأمريكى أنفسهم قد أحسوا مراراً ودون نتيجة مثمرة، أن إقتصارهم على المادة الأمريكية يشكل عقبة فى نمو نظرية يمكن أن تؤدى إلى نمو الأبحاث الحضرية ذاتها، أو تستطيع أن تواجه المادة المقارنة المستمدة من مجتمعات غير المجتمع الأمريكى(٤٢).

أما المدخل الأنثروبولوجى، فقد إستخدمه"ريدفيلد" فى التمييز بين نمطين من المجتمعات هما: نموذج المجتمع الشعبى Folk (الريفى)، ونموذج المجتمع الحضرى. أما عن إستخدامات **المدخل التجريبى** فى الدراسات الحضرية المبكرة، فقد جاء محدوداً. حيث إستخدمه" بيرجس" وذلك من خلال إختبار بعض الفروض المتعلقة بأثر العوامل الإقتصادية والثقافية على بعض جوانب الحياة البيئية الحضرية. كما إستخدمت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية التى انطلقت من تلك الإتجاهات النظرية الكلاسيكية بعض المؤشرات والمقاييس الكمية مثل مقياس العزلة الإجتماعية، ومقياس الحضرية. ومن ثم جاءت معظم التحليلات فى الدراسات الحضرية المبكرة معتمدة على أسلوب التحليل الكمى. ومع تقدم الدراسات الإمبريقية نشط إستخدام الأساليب الإحصائية فى التحليل، كما زاد الإهتمام أيضاً بالتحليلات الكيفية(٤٣).

وبصفة عامة، فإن المداخل التى إعتمدت على أساليب كيفية فى الدراسات الحضرية قد احتلت مكانة هامشية وغير يقينية، باستثناء بعض الدراسات التى قدمتها مدرسة شيكاغو المبكرة والتى أصبحت تمثل تراثاً تاريخياً للدراسات الحضرية. ولقد تراجعت المداخل الكيفية فى فهم الحضر كثيراً من جراء سيطرة النزعة الوضعية Positivism على مجريات الأمور فى الدراسات الحضرية، حيث هاجم الوضعيون المداخل الكيفية من حيث تأكيدها على الخصوصية وتحيزها الواضح. ومن ثم تشكك بعض الباحثين منذ فترة طويلة فى قدرة المدخل الكيفى على سبر غور ما يُسمى بطرق الحياة الحضرية. غير أن بعض الباحثين قد بدأوا مؤخراً فقط فى إعادة تقييم

اسهامات مدرسة شيكاغو وريادتها في استخدام المدخل الكيفى فى الدراســات الحضرية(٤٤).

خاتمة:

يبقى القول، أن الاسهامات النظرية والمنهجية التى يحتوى عليها التــراث الغربى والأمريكى وبخاصة تلك التى تتعلق بالمدينة والحياة الحضرية ، على الرغم من الانتقادات التى تعرضت لها، إلا أنها ماتزال تحتل أهمية كبيرة فى الدراسات الحضرية المعاصرة على كافة الأصعدة والمــستويات: العالميــة، والإقليمية، والمحلية.ومن ثم فالاهتمامات الحديثة بظــاهرة التحــضر ونمــو المدن والمشكلات الحضرية المصاحبة لهذا النمو، تُعد إمتداداً وتطويراً لتلــك الاتجاهات الكلاسيكيةمن ناحية،وانعكاساً لتطور المجتمعات الحــضرية مــن ناحية أخرى. وكنتيجة لتطور مناهج وأساليب البحث فى علم الاجتماع العام، وعلم الاجتماع الحضرى من ناحية ثالثة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن التعرف على الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة التى إهتمت بظاهرة التحضر وما أفرزته تلك الظاهرة من مــشكلات عديــدة يمثل مطلباً أساسياً، وذلك للكشف عن ملامح التطــور الــذى شــهده علــم الاجتماع الحضرى كمجال متميز من مجالات علم الاجتمــاع مــن جانــب، ومعرفة طبيعة العلاقة بين تطور الدراسات والبحوث الحضرية والتطــورات التى شهدتها المجتمعات الحضرية وبخاصة خلال النصف الثانى من القــرن العشرين من جانب آخر.

المراجع

١- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، مؤسسة نيـل للطباعـة، القـاهرة. ١٩٩٧.ص ص٨٧-٨٨.

٢- للمزيد من التفاصيل حول اسهامات كل من كونت، دوركايم، فيبر" أنظر:

- آلان سوينجوود، النظرية فى علم الاجتماع، ترجمة السيد عبد العـاطى السيد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.١٩٩٦.

- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع ، النشأة والتطور...، مـصدر سابق،ص ص ٣١-٣٤

-David L.Westby, The Growth of Sociological Theory, Human Nature, Knowledge,and social change, prentice hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1991.pp.248-260.

-

Irving M. Zeitlin, Ideology and the development of sociological theory, second edition, prentice- hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey. 1980.pp.163-170.

٣- محمود عودة، أسس علم الاجتماع...،مصدر سابق ص ص ٨٨-٨٩.

4- see:- Niklas Luhmann, Observations on Modernity, Translated By WilliamWhobrey, Stanford California, 1998.

-Piotr Sztompka,The sociology of social change, Blakwell, Oxford U K& Ca mbridge U S 1994.pp.155-157, pp.169-171.

-Anthony Giddens, Sociology, Abrief but Critical Introduction, Macmillan, 1993.pp.157-166.

٥- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومـــن عاصـــرهم مـــن ذوى السلطان الأكبر(تونس: الدار التونسية للنشر، الجزائـــر: المؤســـسة الوطنيـــة للكتاب، ١٩٨٤.ص ص ١٦٥-١٦٦.

6-P. Abrams, Towns and Economic Growth: some Theories and problems, In P.Abrams and E. Wrigley(eds) Towns in Societies, Cambridge University, Press.1978. pp.9-34.

٧-السيد الحسينى، المدينة...،مصدر سابق،ص ١١٣.

8-William A.Schwab," The Sociology of cities,"op, cit. p.31.

9-Karl Marx," Capital, N.Y. Modern Library, 1954, K,Marx & F. Engels, The City, The Divison of Labor and the emergence of Capitalism in J.Abu- Lughod & R. T. Hay, Third World Urbanization, Maaroufa, Inc, Chicago,1977. p.24.

١٠- غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الريفى والحضرى...،مصدر سابق، ص ص ١٨٦-١٨٧.

١١- السيد الحسينى، المدينة...، مصدر سابق، ص ١١٣.

١٢-أنظر:

- غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الريفى والحضرى، مصدر سابق، ص ١٨٨.

- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضرى، مدخل نظرى...، مصدر سابق، ص ٣٤.

١٣- للمزيد أنظر:

- محمود عودة، السيد الحسينى، علم الاجتماع الحضرى، بدون دار نشر، ١٩٩٧. ص٣٣.

- غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الريفى والحضرى، مصدر سابق، ص ص ١٨٣-١٨٦.

14-See:-

-Russlong, "Urbanization Sociology", op, cit. p.4.

-William A. Schwab," The Sociology of cities, op , cit, pp.13-18.

١٥- محمود عودة، السيد الحسينى، علم الاجتماع الحضرى، مصدر سابق، ص ٣٣.

١٦-غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الريفى والحضرى، مصدر سابق، ص ١٩٢.

17-See:-

-Johnj. Macionis," Society The Basics,"Second Edition, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1994.pp.373-374.

-Russlong," Urbanization Sociology," op, cit. p.4.

١٨- أنظر:

-صبحى محمد قنوص، دراسات حضرية، مدخل نظرى، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة. ١٩٩٤. ص ص ٤٢-٤٣.

- فادية عمر الجولانى، علم الاجتماع الحضرى...، مصدر سابق، ص ص ٨٢-٨٣.

19-See:-

-William A. Schwab," The Sociology of cities," opk cit. pp. 13-18.

-عبد الهادى الجوهرى، حسين رشوان، علم الاجتماع الحضرى، مفاهيم وقضايا...، مصدر سابق، ص ص ١٤-١٥.

- محمد الجوهرى، علياء شكرى، علم الاجتماع الريفى والحضرى...، مصدر سابق،ص ص ٢٤٥-٢٥٤.

- محمود عودة، السيد الحسينى، علم الاجتماع الحضرى...، مصدر سابق، ص ص ٣٣-٣٤.

20-Miner, H," The Folk Urban, Continuum," In Paul Hart & Albert Reiss," Cities and Societies," New York. The Free Press, 1961. pp.22-44.

٢١- غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الريفى والحضرى...، مصدر سابق، ص ص ١٩٥-١٩٦.

٢٢- السيد الحسينى، المدينة...، مصدر سابق، ص ١١٤.

٢٣- غريب محمد سيد أحمد، اسيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الريفى والحضرى...، مصدر سابق،ص ص١٩٦-١٩٧.

٢٤- المصدر نفسه، ص١٩٧.

25-William A. Schwab," The Sociology of Cities," op, cit. pp.3-5.

٢٦- السيد الحسينى، المدينة...، مصدر سابق،ص ص١٢٤-١٢٦.

27-William A. Schwab," The Sociology of Cities," op, cit.p.30.

٢٨- غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الريفى والحضرى...، مصدر سابق،ص ص٢٠٠-٢٠٣.

29-See:-

-E.Burgess," The Growth of City: An Introduction to a Research Project," In R. Parkmand Burgess, The City,Chicago, University of Chicago, Press.1925. pp 47-62.

- كوستيلو، التحضر فى الشرق الأوسط، ترجمة غريب محمد سيد أحمد، عبد الهادى والى، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨١،ص ٣٧٦.

- عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العربية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت. ١٩٨٠،ص ص ٨٢-٨٣.

٣٠- غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الريفى والحضرى،مصدر سابق، ص٢٠٣.

٣١- المصدر نفسه،ص ٢٠٥.

٣٢- المصدر نفسه،ص ٢٠٦.

33-Louis Wirth," Urbanism as a way of life", Chicago, Chicago University Press, 1964.pp.60-83.

34-William A. Schwab," The Sociology of Cities," op, cit. p.18.

٣٥- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضرى، مدخل نظرى...، مصدر سابق،ص ص ١١-١٢.

٣٦- محمود جاد، التضخم الحضرى فى البلاد النامية...، مصدر سابق،ص ص ١٦-١٧.

٣٧- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضرى، مدخل نظرى...، مصدر سابق، ٢٠-٢٢

38-Hinkle,G.J, and Hinkle,R C.," The Development of Modern Sociology," Its nature and growth in United States. New York: Random House.1954.

39-William A. Schwab," The Sociology of Cities," op, cit. p.10.

٤٠- غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الريفى والحضرى...،مصدر سابق، ص ص ٢١٢-٢١٤.

41-Alihan M.A." Social Ecology," Acritical Analysis, New York: Cooper Square.1964.

٤٢- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضرى، مدخل نظــرى، مــصدر سابق،ص٢٣، ص٢٦.

43-Nortteidge, Harolde," The Sociology of Urban Living,"London& Boston, Rautledge& Kegon Paul.1972. p.34.

44-Jane M.Jacobs," The City Unbound: Qualitative Approaches to the city", Urban Studies, Vol,30, No,4/5. 1993. p.828.

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية الحديثة

في دراسة التحضر

تمهيد:

على الرغم من الاسهامات التي قدمتها الاتجاهات النظرية الكلاسيكية العامة (الاتجاه المحافظ والاتجاه الراديكالى) لتفسير الواقع الاجتماعي الأوروبى خلال القرن التاسع عشر، وتلك الاتجاهات والتيارات الفكرية التي انبثقت عن هذين الاتجاهين والتي اهتمت بدراسة المدينة الأوروبية خلال تلك الفترة والمدينة الأمريكية في فترات لاحقة، إلا أن تلك الاتجاهات جميعها قد تعرضت للعديد من الانتقادات التي أشرنا إلى بعضها آنفاً. فضلاً عن هذه التيارات الفكرية المتباينة لم تكن تخلو من مضامين أيديولوجية وتحيزات قيمية وسياسية.

ومن جانب آخر،لا شك أن التطورات التي شهدتها المجتمعات سواء (المتقدمة صناعياً، أو البلدان النامية) خلال النصف الثانى من القرن العشرين على وجه التحديد، قد أفرزت مشكلات اجتماعية جديدة لم يعد بالامكان تفسيرها وتحليلها انطلاقاً من المقولات النظرية للاتجاهات الكلاسيكية. الأمر الذي تطلب تطوير تلك الاتجاهات النظرية والمنهجية لتتناسب وحجم هذه التغيرات العالمية من ناحية، ولتفادى الانتقادات التي وجهت للاتجاهات الكلاسيكية العامة(المحافظ والراديكالى) من ناحية ثانية، وتلك الاتجاهات والمداخل التي اهتمت بالتحضر والمشكلات الحضرية من ناحية ثالثة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن فهم وتحليل الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة العامة، وتلك التي إهتمت بقضايا التحضر والمدينة على الصعيدين العالمي والاقليمى يتطلب ضرورة التعرف على التغيرات التي تعرضت لها المدن وما صاحبها من مشكلات حضرية سواء في المجتمعات المتقدمة صناعياً أو في مجتمعات العالم الثالث.

وتؤكد معظم التحليلات على أن الاهتمام بدراسة المدينة خلال القرن العشرين قد إتجه نحو مزيد من التحديد والتخصص، ويرجع ذلك إلى التطورات التي مرت بها العلوم الاجتماعية خلال العقود الأخيرة. حيث أصبحت المدينة موضوعاً لدراسة علوم كثيرة من أهمها: الاجتماع، والجغرافيا، والاقتصاد، والسكان، والسياسة، فضـــلا عن العـــلوم التطبيـــقية الأخرى كتخطيط المدن والهندسة المعمارية. ولقد صاحب هذا التخصص تطورات هامة طرأت على مناهج البحث وبخاصة سيطرة النزعتين الكمية والاجرائية. ناهيك عن إنشغال عدد من علماء الاجتماع الحضري خلال القرن العشرين(وبخاصة في الولايات المتحدة) بتصميم أدوات قياسية عديدة من أجل فهم الظواهر الحضرية.

وإذا كان هناك الآن اتجاهات نظرية متعددة ومتصارعة في دراسة المدينة، فإن هذا التنوع والتباين يعكس التعدد في التصورات والرؤى السوسيولوجية من ناحية، وتنوع وتباين الواقع الحضري من ناحية أخرى.

ولاشك أن التغيرات التي شهدها العالم خلال النصف الثانى من القرن الماضى على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإيكولوجية تفوق كثيراً تلك التي شهدها خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وعلى الرغم من وجود فروق جوهرية بين المجتمعات المتقدمة صناعياً والبلدان النامية من حيث معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي، الأمر الذي يعكس التمايز البنائى بين النمطين، إلا أن الظاهرة اللافتة للنظر تتمثل في أن تلك التغيرات قد ارتبطت بإرتفاع معدلات التحضر ونمو أحجام المدن خلال هذا القرن بشكل لم يسبق له مثيل ليس فقط على مستوى البلدان المتقدمة صناعياً،

ولكن أيضاً بالنسبة للبلدان النامية بصفة عامة. الأمر الذي أدى إلى أن بعض الباحثين قد أطلق على القرن العشرين بأنه قرن التحضر.وتؤكد البيانات الاحصائية الواردة في الجدول التالى هذه الحقيقة.

جدول رقم(١)

نسبة سكان المدن إلى اجمالى السكان

في قارات العالم في سنوات مختلفة(١)

الاقليم /القارة	%١٩٥٠	%١٩٩٥	%٢٠١٠
أفريقيا	١٤,٥	٣٤,٧	٥٣,٩
آسيا	١٦,٤	٣٤,٠٠	٥٠,١
أمريكا الجنوبية	٤٣,٢	٧٨,٠٠	٩٠,٠٠
أمريكا الشمالية	٦٣,٩	٧٦,٤	٨٥,٠٠
أوروبا	٥٦,٢	٧٥,٠٠	٨٢,٢
أمريكا الوسطى	٣٩,٧	٦٨,٣	٨٢,٣
العالم	٢٩,٣	٤٥,٢	٥٩,٢

يتضح من البيانات السابق أن معدلات النمو الحضري خلال النصف الثانى من القرن العشرين قد إتجهت إلى التزايد بشكل مستمر. فبينما كانت نسبة سكان المدن على مستوى العالم في بداية الخمسينيات٢٩,٣% من إجمالى سكان العالم، ارتفعت هذه النسبة خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات حتى بلغت في منتصف التسعينيات٤٥,٢%، ومن المتوقع أن تصل نسبة السكان الحضريين على مستوى العالم خلال عام٢٠١٠إلى حوالى٥٩,٥%من إجمالى السكان. وهذا يعنى أن معدلات النمو الحضري خلال النصف الثانى من القرن الماضى قد شهدت ارتفاعاً متزايداً على

المستوى العالمي. ولاشك أن ذلك النمو جاء انعكاساً لمجموعة من العوامل والظروف التي سوف نتحدث عنها بمزيد من التفصيل عندما نتناول الفروق والاختلافات بين النمو الحضري الذي شهدته البلدان المتقدمة صناعياً، وذلك النمو الذي شهدته- ومازال- البلدان النامية بصفة خاصة.

وتؤكد بيانات إحصائية أخرى على أن معدل نمو السكان الحضريين علـــى مستوى العالم يتزايد بشكل مستمر، حيث يصل هــذا المعــدل إلـــى أربعــة أضعاف معدل النمو السكاني في الريف. فما بين عام(١٩٩٠-٢٠٢٥) مـــن المتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين يعيشون في منـــاطق حـــضرية إلـــى الضعف، أى مايزيد عن خمسة بلايين نسمة. وأنه لو حدث ذلك، فإن ثلثـــى سكان العالم سيقطنون المدن. وأن ٩٠% من هذه الزيادة سوف تحـــــدث في البلدان النامية.

وإزاء تلك التغيرات التي شهدها العالم بشكل عام، والمجتمعات الحضرية بخاصة، كان لابد وأن يشهد علم الاجتماع تطوراً على الصعيدين: النظري والمنهجي، وذلك لفهم هذه التغيرات المجتمعية، وتشخيص وتحليل ماأفرزته تلك التغيرات من مشكلات في مختلف المجالات. وعلى الرغم من أن معظم الاتجاهات النظرية الحديثة قد انطلقت من مفاهيم وتصورات كلاسيكية، إلا أنها سعت إلى تطوير تلك التصورات بما يتناسب وطبيعة التغيرات العالمية الجديدة من ناحية، وطبيعة وحجم المشكلات الناجمة عن تلك التغيرات من ناحية أخرى.

ونتيجة لتطور الاتجاهات النظرية والمنهجية في ميدان علم الاجتماع العام، فقد ظهرت أيضاً اتجاهات ورؤى ومداخل نظرية ومنهجية حديثة في ميدان علم الاجتماع الحضري باعتباره فرعاً متميزاً من فروع علم الاجتماع العام.

تلك الاتجاهات قد اهتمت بدراسة الواقع الحضري المتغير والمشكلات المصاحبة لتلك التغيرات والتي اختلفت من حيث أنماطها ومعدلاتها وآثارها عن تلك التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. حيث أصبحت المدن وبخاصة-العواصم والمدن الكبرى- تعانى من تلك المشكلات ليس فقط على مستوى البلدان المتقدمة صناعيا، ولكن أيضا وبصورة أكثر وضوحا على مستوى البلدان النامية بشكل عام. ومن ثم فالأمر يتطلب منا أن نقدم عرضا تفصيليا لأهم الاتجاهات والمداخل النظرية والمنهجية التي اهتمت بدراسة وتحليل الواقع الحضري والمشكلات الحضرية التي أفرزها النمو الحضري المتزايد خلال النصف الثانى من القرن الماضى على وجه الخصوص.

أولاً: الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة: ملامح التطور

لقد تزامن حصول العديد من البلدان النامية على استقلالها السياسي منذ بداية الخمسينيات وخلال الستينيات مع ظهور الحرب الباردة والتي طبعت العلاقات بين الشرق والغرب بالتوتر والنزاع. فعلى الرغم من انحسار الاستعمار التقليدي (العسكرى)، إلا أن البلدان النامية قد دخلت في اطار نمط جديد من العلاقات غير المتكافئة. حيث خضعت تلك البلدان لسياسات الاستقطاب سواء من جانب القوى الأمريكية أو من جانب القوى السوفيتية. ومن ثم أصبحت تلك البلدان مسرحا للعديد من مظاهر الصراع الدولى الذي اتخذ أشكالا وأنماطا جديدة غير تلك التي كانت سائدة خلال المرحلة الاستعمارية التقليدية. بالاضافة إلى أن اهتمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالبلدان النامية لأسباب عديدة(اقتصادية وسياسية واستراتيجية

وعسكرية وأيديولوجية) قد جعل تلك البلدان أكثر عرضة للتدخل من جانب القوتين الأمريكية والسوفيتية.

وفي ظل هذه الظروف الدولية المتغيرة والقائمة على سياسات التوازن الدولى بين القوى الدولية الكبرى، أصبحت البلدان النامية تواجه بعد حصولها على استقلالها السياسي تحديات على الصعيدين: الدولى والداخلي. حيث تمثلت التحديات الداخلية في التغيرات السريعة التي تعرضت لها البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات بشكل عام، والبنى الحضرية بصفة خاصة.

ولقد حظيت ظاهرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان النامية على اهتمام مفكرى العلوم الاجتماعية بصفة عامة. ومن ثم نمت نظريات التحديث والتنمية Modernization & Development Theories، حيث اهتم المتخصصون في الجامعات ومراكز البحوث الغربية بتطوير هذا الحقل الأكاديمى الجديد. وقد كان الهدف المُعلن لهذا الحقل الجديد يتمثل في دراسة أوضاع البلدان حديثة الإستقلال، ومساعدتها على اختيار الأسلوب الأمثل لتحقيق تنميتها. بينما كان الهدف الحقيقى الكامن وراء تطوير هذا الحقل والذي يتضح من خلال المفاهيم التحديثية التي طرحها هؤلاء المنظرون جميعاً يتمثل في الترويج للمفاهيم والطرق الغربية بغرض نشرها بين أفراد الفئة المثقفة من صانعى القرار في البلدان التي أطلق عليها مصطلح" البلدان المتخلفة Underdevelopment"، ذلك المصطلح الذي تم تغييره بعد ذلك للتخفيف من حدته وحساسيته، حيث أصبح يُطلق على هذه البلدان" النامية"Developing(٢).

وعلى صعيد آخر، فقد أفرزت تلك التطورات أيضاً ظهور" نظريات التبعية Dependency Theories لفهم وتفسير ظاهرتى التخلف والتنمية، وتحديد العوامل المسئولة عن تخلف جزء من العالم (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، وتقدم الجزء الآخر(أوروبا الغربية وأمريكا).وكذلك تحديد الأسلوب الأمثل لتنمية تلك المجتمعات.

وإذا كانت نظريات التحديث والتنمية الغربية قد انتشرت في أمريكا مع بداية الخمسينيات، فإن نظريات التبعية لم تتبلور في الولايات المتحدة وأوروبا باللغتين الانجليزية والفرنسية إلا في منتصف السبعينيات، على الرغم من أن تلك النظريات قد ظهرت في لغاتها الأصلية في أمريكا اللاتينية منذ الخمسينيات.

ومن جانب آخر، فقد تبنت مدرستا التحديث والتبعية منهجين مختلفين تمام الاختلاف في معالجتهما لأسباب وعوامل التخلف، وامكانيات التنمية في البلدان النامية. فبينما ترى نظريات التحديث أن مشكلة التخلف هى نتاج لعوامل وظروف داخلية، تركز نظريات التبعية على النظام الرأسمالي الدولى وتعتبره مسئولاً بشكل أساسى عن تخلف البلدان النامية. وفي حين تتبنى نظريات التحديث الأيديولوجيا الليبرالية أو الرأسمالية، تنطلق معظم نظريات التبعية من الأيديولوجيا الماركسية- اللينينية.

وانطلاقاً من تلك الخلفية، يمكننا أن نعرض بإيجاز لأهم المسلمات الفكرية التي انطلقت منها نظريات التحديث، ونظريات التبعية في تفسير ظاهرتى التخلف والتنمية في البلدان النامية. وأهم الانتقادات التي وجهت لكل منها. ثم نتعرف على الاسهامات التي قدمتها تلك النظريات لفهم وتفسير الواقع الاجتماعي الحضري المتغير، والمشكلات الحضرية التي يعانى منها. فليس

ثمة شك في أن النمو الحضري المتزايد الذي شهدته البلدان النامية خلال النصف الثانى من القرن الماضى كان- ولايزال- يمثل أحد أهم التحديات والمشكلات البنائية التي تواجه تلك المجتمعات، وذلك بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية والحضرية المعقدة والمتنامية التي أفرزها ذلك النمو الحضري ليس فقط على مستوى البنى الحضرية، ولكن أيضاً على المستوى القومي. فضلاً عن أن تلك المشكلات الحضرية المتنامية قد أسهمت بدرجات متباينة في تجسيد واقع التخلف الذي تعانى منه البلدان النامية، كما أنها تمثل في الوقت ذاته أحد أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية في هذه المجتمعات.

وفيما يلى عرض موجز لنظريتى التحديث والتبعية:

١- نظرية التحديث: المسامات الأساسية وأهم الانتقادات التي تعرضت لها.

تنحدر نظريات التنمية والتحديث الغربية من منحدرين أساسيين في علم الاجتماع الغربى أحدهما يركز على **البعد الثقافي**، بينما يهتم الثانى **بالبعد البنيوى** للمجتمع. ونظراً لضخامة أدبيات هذه المدرسة الفكرية، فلقد قسمت نظرياتها وفق اهتماماتها المختلفة إلى عدد من المداخل المنهجية التحليلية منها: **المدخل الثقافي، والمدخل البنيوى- الوظيفي، والمدخل التاريخى التطورى، والمدخل المؤسسى والادارى.** وثمة مجموعة من العلماء قدموا اسهامات واضحة في هذه المجالات المختلفة منهم على سبيل المثال(سملر، بارسونز، برجر، لينسكى، روستو...وغيرهم).

وتقع معظم نظريات التحديث والتنمية باستثناء عدد محدود منها ضمن اطار "الثنائيات"، والتي تقوم على فرضية أساسية مؤداها: وجود نمطين متباينين من المجتمعات هما(مجتمعات تقليدية، ومجتمعات حديثة)، وأن لكل

نمط منهما خصائص وسمات تميزه عن الآخر. وأن العلاقة بين التقليدي والحديث هى علاقة صراع في طبيعتها، تحاول فيها القوى التقليدية مقاومة المظاهر الحديثة في مختلف المجالات والقطاعات. وأن التنمية هى التقدم باتجاه واحد من النمط التقليدي إلى النمط الحديث المتقدم(٣).

ويُعتبر المدخل البنائي الوظيفي من الأساسيات النظرية لعلم الاجتماع الحضري بين العلماء الأمريكيين، وقد أصبح هذا المدخل ذات قيمة أساسية لعلم الاجتماع الحضري. وثمة أمور كثيرة تؤكد على الاتصال الفكري الواضح بين النظريات الحضرية، والنظريات السوسيولوجية العامة في علم الاجتماع منها ماذهب إليه "سيجوبرج" من أن الأطر النظرية التي تقوم على متغيرات البيئة أو المدينة أو التكنولوجيا أو القيم الثقافية أو القوة، لا يمكن أن تقوم بوظيفتها في التوجيه السليم لمسار البحث العلمى في المجتمع الحضري إلا إذا كان هناك اهتمام من علماء الاجتماع الحضري بالنظريات السوسيولوجية العامة، لأن ذلك يُمكنهم من إيضاح الرؤية بأبعاد الواقع الحضري(٤).

ومن ثم تأثر كثير من علماء الاجتماع بالأفكار النظرية التي قدمتها البنائية الوظيفية وبخاصة الاطار الفكرى الذي قدمه " بارسونز" والذي يتعلق بتأثير القيم على البناء الاجتماعي للمجتمع. واستخدموا مقولات هذا الاطار في تحليل نماذج من المجتمعات المعاصرة، والمجتمع الأمريكى بصفة خاصة. الأمر الذي دفع" وليم كولب" إلى القول بأن الاطار الذي قدمه بارسونز يُناسب الدراسات المقارنة للبناء الاجتماعي الحضري(٥).

ولقد انطلقت نظريات التحديث والتنمية من مجموعة من المسلمات الفكرية في رؤيتها وتحليلها لظاهرتي التخلف والتنمية، تلك النظريات قد جاءت امتداداً وتطويراً للاتجاهات الكلاسيكية الغربية من ناحية، واستجابة للتطورات والتغيرات التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي من ناحية أخرى. ومن أهم تلك المسلمات التي شكلت محور اهتمام منظري هذه النظريات ما يلي:

١- التركيز على دراسة تحول البلدان النامية من المظاهر والسمات التقليدية إلى الخصائص والسمات العصرية التي تحققت في البلدان الغربية الرأسمالية المتقدمة صناعيا.

٢- أن ثمة خصائص تميز المجتمعات التقليدية منها: أنها مجتمعات زراعية يغلب عليها الطابع الريفي، وتتميز أيضاً بسيادة العلاقات الأولية الشخصية، والتدين، والتجانس، وانتشار نمط الأسرة الممتدةExtended Family، وبُطء معدلات التغير الاجتماعي، وسيادة نمط الاقتصاد المعيشي، وانخفاض معدلات الحراك الاجتماعي. بينما تتميز المجتمعات الحديثة المتقدمة بخصائص وسمات أخرى مختلفة منها: التصنيع Industrialization، والتحضر، وتقسيم العمل، والعلمنةSecularization، وانتشار نمط الأسرة النووية، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعي، والتغير الاجتماعي السريع (٦).

٣- وانطلاقا من مقولة الثنائيات، يحدد مفكرو نظريات التحديث مجموعة من القيم التقليدية الأكثر انتشاراً في المجتمعات التقليدية " النامية" وأخرى حديثة تميز المجتمعات الحديثة " المتقدمة". حيث تنتشر في المجتمعات النامية القيم التقليديةالتالية: الانتشارDiffuseness، والعزوAscription، والطقوسيةRitualism،

والخصوصيات Particularism، والتقديس Sacredness. أما القيم التي تميز المجتمعات الحديثة المتقدمة فتتمثل في: النوعية Specificit والانجاز Achievement، والعقلانية Rationality، العموميات Universalism، والعلمنة ومن ثم يؤكد منظرو التحديث على أن انتشار القيم الحديثة في البلدان المتقدمة تُمثل عاملاً أساسياً من عوامل تقدمها. ولذلك فالتحديث من وجهة نظرهم يشير إلى مجموعة من العمليات المتزامنة التي تتحول بواسطتها المجتمعات التقليدية الزراعية الفقيرة إلى مجتكعات صناعية. وأن التصنيع يُعد عاملاً أساسياً للتحديث. وأن ذلك سيؤدى إلى التحول من القيم التقليدية إلى القيم الاجتماعية الحديثة(٧).

٤- ومن جانب آخر، تركز نظريات التحديث على الخبرة الصناعية للمجتمعات الغنية والتي قطعت مرحلة طويلة نحو تحقيق التحديث، وترى أنه لكي يُصبح المجتمع حديثاً فإنه لابد من التصنيع أولاً. ويعتقد العلماء الذين يؤيدون نظرية التحديث أن المجتمعات الغنية تملك الثروة الآن، لأنها نجحت في تبنى مفهوم التحديث، ومن ثم يقترح هؤلاء أن نشأة النظم الرأسمالية في البلدان النامية يمثل المفتاح لتحويل تلك المجتمعات التقليدية إلى النمط الحديث. وأن المجتمعات الفقيرة الآن هى فقيرة لأنها لم تتمكن من التخلى عن الطرق التقليدية في تنظيم المجتمع. ونتيجة لذلك فأنها لم تتمكن من تأسيس وتطوير النظم الرأسمالية الحديثة. وتفترض تلك النظريات أنه إذا ما أرادت البلدان النامية أن تحقق تنميتها، فإن عليها أن تُحاكى Emulate، التجربة الغربية في التنمية. وأن تحقيق ذلك لن يتم إلا من خلال نقل النظام الرأسمالي للإنتاج بكل ما يحمله من مضامين وقيم ثقافية وتوجهات

أيديولوجية، فضلا عن الاعتماد على التكنولوجيا الغربية. هذه الأمور تمثل الخيار الوحيد أمام تلك المجتمعات لتحقيق التنمية والتقدم(٨).

٥- كما تؤكد نظريات التحديث أيضا على أن تخلف دول العالم الثالث وتأخرها لا يُعد راجعا إلى تمفصلها القهرى Forcefuily Articulated عن طريق اعتبارها موقعاً تابعاً للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ووقوعها في نطاق الرأسمالية المحيطيةPeripherial Capitalism، وانما يرجع هذا التقهقر إلى أن تلك المجتمعات لم تستطع التعرف على طريقها الصحيح للتحديث الرأسمالي(٩).

نقد وتعقيب:

على الرغم من أهمية التحليلات والاسهامات النظرية التي قدمتها نظريات التحديث والتنمية الغربية في تفسيرها لظاهرتى التخلف والتنمية في البلدان النامية خلال الخمسينيات والستينيات، إلا أن هذه النظريات رغم تنوع مداخلها النظرية وتعدد أساليبها المنهجية قد تعرضت للعديد من الانتقادات من أهمها:

١- أن مشكلة التخلف لاتكمن فقط في عدم قدرة البلدان الفقيرة على تحطيم خصائصها التقليدية، ولكنها تكمن أساسا في علاقات الاستغلال الذي تعرضت له هذه المجتمعات على الصعيدين: الداخلي والخارجي. **على الصعيد الداخلي** من جانب الطبقات والصفوات المسيطرة سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً، الأمر الذي أفرز التناقضات الطبقية " الأغنياء والفقراء" داخل البنى الاجتماعية لتلك المجتمعات. **وعلى الصعيد الخارجي** من جانب القوى الرأسمالية الاستعمارية (خلال المرحلة الاستعمارية)، ومن جانب ذات القوى

الرأسمالية العالمية من خلال علاقات التبعية بأشكالها المختلفة وبخاصة في مراحل ما بعد الاستقلال.

٢- لقد تعرض نموذجا " التقليد والتحديث" لانتقادات كثيرة من أهمها وصف هذين النموذجين بأنهما نموذجان مجردان إفتراضيان لا يعطيان صورة حقيقية وواقعية سواء بالنسبة للبلدان النامية أو البلدان المتقدمة. وأن تطبيق هذين النموذجين يُعد مسألة نسبية، ومن ثم فإن واقع البلدان النامية في كثير من الحالات كان مخالفاً للافتراضات النظرية التي انطلقت منها هذه النظريات. فإذا كانت المجتمعات المتقدمة تتميز بتوجهات الانجاز، فليس بالضرورة أن تتميز المجتمعات النامية بالعزو والأنساب.

٣- أن العلاقة بين التقليدي والحديث ليست بالضرورة علاقة صراع دائم تتسم بوجود كامل أو نفي كامل لأحدهما أو للآخر. فمن الممكن للمظاهر والعناصر والمكونات التقليدية أن تتزامن وتتعايش في المجتمع الواحد خلال مرحلة معينة. كما أن المكونات الحديثة غالباً ما تحافظ على وجود العناصر والمكونات التقليدية وتُضيف اليها، ولكنها لاتنفيها تماماً أو تحل محلها. ولقد أظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي تناولت التكوينات الاجتماعية النامية أن تلك التكوينات تضم بداخلها أنماطاً وعناصر تقليدية وأخرى حديثة تتميز بالتعايش والتمفصلArticulation. وأنه يمكن الكشف عن ذلك من خلال تحليل البنى الاقتصادية الاجتماعية والسياسية و الثقافية لتلك التكوينات بشكل عام، ومجتمعاتها الحضرية على وجه الخصوص. فالمدينة في تلك البلدان تضم عناصر ومكونات وخصائص تقليدية وأخرى حديثة، وأن العلاقة بين تلك العناصر والمكونات تتميز بالتداخل والتعايش على الرغم من التباين والتنوع القائم بينها جميعاً. فضلاً عن أن المجتمعات الحديثة أو المتقدمة ذاتها

تضم أيضاً إلى جانب العناصر والخصائص الحديثة عناصر وسمات أخرى تقليدية تُعبر عن مراحل تاريخية مختلفة.

٤- وعلى صعيد آخر، تبدو الصبغة الأيديولوجية لنظريات التحديث الغربية أكثر وضوحاً في تفسيرها لأسباب التخلف في البلدان النامية. حيث اعتبرت تلك المشكلة نتاجاً لعوامل وظروف داخلية تتعلق بطبيعة البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه المجتمعات. وأنها لاتمتلك المصادر والمقومات لتحقيق التنمية، كما أنها تفتقر كذلك للطاقات والقدرات اللازمة لتجاوز التخلف وتحقيق التنمية. ومن ثم جاءت معالجة هذه النظريات لتلك المشكلة المعقدة معالجة غير دقيقة بسبب تحيزها وعموميتها وغموض العلاقات والمتغيرات التي ناقشتها" التقليد، الثقافة، الأبعاد النفسية، الخصائص القيمية...الخ".

٥- إن التحليل المتعمق للأطروحات التي قدمها منظرو التحديث يكشف عن تعصب هؤلاء للأسلوب الرأسمالي الليبرالى باعتباره النموذج المثالى للتنمية. مما أدى إلى تبسيط عملية التحديث وجعلها عملية ميكانيكية تعتمد على الانتقال التلقائي الاطرادي من مرحلة لأخرى وصولاً إلى المرحلة النهائية وهي التقدم والتنمية دون مراعاة للخصوصية البنائية والثقافية لهذه البلدان النامية.

٦- وعلى الصعيدين: النظري والتطبيقي، فقد حصرت تلك النظريات عملية تحديث البلدان النامية في اتجاه يُكرس تبعيتها واعتمادها على المجتمعات الغربية المتقدمة صناعياً، وذلك بتركيزها على فكرة التفوق الغربى الذي لايمكن منازعته. ومن ثم حث البلدان النامية على اتباع النموذج الغربى للتحديث والذي يضمن أن نمو هذه المجتمعات لاينبغى أن يتخطى أسس

نموذجه. الأمر الذي يكفل للمجتمعات الغربية استمرار التفوق المطلق على غيرها من المجتمعات.

٧- لم تستطع نظريات التحديث أن تقدم تفسيراً شمولياً لبعض معطيات الواقع الحضري في البلدان النامية مثل: استمرار الفقر بعامة، والفقر الحضريUrban Poverty، وتزايد معدلاته.وأن هناك عوامل خارجية أسهمت خلال مراحل مختلفة في استمرارية الفقر العالمي Global poverty وذلك من انطلاقاً من أن العالم الأول تم تحديثه من موقع القوة العالميةGlobal Strength، وأن دول العالم الثالث لا يمكن أن تدخل مجال التحديث من موقع الضعف العالميGlobal Weakness. ومن ثم ركزت هذه النظريات على أن أسباب الفقر العالمي تكمن في داخل المجتمعات الفقيرة ذاتها بدلاً من تحليل أسباب اللامساواة العالمية(١٠).

٨- وثمة انتقادات أخرى تتمثل في أن المجتمعات التقليدية أو الغربية المتقدمة لايمكن النظر إليها على أنها مجتمعات متجانسة داخلياً. وأن مفهومى" التقليدي والحديث" لا يمكن استخدامهما دون أن نضع في الاعتبار الخصوصية البنائية (التاريخية والمعاصرة) لكلا النمطين من المجتمعات. ومن ناحية أخرى ليس بالضرورة أن يكون نموذج التحديث وفقاً لأطروحات هذه النظريات نموذجاً ناجح دائماً. فالتغيرات ليست باستمرار تغيرات تنموية، فقد تكون تغيرات حادة ذات نتائج سلبية، وأن التقهقر التاريخى Historical Regression عادة مايكون محتملاً(١١). وأنه إذا كان التغير الاجتماعي يُعد ظاهرة عامة، فلاشك أن معدلاته وسرعته واتجاهاته ومن ثم آثاره تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى، وذلك وفقاً لظروف كل مجتمع من جانب، ومدى انفتاحه على العالم الخارجي من جانب

آخر، ومدى تقبل المجتمع لتلك التغيرات وتفاعله معها أو رفضها ومقاومتها من جانب ثالث.

٩- وينتقد بعض المحللين نظريات التحديث في استخدامها لمفهوم التحديث والخلط بينه وبين مفاهيم أخرى مثل " التصنيع والتحضر". حيث يؤكدون على أنه إذا كان التحديث وفقاً لتلك النظريات لايعنى أكثر من نمو المدينة أو زيادة التصنيع، فإنه يُعد مفهوماً مضللاً، وأن المجتمع غير الحديث من وجهة نظر منظرى التحديث يُعد مجتمعاً بدائياً. وبالتالى فالمجتمع الحديث وفقاً لهذا التصور هو النموذج الأفضل. وأن هذا الاستخدام يدفعنا إلى أن نُطلق على بعض المجتمعات بأنها مجتمعات " بربرية" Barbarian دون أن نستخدم هذا المصطلح القبيح Ugly Term(١٢). ومن ثم يُعد كل من التحضر والتحديث عمليتان منفصلتان. غير أن الواقع يشير إلى أن ثمة علاقة بين النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الناتج القومي لمجتمع ما عن طريق تطور التقنيات والذي يُحدد التغير الأساسى في الطريقة التي ينظم بها المجتمع نفسه(١٣).

والواقع أن التحديث والتصنيع والتحضر تمثل عمليات اجتماعية متداخلة ومتشابكة، وأن كلاً منها يؤثر في الآخر ويتأثر به من ناحية، وأن هذه العمليات يتوقف نموها وتأثيرها على درجة النمو الاقتصادي ومعدلاته من ناحية أخرى. وأن نمو وتطور كل منها يحدد مستوى ودرجة التغير الاجتماعي لمجتمع معين في مرحلة معينة، وما يعكسه ذلك التغير من مشكلات اجتماعية بشكل عام، ومشكلات حضرية بشكل خاص.

يبقى القول، أنه إذا كانت نظريات التحديث قد تعرضت لكل هذه الانتقادات، فثمة تساؤل مؤداه: لماذا حصلت تلك النظريات على هذا الذيوع والانتشار في العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة في الستينيات؟. للاجابة على هذا التساؤل تؤكد بعض التحليلات أن من العوامل المسئولة عن انتشار تلك النظريات أنها تناولت موضوعات مثل: التحضر الفرعىSuburbanization، وتقلص المجتمعات الحضرية المتماسكة ثقافياً، وكذلك انخفاض النزعة العرقية في الحياة الأمريكية. فضلاً عن موضوعات أخرى منها تقلص الصراع بين العمل ورأس المال(١٤).

وعلى صعيد آخر، فإن نظريات التحديث قد استطاعت من خلال تحديدها لكيفية تأثير عملية التصنيع على الأبعاد الأخرى من الحياة الاجتماعية أن تفسر كيف ولماذا يُغير التصنيع من المجتمع؟. ومن جانب آخر، كان لتلك النظريات تأثير هام بالنسبة للحكومات لعدة عقود، حيث ساهمت في تشكيل السياسة الخارجية في الولايات المتحدة ودول العالم الأول الأخرى(١٥).

وعلى الرغم من ذلك، فإن تطبيق مقولات وأطروحات نظريات التحديث على المجتمعات غير الغربية دون الوضع في الاعتبار خصوصية تلك المجتمعات يُعد مسألة غير دقيقة، ويتنافي مع الحقائق التاريخية والمعاصرة الخاصة بتلك المجتمعات وبخاصة النامية. وربما كانت تلك الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور اتجاه نظرى آخر سعى إلى تقديم تفسيرات وتحليلات أخرى لقضيتى التخلف والتنمية في مجتمعات العالم الثالث. وقد تمثل هذا الاتجاه الفكرى في نظريات التبعية. ومن ثم فإن الأمر يتطلب أن نقدم تحليلاً موجزاً لأهم الاسهامات الفكرية التي

قدمتها، والأساليب المنهجية التي اعتمدت عليها في تفسير هذه الاشكاليات، وأهم الانتقادات التي وجهت إليها.

٢ – نظريات التبعية: المسلمات الأساسية وأهم الانتقادات التي وجهت اليها:

على أثر الانتقادات التي تعرضت لها نظريات التحديث والتنمية من جانب، وكنتيجة لتطور الأفكار والأطروحات النظرية والأساليب المنهجية للماركسية من جانب آخر ظهرت نظريات التبعية التي تلتقى في اطار عام يتميز برفض المفاهيم والافتراضات التي انطلقت منها نظريات التحديث، وتقديم مفاهيم وتفسيرات أخرى في تحليل الاقتصاد السياسي للتنمية. فضلاً عن ابراز تأثير الرأسمالية العالمية في استمرار تخلف البلدان النامية. إلى جانب التركيز على الحل الاشتراكى الثورى واعتباره أساساً لمعالجة مشكلات البلدان المتخلفة.

وضمن هذا الاطار ثمة اختلافات وتباينات أساسية بين نظريات التبعية وذلك من حيث: مستويات اهتماماتها ومناهجها وأساليبها التحليلية، ومن ثم التفسيرات المختلفة التي قدمها منظرو تلك النظريات. الأمر الذي دفع البعض إلى القول بأنه ليس هناك نظرية عامة واحدة تجمع أدبيات التبعية المتصفة بالتعددية.

وثمة اتفاق بين معظم المحللين الذين ينتمون إلى هذه المدرسة الفكرية على أن التبعية هى الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة معينة متوقفاً على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعاً له. ومن ثم فالتبعية هى علاقة بين دولتين احداهما مسيطرة اقتصادياً، والثانية خاضعة لها. ولقد ربط بعض منظرى التبعية علاقة التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي الذي يؤدى إلى تخلف وافقار المجتمعات التابعة. ومن ثم ميزوا بين دول المركز وهى الدول

الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد العالمي، والدول المحيطية وهي الدول المتخلفة التابعة لها(١٦).

ولقد واجه الكُتاب الماركسيين العديد من المشاكل عند محاولاتهم تطبيق المنظور الماركسى لفهم الكثير من القضايا والمسائل الحضرية. ومن ثم نجد أنه حتى أواخر الستينيات، ورغم أن البعض تمكن من تفسير عدد من الظواهر الحضرية باستخدام المقولات الماركسية، إلا أنه لم تكن هناك أعمالاً إمبريقية يمكن أن يُقال عنها أنها قدمت نظرة متعمقة في محاولة فهم عمليات التطور والنمو الحضري. ولقد تبنت بعض الكتابات التاريخية اطاراً ماركسياً لوصف التغيرات الحضرية التي عايشتها المدن خلال القرن التاسع عشر، إلا أن السياق الذي تم تحليله في هذه الدراسات كان يقع - إلى حد كبير جداً- خارج الفترة الزمنية التي شهدت وجود الأنساق السياسية الليبرالية الديموقراطية، وبداية تدخل الدولة في توجيه العمليات الاجتماعية الحضرية. ولقد اكتفي الكُتاب الماركسيين في علم اجتماع ما بعد الحرب بالتأكيد- وبطريقة مجردة بحتة- على ضرورة أن يُنظر للمدينة على أنها مرآة تعكس كل من الثقافة والصراع الطبقى، ولكنهم لم يوضحوا على أى نحو يمكن أن تُسهم هذه النظرة في ايجاد تفسيرات جديدة للظواهر الاجتماعية الحضرية (١٧).

وفي أوائل السبعينيات ظهرت تأكيدات جديدة حول البحث في بناء المدن أو البناء الحضري بوجه عام، وقد دُعم هذا المجال بعدد من الأفكار الجديدة إلى جانب مجموعة من الانتقادات التي وجهت للأفكار المبكرة أو القديمة. ولقد كان من بين هذه الاهتمامات النامية بدراسة السياسات الحضرية والتي كانت تمثل استجابة حية لادراك حقيقة أن القصور الواضح في تأثير البحث

الحضري على التطور السياسي يرجع في جانب منه إلى الفهم الناقص والمبتور لكيف تعمل المدينة ذاتها، وبصفة خاصة كيف يعمل الجهاز السيلسى للمدينة؟. كما كان يرجع في جانب منه إلى الوعى المتزايد بأهمية الأدوار التي تلعبها السياسات الحكومية والأجهزة العامة والمنظمات والدولة، وأهمية السلوك السياسي في تشكيل طابع وحياة المدن. ومن هنا ظهرت عناصر حديثة في التراث حاولت قياس تأثيرات المجتمع المحلي وتأثيرات التحضر على السياسات الحكومية. وكان ذلك يُعد بمثابة اعترافاً متزايداً بأن النمو الحضري هو عملية سياسية بقدر ماهو عملية اجتماعية واقتصادية وفيزيقية(١٨).

ومن جانب آخر، فقد ظهر مدخل الاقتصاد السياسي في أعمال كل من (هارفيD. Harvey، وكاسلM. Castells، وتابTaab....وغيرهم)، حول التحضر والبناء المكانى الحضري، حيث انطلق هؤلاء من المنظور الماركسى بعد تطوير مقولاته النظرية الكلاسيكية. كما قدم باحثون آخرون تصورات نقدية عند دراستهم وتحليلهم لبعض المشكلات الحضرية مثل: الأزمات الحضرية الفيزيقية، والتدهور الحضري، ومشكلات الاسكان... وغيرها من المشكلات الأخرى. وقد أكد هؤلاء على أن المشكلات الحضرية هى انعكاس للتناقضات داخل النظام الرأسمالي ذاته، وأن الحل الوحيد لتلك المشكلات يتمثل في تغيير النظام(١٩).

وعلى الرغم من تعدد وتباين وجهات نظر المفكرين الذين ينتمون إلى مدرسة التبعية، إلا أن ثمة مجموعة من المسلمات الأساسية التي شكلت رؤيتهم النظرية واطارهم المنهجى في تناول قضية التخلف من حيث عواملها

وأبعادها والمشكلات المصاحبة لها من جانب، وكذلك تصوراتهم حول الأسلوب الأمثل للتنمية من جانب آخر.

ويمكننا ايجاز تلك المسلمات والأفكار الأساسية فيا يلى:

١- أكدت نظريات التبعية على أن التخلف ظاهرة من صنع الاستغلال الذي مارسته القوى الرأسمالية والتي تمثل العالم الأول على بلدان العالم الثالث المحيطية. وأن طبيعة النظام الرأسمالي العالمي تؤدى إلى تحقيق التطور الاقتصادي في بعض أجزائه "المراكز"، وإحداث التخلف في أجزائه الأخر" المحيطات أو الهوامش". ومن ثم فالتخلف كما نعرفه اليوم في البلدان النامية، والتقدم الذ نشاهده ف البلدان الصناعية هما وجهان لعملة واحدة، ونتيجتان متزامنتان ومتداخلتان لتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي المتكامل. وأن دول المركز كما يذكر" فرانك Frank" لم تكن في السابق دولاً متخلفة كما هو الوضع الحالى لدول الهامش، ولكنها كانت دولاً غير متطورةUndeveloped. في حين بُليت دول الهامش بظروف التخلف(٢٠).

٢- تؤكد نظريات التبعية أيضاً على أن التخلف بكل مايعكسه من مشكلات اجتماعية وحضرية على وجه الخصوص له جذور تاريخية ارتبطت بالعلاقات غير المتكافئة بين القوى الرأسمالية العالمية والمستعمرات(آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية). وأن تلك العلاقات غير المتكافئة قد أدت بالمستعمرات إلى أن تتخذ موقعاً تابعاً في التقسيم الدولى للعمل، الأمر الذي أدى إلى افقارها، حيث إعتُبرت مزرعة لإنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة الأوروبية من جانب، وسوقاً لتصريف المنتجات الأوروبية المصنعة من جانب آخر. ومن ثم أدت تلك الأوضاع إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة في

المستعمرات ارتبطت مصالحها بمصالح القوى الاستعمارية واستفادت من وجودهم(٢١).

٣- ومن ناحية أخرى، تؤكد نظريات التبعية على أن علاقات الاستغلال التي تعرضت لها البلدان النامية من قبل القوى الرأسمالية العالمية قد اتخذت أشكالاً جديدة بعد حصول تلك الدول على استقلالها السياسي منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة خلال الخمسينيات والستينيات. وقد تمثلت في: التبعية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى استمرار التخلف على كافة الأصعدة والمستويات(٢٢).

٤- لقد نجحت نظريات التبعية في تحويل الدراسات الأكاديمية نحو تساؤلات جديدة، وتمكنت من طرح مفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة التخلف والتنمية في البلدان النامية. وأصبحت مصطلحات مثل: دول الهامش، والدول التابعة، تُستخدم على قدم المساواة وتفوق أحياناً مصطلحات: المجتمعات التقليدية، والعالم الثالث التي استخدمتها نظريات التحديث والتنمية الغربية.

٥- لقد تجنب منظرو التبعية بشكل عام استخدام مصطلحى"التقليدي- الحديث" في دراساتهم وتحليلاتهم لمشكلات التخلف في دول الهامش. ومن ثم لم يهتموا بدراسة مايُوصف بازدواجية الأنماط العصرية في المدن، والأنماط التقليدية في الريف، ولكنهم يفضلون البحث في ازدواجية الأنماط الرأسمالية في المدن مع المظاهر الاقطاعية في الريف. أو استغلال صفوة المدن من البرجوازية لسكان الريف من المزارعين الفقراء. وانطلاقاً من ذلك هناك من يرى أن خضوع دول الهامش للاستعمار في مراحل تطورها التاريخية السابقة قد أدى – وبخاصة في أمريكا اللاتينية- إلى نشوء مجتمعين أحدهما اقطاعى ومتخلف في المناطق الريفية، والآخر رأسمالى وأكثر تقدماً في

المدن. في حين يكتفي البعض الآخر بالتركيز على توضيح كيفية خضوع الريف " هامش الهامش" لسيطرة صفوة المدن "مراكز الهامش" والتي قامت باستغلال الريف لتحقيق مصالحها من ناحية، ومصالح القوى الخارجية الاستعمارية من ناحية أخرى دون الاهتمام بتنميته(٢٣).

وعلى الصعيد المنهجي، فقد أكد منظرو التبعية (فرانك، والرشتاين، سنكل، سمير أمين، حمزة علوى...وغيرهم) على الدور الذي يلعبه النظام الرأسمالي العالمي في نشأة حالة التبعية واستمرارها. ومن ثم فإن وحدة التحليل الأساسية من وجهة نظرهم في النسق العالمي، وعدم اعطاء أهمية لمفهوم الدولة والمجتمع القومي كوحدتين لتحليل أسباب التخلف الذي تعانى منه البلدان المحيطية أو النامية. وعلى الرغم من ذلك فإن التكوين التاريخى للطبقات الاجتماعية يُعد نقطة انطلاق هامة يمكن من خلالها ربط الخصوصيات القومية بالعموميات العالمية.غير أن ذلك لايعنى- بحال من الأحوال- أن ثمة تجانساً وتشابهاً في بنى البلدان النامية، بحيث يمكننا التوصل إلى تعميمات وأحكام مطلقة، وإنما ينبغى أن يُراعى في التحليل الاختلافات الجوهرية والخصوصيات التي تميز البنية الاجتماعية لكل مجتمع نام، فضلاً عن ظروفه التاريخية وموقعه داخل الاقتصاد العالمي(٢٤).

٦- استخدم بعض منظرى التبعية مقولة" التكوين الاجتماعي وتمفصل الأساليب الإنتاجية" لتفسير واقع التخلف الذي تعيشه البلدان النامية من ناحية، وكرد فعل لمقولة " الازدواجية Dualism التي تمثل أحد المفاهيم الأساسية التي اعتمدت عليها نظريات التحديث من ناحية أخرى. وأنه إذا كانت الازدواجية أو الثنائية في التراث الغربى تعنى: وجود كيانين منفصلين ومستقلين عن بعضهما، وليس بينهما تفاعل أو تداخل، فإن التكوين الاجتماعي يشير إلى

بنية اجتماعية تتكون من الأساليب الإنتاجية المتباينة والتي تتميز بسيطرة أحد الأساليب الإنتاجية على الأساليب الأخرى، والتي تظل متفاعلة ومتعايشة مع هذا الأسلوب المسيطر. وأن كلاً من هذه الأساليب (التقليدية والحديثة) يرتبط ببنية اجتماعية وثقافية تُعبر عنه وتُدعم وجوده واستمراريته وفاعليته داخل التكوين الاجتماعي-الاقتصادي. وأنه على الرغم من تباين الأساليب الإنتاجية، فإن العلاقة بينها ليست بالضرورة علاقة صراع دائم، كما أنها لاتعني وجوداً أو نفياً لأحدهما أو للآخر. ولكن الواقع يشير إلى أنه من الممكن للعناصر التقليدية والحديثة أن تتعايش وتتمفصل داخل التكوين الاجتماعي الواحد خلال مرحلة تاريخية معينة. وأنه وفقاً لذلك، فإن الواقع الاجتماعي- الاقتصادي للتكوينات الاجتماعية للبلدان النامية بصفة عامة، والتكوينات الحضرية بخاصة يؤكد على وجود أسلوب إنتاجي مسيطر، وهناك أساليب إنتاجية تقليدية متفاعلة ومتداخلة، وأن التغيرات التي تعرضت لها هذه التكوينات التابعة لم تكن- بحال من الأحوال- تغيرات جذرية شمولية(٢٥).

٧- ومن جانب آخر، أكدت نظريات التبعية على أن التنمية ليست كما تبدو في التحول الخطى من النمط التقليدي إلى النمط الحديث. وأن ثمة عقبات تواجه عملية التنمية في البلدان النامية لاتتمثل في الثقافات التقليدية، ولكنها تتمثل بالدرجة الأولى في علاقات الاستغلال الرأسمالي لتلك المجتمعات. ومن ثم التأكيد على أن جوهر عملية التنمية وفقاً لنظريات التبعية يتمثل في التنمية المعتمدة على الذات، أو" التنمية بدون التبعية Without Dependency (٢٦).

٨- تُعد نظريات التبعية نموذجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تُفسر عدم التكافؤ العالمي باستخدام مصطلحات كالاستغلال التاريخي Historical Exploitation للمجتمعات الفقيرة من قبل المجتمعات الغنية. ومن ثم فإن هذا التحليل يضع المسئولية الأولى للفقر العالمي على عاتق القوى العالمية، والتي تسعى بوسائل متعددة إلى تقويض عملية التنمية في هذه البلدان الفقيرة بحيث تظل متخلفة وتابعة. حيث أشار " بريبش Prebisch" إلى حقيقة أن النمو الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم يؤد بالضرورة إلى النمو في البلدان الأكثر فقراPoorer Countries، وأن النشاط الاقتصادي في البلدان الأكثر ثراءاً Richer Countries غالباً ما يؤدى إلى مشكلات اقتصادية خطيرة في البلدان الأكثر فقراً. ومن ثم فإن استمرار الفقر هو نتاج طبيعي للاستغلال الرأسمالي. الأمر الذي أدى إلى ظهور مدخل جديد وهو" النسق العالميWorld System Approach، والذي يرى أن الفقر هو نتاج مباشر لتطور الاقتصاد السياسي العالمي إلى التقسيم الصارم للعمل والذي يدعم مصالح الأغنياء ضد مصالح الفقراء. ومن ثم يُسهم في تعميق الفجوة بين الطرفين(٢٧).

٩- لقد قوضت التحليلات التي قدمها منظرو التبعية النظريات الليبرالية الاقتصادية والتي عُرفت بنموذج التحديث Modernization Paradigm والذي ظل لفترة من الوقت يمثل الشكل السائد لنظرية التنمية. وفي الوقت ذاته وضعت الأساس لبزوغ مفاهيم أكثر تحليلية وأقل تركيزاً على أوروبا (٢٨). ومن ثم فإن الأسلوب الاشتراكي في التنمية يُعد من وجهة نظرهم هو الأسلوب الأمثل الذي ينبغي أن تحققه البلدان النامية.

نقد وتعقيب:

على الرغم من أهمية التحليلات النظرية التي قدمتها نظريات التبعية لفهم وتشخيص جوانب عديدة للبنى الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية، الا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات لعل من أهمها:

١- لقد انطلقت نظريات التبعية من فرضية مؤداها: أن المجتمعات النامية كان بامكانها أن تتطور بصورة موازية للتطور الذي شهدته أوروبا الغربية لولا اختراقها وادماجها في النظام الرأسمالي العالمي. فثمة تحليلات كثيرة تؤكد على أن المجتمعات النامية لم يكن بامكانها التحول تلقائياً إلى الرأسمالية حتى في حالة عدم وجود استعمار أوروبى. وأن هذه المجتمعات قد شهدت ارهاصات نمو سلعى أو بدايات التصنيع في مراحل تاريخية معينة، لكنها سرعان ما أجهضت وذلك لأن طبيعة العلاقات في المجتمعات ما قبل الرأسمالية قد شكلت عقبة في سبيل تطورها. ومن ثم ينبغى تحليل النظم والأنماط التقليدية للإنتاج (ما قبل الرأسمالية) والتي سادت البلدان النامية قبل عمليات الغزو والتغلغل الرأسمالي Capitalist Penetration لأبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- إن تركيز هذه النظريات على عملية التجارة والتبادل غير المتكافيء على الصعيد العالمي، وأيضاً التأكيد على أهمية النسق العالمي كوحدة أساسية للتحليل، ورفض الأنساق الصغرى، أدى إلى عدم فهم الديناميات والأبعاد الداخلية للبلدان النامية. كما أن الاهتمام المبالغ فيه بالأبعاد الاقتصادية والعلاقات المرتبطة بها قد أدى إلى اهمال دور وفاعلية العلاقات الاجتماعية وعدم التركيز على الأبعاد الثقافية ومنظومة القيم الاجتماعية السائدة في تلك البلدان.

٣- أشار مفكرو التبعية في تحليلاتهم إلى أن عناصر ومكونات البنية الفوقية في البلدان النامية تتحدد من خلال علاقات التبعية " المراكز-الأطراف"، إلا أن تحليلاتهم قد جاءت مُركزة بصفة أساسية على الدولة باعتبارها أحد العناصر الأساسية المكونة لهذه البنى. لذلك فإن اهمال التركيز عل الأبعاد والمتغيرات الداخلية وبخاصة(القيم الاجتماعية والثقافية) أدى بهم إلى اعتبار المتغيرات الداخلية- رغم أهميتها- مجرد انعكاس ميكانيكى لتطور أشكال التبعية الخارجية.

٤- إذا كانت نظريات التبعية نظريات صحيحة في اتهام العالم الأول باعتباره السبب الأساسي في خلق الفقر العالمي ودعم استمراره في مراحل لاحقة، فإن الدول ذات العلاقات القوية بالمجتمعات الغنية يجب أن تكون أكثر فقراً. غير أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فمعظم الدول الفقيرة في العالم (أثيوبيا على سبيل المثال) ليس لديها اتصال قوى بالدول الغنية. وفي الوقت ذاته، فإن بعض الدول التي كان لها تاريخ تجارى طويل مع الدول الغنية قد شهدت تحسناً واضحاً في اقتصاداتها مثل (سنغافورة وكوريا الشمالية)، ومن ثم فالمسألة نسبية وليست مطلقة.

٥- وعلى صعيد آخر، اتسمت نظريات التبعية بالتبسيط الشديد وبخاصة في معالجة قضية الفقر، حيث اعتبرت أن ثمة عاملاً وحيداً يمثل السبب الجوهرى للفقر العالمي وهو الرأسمالية العالمية وتوجهاتها الاستغلالية، ومن ثم النظر للمجتمعات الفقيرة على أنها ضحايا، ولا تعطى أهمية للعوامل الداخلية(السياسية والاقتصادية والثقافية) المسئولة عن تنامى معدلات الفقر في هذه المجتمعات.

٦- يبدو التوجه الأيديولوجي واضحاً على نظريات التبعية من خلال اعتمادها على التحليلات الماركسية- اللينينية سواء في فهمها لقضية التخلف أو في طرحها للأسلوب الأمثل للتنمية عن طريق الحل الاشتراكي الثوري. حيث يرفض معظم منظري هذه المدرسة الفكرية فكرة التنمية الرأسمالية المستقلة، ويصرون على طرح الأسلوب الاشتراكي بوصفه الحل الوحيد للتنمية ومعالجة مشكلة التخلف وما تعكسه من مشكلات أخرى في دول الهامش، دون ادخال التعديلات الضرورية التي تجعل هذا الأسلوب أكثر ملاءمة لواقع البلدان النامية. وهذا ما دفع بعض النقاد والمحللين إلى وصف نظريات التبعية بأنها نظريات في التخلف أكثر من كونها نظريات في التنمية.

٧- وأخيراً تفتقر نظريات التبعية إلى تطبيقات سياسية واضحة. فمعظم منظري هذه النظريات يطالبون الدول النامية التابعة بأن تقطع علاقاتها بالعالم الأول، وأن تجعل من صناعاتها الخاصة صناعات قومية. بمعنى آخر، أن هذه النظريات ترى أن التخلص من الفقر العالمي لن يتم إلا من خلال قطع علاقات التبعية للرأسمالية العالمية، الأمر الذي سيصاحبه ظهور اقتصاد جديد لايتناسب والحاجات الاقتصادية للدول النامية. وهو الأمر الذي لم تستطع هذه النظريات توضيحه بشكل قاطع(٢٩).

يبقى القول، أنه على الرغم من الانتقادات الكثيرة التي تعرضت لها مقولات وأطروحات نظريات التبعية سواء فيما يتعلق بتفسيرها لأسباب التخلف، أو ما يتعلق بالتصورات التي قدمتها حول الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه يمكن الاستفادة منها كأداة تحليلية على الصعيدين النظري والمنهجي. وذلك لتشخيص وفهم طبيعة الواقع الحضر وما يرتبط به من مشكلات

حضرية لا تُعد فقط نتاجاً لظروف وعوامل داخلية، ولكنها أيضاً نتاجاً لعوامل خارجية تعكس بوضوح العلاقات غير المتكافئة (التاريخية والمعاصرة) بين البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً والبلدان النامية، ومن ثم بين عواصم البلدان النامية من ناحية والمراكز الصناعية من ناحية أخرى. أى أن فهم طبيعة العلاقة بين (المراكز والأطراف) يُمكننا من فهم العلاقة بين (المراكز الحضرية التابعة، والأطراف الريفية والتي تمثل هامش الهامش) داخل التكوينات الاجتماعية التابعة ذاتها.

٣- العولمة: المفهوم – النظرية- التحديات المستقبلية

يختلف الباحثون حول تعريف العولمةGlobalization، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل نذكر منها: اختلاف وتباين الرؤى الفكرية والنظرية والأيديولوجية للباحثين والمتخصصين من ناحية، وخصوصية هذا المفهوم والذي ظهر في حقبة تميزت باندماج وتداخل العلوم الإجتماعية والإنسانية من ناحية أخرى. فضلا عن أن العولمة لها جوانب وأبعاد كثيرة متداخلة ومتشابكة الأمر الذي يجعل من الصعوبة فهم أي من تلك الأبعاد بمعزل عن الأبعاد الأخرى من ناحية ثالثة. وفي ضوء ذلك تعددت التعريفات التي قدمها العديد من الباحثين والمتخصصيين لمفهوم العولمة. ويمكننا أن نعرض لنماذج من تلك التعريفات للكشف عن الجوانب والأبعاد المختلفة للظاهرة وماتحتويه من مضامين.

يشير مفهوم العولمة إلى الفعاليات المطردة المتنامية التي تخص الاتصالات الإندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطاق العالمي. ومن ثم فالعولمة هى الحركة الإجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين الزمنى والمكانى. ويؤدى ذلك إلى قصر المسافات من خلال

التقلص المريع في الزمن الذي يتطلبه العبور على المستويين الجسمانى والتمثيلى، مما يجعل العالم يبدو صغيراً، وإلى حد ما يحتم هذا على البشر تقارب بعضهم مع بعض(٣٠).

بينما يرى " برهان غليون " أن العولمة هى ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية إنتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالى لهوامشها أيضاً. ومن ثم يرى أن العولمة هى الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضارى يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد. ويرى أن معنى الوحدة هنا لا يقصد به التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشرى، ولكنه يعنى درجة عالية من التفاعل بين مجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة، وبالتالى ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين. لذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم " الاعتماد المتبادل Interdependence(٣١).

بينما يشير تعريف آخر للعولمة بأنها التكامل النامى للعالم في صور الاقتصاد العالمي والنظم المالية العالمية والنظم السياسية العالمية وكذلك الثقافة العالمية. وأن ثمة عمليات لعولمة الاقتصاد منها : العولمة المالية، وعولمة الإنتاج، وعولمة المعرفة، وتنامى طبقة رجال الأعمال العابرة للحدود، وأخيراً بزوغ دبلوماسية الإقتصاد وعولمة قوة الدولة.

في حين يشير تعريف آخر إلى أن العولمة هى نظام رأسمالى أوحد أو خاص تقوده أمريكا، وهو ما اصطلح على تسميته "الأمركة" Americalization[٣٢]

وثمة تعريفات أخرى كثيرة للعولمة نذكر منها ذلك التعريف الذي يرى أن العولمة ليست مثل مذهب العالمية، والذي يشير إلى طموحات الوصول إلى حالة من الأوضاع تصبح فيها القيم شراكة. أو تكون متاحة للبشر كافة في العالم البالغ عددهم حتى الآن ما يقرب من خمسة مليارات نسمة،على اختلاف بيئاتهم وأدوارهم كمواطنين، مستهلكين أو منتجين، يجمعهم اهتمام العمل الجماعى المقصود به حل المشكلات المشتركة، ولا هى مذهب الكونية، أى القيم التي تخص كل البشرية على سبيل الافتراض أو من منطق الأمر الواقع[٣٣].

وعلى صعيد آخر يفرق " الجابرى" بين ما أسماه " العالمية " والتي تمثل وفقاً لتصوره طموحاً نحو الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمى، ومن ثم فهى تفتح العالم على ما هو عالمي وكوني. وبين " العولمة" والتي تمثل من وجهة نظره إرادة الهيمنة، بالتالى تعنى القمع والاقصاء لكل ما هو خصوصي. وبينما إعتبر العالمية طموحاً مشروعاً لأنها تعنى الانفتاح على الأخر، ورغبته في الأخذ والعطاء، إعتبر العولمة إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته[٣٤].

وعلى الرغم من أن التعريفات السابقة قد تناولت العولمة من زوايا مختلفة، حيث ركز كل تعريف منها على جانب أو بعض جوانب الظاهرة، ومن ثم جاءت تلك التعريفات متباينة وجزئية، إلا أن السمة العامة المشتركة بين تلك التعريفات تتمثل في الإعتراف بأن العولمة أصبحت حقيقة واقعية

يعيشها المجتمع العالمي الآن. وأنها أضحت تمثل تحدياً يواجه ليس فقط البلدان النامية بشكل عام، ولكن أيضاً البلدان الأكثر فقراً بصفة خاصة. فضلاً عن الإعتراف بأن ثمة تحولات إقتصادية وثقافية وتكنولوجية وإعلامية واتصالية ذات تأثير واضح في تشكيل النظام العالمي والعلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين. تلك التحولات تؤدى إلى ما أطلق عليه الكثير من المفكرين والمحللين مصطلح " القرية العالمية Global Village[٣٥]. ومن ثم، فإن السمة الغالبة للعولمة كما توضحها تلك التعريفات تتمثل في إعتمادها المطلق على التقنية العلمية القائمة على تطور تقنيات الإتصالات والمعرفة والمعلوماتية والبرمجة والكمبيوتر. وعلى خلفية التغيير الحتمى الكامل في شكل ومضمون العلاقات الدولية في إتجاه التكامل والتكافل الجغرافي والاقتصادي والتجارى على المستوى العالمي.

ورغم تعدد وتباين التفسيرات التي قدمها الباحثون والمفكرون في التخصصات المختلفة لظاهرة العولمة، إلا أن الحقيقة الواقعية التي لا يمكن – بحال من الأحوال – إنكارها أن تلك الظاهرة قد إحتلت أهمية خاصة على الساحة الفكرية العالمية خلال السنوات القليلة الماضية. حيث عقدت الندوات والمؤتمرات وصدرت بحوث ودراسات عديدة ومتنوعة تناولتها من زوايا وأبعاد مختلفة. وقد تعددت الآراء وتنوعت بين مؤيد ومعارض. فبينما يرى البعض أن العولمة تبشر بوعود مشرقة للجميع، يعتبرها آخرون الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية. بمعنى آخر، إذا كان البعض قد ركز على إيجابيات العولمة،

فالبعض الآخر قد تناول جوانبها السلبية. وسوف نوضح ذلك في سياق الحديث عن إنعكاسات وتأثيرات العولمة على البلدان النامية.

وفيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الخاص بكيفية تكون العولمة وما إذا كانت تتشكل أو تشكلت تلقائيا أم أنها موجهة ؟، وهل تعد أداة جديدة لنظام دولي قديم ؟ يمكننا القول أن معظم التحليلات والكتابات التي تناولت العولمة قد ربطت بين ظهورها وبين تشكل النظام الرأسمالي العالمي الجديد وبخاصة منذ بداية التسعينيات وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي. حيث أصبح النظام الرأسمالي هو النظام الأوحد، ومن ثم تغيرات موازين القوى الدولية. غير أن التحليل التاريخى لنشأة وتطور النظام الرأسمالي العالمي يؤكد على أن هذا النظام ليس نظاماً جديداً كما يتصور البعض، وإنما هو نظاماً قديم له جذور تاريخية. وأن هذا النظام قد سعى على فترات تاريخية مختلفة إلى استخدام وسائل وأساليب وآليات لفرض سيطرته وهيمنته، تتناسب وطبيعة المرحلة التي يمر بها في تطوره. فخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين لجأت القوى الرأسمالية العالمية (أوروبا الغربية) إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على بلدان العالم الثالث من خلال استخدامها للأسلوب العسكرى المباشر. وبعد حصول تلك المستعمرات على استقلالها السياسي خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، رأت القوى الرأسمالية العالمية (أوروبا الغربية وأمريكا) أن إعادة فرض سيطرتها وهيمنتها على تلك البلدان لن تتم إلا بآليات وأساليب أخرى غير مباشرة تمثلت في فرض التبعية بأشكالها المختلفة بدءاً من التبعية الاقتصادية، ومروراً بالتبعية السياسية والثقافية وصولاً إلى التبعية التكنولوجية والعسكرية. وذلك بهدف السيطرة على اقتصادات تلك البلدان

واستمرار تخلفها وتبعيتها لخدمة الاقتصاد الرأسمالي لدول المركز المتقدمة صناعيا.

وبعد إنهيار المعسكر الاشتراكي ونتيجة للتطورات العلمية والتقنية والثورة المعلوماتية وتطور أساليب الإتصال والإعلام، رأت القوى الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة أن الأسلوب الأمثل لإعادة فرص السيطرة والهيمنة على العالم هو العولمة. ومن ثم تصبح العولمة أداة جديدة وآلية حديثة تستخدمها القوى الرأسمالية العالمية لفرض الهيمنة والسيطرة على العالم.ولتحقيق هذا الهدف برز دور المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات على الصعيد الاقتصادي (المالى والتجارى). الأمر الذي يؤكد على حقيقة أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرن التكتلات الكبرى الاقتصادية والسياسية والإستيراتيجية، كما أنه قرن تكتل المجموعات المالية والإستثمارية. ولذلك فان ظاهرة الإندماجات المتسارعة التي نشهدها الآن وكأنها تسير للتهيؤ للقرن الجديد لا تسيرها المشاعر ولا الحماس القومي، بل تخضع لمعيار واحد هو قانون المصالح عبر الجنسيات.

غير أن دور الشركات عابرة الحدود ليس منفصلاً عن زيادة حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال. وعلى الرغم من أن دور تلك الشركات هو استمرار لدورها في التوسع للحصول على الأسواق والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، إلا أن نطاق أعمالها وأحجامها والمناخ الذي تعمل فيه تغير من ظل العولمة بشكل كبير. فقد ازدادت أعداد المنشآت ذات الأعمال في أكثر من دولة من (٣٠٠٠) منشأة عام ١٩٦٠ إلى حوالى (٤٠,٠٠٠) منشأة عام ١٩٩٥. ولقد أدى تدويل رأس المال وتحرير أسواقه، والقوانين والأنظمة المشجعة للإستثمار في دول العالم المستقبلة لرأس المال، وتسهيل عمليات

الاندماج والاستحواز بين تلك الشركات خصوصاً في الدول الصناعية المصدرة لرأس المال إلى توسع أعمالها جغرافياً وزيادة أحجامها وقدراتها المالية، بحيث أصبحت قيمة مبيعات العديد منها يفوق النواتج المحلية لكثير من الدول. فقد تضاعفت قيمة الاندماج والإستحواذ بين تلك الشركات من (١١٣) بليون دولار عام ١٩٨٨ إلى (٢٢٩) بليون دولار عام ١٩٩٥[٣٦].

وتبعاً لهيمنة رأس المال وإرادته بواسطة أقوى دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، كان لزاماً لنظريات " أمركة العالم " والتغريب أن يعاد انبعاثها لتفسير ما يدور في عالم اليوم ونظامه العالمي. وبهذا تصبح العولمة أمركة للعالم تحت ثوب جديد. حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٦٠ % من مدخرات العملة الصعبة، و٥٠ % من المدخرات الخاصة في العالم هى خاصة بالدولار الأمريكى[٣٧].

وعلى الصعيدين الثقافي والأيديولوجى يبرز دور المؤسسات الإعلامية العالمية من خلال التطور الهائل في مجال الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية. وما تقدمه من برامج ومادة إعلامية هدفها الأساسى نشر الثقافة الرأسمالية بكل ما تحمله من مضامين استهلاكية. وتتضح الصورة أكبر إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تتحكم بـ ٦٥% من المادة الإعلامية في العالم، مما يشير في الواقع إلى هيمنة الثقافة والقيم الأمريكية على معظم مناطق العالم. وهذا ما أشار إليه " بريجينسكى" مستشار الرئيس الأمريكى جيمى كارتر السابق للأمن القومي بقوله " إن على الولايات المتحدة الأمريكية وهى تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الإعلام الدولى أن تقدم للعالم أجمع نموذجا كونياً للحداثة. بمعنى نشر القيم والمبادئ الأمريكية. ومن قبله دعا الرئيس السابق ريتشارد نيكسون في كتابه " Victory

"without war" إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت أمريكا أن تكون زعيمة العالم(٣٨).

وانطلاقاً من ذلك، فإن القوى التي تتحكم في عولمة العالم هى تلك التي تمتلك الإمكانيات المادية والاقتصادية والتقنية والإعلامية، فضلا عن السيطرة والهيمنة السياسية والعسكرية· ولا شك أن مكانة كل دولة في ظل هذه التحديات العالمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية الفقيرة سوف يتوقف على ما لديها من إمكانيات من ناحية، واستيراتيجيتها لمقاومة العولمة أو التفاعل معها من ناحية أخرى· ومما لا شك فيه أن العولمة تعمل لصالح الأقوياء الذين يتحكمون بأدوات القوة ووسائلها للحصول على أقصى ما يستطيعون من الفوائد والإمتيازات التي تحقق مصالحهم· وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع اليوم بأدوات ووسائل القوة بمعناها الشامل، فانها تحاول أن تسخر العولمة لصالحها·

وفي ظل هذه التطورات والتحديات التي تفرضها العولمة بمفهومها الشامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأيديولوجى والسياسي والإعلامى والتقنى. وفي ظل العلاقات غير المتكافئة والإختلال في موازين القوى العالمية، يبقى التساؤل: ما هى انعكاسات وتأثيرات العولمة على واقع البلدان النامية والتي تفتقر للإمكانيات المختلفة التي تمكنها من التصدى ومواجهة تلك التحديات ؟ وبخاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن العولمة أصبحت واقعاً وحقيقة يعيشها العالم الآن. وأن المشكلة الآن بالنسبة للبلدان النامية لم تعد تتمثل في رفض أو قبول ذلك الواقع، وإنما تتمثل في كيفية التعامل مع هذا الواقع والتفاعل معه· فالعولمة متغلغلة في بنى البلدان النامية بشكل عام ومجتمعاتها الحضرية بشكل خاص على كافة الأصعدة والمستويات·

الواقع أن التحولات التي يشهدها العالم الآن والتي تدعم العولمة بأبعادها المختلفة، أدت إلى ظهور تيارين متناقضين ورؤية مزدوجة للعولمة. فالبعض يؤكد على أن العالم لم يكن في يوم من الأيام أشد تضامناً من اليوم، وهذا هو المعنى الإيجابى للعولمة. والبعض الآخر يرى أن فرص الإنقسام والصراع والنزاع لم تكن يوماً ما أكثر منها الآن. ولذلك فالمجتمعات الإنسانية الآن وبخاصة البلدان النامية تعانى من ازدواجية، إما السير نحو العولمة والإنخراط في التغيرات العالمية، أو البحث عن مختلف الجذور التاريخية (الثقافية والإجتماعية)، أى البحث عن الخصوصية. وبين هذا الفريق وذاك، هناك فريق ثالث يرى أن فكرة الإنعزال عن التطورات العالمية يصعب تحقيقها في الواقع لأن البلدان النامية تمثل جزءاً من نظام عالمي، ومن ثم تتأثر بشكل مباشر و غير مباشر بتلك التغيرات. كما أن فكرة الانخراط في العولمة بشكل مطلق هي أيضاً فكرة مجردة يصعب تحقيقها في الواقع، وذلك لصعوبة إحداث تغييرات جذرية في البنى الثقافية والقيمية لتلك البلدان النامية. ومن ثم يرى هؤلاء أنه بالإمكان الإستفادة من إيجابيات التراث، وتطويره ليتناسب والتطورات العالمية الراهنة، وكذلك الإستفادة من إيجابيات العصر، ومن ثم بإمكان هذه البلدان النامية أن تخلق كياناً مستقلا يتضمن عناصر تراثية إيجابية وعناصر معاصرة إيجابية.

ويرى البعض أن من إيجابيات العولمة أنها ستكون محفزاً للدول على إعادة تنظيم وتكييف مؤسساتها العامة والخاصة على حد سواء بحيث تلبى إحتياجات ومتطلبات العولمة. وبالرغم من ذلك فإن للعولمة سلبيات كثيرة على كافة المستويات منها : تقليص وفقدان الدولة للكثير من سيادتها الوطنية، ولا سيما تلك المتصلة بالجوانب الإجتماعية، وفقدان سيطرتها على

الاقتصاديات الوطنية، وفقدان الحرية المطلقة في تحديد الخيارات والاستيراتيجيات. وأيضاً تراجع قيمة العنصر البشرى وحلول المعلوماتية محل الإنسان، تحفيز وتشجيع التكتلات الإقليمية لزيادة القدرات الوطنية لأعضائها. فضلاً عن تعاظم نفوذ وسائل الإعلام العالمية الخاضعة بدورها لقوانين العولمة. بالإضافة إلى تدنى تأثير التشريعات العالمية وسيادة قوانين السوق. ناهيك عن زيادة حالات التهميش والإستبعاد الاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة نتيجة لتبنى سياسات الخصخصة من أجل المنافسة ومواجهة إقتصادات السوق(٣٩).

ومما لا شك فيه أن هذه التأثيرات السلبية للعولمة سوف تختلف في درجاتها ومعدلاتها من دولة لأخرى. ويتوقف ذلك على حجم الإمكانيات المتاحة في كل دولة وقدرة هذه الدولة، على مواجهة تلك التحديات أو التفاعل معها. ولا ينبغى أن نتجاهل تأثيرات العولمة على بعض الدول الأوروبية ذاتها. فثمة فروق واختلافات بين تلك الدول وبعضها من حيث مركز كل دولة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي العالمي من ناحية، وإمكانياتها المادية والاقتصادية والتقنية من ناحية أخرى. فالدولة التي تملك القوة هى التي تستطيع تصدير العولمة، والدولة التي لا تملك القوة هى التي تقع في دائرة المستقبل للتأثيرات الخارجية التي تفرضها العولمة. وفي هذا الإطار فإن البلدان النامية وبخاصة الفقيرة منها نظراً لضعف إمكانياتها سوف تكون في موقع المستقبل لتلك التأثيرات العالمية. ومن ثم فالإشكالية التي تواجهها تلك الدول الآن تتمثل في كيف تتبنى إستيراتيجية تمكنها من التفاعل مع تلك التحديات على كافة الأصعدة ؟.

وإذا كان مؤيدو العولمة والمدافعون عنها يؤكدون على أن الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد سمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، والتي تهدف إلى مزيد من الإنتاجية سوف تفيد الدول الفقيرة، حيث ستسمح لهذه المجتمعات بعوائد الضرائب والإستثمار الرأسمالي وخلق فرص عمل جديدة وإدخال التكنولوجيا المتقدمة التي ستؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادي في تلك المجتمعات، فان المعارضين للعولمة يؤكدون على أن تلك الشركات العملاقة سوف تزيد وتعمق من عدم التكافؤ العالمي. وأنه إذا كان الإستثمار من خلال تلك الشركات سيزيد فعلاً من فرص العمل، فانه في الوقت ذاته سوف يمنع تطور الصناعات المحلية والذي يعد مصدراً جيداً للعمالة. كما أن هذه الشركات سوف تدفع الدول النامية إلى إنتاج سلع استهلاكية أكثر من إنتاج الطعام والمواد الأساسية الأخرى. الأمر الذي سيؤدى إلى تحول تلك المجتمعات إلى أسواق استهلاكية للمنتجات والسلع الخارجية، مما يحدث خللاً في إقتصاداتها ومن ثم تزداد حدة المشكلات الاجتماعية وانعكاساتها السلبية (٤٠).

وقبل الحديث عن المشكلات الحضرية والتي تعد مجالاً لإهتمام العولمة، يمكننا أن نتعرف على المواقف والإتجاهات النظرية لتلك الظاهرة وكذلك الأساليب المنهجية الحديثة في تناولها. فمما لا شك فيه أن العولمة أصبحت من النظريات المتداولة على الصعيدين العلمى والعملى. ومن ثم فهى تتجاوز النظريات السابقة عليها وبخاصة التحديث وما بعد الحداثة والتبعية. وقد شجع على انتشار نظرية العولمة وضعها الإيجابى والمنفعى بالنسبة للبيوت التجارية والمؤسسات الرأسمالية والتي بدورها تمول دور النشر والدوريات والمؤتمرات والجامعات. ولقد فاقت نظرية العولمة جميع النظريات الأخرى

في سرعة إنتشارها وتداولها لدرجة أنها كادت أن تكون عقيدة أو أيديولوجية شاملة. على الرغم من أن وصف العولمة بالخرافة أو الأسطورة الكبرى يتردد على ألسنة العديد من الكتاب والمفكرين. وقد جاء لفظ العولمة على لسان كل من (تيكل، وفيرجسون، وهارود، وويلكن. . . وآخرين)(٤١).

وتشير بعض التحليلات الحديثة إلى أن نظرية العولمة تتضمن مداخل نظرية ومنهجية عديدة شكلت في مجموعها البحوث الخاصة بالعولمة. وتتمثل تلك المداخل النظرية فيما يلي :

١- نظرية النسق العالمي World System Theory

وتنطلق هذه النظرية من مقولة أساسية مؤداها أن العولمة هى العملية التي إنتشر بها النظام الرأسمالي العالمي على المستوى العالمي. وأنه نظراً لأن النظام العالمي إحتفظ ببعض خصائصه في العديد من البلدان، فان ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. ومع بداية القرن الحادى والعشرين، فان الإقتصاد الرأسمالي العالمي في أزمة حقيقية. ووفقاً لهذه النظرية فان التمجيد الأيديولوجى Ideological Celebration لما يطلق عليه الآن "العولمة" ما هو في حقيقة الأمر إلا أغنية جديدة للحن قديم (والرشتاين ١٩٩٨) في تحليله للعولمة الذي يعتمد على مفهوم الدول المركزية والدول المحيطية(٤٢).

٢- نظرية الثقافة العالمية Global Cultural Theory

وتركز هذه النظرية على مدى تناغم وسائل الإعلام عبر دول العالم. ويعطى هذا الإتجاه أهمية للثقافة أكثر من أهمية كل من الاقتصاد والسياسة. كما يعطى إهتماماً أساسياً لكيفية مواجهة الأفراد والأمم الثقافة العالمية البازغة. ويعتمد هذا النموذج على مفهوم أن الثقافة العالمية موجودة بالفعل،

ويرجع هذا إلى التطور السريع لوسائل الإعلام والإتصال خلال العقود الأخيرة. وبزوغ ما أطلق عليه (ماكلوهان Global Village)(٤٣).

ولكن على الرغم من أن ثقافة العالم الغربى أصبحت متغلغلة داخل مؤسسات كل العالم، إلا أن تأثيراتها ليست مطلقة. فالأقاليم تختلف في تفسيراتها لبعض الأمور كحقوق الأفراد والحريات والمساواة. وأنه لا توجد ثقافة في العالم دون أن يكون لها ما يناقضها. كما أن تلك الحقوق والقيم تختلف من مجتمع لآخر. ولا يعنى ذلك أن نقل نفس النموذج العالمي إلى كل الدول سيصاحبه ظهور عالم متجانس ثقافيا وفكريا وأيديولوجيا. وذلك لأن تأثيرات العولمة سوف تختلف من مجتمع لآخر، وأن الثقافة العالمية يمكنها أن تؤدى إلى ظهور صراعات جديدة على الصعيد الثقافي والأيديولوجى.

٣- نظرية المجتمع العالمي Global Society Theory

يؤكد أصحاب هذا المدخل على أن مفاهيم مثل العالمي أصبحت فكرة ذات مصداقية فقط في العصر الحديث الذي زادت فيه التكنولوجيا والعلم والصناعة بشكل يفوق كثيراً ما كان سائداً في العصور السابقة. وأن التراث الأدبى للعولمة ما هو إلا مناقشة وافية لتقلص دور وسلطة الدولة القومية، وزيادة فعالية المؤسسات والنظم العالمية، والتي أضحت تلعب الدور الأساسى في تشكيل المعتقدات والقيم على الصعيد العالمي(٤٤).

ويتضح من العرض السابق أن ثمة وجهات نظر متعددة للعولمة، تعكس توجهات أيديولوجية ونظرية وفكرية متباينة. كما تعكس تلك الرؤى المتباينة أيضاً أن العولمة ظاهرة معقدة ومتشابكة تتضمن جوانب كثيرة متداخلة. ومن ثم فان فهم أى من تلك الجوانب لا ينبغى أن يتم بمعزل عن الجوانب الأخرى. فإذا كان البعد الاقتصادي للعولمة ذا أهمية، فلا شك أن الأبعاد

الأخرى السياسية والأيديولوجية والثقافية والتقنية والإعلامية والبيئية لا تقل في أهميتها عن بعدها الاقتصادي. ومن ثم ينبغى النظر إلى تلك الظاهرة من منظور شمولى يراعى التداخل والتفاعل بين هذه الأبعاد المختلفة

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عام ومحدد للعولمة، ومن ثم عدم وجود نظرية عامة لتفسير تلك الظاهرة، إلا أن هذه الظاهرة أضحت تشكل مجالاً خصباً للدراسات والبحوث على مستوى العلوم الإنسانية والإجتماعية بعامة، وعلم الإجتماع بصفة خاصة. وترجع أهمية تلك الظاهرة بالنسبة لعلم الإجتماع من أنه العلم الذي ينطلق من كون العلاقات الإجتماعية والأبنية الإجتماعية لا يمكن تفسيرها فقط في ضوء العوامل والمتغيرات الداخلية (أى في حدود الدولة الواحدة أو المجتمع الواحد)، وإنما التركيز على المتغيرات والأبعاد الخارجية. وطالما أن العولمة تعبر عن الأبعاد والعوامل الخارجية المرتبطة بقوى عالمية، فان إهتمام المتخصصين في علم الإجتماع بهذه الظاهرة ينبغى أن يركز على إنعكاساتها على الأبنية الإجتماعية والثقافية وما تعكسه من أشكال للعلاقات الإجتماعية، وما تفرزه من مشكلات إجتماعية عامة، تمثل المشكلات الحضرية إنعكاسا وامتداداً لها.

وإذا كانت بعض التحليلات تؤكد على ازدياد أهمية " المدينة الدولة " خلال التسعينيات بسبب النمو السريع في مجالات الإنترنيت وثورة الحاسوب، والتوسع الاقتصادي الذي أسرع من عمليات التبادل العالمي. وأن التحدى خلال القرن الحادى والعشرين يتمثل في تسخير كل القوى لوضع استيراتيجية للتخطيط على المستويين الإقليمى والمحلي وذلك بسبب المنافسة في الإقتصاد العالمي(٤٥). إلا أن بعض الدراسات التي أجريت حديثاً على ظاهرة النمو الحضري في البلدان النامية والمشكلات الحضرية المصاحبة

لهذا النمو المتزايد، قـد بـدأت بدراسة أهمية المدن من الناحية القومية والعالمية، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة المدن العالمية Global Cities والتي لا تخضع للسيطرة القومية(٤٦).

وتؤكد تحليلات أخرى على أن مواقع المدن العواصم الآن قد إختلفت عما كانت عليه منذ قرن مضى. وكذلك سوف يستمر تغير العواصم في القرن الحادى والعشرين، وذلك كنتيجة لإعادة بناء الدولة القومية وأنماط التحضر. وتشير تلك التحليلات إلى أن ثمة تحديات ثلاثة ستواجه هذه العواصم خلال القرن الحادى والعشرين هى :

١- تراجع دور الدولة القومية بإعتبارها التي تدعم الثروة والسلطة في العواصم القومية.

٢- تصاعد عدد المدن العالمية كبديل للمدن العواصم.

٣- الانتقال من مستوى المركزية في اتخاذ القرارات إلى مستوى العالمية(٤٧).

يبقى القول أن هناك بعض التحليلات التي تؤكد على الجوانب الإيجابية للعولمة، ومن تلك التحليلات ما يقدمه بعض أصحاب الاتجاه " النيوليبرالى " New Libral حيث يرون أن ثمة مجموعة من الفوائد التي يمكن أن تعم نتجية للعولمة منها : **أولاً:** أن كلا من دول المركز الصناعية والدول النامية ستستفيد نتيجة لزيادة الإنتاج في دول المركز والقروض التي ستقدمها إلى الدول النامية. **وثانياً** أن المستهلكين سوف يستفيدون من خفض تكلفة النقل وخفض التعريفة الجمركية مما يتيح لهم الحصول على سلع وبضائع تنتج بعيداً عنهم وأصبحت في متناول أيديهم. **وثالثا،** كلما زادت عولمة الاقتصاد العالمي، كلما أدى ذلك إلى زيادة عمليات الإنتاج المستثمرة في الدول النامية،

كما أن انتشار المعرفة سيزيد من مستويات الإنتاج والتكنولوجيا عبر العالم. ومن ثم فإن العولمة ستؤدى إلى عالم أغنى وإلى عالم أكثر احتمالاً، وبالتالي لا ينبغى على الحكومات أن تحارب العولمة ولكن عليها أن تشجعها[٤٨].

وثمة تحليلات أخرى تؤكد على أن هناك مشكلات إنسانية مشتركة لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة الواحدة، من تلك المشكلات : انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتهديدات النووية والمشكلات البيئية، وانتقال الأيدى العاملة بكثافة من منطقة لأخرى. بالإضافة إلى مشكلات أخرى كالجريمة والعنف والمخدرات... وغيرها. وأن تلك المشكلات أصبحت الآن قضايا دولية، ومن ثم فإن مواجهتها تتطلب جهوداً دولية مشتركة[٤٩].

غير أن هذه الايجابيات المأمولة يبدو أنها تصطدم بعقبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية، حيث أن دولاً محدودة واحتكارات قليلة العدد من الإعلام والإتصال والبث الفضائى تمتلك الإمكانات الهائلة لصناعة وتطوير إدارة عصر المعلومات. والأهم من ذلك القدرة على صياغة وإعادة تشكيل السياسات الخاصة بالتدفق الإعلامى، وذلك في ضوء افتقار البلدان النامية لمثل هذه الإمكانات الضخمة. وكذلك في ظل سيطرة نظم سلطوية تصر على خصخصة معظم الأنشطة الاقتصادية والثقافية، في حين تصر على استثناء مجال الثقافة والإعلام حتى تتحكم في تدفق المعلومات والمواد الإعلامية.

ومن جانب آخر، فإن الواقع الفعلى الذي تعيشه البلدان النامية الآن والذي سيزداد سوءاً خلال العقود القادمة يؤكد على أن للعولمة إنعكاسات سلبية كثيرة، ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ولكن أيضاً على الصعيدين الاجتماعي والثقافي. فضلاً عن انعكاساتها على الجوانب النفسية

والسلوكية (الاستهلاكية)· ومن ثم فإن البلدان النامية تواجه الآن تحديات خطيرة بسبب التحولات والتغيرات التي تحدث على الصعيد العالمي. ولعل أبرز هذه التحديات تلك المشكلات المتنامية التي يعانى منها الواقع الحضري في هذه البلدان. ومن هذه المشكلات: الفقر الحضري، والجريمة والعنف والبطالة والمستوطنات العشوائية، بالإضافة إلى المشكلات البيئية.

المراجع

1-Jane M. Jacobs," The city unbound: Qualitative Approaches to the city", Urban Studies,Vol,30,No.4/5.1993.p.829.

٢- أنظر:-

- عثمان ياسين الرواف، مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطـرح النظري والواقع التطبيقي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٧، العدد الثاني، الكويت.١٩٨٩، ص ٥١.

- على الجرباوى، نقد المفهوم الغربي للتحديث، مجلة العلـوم الاجتماعيـة، المجلد ١٤، العدد، ٤، الكويت.١٩٨٦. ص ص ٣٩-٤٠

3-Robinso Rojas," Modernization Theory and The Laws of Social change", http://www.rrojasdtabank.org/copita 18.htm.pp.1-5.

٤- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص٧

٥- المصدر نفسه، ص ٨٦.

6:-See:-

-Modernity/ Post- Modernity in the third world, Vol,42. No.2. 1994. pp.38- 39.

- Steve Juanio," Modernization/ Dependency Theories,"Wysiwyg://http://www.geocities.com/southbeach/tidpool/8194/Index14.html.1999.pp.3-5.

- Education and society: Contemporary and Global Issues, The University of ew England, School of Education Studies. http://fehps.une.edu.au/f/s/edu/pninnes/edst448-548/mod1.html.pp.3-4.

-"Modernization Theory", http://www.maxwell.syredu/maxpages/facul.rt/teaching/modernization-dependency-html.pp.1-3.

7- " Development and Modernization Theory http://www.unc.edu/course/ints077/outlines/outline001002 Html.2000.p.1.

8- See:-

- Armer,J.Michael & Katsillis,J." Modernization Theory", In Encyclopedia of Sociology. Borgotta,Edgar F and Borgotta, Marie l.(eds) New York.Macmillan Publ Co.1992.p.1304.

- Steve Juanio," Modernization/ Dependency heories",Op,cit.pp.1-5.

9- Manjur,K," Modernization Theory" http://csf.colorado.edu/mail/psn/2000/ms901185.html.2000 p.1.

10-See:-

- John j.Macions,"Society the basics", op, it.pp.194-195.

- Steve Juanio,"Modernization/Dependency Theories",op, cit.p.6.

11-Ralph M.Coury," New Modernization Theory and its search For Enemies: The Role of the Arabs Islam", http://www.ncal.verio.com/leftcurv/Ic21webpages/new modern.html.pp.1-2.

12-Peter Stearns," Modernization", http://soc.unm.edu/nvaldes/soc221001/modernization.htm.pp.1-4.

13-William A.Schwab," The Sociology of cities", op, cit.p.48.

14-Ralph M. Coury," New-Modernization Theory and its search For Enemies", op, cit.pp.1-2.

15-John J. Macionis," Sociology the basics", op,cit.p.194.

16-Chilcote, R," Theories of Development and Underdevelopment", Boulder,Co: Westview Press.1984.pp.23-27.

١٧- غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الريفي والحضري...، مصدر سابق، ص ص ٢٥٣-٢٥٤.

١٨- المصدر نفسه، ص ص ٢٦٦-٢٦٧.

19-William A. Schwab," The Sociology of cities", op, cit.pp. 24-25.

20- A.G.Frank," The Development of underdevelopment", InC.K.Wilber (ed)," The political economy of Development and underdevelopment", New York. Random House, 1979.p.104.

21- Gamer,R," The Developing Nations: A comparative Perspective. Boston: Allyn & Bacon.1982. pp.98-99.

22- " Modernization Theory", op, cit. pp.3-5.

23- Chilcote,R," Theories of development and underdevelopment, cit. pp.55-56.

٢٤- السيد الحسيني، نظرية التبعية، حوار وجدل، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الثاني، دار المعارف، القاهرة.١٩٨٨، ص ص ٣٠-٣١.

٢٥- للمزيد من التفاصيل انظر:

- سمير أمين، التطور اللامتكافيء، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، الطبعة الرابعة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.١٩٨٥ص ص ١٧-١٨.

- محمود عودة، الفلاحون والدولة، دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.١٩٨٧.ص ص ٧٩-٨٠.

- نادية رمسيس فرح، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية، المستقبل العربي، العدد٦١، بيروت.١٩٨٦.ص ٤٥.

- نيكولاس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.١٩٨٩.ص ١٢.

26- " Education and Society: Contemporary and Global Issues" op, cit.pp.4-5.

27:- See:-

-Vincent Ferraro," Dependency Theory: An Introduction", http://www.mtholy oke.edu/acad/intrel/ depend.htm.p.1.

- Correspondence: Dependency Theory- where did it go wrong?.http://home.flash.net/comvoice/ibcdepend.html 1998.pp.1-5.

-John J. Macionis," Society the basics", op, cit. p.197.

28- Scott, D, Foutz," On possible Implication of global model of development: Current Trends in sociological development, Theories and Oswald spenglers world-History development Theory", http://www.qu0dlibtnet/spenglers.html.pp.1-2.

٢٩- للمزيد من التفاصيل انظر:

-Johnj.Macionis," Society the basics ،"op, cit. pp.198-200.

- جلال أمين، ندوة نمط الإنتاج الأسيوي وواقع المجتمعات العربية، الفكـر العربي،

معهد الإنمـاء العربـي، العـددان ٣٥،٣٦، بيـروت. ١٩٨٣،ص ص ٣٣٥-٣٣٦.

- عثمان ياسين الرواف، مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطـرح النظري والواقع التطبيقي...، مصدر سابق، ص ص ٦٣-٦٤.

- أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي، دراسة في أزمة المجتمع العربي، المستقبل العربي، العدد ٨١، بيروت،.١٩٨٥، ص ١٣.

- نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.١٩٨٩،ص ٣٠.

30- Tomlinson J, " Cultural Imperialism, The John Hopkins University Press. Baltimore, 1991. PP – 22 – 23 .

٣١- أنظر:

- برهان غليون ، العرب وتحديات العولمة الثقافية ، مقدمات في عصر التشريد الروحي ، محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي – أبو ظبي ٠ إبريل ١٩٩٧ .

- حسين معلوم ، التسوية في زمن العولمة ، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الإستراتيجي ، في " العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية (تحرير عبد الباسط عبد المعطى) ، مكتبة مدبولى، ١٩٩٩ ٠ ص ١١٢ ٠

32- J.R. short, Y. kim . M. Kuus & H.wells, " The dirty Little secret of world cities Research : Data problems in comparative analysis, International Journal of Urban and Regional Research, vol 20 , No, 4 (December 1996). P.697

33- Ali Baghdadi, " Globalization : The new invasion of third world, A critical Analysis ", op, cit. P.2.

٣٤- تركي الحمد ، العولمة : في البحث عن تعريف ، منتدى التنمية ، اللقاء السنوي الواحد والعشرون ، ٣ - ٤ فبرايــر، ٢٠٠٠ ، الإمــارات العربــي المتحدة ، دبي، ٢٠٠٠ ٠ ص ١٤ ٠

٣٥- محمد عابد الجابرى ، العولمة والهوية الثقافية ، عــشر أطروحــات ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢٨ ، فبراير ١٩٩٨ ٠ ص ١٧ ٠

٣٦- ماجد عبد الله المنيف ، النفط و العولمـــة ، منتـــدى التنميـــة ، اللقـــاء السنوي الواحد والعشرين ، ٣ -٤ فبراير ٢٠٠٠ الإمارات العربية المتحدة ، دبي ٢٠٠٠ ص ص ٣ - ٤ ٠

37- See :

-Akira Goto & Brendan B, " Small open economies in an increasingly connected world", Unesco, 1999, P .195 .

-Deanne Julius, " Globalization and stakeholder conflict : a corporate perspective", International Affairs, vol, 73 , No, 3 , July 1997 . P .453.

-Henry T.Azzam, " The Arab world and challenge of Globalization", the National commercial Bank, Vol.7, 1997 . P.1.

-Patricia Riley", Special Issue on communication in Global Community , Communication Research, vol 24, No, 4. 1997. PP.325-326 .

٣٨- عبد الله عثمان التوم ، عبد الرؤوف محمد آدم ، العولمة ، دراسة تحليلية نقدية ، مصدر سابق ، ص ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ٠

39- Richard Nixon, " victory without war, New York : Simon and Schuster, East – West Research, Inc. 1988 – cha.10.

٤٠- أنظر:

- جلال أمين ، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث ، المستقبل العربي ، المجلد ٨٠٤ ، العدد ٢٣٠ ، ص ص ٥٨ – ٦٠ .
- عبد الله عبد الدايم ، في سبيل ثقافة عربية مستقبلية ، العالم ومستقبل الثقافة العربية ، ورقة عمل ، المؤتمر الثقافي العربي الثالث الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٢ – ٤ ديسمبر ١٩٩٦ ، بالتعاون بين وزارة الثقافة المصرية والمجتمع الثقافي العربي بيروت ، ١٩٩٦ .
- مسعود ضاهر ، صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية، جريدة الاتحاد ، ٢١/٤/١٩٩٧ . ص ٢٣ .
- العولمة وآثارها الاجتماعية ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، مجلة الرائد العربي، العدد ٦١ . ١٩٩٨ ص ص ٦ – ٦٩ .

41- John J. Macionis, "society the Basics", op, cit, PP.270-272.

٤٢- عبد الله عثمان التوم ، عبد الرؤوف محمد آدم ، العولمة ، دراسة تحليلية نقدية، مصدر سابق، ص ٢٠٠ .

43-The globalization Website, Globalization Theories, http://www.cc.emory.edu/ SOC / globalization/ Theories. html. 2000 .PP.1-2.

44- See : -

-Leslie sklair, "Globalization," In : sociology Issues and debates (ed). Macmillan, press LTD . 1999 . PP.328-330 .

-Kimon Valaskakis, " Globalization as theatre", International social science Journal, 160, Unesco, June, 1999. P.154.

45- Leslie sklair, " Globalization", op, cit. PP.331-332.

46- What's a city-state ?, The city-states group, http:/www. City-states . com/whatis. htm. 2000. PP/1-2.

47- See : -

-Leslie sklair, " Globalization global cities, " http://www . Mega cities., " op, cit. PP.339-340.

-Telecommunications, world Cities and Urban Policy,http://www.mitchellmoss.Com/articles/urbpol.htm P.6.

48- Scott Campbell, " The changing role and identity of Capital cities in the global Era, "paper presented at the Association of American Geographers Annual Meeting , Pittsburgh, April 4-8, 2000 . P.14 .

49- See:-

- J. Bradford Delong, "Globalization" and "New Liberalism", http://www.J-bradford-delong. Net/Econ-Articles/reviews/alexkafka.html. 1999. P.4.

- حسن حامد ، الاختراق في مجال الأخبار والمعلومات ، ورقة عمل قدمت إلى أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي ، القاهرة ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٦ . (تحرير سعد لبيب) معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة . ١٩٩٦ ، ص ص ٩٧-٩٨

الفصل الرابع

التحضر في البلدان النامية

تحليل بنائى – تاريخى

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عدداً من المحاور الرئيسية تتمثل في: التعرف على الدور الذي لعبه الاستعمار في نشأة وتطور المراكز الحضرية في بلدان العالم الثالث (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية)، ومدى استخدام هذه المدن لتحقيق مصالح وأهداف القوى الاستعمارية باعتبارها وسيطاً لنقل الفائض الاقتصادي الذي يتم انتاجه في ريف هذه المجتمعات المتخلفة، وتحويله إلى العواصم الرأسمالية العالمية. ومن جانب آخر، سوف نتناول الاختلافات الأساسية بين نموذج التحضر الذي عرفته المجتمعات الأوروبية المتقدمة صناعياً، والنموذج الذي عرفته المجتمعات النامية. وذلك من خلال التركيز على قضايا أساسية تتعلق بنمط وأسباب ارتفاع معدلات التحضر في كلا النموذجين.

كما نتناول أيضاً بعض النماذج الحضرية " المدن الكبرى" في البلدان النامية وذلك لتوضيح طبيعة العلاقة بين الأبعاد الداخلية للنمو الحضرى الذي شهدته هذه المجتمعات والتي تتمثل في: الهجرة الريفية الحضرية، والزيادة الطبيعية للسكان الحضريين، فضلاً عن عوامل أخرى تتعلق بالسياسات والتوجهات التنموية وما ارتبط بها من سياسات للتنمية والتخطيط الحضرى (سياسات التحيز الحضرى والمركزية الحضرية)، وبين الأبعاد الخارجية (العالمية) والتي تتمثل في(الاستعمار والتغلغل الرأسمالى) لهذه المجتمعات خلال مراحل تاريخية متباينة، ومدى التأثير النسبى لتلك العوامل على نموذج التحضر الذي شهدته تلك المجتمعات. وهل ثمة علاقة بين اعادة تخطيط هذه المدن والمصالح والأهداف الاستعمارية؟. بمعنى آخر فإننا لن نهتم فقط في تحليلنا لظاهرة النمو الحضرى الذي شهدته هذه المجتمعات في مراحل

تطورها المختلفة بدراسة الأبعاد العالمية، بل والأبعاد المحلية أيضا. وكذلك سوف نهتم بتوضيح التأثير النسبى لكل منهما على ظاهرة النمو الحضرى الذي شهدته مدنها الكبرى خلال المرحلة الاستعمارية، وفترة مابعد الاستقلال السياسي. أى منذ منتصف القرن العشرين على وجه التحديد.

وعلى صعيد آخر، سوف نهتم كذلك بالكشف عن السمات العامة المشتركة التي تميز التحضرعلى مستوى البلدان النامية بشكل عام، وكذلك مظاهر الاختلاف والتباين وذلك من خلال تحليل متعمق للبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية لبعض المدن الكبرى أو المدن العواصم في تلك البلدان.

أولاً: نمط التحضر في البلدان النامية: الأبعاد الداخلية والخارجية:

تتميز البلدان النامية بمجموعة من الخصائص والسمات التي تجعل أبنيتها الاجتماعية مختلفة عن الأبنية الاجتماعية للمجتمعات المتقدمة صناعياً، وذلك نتيجة لتباين ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل منها. ومن جانب آخر، فإن البلدان النامية وإن كانت تشترك جميعها في بعض الخصائص والسمات، إلا أن ثمة اختلافات وتباينات بين كل مجتمع والمجتمعات الأخرى. تلك الاختلافات يمكن تفسيرها في ضوء مجموعة من العوامل والظروف من أهمها: تباين الخبرات التاريخية، واختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع. وفي ضوء الخصوصية البنائية- التاريخية، يمكن القول أن البلدان النامية لاتشكل كلاً متجانساً. وأن هناك فروقاً جوهرية بين مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من حيث: مستويات وأشكال التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فضلاً عن اختلاف الخبرات الاستعمارية التي مرت بها هذه البلدان بصفة عامة.

ومن ثم، فإن فهم طبيعة العلاقات الاستعمارية التي شهدتها هذه البلدان النامية يتوقف على عدد من العوامل والظروف التي ينبغى أخذها في الاعتبار مثل: طبيعة المجتمع المتخلف في مرحلة ما قبل الاستعمار، وطبيعة القوى المستعمرة ذاتها، بالاضافة إلى الفترة التاريخية التي حدث فيها الاستعمار. ولذلك فإن فهم طبيعة العلاقات بين القوى الرأسمالية العالمية والبلدان النامية، لايتطلب فقط الاهتمام بدراسة العموميات، بل والخصوصيات التي تميز كل مجنمع من هذه المجتمعات المتخلفة(١).

ولقد احتلت الخصوصية البنائية والثقافية التي تميز مجتمعات العالم الثالث مكانة هامة في كتابات علماء الاجتماع الحضرى. حيث أشار هؤلاء العلماء إلى الخبرات التاريخية (وبخاصة الاستعمارية) التي مرت بها هذه المجتمعات وتأثيراتها المختلفة على أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأن مجتمعات العالم الثالث تتسم بخاصية أساسية مشتركة تتمثل في أنها خلال فترات تاريخية سابقة كانت مستعمرات أو أشباه مستعمرات.

وتقودنا أدبيات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للتخلف إلى معرفة الدور الذي لعبه رأس المال الأجنبى والذي تغلغل في بنية المجتمعات المتخلفة خلال المراحل الاستعمارية المختلفة في خلق ظاهرة التخلف. وكيف فرض على هذه المجتمعات شكلاً معيناً من أشكال تقسيم العمل الدولى والتبادل غير المتكافئ؟. مما أدى بصفة عامة إلى تدهور وانهيار القطاعات الاقتصادية التقليدية لهذه المجتمعات، فضلاً عن تشوه أبنيتها الاجتماعية والثقافية. حيث تم دمجها في النظام الرأسمالى العالمي، ومن ثم أصبحت تمثل جزءاً متكاملا

معه بشكل أفرز في النهاية ظاهرة التخلف في مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية(٢).

وليس معنى ذلك أن الواقع الاجتماعي للمجتمعات المتخلفة يعتبر نتاجاً فقط للمحددات الخارجية(العالمية). فالفهم المتعمق لهذا الواقع لابد وأن يبدأ بتحليل طبيعة العوامل الداخلية (القوى الاجتماعية المتصارعة والمتباينة) من حيث تركيبها ومصالحها داخل هذه المجتمعات، ومدى علاقاتها بتدعيم واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمعاتها. أى أن الفهم الشمولى لظاهرة التخلف يتطلب التركيز على عمليات التفاعل والتداخل بين الأبعاد المحلية والعالمية ودورها في خلق واقع التخلف في مراحل معينة وتكريس هذا الواقع خلال مراحل أخرى، ومدى ارتباط ذلك بتحقيق المصالح الخاصة للقوى الاجتماعية المحلية من جانب، ومصالح القوى الاستعمارية من جانب آخر.

ولكى تدعم مجتمعات المركز الرأسمالى من سيطرتها على مجتمعات العالم الثالث وتضمن استمرار سيطرتها على الفائض الاقتصادي، لجأت إلى تشكيل قاعدة سياسية للسيطرة على المجتمع التابع المتخلف. ومن ثم تتحول السلطة داخل هذه المجتمعات إلى دولة تابعة للرأسمالية العالمية. أو مايمكن تسميتها وظيفياً بأنها دولة خادمة تقوم بوظيفة خدمة الرأسمالية العالمية في المجتمعات المتقدمة صناعياً، أكثر من قيامها بخدمة مجتمعاتها القومية بصفة أساسية. الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة وظيفية بين استمرار بقاء الفئات الحاكمة (الدولة الخادمة) في مركز السلطة السياسية وبين ما تقدمه لخدمة مصالح القوى الرأسمالية في المراكز العالمية. بمعنى آخر فإن استمرار الدولة الخادمة كنظام سياسى يتوقف على ماتساهم به من التمهيد للتغلغل

الرأسمالى داخل المجتمع المحيطى، وتسهيل عملية التكامل مع السوق الرأسمالى العالمي. ومن جانب آخر، يتوقف بقاؤها أيضاً على قيامها بدور الوسيط بين المركز والمحيط(٣).

وحتى تتمكن القوى الاستعمارية الأوروبية من احكام سيطرتها وهيمنتها على مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، أقامت الكثير من المدن داخل هذه المستعمرات لتكون بمثابة وسائل للتحكم في المناطق الريفية المحيطة بها، وفي الوقت ذاته قنوات يتم من خلالها تحويل الفائض الاقتصادي والذي يتم استنزافه والسيطرة عليه من جانب الصفوات السياسية والحكومات المحلية التابعة إلى المراكز الرأسمالية العالمية(٤)(*). ولكى تقوم المدن التوابع بهذه الوظائف تطلب الأمر ضرورة توفير الهياكل الاجتماعية والسياسية والادارية والثقافية، وكذلك مشروعات البنية الأساسية. ومن ثم أصبحت هناك حاجة لأن تحتفظ المدينة بجزء من هذا الفائض (سواء المُنتج في المجتمعات الريفية أو المُنتج في المدينة من خلال القطاعات الحرفية)، واستثماره في تدعيم هذه المشروعات وتطويرها لخدمة الاقتصاد القومى من جانب، والاقتصاد الرأسمالى العالمي من جانب آخر.

وتشير النظرة العابرة للمدينة في البلدان النامية وبخاصة (العواصم)، إلى أنها كانت تمثل حلقة الوصل الأساسية التي تربط مجتمعاتها بالمجتمع العالمي. فقد كانت هذه المدن تؤدى وظائف اقتصادية وسياسية وثقافية وترفيهية....الخ. ومن ثم كانت تحتل مكانة متميزة داخل المجتمع القومى. ففي هذه العواصم تتركز الكثير من الأنشطة والمشروعات الاقتصادية والثقافية والمؤسسات السياسية والاجتماعية. فضلاً عن أنها كانت تمثل مركزاً لإقامة الصفوات السياسية والحكومات(٥).

وانطلاقاً من ذلك، فإن فهم خصائص التحضر في مجتمعات العالم الثالث لايمكن تحقيقه دون وضع هذه الخصائص في سياقها المحلى والعالمي. فنموذج التحضر والمشكلات المرتبطة به يختلف من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى. تلك الاختلافات ترجع إلى مجموعة من العوامل والأسباب من أهمها: أن يكون التحضر قد تم في فترات الاستعمار وسيطرة القوى الأجنبية، وأن يرتبط بظهور كيانات قومية في أعقاب انهاء السيطرة الاستعمارية وحصول المجتمع على استقلاله السياسي. ومن ثم فإن أنماط المدن التي نشأت وتطورت خلال المرحلة الاستعمارية تختلف كثيراً عن تلك التي نشأت وتطورت خلال مرحلة مابعد الاستقلال السياسي. وهذه الاختلافات بين النموذجين تتضح من خلال بعض المؤشرات مثل: حجم المدينة، ونمط نموها، والكثافة السكانية، وعناصر ومكونات البنية الطبقية، وأنساق القيم الاجتماعية، ونمط توزيع السكان على أحياء المدينة، ومحددات المكانة الاجتماعية، ونمط التخطيط الحضرى، فضلاً عن السياسات والتوجهات التنموية وبخاصة التنمية الحضرية، ومستوى الخدمات والمرافق الحضرية ونمط توزيعها على المناطق السكنية الحضرية المختلفة....وغير ذلك من اعتبارات وعوامل أخرى.

ثانياً: النمو الحضرى في البلدان النامية: المؤشرات والعوامل

على الرغم من أن النمو الحضرى يعتبر ظاهرة عالمية، إلا أن طابعه وسرعته ومعدلاته وعوامله تختلف من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى. وثمة مجموعة من العوامل تُعد مسئولة عن هذه الاختلافات من أهمها: معدلات النمو السكانى، ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي، وطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ودرجة التصنيع وأشكال التكنولوجيا

المستخدمة، وطبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية، فضلاً عن تباين معدلات الهجرة الريفية الحضرية والمشكلات الحضرية المرتبطة بها، وموقف الحكومات والأنظمة السياسية من عملية التحضر بشكل عام.

ومن ثم فإن الحديث عن العموميات لايعنى- بحال من الأحوال- تجاهل الخصوصيات. فلا شك أن ثمة اشكالية تتعلق بمدى الاعتماد المطلق على البيانات الاحصائية بشكل عام والبيانات الخاصة بالنمو الحضرى بشكل خاص. وتتمثل تلك الاشكالية في عدم وجود اتفاق عام حول المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها قياس درجة التحضر ومعدلاته. ومن ثم فإن مفهوم التحضر ذاته يُعد مفهوماً نسبياً يختلف من مجتمع لآخر. لذلك فعند إجراء المقارنات الدولية، فإن درجة التحضر تعتبر ببساطة " نسبة المجموع العام للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وذلك وفقاً لتعريفات التحضر الخاصة بكل مجتمع". ومثل هذا الاتجاه يؤدى إلى الكثير من المشكلات.

ولقد حاول بعض علماء الاجتماع والإيكولوجيين خلال العقود الأخيرة أن يضعوا حلا لمشكلات القياس هذه بأن وضعوا مؤشرات للتحضر Indicators of Urbanization(٦). غير أن هذه المؤشرات تُعد حساسة لكل من حجم سكان الحضر والتوزيع المكانى للمدن. وأن تلك المؤشرات لم تُستخدم بشكل واسع. ويرجع ذلك إلى صعوبة وبطء عملية حساب هذه المؤشرات من ناحية، ومدى أهمية البيانات المطلوبة والتي لاتتاح في العديد من البلدان من ناحية أخرى. الأمر الذي يؤدى في النهاية إلى صعوبة المقارنة بين المجتمعات اعتماداً على مؤشرات كمية لقياس درجة التحضر، وذلك لاختلاف تلك المقاييس والمؤشرات من دولة لأخرى.

ومن جانب آخر، تؤكد البيانات الاحصائية على أن معدلات التحضر تختلف من مرحلة لأخرى. ففي أواخر الخمسينيات كان هناك أربع دول أوروبية فقط يتعدى عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة هى(ألمانيا الغربية، وإنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا). ومن ثم كان هناك أربع مدن تعتبر من بين عشر مدن في العالم ذات كثافات سكانية عالية هى (لندن، وراين روهر، وباريس، وموسكو). ولكن بحلول التسعينيات استبدلت هذه المدن بمدن الولايات المتحدة الأمريكية وبمدن أخرى في العالم الأقل نمواً Less Developed World. ومن ثم انتقلت مدينة " راين روهر" من المرتبة الثالثة إلى الثامنة عشرة، ومدينة" باريس" من السادسة إلى الرابعة عشرة، ومدينة" موسكو" من التاسعة إلى الثلاثة والثلاثون(٦).

وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات الاحصائية تؤكد على استمرار معدلات النمو الحضرى في الارتفاع في دول أوروبا الغربية وأمريكا خلال النصف الثانى من القرن العشرين. وأن الفروق بين تلك المعدلات تكاد تكون محدودة. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة في الجدول التالى:

جدول رقم(٢)

إجمالى سكان الحضر في نماذج للمجتمعات المتقدمة في سنوات مختلفة(*).

الدولة	نسبة الحضر إلى اجمالي السكان ١٩٥٠	نسبة الحضر إلى إجمالى السكان ١٩٩٥	نسبة الحضر إلى إجمالى السكان ٢٠١٠
الولايات المتحدة	٦٤,٢	٧٦,٢	٨٠,٤
المملكة المتحدة	٨٤,٢	٨٩,٥	٩١,٤
إيطاليا	٥٤,٣	٧٠,٥	٧٦,٦
فرنسا	٥٦,٢	٧٢,٨	٧٦,٣

(*)- أنظر المصدر رقم(٧).

يتضح من البيانات السابقة أن معدلات النمو الحضرى والمتمثلة في زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في مدن إلى إجمالى سكان البلدان المتقدمة صناعيا تتجه منذ الخمسينيات إلى الارتفاع. وأن ذلك النمو لاشك أنه قد ارتبط منذ ظهوره وفي مراحل تطوره المختلفة بحركة تصنيع أفرزت نمواً اقتصادياً صاحبه نمو حضرى ليس فقط على مستوى المدن الكبرى أو العواصم، ولكن أيضاً على مستوى المدن الداخلية. ومن ثم فهناك علاقة واضحة بين التحضر والتصنيع من ناحية، وبينهما والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من ناحية أخرى.

وتشير البيانات الاحصائية الحديثة إلى أن المدن الأمريكية والأوروبية سوف تشهد تزايداً سكانيا خلال العقدين القادمين. حيث تشير التقديرات إلى أن مدينة" نيويورك" سوف يصل عدد سكانها في عام ٢٠٢٥ إلى حوالى ١٧,٦٠ مليون نسمة بعد أن كان عدد سكانها١٦,٣٣ مليون نسمة عام ١٩٩٥. وأن مدينة " لوس أنجلوس" سوف يصل عدد سكانها إلى حوالى١٤,٢٢ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥، بعد أن كان حوالى١٢,٤١ مليون نسمة في عام ١٩٩٥. كما أن مدينة" باريس" سوف يصل عدد سكانها في عام ٢٠٢٥ إلى حوالى ٩,٦٩ مليون نسمة، بعد أن كانت٩,٥٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٥.

واذا كانت البلدان المتقدمة صناعياً قد شهدت نمواً حضرياً متزايداً خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وأن ذلك النمو يمثل امتداداً للنمو الحضرى الذي شهدته تلك البلدان خلال القرن التاسع عشر، وذلك بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي مرت بها هذه المجتمعات، فلا شك أن النمو الحضرى الذي شهدته البلدان النامية خلال

النصف الثانى من القرن العشرين قد جاء انعكاساً لأوضاع وظروف وعوامل أخرى مختلفة. حيث شهدت تلك المجتمعات نمواً متزايداً في أحجام المدن الكبرى وبخاصة العواصم للحد الذي دفع الكثير من الباحثين إلى القول بأن البلدان النامية تعانى من الانفجار الحضرى أو " التضخم الحضرى". ويمكننا التعرف على ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول التالى:

جدول رقم (٣)

تطور نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان في نماذج للبلدان النامية في سنوات مختلفة(*)

الدولة	نسبة الحضر إلى إجمالي السكان ١٩٥٠٪	نسبة الحضر إلى إجمالي السكان١٩٩٥٪	نسبة الحضر إلى إجمالي السكان ٢٠١٠٪
أمريكا اللاتينية			
شيلي	٥٨,٤	٨٥,٩	٨٩,٢
البرازيل	٣٦,٠	٧٨,٧	٨٥,٣
المسكيك	٤٢,٧	٧٥,٣	٨١,٦
أفريقيا			
مصر	٣١,٩	٤٤,٨	٥١,٨
المغرب	٢٦,٢	٤٨,٤	٥٦,٨
نيجيريا	١٠,١	٣٩,٣	٥١,١
الصومال	١٢,٧	٢٥,٧	٣٣,٩
أسيا			
الهند	١٧,٣	٢٦,٨	٣٣,٨
سوريا	٣٠,٦	٥٢,٤	٦٠,٧
الإمارات العربية	٢٤,٣	٨٤,٠	٨٨,٧
اليمن	٥,٨	٣٣,٦	٤٧,٤
اليابان	٥٠,٣	٧٧,٩	٨١,٦

(*)- أنظر المصدر رقم(٨).

نستخلص من البيانات السابقة مجموعة من الحقائق نجملها فيما يلي:

١- ارتفاع معدلات النمو الحضرى بشكل عام على مستوى البلــدان الناميــة خلال النصف الثانى من القرن العشرين.

٢- أن التقديرات المتوقعة خلال العشر سنوات القادمة تؤكد على اســتمرار الزيادة في نسبة السكان الحضريين على مستوى تلــك البلــدان المختــارة. الأمر الذي يؤكد على أن البلدان النامية تشهد بالفعل تضخماً حضرياً.

٣- أن معدلات النمو الحضري في قارة أمريكا اللاتينية تفوق كثيراً معدلاتها في قارتي أفريقيا وآسيا بشكل عام. ومما يؤكد على ذلك ما أشــارت إليــه بعض البيانات الإحصائية الحديثة أنه بحلول عام ٢٠٠٠، فان العالم ســوف يضم ٢٨ مدينة ضخمة يزيد عدد سكان كل منها عن ٨ ملايين نــسمة. وأن ٢٢ مدينة من تلك المدن العملاقة Cities Giant سوف تكون في البلدان الأقل نمواً، وأن خمس مدن منها في أمريكا اللاتينية. (سان باولو ١٦ مليون نسمة، مكسيكو سيتي ١٥ مليون نسمة، بيونس إيريس ١٠ ملايين نــسمة، ريــودي جانيرو ٩ ملايين نسمة، ليما ٧ ملايين نسمة، وفقاً لبيانات عام ١٩٩٥(٩).

٤- وفيما يتعلق بالنمو الحضري في أفريقيا، فان البيانات تؤكــد علــى أنــه بالرغم من الارتفاع المستمر في نسبة سكان المنــاطق الحــضرية فــي دول القارة والذي يمثل سمة عامة مشتركة، إلا أن تلك المعدلات تختلف من دولة لأخرى وفقاً لظروف كل دولة من ناحية، ومــستوى التطــور الاجتمــاعي والاقتصادي لهذه الدول من ناحية أخــرى، وطبيعــة التوجهــات الــسياسية والتنموية من ناحية ثالثة. ويمكن استخلاص النتيجة نفسها من خلال بيانــات التحضر في قارة آسيا. إلا أن ثمة خصوصية تتعلق بمعدلات النمو الحضري في اليابان. وتتمثل تلك الخصوصية في أن اليابان رغم انتمائها مكانياً لقــارة

آسيا، إلا أنها حققت نمواً اقتصادياً قد يفوق كثيراً ما تحقق في كثير من المجتمعات الصناعية المتقدمة (أوروبا الغربية وأمريكا) ، ومن ثم جاء النمو الحضري فيها استجابة لمتطلبات التصنيع والنمو الاقتصادي على عكس ما هو سائد في البلدان النامية بشكل عام.

ومن جانب آخر، فان التحضر الذي شهدته المجتمعات الخليجية خلال العقود الثلاثة الماضية قد جاء إنعكاساً أيضاً لظروف ومتغيرات مختلفة إلى حد كبير عن تلك التي كانت – وما تزال– تعيشها معظم دول القارة من ناحية، والبلدان النامية الأخرى من ناحية ثانية. ومن ثم فالتحضر في دولة الإمارات شأنها شأن دول الخليج العربي الأخرى له خصوصيته، حيث جاء استجابة لمتغيرات محلية وإقليمية وعالمية منها (النفط وارتفاع أسعاره منذ منتصف السبعينيات، الانفتاح الخارجي على المستوى الإقليمي والعالمي، تطور وسائل الإعلام، العمالة الوافدة، فضلاً عن التوجهات والسياسات التنموية التي اتبعتها الدولة خلال العقود الأخيرة بدءاً من الاستقلال وحتى الآن). ومن ثم فالتحضر في المجتمعات الخليجية له ظروفه الخاصة وينبغي أن يُفهم في إطار هذه الظروف. وسوف يتم تناول هذه الظروف بشيء من التفصيل في سياق الحديث عن عوامل النمو الحضرى في المجتمعات العربية والخليجية.

٥- على الرغم من أن البيانات السابقة تؤكد على خصوصية عمليات النمو الحضري في كل دولة من الدول النامية، إلا أن السمة العامة والمشتركة تتمثل في أن عوامل وظروف التحضر في تلك البلدان جميعها تكاد تكون متشابهة ليس فقط على مستوى ما تشير إليه البيانات الحديثة، ولكن أيضا على المستوى التاريخي. الأمر الذي يتطلب منا ضرورة فهم عملية التحضر

في تلك البلدان من خلال المنظور البنائي – التاريخي. وذلك للكشف عن العوامل المختلفة الداخلية والخارجية، التي أسهمت في تلك الظاهرة وتنامي معدلاتها في مراحل مختلفة من جانب، والوزن النسبي لتلك العوامل في كل مرحلة من مراحل تطور تلك المجتمعات من جانب آخر .

ليس ثمة شك في أن نموذج التحضر الذي شهدته –وما تزال– تشهده بلدان العالم الثالث ، يختلف في كثير من خصائصه عن ذلك النموذج الذي عرفته أوروبا الغربية ليس فقط خلال القرن التاسع عشر، ولكن أيضاً خلال القرن العشرين. وأنه إذا كانت المدن الغربية قد نشأت وتطورت في ظل حركة تصنيع واسعة النطاق ومن ثم ارتبط نموها وتطورها بالتطور الصناعي ، فان المدن في بلدان العالم الثالث لم تكتسب أهميتها ومكانتها على كافة الأصعدة والمستويات بنمو اقتصادي ذاتي حققته تلك المجتمعات، بقدر ما ارتبط نموها وتطورها بنمو اقتصادي موجه لخدمة الإقتصادات الأجنبية في المقام الأول.

لذلك فان النظرة العابرة للمدن وبخاصة العواصم في تلك البلدان تشير إلى أن هذه المدن كانت– وما تزال– تمثل حلقة الوصل الأساسية بين مجتمعاتها من جانب والعالم الخارجي من جانب آخر. حيث كانت تلك المدن تؤدي وظائف مختلفة: سياسية واقتصادية وثقافية وتجارية ..الخ. ومن ثم كانت هذه الوظائف تمكنها من اكتساب مكانة متميزة على الصعيدين: المحلي والعالمي. ولذلك فان المدن العواصم في البلدان النامية ما تزال تحمل خصائص وصفات التحضر التبعي Urban Dependent الذي كان سائداً خلال المرحلة الاستعمارية. فقد حرصت القوى الاستعمارية على إنشاء وتطوير الموانئ في المستعمرات لتمثل حلقة الوصل بين المستعمرات والمراكز الرأسمالية

العالمية. حيث ينقل من خلالها الفائض الاقتصادي (المواد الأولية والخامات) المنتج محلياً وتحويله إلى المراكز الصناعية الغربية. فضلاً عن أن تلك المدن كانت – وما تزال– مركزاً لإقامة الصفوات السياسية والحكومات، وفيها ترسم السياسات وتقام المشروعات الاقتصادية وتنمو وتنتشر المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية والقضائية .. .وغيرها(١٠).

وتميل الكتابات المعنية بالنمو الحضري في بلدان العالم الثالث إلى التأكيد على أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فان تلك البلدان قد شهدت نمواً حضرياً لم يسبق له مثيل. حيث جاء هذا النمو إنعكاساً لمجموعة من العوامل منها: ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إلى المدن وبخاصة –العواصم– واستمرار إرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الريفيين مما صاحبه وجود عوامل طرد قوية في الأقاليم الريفية، وعوامل جذب واضحة في المجتمعات الحضرية وبخاصة العواصم. ومن جانب آخر، فإن سياسات التحيز الحضري أو المركزية الحضرية(١١) التي اتبعتها حكومات تلك الدول قد أدت إلى أتساع الفجوة بين المدن العواصم والأقاليم الأخرى (الريفية والحضرية) الأمر الذي أدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة العشوائية إلى تلك المدن ، ومن ثم أصبحت تعاني من مشكلات حضرية كثيرة سوف نتحدث عنها بشيء من التفصيل في فصل مستقل.

وبينما كانت الهجرة الريفية هي المسئولة عن نمو المدن الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، والتي كانت نتاجاً للتطور الصناعي الذي شهدته هذه المجتمعات، فان نمو المدن في البلدان النامية يرجع في نسبة ٥٠ %منه إلى الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين و٥٠ % لأثر الهجرة الريفية والتي تعد إنعكاساً لفاعلية وتأثير عوامل الطرد الريفي وعوامل الجذب الحضري،

والتي تمثل هي الأخرى انعكاساً لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة (اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية) (١٢). ومن ثم فان فهم وتحليل المشكلات التي أفرزتها عمليات التحضر السريع الذي تشهده مدن البلدان النامية لا ينبغي أن يتم بمعزل عن فهم تلك العوامل والظروف المتشابكة والمتفاعلة من ناحية، ووضع ظاهرة النمو الحضري لتلك المدن في سياقها العالمي من ناحية أخرى.

وتشير البيانات الاحصائية المتوفرة عن نماذج للمدن الكبرى في بعض مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى ظاهرة النمو الحضرى السريع والمتنامى الذي شهدته هذه المدن منذ منتصف القرن العشرين بصفة خاصة. وأن ثمة اختلافات واضحة بين أحجام بعض هذه المدن وتطور عدد سكانها. ويمكننا توضيح ذلك من خلال بعض الأمثلة: ففي عام ١٩٥٠ بلغ عدد سكان مدينة" شنغهاى" حوالى٨و٥ مليون نسمة، ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٧٥ لتصل إلى مايقرب من ١٠,٩مليون نسمة. وأنه خلال عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكان المدينة حوالى١٩,٧ مليون نسمة. وبالمثل فإن سكان مدينة" مكسيكوسيتى" كان عدد سكانها في عام ١٩٥٠ حوالى ٢,٩ مليون نسمة، ارتفع هذا العدد ليصل إلى ١٠,٩مليون نسمة في عام ١٩٧٥. وخلال عام ٢٠٠٠ بلغ اجمالى سكان المدينة مايقرب من٣١,٦ مليون نسمة. وبالمثل فقد شهدت المدن الهندية الكبرى نمواً سكانياً ملحوظاً خلال الفترة ذاتها. حيث كان عدد سكان مدينة" كلكتا" في عام ١٩٥٠ حوالى ٤,٤ مليون نسمة، ارتفع هذا العدد إلى الضعف في عام ١٩٧٥ فأصبح حوالى ٨,١ مليون نسمة. وأنه خلال عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكان المدينة حوالى١٩,٧ مليون نسمة. أما مدينة"بومباى الكبرى" فقد كان عدد سكانها في عام ١٩٥٠حوالى٢,٩ مليون

نسمة، ارتفع هذا العدد في عام ١٩٧٥ ليصل إلى حوالى ٧,١ مليون نسمة، وخلال عام ٢٠٠٠ بلغ اجمالى سكان المدينة ما يقرب من١٩,٩ مليون نسمة. وكذلك الحال بالنسبة لمدينة" دلهى" والتي كان عدد سكانها في عام ١٩٥٠ لايتجاوز ١,٤مليون نسمة، ثم وصل في عام ١٩٧٥ حوالى٤,٥ مليون نسمة، واستمر في الارتفاع حتى بلغ في عام ٢٠٠٠ حوالى ١٣,٢ مليون نسمة(١٣).

وعلى صعيد القارة الأفريقية، فإن البيانات الاحصائية تؤكد على أن القارة تضم عدداً من المدن التي تجاوز عدد سكانها أربعة ملايين نسمة في عام ١٩٩٥ منها على سبيل المثال: "لاجوس" ١٠,٢٨٧,٠٠٠ نسمة، "القاهرة" ٩,٦٩٠,٠٠٠ نسمة، بعد أن كان اجمالى سكانها في عام ١٩٨٦ حوالى ٨,٧٩٤,٩٤٠ مليون نسمة ، و "كنشاسا٤,٢٤١,٠٠٠ نسمة، و "كازابلانكا٣,١٠١,٠٠٠ نسمة، و"كاب تاون٣,١٠١,٠٠٠ نسمة، و"أديس أبابا" ٢,٤٣١,٠٠٠ نسمة. وعلى صعيد آخر، تؤكد بيانات احصائية أخرى على أنه بحلول عام ٢٠١٥ سوف يصل عدد المدن الضخمة Mega-Cities والتي يبلغ سكان كل منها أكثر من ثمانية ملايين نسمة(٣٦ مدينة) على مستوى العالم، وأن ٢٣ مدينة منها في آسيا. فمن المقدر أن يصل اجمالى سكان مدينة" بومباى" على سبيل المثال إلى٢٦,٢٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٥(١٤).

واذا كان النمو الحضرى الذي عرفته المدن الأوروبية الصناعية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، قد جاء استجابة لاحتياجات التصنيع، ولقوة جذب فرص العمل في هذه المدن، فإن النمو الحضرى السريع والمتنامى الذي تشهده البلدان النامية منذ منتصف القرن العشرين وبخاصة

النمو المتزايد للعواصم والمدن الكبرى، يُعد نتيجة لسياسات اقتصادية وسكانية قاصرة دفعت اليها ظروف الفقر الذي تعانى منه مجتمعاتها الريفية (عوامل الطرد) أكثر مما دفع اليه التطور الاقتصادي للمجتمع الحضرى ذاته. فضلاً عن الاهتمام المتزايد من جانب حكومات تلك البلدان بتنمية وتطوير المدن (العواصم) أكثر من غيرها من المراكز الحضرية الأخرى. ومن ثم تركز معظم الاستثمارات والاتفاقات في هذه المدن (سياسة المركزية الحضرية). بالاضافة إلى قصور السياسات الخاصة بتطوير المناطق الريفية وذلك لمواجهة تيارات الهجرة الريفية- الحضرية (غير المنظمة) والتي تتزايد معدلاتها بشكل مستمر إلى هذه المدن. ولذلك فقد أدت هذه الاجراءات والتوجهات السياسية المتحيزة للمدن العواصم إلى تشوه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان النامية(١٥).

بالإضافة إلى أنه اذا كانت المدن الأوروبية قد شهدت موجات هجرة عالية خلال القرن التاسع عشر، فإن هذه الظاهرة كانت نتاجاً لحركة تصنيع واسعة النطاق أدت إلى نمو حضرى متوازن. بينما يختلف الوضع بالنسبة لمدن البلدان النامية والتي شهدت تضخماً حضرياً منذ منتصف القرن العشرين يفوق كثيراً امكانياتها ومواردها المادية والهيكلية. وتعتبر الهجرة الريفية – الحضرية، وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين من أهم العوامل المسئولة عن التضخم الحضرى الذي شهدته هذه المدن خلال تلك الفترة التي لاتتجاوز أربعة عقود على الأكثر. هذا بالاضافة إلى عوامل أخرى قد أسهمت بدرجات مختلفة في خلق هذا الواقع الحضرى لاينبغي- بحال من الأحوال- تجاهلها مثل: السياسات والتوجهات التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بسياسات وبرامج التنمية الحضرية، وكذلك أهمية المدن العواصم

بالمقارنة بالمدن الأخرى....الخ. ومن ثم ينبغى الوضع في الاعتبار أن اسهام كل من هذه العوامل في النمو الحضرى يتفاوت تفاوتاً نسبياً من مجتمع نـــام لآخر، ومن مرحلة لأخرى(١٦)(*).

ولذلك تُعد ظاهرة الهجرة الريفية- الحضرية وبخاصة إلى المدن الكبـــرى أحد العوامل والمتغيرات الداخلية الأساسية التي تؤثر على معـــدلات النمـــو الحضرى في البلدان النامية بشكل عام. ومن ثم، فاستمرار تدفق المهـــاجرين الريفيين إلى هذه المدن يخلق مجموعة من المشكلات ليس فقط على مـــستوى البنى الريفية (المجتمعات الطاردة)، ولكن أيضاً على مستوى البنى الحضرية (المجتمعات الجاذبة). حيث ارتبط التغلغل الرأســـمالى للمجتمعـــات الناميـــة واستخدام الأساليب والأدوات الانتاجية الحديثة (التكنولوجيـــا) فـــي القطـــاع الزراعى بانتشار ظاهرة البطالة بين الفلاحين، ومن ثم تـــدهورت أحـــوالهم المعيشية، الأمر الذي دفعهم للهجرة إلى المدن وبخاصة العواصم بحثاً عـــن فرص عمل. ونظراً لعدم قدرة الاقتصاد الحضرى علـــى اســـتيعاب هـــؤلاء ضمن القطاعـــات الاقتـــصادية الرسمية Formal Economic Sectors فـــانهم ينضمون إلى الفئات الحضرية الفقيرة، ويتحول معظمهم مـــن قـــوى ريفيـــة منتجة إلى فئات حضرية هامشية. ولذلك فإن توسع قطاع الخدمات الحضرى يعكس بوضوح إنتقالاً للقوى العاملة من العمل في أنشطة منخفضة الانتاجيـــة (الزراعة) إلى العمل في أنشطة خدمية منخفضة الانتاجية كقطـــاع الأعمـــال الحضرى الهامشى (غير المنتج).

ولمواجهة ظاهرة الهجرة الريفية- الحضرية، لجـــأت بعـــض حكومـــات البلدان النامية مثل: الصين وجمهورية جنوب أفريقيا على سبيل المثال إلـــى وضع مجموعة من البرامج، واتخذت بعض الاجراءات لوقف تيار الهجـــرة-

للمدن العواصم والحد منها، وتغيير اتجاهاتها من المدن إلى القرى (الهجـرة العكسية). كما فرضت قيوداً صارمة لتحقيق هذا الهدف(١٧).

واذا كانت الهجرة الريفية- الحضرية تمثل أحد العوامل الأساسية المسئولة عن ارتفاع معدلات النمو الحضرى الذي تشهده المدن الكبرى فـي البلـدان النامية بصفة عامة، فإن هذا النمو العشوائى لتلك المدن ينتج عنه العديد مـن المشكلات الحضرية والتي لاترتبط فقط بـالبني: الاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافية والإيكولوجية والعمرانية للمدينة، ولكن أيضاً تتمثل فـي مـشكلات التكيف الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين، ومدى تغير أسلوب حياتهم ليتناسـب و ظروف وخصائص المجتمع الحضرى. وهذه المشكلات الحـضرية لاتميـز مدينة من مدن البلدان النامية دون الأخرى، وانما تعتبر سـمات وخـصائص عامة على مستوى المدن الكبرى في هذه البلدان. وثمة أمثلـة كثيـرة لهـذه المشكلات الحضرية منها: تضخم قطاع الخدمات والأعمال الهامشية، والنمو المتزايد للأحياء السكنية الفقيرة، ونمـو وتـضخم المنـاطق والمـستوطنات العشوائية بأنماطها ونماذجها المختلفة (مـدن الأكـواخ وأحيـاء واضـعى اليد...وغيرها)، وكذلك الضغط السكانى المتزايد على المرافـق والخـدمات الحضرية ومشروعات البنية الأساسية، وارتفاع معدلات البطالـة، وارتفـاع نسبة الكثافة السكانية في المدينة بشكل عـام، والمنـاطق الفقيـرة بخاصـة، ومشكلات التكيف الاجتماعي للمهاجرين ومدى قدرتهم على الانـدماج فـي الثقافات الحضرية المتباينة، فضلاً عن مشكلات أخرى كالاسكان الحضرى، والازدحام والمرور، والفقر الحضرى، والعنـف الحـضرى، ناهيـك عـن المشكلات البيئية.... الخ(١٨).

وتؤكد بعض التحليلات الحديثة على أن المدن في المجتمعات المحيطية التابعة على الرغم من أنها تختلف عن بعضها في كثير من الجوانب، إلا أنها تتسم بمجموعة من الخصائص المتشابهة. وأن ثمة خاصيتان تعدان أكثر وضوحاً في بنى هذه المدن تتمثل الخاصية الأولى في: الاقتصاديات غير الرسمية Informal Economies، ومدن الأكواخ Shanty Towns. وأن هاتين الخاصيتين تُعدان من أبرز المشكلات الحضرية التي تواجهها العديد من المدن الكبرى أو عواصم البلدان النامية(١٩).

ومن ثم فإن فهم وتحليل الأبعاد المختلفة للمشكلات الحضرية التي تعانى منها المدن الكبرى في البلدان النامية، يتطلب ضرورة تبنى منظور بنائى وذلك للتعرف على خصوصية العلاقة (التاريخية والمعاصرة) بين القرية والمدينة في هذه البلدان، ومن ثم التركيز على علاقات التداخل بين المجتمعين (القرية والمدينة) على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والتنظيمية والسياسية....الخ). مع الوضع في الاعتبار الاختلافات بين النمطين. بمعنى آخر، ينبغى وضع القرية والمدينة في سياق قومى وعالمى شامل.

وبعد هذا العرض الموجز للدور الذي لعبته كل من العوامل والأبعاد الخارجية والمتمثلة في (الاستعمار والتغلغل الرأسمالى)، والأبعاد الداخلية والمتمثلة في (الهجرة الريفية، والزيادة الطبيعية للسكان الحضريين، وكذلك تأثير السياسات والتوجهات السياسية والأيديولوجية التي تبنتها ونفذتها حكومات البلدان النامية)، في ارتفاع معدلات التحضر ونمو المدن . وبعد التعرف على الاختلافات الجوهرية بين نموذج التحضر الذي شهدته

المجتمعات الرأسمالية الغربية المتقدمة صناعيا، والنموذج الذي عرفته البلدان النامية، ونماذج للمشكلات الحضرية التي أفرزها ذلك النمو العشوائي للمدن في البلدان النامية باعتبارها خصائص وسمات عامة، يبقى التعرف على السمات والخصائص العامة والمشتركة التي تميز البنى: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية للمدن في البلدان النامية، والدور الذي لعبته العوامل الداخلية والخارجية في تحديد تلك الخصائص واستمرارها في تلك البنى الحضرية.

ثالثاً: المدينة في البلدان النامية: السمات المشتركة ومظاهر التباين

١- البنية الاقتصادية الحضرية: أنماط التمفصل والتداخل

لقد أحدث التغلغل الرأسمالى للبلدان النامية والأساليب المختلفة التي مارست القوى الأوروبية الاستعمارية من خلالها عمليات نهب هذه البلدان، وما ارتبط بذلك من تحولات جذرية في مختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية) آثاراً عميقة على أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية التي سادت هذه المجتمعات لفترات تاريخية متباينة. حيث أدى التغلغل الرأسمالى لهذه المجتمعات إلى إرساء أسس العلاقات الاقتصادية والاجتماعة والأنساق القانونية. فضلاً عن النظم السياسية اللازمة لتحويلها إلى نمط الانتاج الرأسمالى. إلا أن الأهداف الاستعمارية التي حكمت هذه العملية قد شكلت عقبة أمام نمو وتطور الرأسمالية في هذه المجتمعات(٢٠).

ولذلك، فإن القوى الخارجية الدافعة للتطور بما يتفق ومصالحها، والقوى الداخلية أيضاً لم تستطع التخلص الكامل من العناصر التقليدية داخل التكوينات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية. بالاضافة إلى أن التناقض بين الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية (التي عملت على تطوير قطاعات انتاجية

معينة داخل هذه التكوينات لخدمة أهدافها)، وبين البرجوازية الوطنية (والتي تشكل القاعدة الاجتماعية المحلية والممكنة لهذا التطور الرأسمالى)، يُعد أحد الأسبلب الأساسية لاستمرار وجود بقايا الأنماط التقليدية وتداخلها وتعايشها مع النمط الرأسمالى الحديث والمسيطر داخل بنية التكوينات التابعة بصفة عامة. وأن التحالف بين الادارة الكولونيالية وبين الحكومات المحلية التابعة للقوى الرأسمالية الاستعمارية قد شكل عاملاً أساسياً من عوامل الحفاظ على بقايا الأنماط الانتاجية التقليدية وتدعيم استمرارها في بنية هذه المجتمعات التابعة.

ومن ثم فإن تشوه البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستمرار عناصر ومكونات التكوينات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية وتداخلها مع العناصروالأنماط الحديثة التي تعكس تغلغل نمط الانتاج الرأسمالى وتأثيره في بنية التكوينات التابعة، تختلف من تكوين اجتماعى- اقتصادي إلى تكوين اجتماعى اقتصادي آخر. وأن هذه الاختلافات ترجع إلى ظروف ومتغيرات بعضها داخلى والبعض الآخر خارجى نذكر منها على سبيل المثال: الفترات التاريخية التي تعبر عنها هذه العناصر وبقايا الأنماط التقليدية. أى الفترات التاريخية التي تعرض خلالها التكوين الاجتماعي للتأثير الخارجى وللتغلغل الرأسمالى؟. وما هى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أصابها التغيير نتيجة للتغلغل الرأسمالى؟. وما هى العناصر التي قاومت التغيير وظلت محمحتفظة بطابعها ووظيفتها التقليدية؟. ولماذا استمرت هذه العناصر متداخلة ومتمفصلة مع الأنماط والعناصر الحديثة على الرغم من التباين والاختلاف بينهما؟. وهل هذا يعنى أن الأنماط الحديثة لم تستطع أن تقضى على الأنماط التقليدية قضاء تاماً، ومن ثم استمدت هذه الأنماط قوتها من

خلال قوى اجتماعية معينة؟. وما هى هذه القوى، وما هى مصالحها في الحفاظ على هذه الأنماط التقليدية؟. أم أن النمط الحديث المسيطر (الوافد) تمكن من تحطيم هذه الأنماط التقليدية تحطيماً جزئياً، وحال دون تطويرها بهدف الاستفادة من وجودها واستمرارها متخلفة لتحقيق مصالح القوى الرأسمالية العالمية في الخارج والفئات الرأسمالية المرتبطة بها في الداخل.

ويمكن القول، أنه اذا كانت الرأسمالية الأوروبية(الصناعية) خلال القرن التاسع عشر، قد تطورت من خلال نمو القطاع الانتاجى الحرفي، وتطور الصناعات اليدوية، فضلاً عن تطور أساليب وأدوات الانتاج في هذا القطاع، فإن الوضع مختلف تماماً بالنسبة للبلدان النامية. حيث أدى التغلغل الرأسمالى لهذه البلدان إلى انهيار نظم الانتاج الحرفي والورش الصناعية الصغيرة. ومن ثم تم القضاء على الكوادر الصناعية الفنية التي كانت تعمل في هذا القطاع الانتاجى دون أن تستوعب هذه القوى العاملة في قطاع صناعى حديث ومتطور كما حدث في أوروبا الغربية خلال هذه الفترة. ومن جانب آخر، فإن القطاع الصناعى الأوروبى الحديث قد حصل على متطلباته واحتياجاته من الأيدى العاملة والخبرات الفنية الماهرة من العمال والحرفيين والصناع الذين يعملون في مجال الانتاج الحرفي التقليدى. بينما ارتبط انهيار النظام الحرفي (والذي كان يمثل القطاع الانتاجى الأساسى في مدن البلدان النامية نتيجة لغزو السلع والمنتجات الأوروبية ومنافستها للمنتجات المحلية البسيطة)، بتسريح أعداد ضخمة من هؤلاء الحرفيين. الأمر الذي دفعهم إلى الاستمرار في المدن والانضمام إلى قطاع الخدمات غير المنتج(٢١).

ولا شك أن هذه التحولات قد انعكست على البنية الاجتماعية والإيكولوجية لهذه المدن، مما أدى إلى ظهور أنماط ووحدات سكنية تتناسب وظروف هذه الفئات الاجتماعية مثل: نمو الضواحى وأنماط السكن الفقير أو المستوطنات العشوائية، وما ارتبط بها من تشوه للبنية الحضرية على كافة الأصعدة والمستويات.

ومن الواضح أن تحطيم الأشكال الاقتصادية التقليدية (ما قبل الرأسمالية) وإعاقة نموها وعدم الاهتمام بتطويرها من جانب الأشكال والأنماط الحديثة، لم يعقبه تشكيل اقتصادي جديد. وإنما ظلت البقايا غير الرأسمالية تتعايش في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي جنباً إلى جنب مع الأنماط الحديثة الرأسمالية. واستخدمت هذه البقايا من قبل النمط الحديث لخدمته وذلك من خلال السيطرة على أجهزة الدولة، والصفوات السياسية المرتبطة بالقوى الرأسمالية العالمية. ومن ثم فإن رأس المال الأجنبى لم يكن معنياً أساساً بتصفية القطاعات الانتاجية ماقبل الرأسمالية بأساليبها التقليدية، طالما كان نموه وتطوره وسيطرته يتحدد أساساً بفعل قوانين وآليات مستقلة تماماً عن هذه التكوينات التابعة.

ولقد سعت القوى الأوروبية الاستعمارية إلى إقامة مشروعات اقتصادية انتاجية سواء في المدن القديمة والتي قامت هذه القوى بتطويرها، أو المدن التي أقامتها هذه القوى لأهداف استعمارية تتمثل في إحكام السيطرة على الفائض الاقتصادي المنتج محلياً، وتحويله إلى العواصم الرأسمالية العالمية. حيث كان الأجانب يختصون بإدارة وملكية هذه القطاعات الانتاجية، بينما ظل القطاع الحرفي التقليدى دون تطوير من جانب هذه القوى، إلا بما يخدم

مصالحها وبخاصة فيما يتعلق بالحصول على العمالة الرخيصة، أو في إعداد الخامات اللازمة لعملياتها الانتاجية الكبيرة.

وليس ثمة شك في أن معظم الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى البلدان النامية من قبل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة صناعياً يتم استثمارها في المدن الكبرى بصفة خاصة والتي تمثل: وسيطاً لربط الاقتصاد القومى التابع بالاقتصاد الرأسمالى العالمي. وإذا كانت معظم هذه الاستثمارات تعتمد إعتماداً أساسياً على تكثيف رأس المال واستخدام الأساليب الانتاجية الحديثة، فإنها تسعى أيضاً إلى خلق حاجات جديدة على شاكلة النمط السائد في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة صناعياً. وأن هذه التوجهات الاستثمارية تزيد من إعتماد المدينة في المجتمع التابع على المراكز الرأسمالية بشكل يُدعم تبعيتها، ويُعمق الفروق والتناقضات الطبقية بين سكانها. وفي هذا المجال تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً مؤثراً وفعالاً. حيث تعتبر إحدى القنوات الأساسية التي يتم من خلالها تغلغل رأس المال الأجنبى للمدينة التابعة، فضلاً عن التحالف مع رأس المال المحلى(البورجوازية التابعة). وتمثل الشركات السياحية والفندقية أهم مجالات الاستثمار التي شجعتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم مدن البلدان النامية. حيث كانت هذه الشركات وبخاصة تلك التي تعمل في مجال الفندقة هى الأكثر قدرة على توفير احتياجات السائحين الأجانب الوافدين من البلدان الرأسمالية المتقدمة، فضلاً عن قدرتها على تنظيم عمليات إنتقال الأفواج السياحية في عدد من الدول(٢٢).

ولقد أشار معظم الاقتصاديين والمهتمين بقضايا التخلف والتنمية في مجتمعات العالم الثالث إلى أن دمج هذه المجتمعات في النظام الرأسمالى العالمي كان عاملاً أساسياً من عوامل تخلفها وتدعيم تبعيتها للخارج. ومن ثم تفكك بنية الاقتصاديات القومية التابعة وإنقسامها إلى قطاعين متمايزين: أحدهما حديث، مندمج كلياً في البنية الاقتصادية العالمية وتابع لها، والآخر تقليدى يعبر عن البنية الاقتصادية التقليدية ويستمد وجوده وبقاءه منها (وهو قطاع قديم ومتخلف).

وانطلاقاً من مقولة تمفصل الأساليب الانتاجية والتي تُعد إحدى المقولات النظرية الهامة لمدخل أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي، يمكن القول أنه إذا كانت التكوينات الاجتماعية التابعة بعامة، وبنية التكوينات الحضرية بخاصة تحتوى على عدد من الأنماط الانتاجية المتباينة (النمط السلعى البسيط، والنمط الذي يقوم على الحر والنمط الجماعى، فضلاً عن بقايا نمط الانتاج الخراجى....الخ)، والتي تمثل الأنماط التقليدية، فإنها تحتوى على نمط الانتاج الرأسمالى الحديث (المتغلغل في هذه التكوينات بفعل عوامل ومؤثرات داخلية وخارجية). هذا النمط الحديث يمارس سيطرة وهيمنة على الأنماط التقليدية ويحافظ على وجودها واستمرارها وفاعليتها داخل المدن، طالما تحقق مصالح القوى الاستعمارية وتحافظ على بقاء هذه المدن في خدمة الاقتصاد الرأسمالى العالمي.

ولذلك فإن هذين القطاعين (التقليدى والحديث) ليسا مستقلين عن بعضهما على الرغم من أن لكل منهما أساليبه وآلياته الخاصة والتي تتفق وطبيعته ووضعه داخل البنية الاقتصادية. وأن ثمة تداخل وتمفصل وعلاقات متبادلة بينهما يسودها طابع الصراع والمنافسة أحياناً، والتكامل والتعاون أحياناً

أخرى. وأن طابع هذه العلاقات يتوقف على طبيعة الفترة التي يمر بها التكوين التابع وعلاقته بالتكوينات الرأسمالية العالمية من جانب، وطبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية وارتباطها بسياسات التخطيط الاجتماعي والحضرى من جانب آخر. فضلاً عن طبيعة القوى الاجتماعية المسيطرة على المجتمع واختلاف توجهاتها من مرحلة لأخرى من جانب ثالث. وأنه إذا كان هدف رأس المال الأجنبى بصفة عامة هو تحقيق معدلات عالية من الربح والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الفائض الاقتصادي المنتج محلياً في التكوينات الحضرية التابعة، فإنه يسعى إلى استغلال القطاعات الانتاجية الحضرية التقليدية (الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي)، والتي تعتمد بشكل أساسى على القوة لبشرية (العمل اليدوى)، فضلاً عن بعض الأساليب البدائية أو التكنولوجية البسيطة. وأنه إذا تبنت القوى الرأسمالية العالمية والمحلية في بعض الأحيان سياسة تطوير بعض القطاعات الانتاجية التقليدية، فإن هدفها الأساسى يتمثل في محاولة الاستفادة من هذه القطاعات في مجالات الانتاج. حيث يوفر لها هذا القطاع التقليدى العمالة الرخيصة، فضلاً عن اعداد بعض الخامات اللازمة للإنتاج الرأسمالى الكبير.

وإذا كان بعض المهتمين بتحليل ظاهرة النمو الحضرى والمشكلات التي يفرزها ذلك النمو العشوائى في مدن البلدان النامية قد فسروا نمو الأحياء الحضرية المتخلفة بشك عام وأنماط السكن الفقير بخاصة في ضوء مفاهيم معينة مثل " الهامشية الاقتصادية" أو " الازدواجية الاقتصادية" Economic Dualism، فإن ثمة محاولات حديثة نسبياً تطرح تفسيراً أكثر تطوراً للمشكلات المصاحبة للنمو الحضرى المتزايد الذي تشهده المدن العواصم تعتمد على فكرة " القطاع غير الرسمى"Informal Sector. حيث تشير هذه

المحاولات إلى أن كثيراً من المشكلات الحضرية مثل: تضخم العاملين في قطاع الخدمات (غير المنتج)، ونمو الاسكان العشوائى الفقير، والتناقضات الطبقية، وارتفاع معدلات البطالة، وتناقض عناصر ومكونات البنية الثقافية الحضرية، فضلاً عن تدهور مستوى الخدمات الحضرية....الخ. هذه المشكلات يمكن تفسيرها في ضوء مجموعة من المتغيرات منها: قلة الموارد ونقص فرص العمل بشكل لايسمح بمواجهة ظاهرة التدفق السكانى على المدن الكبرى نتيجة للهجرة الريفية الحضرية غير المنظمة(٢٣).

ولقد أبدت المنظمات الدولية ومعظم حكومات العالم الثالث مؤخراً إهتماماً بضرورة دراسة وتحليل القطاع الحضرى غير الرسمى، وإبراز أهميته، ومدى قدرته على خلق وتوفير فرص عمل لقطاع كبير من الفقراء الحضريين. ومن ثم مدى قدرة هذا القطاع الاقتصادي التقليدى على حل بعض المشكلات التي يعانى منها هؤلاء الفقراء(٢٤).

ويرى "بورتس" أن تداخل الأنماط الانتاجية المتباينة داخل التكوين الاجتماعي المتخلف والذي ينعكس في شكل التقسيم الرسمى وغير الرسمى لا يمثل فقط عملية اقتصادية، ولكن أيضاً عملية ذات أبعاد سياسية وأيديولوجية ترتبط بتحكم وسيطرة الدولة بأجهزتها المختلفة على برامج وسياسات التنمية والتخطيط الحضرى. فضلاً عن موقفها من تنمية وتطوير القطاع غير الرسمى. كما أن الأهمية التي يحتلها هذا القطاع تتوقف على مدى اهتمام حكومات هذه المجتمعات التابعة بالانفاق على القطاعات الانتاجية غير الرسمية.ولذلك، فإن دراسة وتحليل هذه القطاعات يتطلب فهماً واعياً لطبيعة العلاقة بينها وبين القطاعات الانتاجية الرسمية، حيث تسعى الأخيرة

إلى الاستفادة من القطاعات غير الرسمية بدرجة أو بأخرى وبخاصة في مجال تخفيض تكاليف الانتاج(٢٥).

وانطلاقاً من ذلك، فإن فهم طبيعة القطاع غير الرسمى وديناميآته يتطلب تبنى مدخل شمولى يراعى عمليات التداخل والتمفصل بينه وبين القطاع الرسمى (علاقات التكامل والصراع والمنافسة بين القطاعين). وأيضاً عمليات التفاعل والتداخل بين مجموعة من العوامل والمتغيرات المحلية والعالمية مثل: ظاهرة النمو الحضرى المتزايد الذي تشهده المدن العواصم والمدن الكبرى بشكل عام، ومستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي لتلك المدن، وأسلوب استخدام الأرض أو المكان (التداخل بين أماكن العمل والسكن)، والهجرة الريفية- الحضرية، والفروق الريفية الحضرية من ناحية، وطبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية ونمط التخطيط والتنمية الحضرية، ومهارات السكان الحضريين، وحجم السوق المحلية، وعلاقة هذا القطاع بالقوى الرأسمالية (المحلية والعالمية) من ناحية أجرى. فضلاً عن سيطرة وهيمنة أساليب الانتاج الحديثة (التكنولوجيا) ومدى تغلغلها داخل مؤسسات هذا القطاع من ناحية ثالثة. ومن ثم يصعب فهم الدور الذي يلعبه القطاع الحضرى غير الرسمى بمعزل عن القطاع الرسمى ذاته إلا في ضوء هذه النظرة الكلية.

ومن جانب آخر، فإن تبنى النظرة التقليدية الجزئية للإزدواجية الاقتصادية يعنى التركيز على النشاطات غير الرسمية وكأنها منفصلة ومستقلة تماماً عن مؤسسات القطاع الرسمى وبعيدة تماماً عنها، على الرغم من أن ثمة شواهد كثيرة في معظم مدن العالم الثالث تؤكد على أن القطاع غير الرسمى يحقق وظائف هامة بالنسبة لمؤسسات القطاع الرسمى، بالرغم من أنه لايتمتع

بالمزايا ذاتها التي يتمتع بها القطاع الرسمى (كالتكنولوجيا وتكثيف رأس المال والقروض....وغيرها). بالاضافة إلى أن مؤسسات القطاع الرسمى قد تلجأ أحياناً إلى معالجة الخامات من خلال منشآت القطاع غير الرسمى كما هو الحال في صناعة الجلود على سبيل المثال. كما أن التداخل والتفاعل بين القطاعين يتحدد في ضوء موقف الدولة من نشاطات القطاع غير الرسمى، ومدى التسهيلات التي تقدمها الحكومة والأجهزة المحلية لدعم هذا القطاع وبخاصة تلك التي تتعلق بإمداده بالمرافق والخدمات الأساسية(٢٦).

وفي ضوء ذلك، يمكن القول، أن القطاع الحضرى غير الرسمى والذي يمثل القطاع التقليدى في البنية الحضرية، يُعد ضرورة أساسية لخدمة القطاع الرسمى والذي يمثل القطاع الحديث، حيث يؤدى بعض الوظائف التي قد يعجز القطاع الرسمى أو الحكومى عن القيام بها. وعلى سبيل المثال، فإن جامعى القمامة بوسائلهم وأساليبهم البدائية والمحدودة (عربات الكارو) على الرغم مما قد تسببه هذه الوسائل من مشكلات حضرية تتعلق بتلوث البيئة والازدحام واختناقات المرور....وغيرها، وكذلك أمثلة أخرى كثيرة في مجال الانتاج الحرفي (اليدوى)، كلها تؤكد على الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمى لخدمة القطاع الرسمى. فضلاً عن الاجراءات المختلفة التي يقوم بها القطاع الرسمى للحفاظ على بقاء القطاع غير الرسمى ودعم استمراريته. تلك الاجراءات هى التي تضمن تعايش وتمفصل القطاعين داخل البنية الحضرية بصفة خاصة، والتكوين الاجتماعي- الاقتصادي المتخلف والتابع بصفة عامة.

يبقى القول، أن مفهوم "الازدواجية الاقتصادية" المستخدم في الكتابات والتحليلات الاقتصادية والذي يعني وجود قطاعين اقتصاديين متباينين أحدهما: تقليدى متخلف يعتمد على أساليب وأدوات بدائية ومحدودة، ويسوده نمط العلاقات الاجتماعية ، وأيضاً سيطرة الأسلوب العائلى على نمط الادارة داخل مؤسسات هذا القطاع...وغير ذلك من خصائص. والنمط الآخر: حديث ومتطور يعتمد على أساليب علمية ووسائل وأدوات أكثر تطوراً نتيجة لإرتباطه بالاقتصاد الرأسمالى العالمي. وأن كلا النمطين مستقل تماما عن الأخر. وكذلك مقولة القطاع الاقتصادي الحضرى: الرسمى وغير الرسمى كمقولات تستخدم في تحليل البنية الاقتصادية الحضرية في المجتمعات التابعة المتخلفة صناعياً، يصعب استخدامها بهذا المعنى وهذه الكيفية في تحليل وتفسير طبيعة البنية الاقتصادية الحضرية في التكوينات التابعة. حيث أن كل قطاع منهما (التقليدى والحديث، أو الرسمى وغير الرسمى) يعكس مراحل معينة من مراحل تطور التكوين الاجتماعي الحضرى. فالقطاع التقليدى يعبر عن أنماط انتاج ماقبل الرأسمالية، بكل ماتحمله من خصائص وسمات ثقافية واجتماعية واقتصادية. وكذلك أنماط وأشكال معينة للعلاقات الاجتماعية تتفق وطبيعة هذه الأنماط الانتاجية التقليدية. بينما يعبر القطاع الحديث عن نمط الانتاج الرأسمالى المشوه الذي تغلغل في بنية التكوين الاجتماعي المتخلف خلال المرحلة الاستعمارية وما بعدها. هذا النمط المشوه (والتابع) يمارس هيمنة وسيطرة على بقايا الأنماط الانتاجية الأخرى والتي- ماتزال- موجودة ومتعايشة معه داخل البنية الاقتصادية الحضرية. ومن ثم فهذان النمطان رغم اختلافهما من حيث: التكوين والخصائص، إلا أنهما ليسا مستقلين عن بعضهما، بقدر ما بينهما من تداخل وتمفصل وعلاقات متبادلة (صراع،

منافسة، تكامل، تعاون). كم أن لكل منهما قوانينه وآلياته الداخلية التي تحافظ على وجوده واستمراريته. وفي الوقت ذاته فإن كل منهما يرتبط ببنية طبقية ومنظومة ثقافية تدعم وجوده في مواجهة النمط الآخر.

ولذلك فإن الفهم الحقيقى للدور الذي يقوم به أى من القطاعين (التقليدى والحديث) لخدمة الاقتصاد القومى بشكل عام، والاقتصاد الحضرى بخاصة، يتطلب وضعهما في السياق البنائى- التاريخى والذي يضع في الاعتبار عمليات التداخل والتفاعل بين الأبعاد المحلية والعالمية. الأمر الذي يؤكد على ضرورة التعرف على نوعية وحجم المشروعات التي يضمها القطاع الحديث، وحجم ونوعية المنتجات التي ينتجها. وكذلك حجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع (احتكارات أجنبية، رأس مال أجنبى خاص أم مشترك، أم رأس مال وطنى خاص، أم رأس مال تسيطر عليه الدولة....الخ). فضلاً عن ضرورة فهم طبيعة المناخ السياسي والتوجهات التنموية التي تتبناها الحكومات والقوى الاجتماعية المسيطرة ، وموقفها من مؤسسات القطاعين الرسمي وغير الرسمى، ومدى انعكاس تلك التوجهات على برامج التخطيط الحضرى للمدن الكبرى في مجتمعات العالم الثالث بشكل عام.

وطالما أن البنى الاقتصادية الحضرية التابعة تشهد عمليات تداخل وتمفصل بين أنماط انتاجية متباينة (ايديولوجيا وثقافيا)،وأن كل نمط من هذه الأنماط يعكس ملامح وخصائص مرحلة معينة من مراحل تطور هذه التكوينات التابعة، وأنه يصعب فهم العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر والمكونات المتباينة دون وضعها في سياقها المحلى والعالمي، أى ضرورة مراعاة عمليات التداخل والتفاعل بين المتغيرات العالمية والمحلية المسئولة عن

استمرار وجود هذه الأنماط المتباينة داخل البنى الحضرية، فمما لاشك فيه أن كل نمط انتاجي يعكس بنية طبقية معينة، ويرتبط وجوده ومدى تأثيره بقوى اجتماعية من مصلحتها الحفاظ عليه في مواجهة النمط الآخر. وبالتالي فإن فهم وتحليل مكونات البنية الاجتماعية والطبقية والإيكولوجية لنماذج من المدن الكبرى في العالم الثالث خلال مراحل تاريخية متباينة، يمكن أن يلقى بعض الضوء على الدور الذي لعبته كل من العوامل الداخلية والخارجية في خلق هذا الواقع الحضرى بكل يتضمنه من عناصر ومكونات من ناحية، وتلك العوامل المسئولة عن استمرار ذلك الواقع من ناحية أخرى.

٢- البنى الإيكولوجية والاجتماعية الحضرية: المؤثرات العالمية والمحلية

تشهد المدن الكبرى في مجتمعات العالم الثالث المتخلفة صناعياً إزدواجية حضرية على مستوى البنية الإيكولوجية والعمرانية، تلك الإزدواجية تعكس خصائص وسمات الخبرة الاستعمارية التي مرت بها هذه لمجتمعات.ويمكننا التمييز بين نمطين من الأحياء السكنية التي تضمها هذه المدن. **النمط الأول: ويضم الأحياء الوطنية القديمة**، وهى الأحياء التي نشأت في فترات تاريخية بعيدة، وتتميز بعدد من الخصائص والسمات الحضرية منها على سبيل المثال: ارتفاع الكثافة السكانية، وارتفاع معدلات الخصوبة، انخفاض مستويات الدخول، وتدهور الظروف السكنية بشكل عام، وسيطرة نمط الانتاج السلعى الصغير، وتنوع وسائل النقل والمواصلات، والنمو المتزايد والسريع للسكن الفقير والعشوائى، وكذلك تتميز هذه الأحياء بالتدهور الواضح في مستوى الخدمات الحضرية. فضلاً عن إفتقار هذه الأحياء لخطة حضرية واضحة من حيث: التنظيم والبناء، حيث الشوارع الضيقة والحارات والأزقة الملتوية والمسدودة، والمساكن القديمة والمتهالكة. هذا بالاضافة إلى

خصائص أخرى مثل: التداخل بين أماكن السكن والعمل، فالورش والمحلات التجارية تتواجد داخل المناطق السكنية....الخ. أما النمط الثانى فيتمثل في: الأحياء الحديثة، والتي تتميز على عكس النمط السابق بانخفاض الكثافة السكانية، وارتفاع مستويات الدخول، وتوافر الخدمات والمرافق الحضرية، فضلاً عن التخطيط الهندسى الواضح لشوارعها وميادينها ومساكنها المختلفة. فضلاً عن الانفصال الواضح بين أماكن السكن والعمل(٢٧).

وتعانى المدن الكبرى في مجتمعات العالم الثالث من مشكلة الاختلاط في نمط استخدام الأرض land Use. وتختلف هذه المشكلة وتتباين في درجاتها وأبعادها وتأثيراتها داخل البنية الإيكولوجية والعمرانية من منطقة لأخرى داخل المدينة الواحدة. فالأحياء القديمة التاريخية بصفة عامة تضم عدداً من الأنماط داخل حدودها. حيث نجد تداخلاً وتجاوراً بين المبانى السكنية والورش الصناعية والحرفية، والمحلات التجارية. وأن هذا التداخل يعكس ظاهرة التخصص التي عرفتها هذه الأحياء منذ نشأتها. فقد كان أصحاب المحلات التجارية يتخصص كل منهم في بيع سلعة محددة، مما يجعل من الضرورى وجود أنواع عديدة ومتباينة من المتاجر والمحلات المتخصصة في بيع عدد من السلع حتى يمكن الوصول إليها بسهولة. بينما تنتشر في الأحياء الحديثة المحلات التجارية الكبيرة (السوبر ماركت) وهى محلات غير متخصصة في بيع سلعة واحدة. فضلاً عن انتشار المتاجر العامة في هذه الأحياء.

ومن الحقائق التي ينبغى وضعها في الاعتبار عند دراسة المدن الكبرى في مجتمعات العالم الثالث بشكل عام، أن معظم هذه المدن قد نمت وتطورت في غياب أى قوانين وضوابط أو حدود لإرتفاعات المبانى السكنية. ويستثنى من

هذه القاعدة تلك الأحياء السكنية التي أقيمت وخصصت لإقامة الجاليات الأوروبية المرتبطة بالقوى الاستعمارية، وبالوجود الاستعماري في هذه المدن وبخاصة العواصم.حيث كان يتم تخطيط هذه الأحياء السكنية وفق برامج حضرية، بحيث تبدو هذه الأحياء في ملامحها وخصائصها العمرانية وكأنها قطع أوروبية داخل المدينة المتخلفة. وباستثناء هذه الأحياء المخططة والمنظمة والتي تعكس مظاهر الحضارة الغربية، فإن أنماط التحضر الذي شهدته معظم مدن العالم الثالث كان عشوائياً، ولم يتم وفق خطة حضرية منتظمة.

ولتوضيح الدور الذي لعبه الاستعمار في خلق الازدواجية الحضرية، وتحديد ملامحها الإيكولوجية والعمرانية في مدن العالم الثالث، سواء تلك المدن التي أقامتها القوى الاستعمارية لضمان السيطرة على الفائض الاقتصادي ونقله من خلالها إلى العواصم الرأسمالية العالمية(الصناعية)،أو التأثيرات التي مارستها تلك القوى على المدن القديمة وبخاصة العواصم وذلك من خلال تبنى سياسات لتطويرها وإعادة تخطيطها وتنظيمها بما يحقق الهدف ذاته من ناحية، ولكى تكون مقراً لسكنى الجاليات الأجنبية الأوروبية والفئات الاجتماعية المحلية التابعة لها والتي تخدم مصالحها من ناحية أخرى.ومن ثم تضمن لهذه القوى استمرار سيطرتها وهيمنتها على اقتصاديات هذه المجتمعات التابعة من ناحية ثالثة. لتحقيق هذا الهدف يمكننا الاستشهاد بنماذج للمدن الكبرى في مجتمعات العالم الثالث لتوضيح دور القوى الاستعمارية في تشكيل البنية الإيكولوجية لهذه المدن ومدى انعكاس تلك التوجهات الاستعمارية على البنية الطبقية الحضرية، ومحددات المكانة الاجتماعية ومؤشرات توزيع السكان الحضريين على خريطة المدينة.

وتؤكد الكتابات والتحليلات التاريخية والسوسيولوجية التي تناولت المجتمعات الأسيوية على أن تلك المجتمعات قد عرفت نمطين واضحين ومتمايزين من المدن هما:

أ- المدن الوطنية، والتي ظلت لفترة طويلة تمثل مراكز سياسية وثقافية هامة. وهذه المدن لم تكن تؤدى وظائف اقتصادية أو تجارية بقدر ما كانت تمثل مراكز سياسية. أى أنها كانت تمثل تجسيداً حقيقياً للسلطات السياسية التي تمارسها الحكومات الوطنية والأجهزة المختلفة للدولة. بالاضافة إلى أن الاعتبارات السياسية والأمنية كانت تؤخذ في الاعتبار عند اختيار مواقع هذه المدن. وثمة أمثلة كثيرة لهذه المدن الوطنية الأسيوية مثل (بكين، دلهى.....وغيرها). حيث لعبت تلك المدن أدواراً سياسية وثقافية على درجة عالية من الأهمية.

ب- مدن المستعمرات: والتي تدين في نشأتها للمرحلة الاستعمارية وفترات التغلغل الاستعمارى الغربى في القارة بشكل عام. وثمة اختلافات بين هذا النمط من المدن وبين نمط المدن الوطنية في جوانب كثيرة لاتتعلق فقط بمستوى التخطيط الحضرى، ولكن أيضاً ترتبط بالنشأة والوظائف التي كانت تؤديها لخدمة الاقتصاد الرأسمالى. حيث نشأت هذه المدن نشأة تجارية، كما أن معظمها أقيم على السواحل البحرية بهدف تسهيل العمليات التجارية والاتصال بالأسواق الخارجية، وربط الاقتصاد القومى بالاقتصاد الرأسمالى. وعلى الرغم من أن هذه المدن كانت ترتبط بآسيا مكانيا، فإنها كانت ترتبط بأوروبا الغربية اقتصادياً وتجارياً وسياسياً وثقافياً. الأمر الذي أفقدها الطابع الوطنى والمحلى ومن ثم بدت وكأنها نماذج غربية مقامة في المجتمع

المتخلف. ومن الأمثلة على تلك المدن الأسيوية ذات النشأة الاستعمارية (هونج كونج، سنغافورة، شانغهاى، كلكتا، بومباى...الخ)(٢٨).

وتؤكد تلك الكتابات والتحليلات أيضاً على أن ثمة اختلافات واضحة فيما يتعلق بالنمط الإيكولوجى للمدن الوطنية والمدن ذات النشأة الاستعمارية بشكل يعكس الازدواجية الحضرية. فالمدينة خلال الفترة الاستعمارية كانت مقسمة إلى نمطين متباينين من الأحياء السكنية: النمط الأول: مخصص لإقامة الجاليات الأجنبية والتي تجسد المصالح الاستعمارية في الداخل، وأيضاً الصفوات السياسية والاقتصادية المحلية والتي ترتبط مصالحها بالقوى الأوروبية الاستعمارية. ومن ثم كانت هذه الأحياء تتميز بالتخطيط والتنظيم، حيث الشوارع واسعة ومستقيمة، فضلاً عن ارتفاع مستوى الخدمات الحضرية، بينما كانت الأحياء الأخرى الوطنية تتميز بالطابع التقليدى الفقير وتفتقر تماماً للمقومات التي تتميز بها الأحياء الراقية(٢٩).

وإذا كانت القوى الاستعمارية قد لعبت دوراً واضحاً ومؤثراً في إقامة العديد من المدن الكبرى في آسيا خلال القرن التاسع عشر، فإن الموقف يكاد يكون مختلفاً في دول أمريكا اللاتينية الأمر الذي يمنحها قدراً من الخصوصية الحضرية على الأقل من الناحية التاريخية. غير أن هذا لايعنى بحال من الأحوال- أن الاستعمار الأسبانى والبرتغالى لم يهتم بإقامة بعض المدن في أمريكا اللاتينية. فخلال القرن السادس عشر أنشأ الأسبان عدداً من المدن" مدن المستعمرات" المتشابهة في بناءاتها الإيكولوجية ووظائفها الحضرية. حيث كان الهدف الأساسى لإقامة هذه المدن أن تكون مراكز ادارية هامة ونقاطاً عسكرية للمواجهات العسكرية من جانب، ووسائل أساسية تستخدمها القوى الاستعمارية للسيطرة على المناطق الريفية بهدف التحكم في الفائض

الاقتصادي وتحويله إلى العاصمة الأسبانية " الميتروبولس" Metropolis من جانب آخر. ومن ثم لم تكن هذه المدن موجهة لخدمة المناطق الريفية(المنتجة للفائض الاقتصادي)، بقدر ما كانت موجهة أساساً لخدمة العاصمة الأوروبية. بالاضافة إلى أن هذه المدن كانت تؤدى عدداً من الوظائف الهامة للقوى الاستعمارية، ليس فقط على الصعيدين: السياسي والاقتصادي، ولكن أيضاً على الصعيدين: التجارى والادارى. هذا إلى جانب وظيفتها الحربية(٣٠).

وإذا كانت المدن التي أقامتها القوى الاستعمارية في آسيا خلال القرن التاسع عشر قد تميزت بالازدواجية الإيكولوجية والطبقية، حيث كانت هذه المدن مقسمة إلى نمطين من الأحياء السكنية: **النمط الأول** والذي خصص لإقامة الجاليات الأوروبية والصفوات السياسية المحلية المرتبطة بالقوى الاستعمارية، تلك الأحياء التي تميزت بالتخطيط والتنظيم ومستوى عال من الخدمات الحضرية. **والنمط الثانى** ويتمثل في الأحياء الوطنية أو القديمة والذي تقيم فيه الطبقة الدنيا الحضرية بفئاتها المختلفة، تلك الأحياء كانت تفتقر إلى التخطيط الحضرى وتعانى من تدهور واضح في مستوى الخدمات والمرافق....الخ، فإن المدن التي أقامتها القوى الاستعمارية في أمريكا اللاتينية خلال المرحلة الاستعمارية قد شهدت أيضاً بناءاً طبقياً جامداً يعكس بوضوح الاستغلال الداخلى والخارجى الذي تميزت به هذه المرحلة التاريخية. هذا يعنى أن هذه المدن شأنها شأن المدن الأسيوية التي أقامتها القوى الاستعمارية كانت مقسمة إلى نمطين من الأحياء السكنية المتمايزة اجتماعياً واقتصادياً وعرقياً وثقافياً.

ولذلك كانت ثمة أحياء مخصصة لإقامة الطبقة العليا بفئاتها الاجتماعية المختلفة (كبار ملاك الأرض الزراعية الذين يقيمون في المدينة، وتجار التصدير الذين كانوا يمثلون وسيطاً للاستغلال والسيطرة على الفائض الاقتصادي المنتج في الريف وتحويله إلى العاصمة الأوروبية، وأيضاً تجار الاستيراد الأسبان الذين كانوا يرتبطون ارتباطاً قوياً بالأجهزة الادارية والسياسية المحلية). ولاشك أن هذه الفئات كانت مصالحها مرتبطة بالقوى الرأسمالية الاستعمارية. وثمة أحياء حضرية أخرى مخصصة لسكنى أبناء الطبقة الدنيا الحضرية بشرائحها وفئاتها المختلفة. ولقد بذلت القوى الاستعمارية جهوداً كبيرة من أجل تشكيل بناء طبقى حضرى (جامد) يتفق وأهدافها ومصالحها(٣١).

وخلال القرن التاسع عشر، أفسح نظام " المركنتيلية Mercantilism" المجال للرأسمالية التجارية للإندماج الأوثق لمجتمعات أمريكا اللاتينية في الاقتصاد الأوروبى بعامة، واقتصاد أمريكا الشمالية بخاصة. ومع الاستقلال عن أسبانيا والبرتغال إحتلت الاستثمارات البريطانية واستثمارات الولايات المتحدة أهمية متزايدة بالنسبة لزيادة سلع التصدير مثل: الكاكاو والبن والقطن والمعادن غير الثمينة. ولم ينظر إلى أمريكا اللاتينية فقط على أنها مزرعة لإنتاج المواد الخام بصفة عامة وإنتاج المواد الغذائية بصفة خاصة، ولكن أيضاً زادت أهميتها كسوق لتصريف السلع المصنعة بنظام الانتاج الكبير في العواصم الرأسمالية الصناعية. ومن ثم أصبحت مدنها الكبرى تحتل أهمية خاصة لدورها المتزايد في خدمة الاقتصاد الرأسمالى العالمي بعامة، والأمريكى بخاصة. حيث ذهب البعض" روبرتس" إلى أن درجة الأهمية والأولوية في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية كانت تتحدد بشكل مباشر بمدى اندماج هذه

البلدان في الاقتصاد العالمي. وبحلول عام ١٩٢٠ كان لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية مدن رئيسية في مقدمتها (بيونس ايرس في الأرجنتين، يتلوها كوبا والمكسيك وشيلى). وأنه على الرغم من التحول المبكر نحو التصنيع في بعض مدن أمريكا اللاتينية، فإن أغلب المدن الكبرى واصلت دورها كمراكز تجارية وادارية. بينما تركز الانتاج في المقاطعات الاقتصادية الريفية كالمزارع والمناجم(٣٢).

ومنذ الأربعينيات من القرن العشرين بدأ التصنيع يلعب دوراً هاماً في نمو التحضر في معظم بلدان القارة، وبخاصة بعد الاتجاه إلى الأخذ بسياسة "احلال الواردات" التي تبنتها الكثير من هذه المجتمعات، كمحاولة للتخلى عن دورها التقليدى داخل الاقتصاد العالمي (كمزرعة لإنتاج المواد الخام، وسوق لتصريف المنتجات المصنعة في العواصم الصناعية الأوروبية). غير أن تطور الصناعة المحلية قد أعاقه نمو الشركات متعددة الجنسيات والاعتماد المستمر على البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً من أجل الحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا. وعلى الرغم من محاولات خلق سوق داخلى، فقد تركز النمو والتطور الصناعى في قطاعات الانتاج المعتمدة على رأس المال الكبير في مجال انتاج السلع المعمرة الموجهة أساساً لاستهلاك الصفوة. بينما غالبية السكان كانت تعانى من الافتقار إلى القوة الشرائية لكى تمثل سوقاً حقيقية مجدية(٣٣).

ولقد شهدت أمريكا اللاتينية نمواً حضرياً كبيراً خلال القرن العشرين. وتعتبر القارة من أعلى معدلات التحضر في العالم المعاصر، على الرغم من أن معدلات نموها الاقتصادي أقل بكثير من معدلات النمو الاقتصادي الذي تعرفه أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت ظاهرة النمو

الحضرى المتزايد تعد سمة أساسية لبلدان أمريكا اللاتينية، إلا أن ثمة تباينات واختلافات في نسب ومعدلات التحضر في كل مجتمع من مجتمعاتها. فمعدلات التحضر في كل من الأرجنتين وأورجواى وشيلى تُعد من أعلى معدلات التحضر في العالم. بينما تنخفض هذه المعدلات إلى حد كبير في كل من" هندوراس، وهايتى" على سبيل المثال. ومن الملاحظ بشكل عام أن معدلات التحضر على مستوى القارة تفوق معدلات نموها الاقتصادي. وأن النمط الأساسى للتحضر في دول القارة يتمثل في زيادة سكان المدن الكبرى أو العواصم السياسية. ولقد أوردنا في موضع سابق بعض المؤشرات والبيانات الاحصائية التي تؤكد ذلك.

وتبين التحليلات التاريخية والبنائية السابقة حقيقة هامة تتمثل في: أنه إذا كانت العوامل الخارجية خلال المرحلة الاستعمارية والمراحل التالية قد لعبت دوراً أساسياً في النمو الحضرى الذي شهدته دول أمريكا اللاتينية، فلا شك في أن الدور الذي لعبته العوامل الداخلية في هذا النمو الحضرى لايقل في أهميته عن دور العوامل الخارجية في هذا المجال. تلك العوامل الداخلية يمكن حصرها في: الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين، وطبيعة السياسات والتوجهات التنموية التي تبنتها حكومات تلك البلدان وبخاصة في مراحل مابعد الاستقلال السياسي، وبشكل أكثر تحديداً تلك السياسات المتعلقة بالتخطيط والتنمية الحضرية " المركزية الحضرية والتحيز الحضرى"،هذا بالاضافة إلى تأثير الهجرة الريفية- الحضرية.

وعلى الرغم من أن الهجرة الريفية الحضرية تُعد أحد العوامل الأساسية المسئولة عن ظاهرة" التضخم الحضرى" الذي شهدته مدن أمريكا اللاتينية خلال القرن العشرين، وبالرغم من أن معدلات الهجرة إلى المدن الكبرى

والعواصم تفوق كثيراً امكانياتها الاقتصادية، إلا أن معدلاتها واتجاهاتها تختلف من دولة لأخرى. هذه الاختلافات يمكن تفسيرها في ضوء عدد من العوامل والمتغيرات نذكر من بينها: طبيعة العلاقة بين القرية والمدينة، طبيعة القوى الاجتماعية المسيطرة وتوجهاتها السياسية والتنموية والأيديولوجية، واختلاف تلك التوجهات من مرحلة لأخرى، وكذلك موقف هذه القوى من المجتمعات الريفية ومدى الإهتمام بتطويرها للحد من تأثير " عوامل الطرد" المسئولة عن ترك القرويين لمجتمعاتهم الريفية واتجاههم إلى العواصم بصفة خاصة. حيث ذهب كثير من المهتمين بقضايا التحضر إلى التأكيد على أن عوامل الطرد الكامنة في المجتمعات الريفية هى التي تلعب الدور الأكبر في ارتفاع معدلات الهجرة إلى هذه المدن أكثر من عوامل الجذب الحضرى. وأن استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة في مجال الزراعة يترتب عليها ظهور فائض سكانى ريفي (البطالة الريفية)، حيث لايجد معظم القرويين عملاً في مجتمعاتهم الريفية، ومن ثم يتجهون إلى المدن الكبرى والعواصم بحثاً عن فرص عمل(٣٤).

وفيما يتعلق بالمدن الأفريقية، يمكننا توضيح الدور الذي لعبته القوى الاستعمارية المختلفة في تحديد ملامح وخصائص تلك المدن. وبخاصة أن الاستعمار لم يقدم للمجتمعات الأفريقية أية خصائص حقيقية للنمو، حيث كانت المدن الأفريقية وبخاصة مدن المستعمرات" ذات النشأة الاستعمارية" تمثل مراكز ادارية وسياسية أكثر من كونها مراكز صناعية. فقد تبنت القوى الاستعمارية سياسة عدم تطوير الأنماط الانتاجية التقليدية التي كانت سائدة في المجتمعات الأفريقية خلال مراحل ماقبل الاستعمار، وأعاقت نموها وحافظت

على استمرارها في حالة تبعية لنمط الانتاج الرأسمالى المتغلغل في بنية هذه المجتمعات بما يحقق مزيداً من الاستغلال والسيطرة على الفائض الاقتصادي (المواد الخام والمحاصيل النقدية) التي تخدم الصناعة الأوروبية في المقام الأول. وأنه إذا كانت القوى الاستعمارية في بعض الأحيان قد تبنت سياسة لتطوير التقنيات الزراعية في حدود قطاعات معينة، فإن هدفها الأساسى لم يكن تطوير هذه القطاعات بشكل يخدم الاقتصاد القومى، وإنما كان هدفها الأساسى يتمثل في زيادة حجم الانتاج ونوعيته بما يضمن تحقيق مزيداً من التقدم الصناعى لتلك المجتمعات على حساب المستعمرات. فضلاً عن سعيها إلى تحطيم المحاولات الوطنية والحفاظ على الطابع الزراعى والاستخراجى لهذه المجتمعات. ومن ثم جاء اهتمام القوى الستعمارية بإقامة المدن الأفريقية أو تطوير المدن القديمة بما يتفق ومصالحها، واستغلال هذه المدن كوسيط للسيطرة على الفائض الاقتصادي والمنتج المحلى وتحويله إلى العواصم والمراكز الرأسمالية الأوروبية الصناعية من ناحية، وأن تكون تلك المدن في الوقت ذاته سوقاً لتصريف المنتجات الأوروبية المصنعة داخل مجتمعاتها الريفية من ناحية أخرى.

ومن ثم ظلت البنية الاقتصادية الحضرية متخلفة وتابعة للإقتصاد الرأسمالى العالمي، بسبب إفتقار تلك المدن الأفريقية القدرة على توسيع وتطوير القاعدة الانتاجية، واقتصار دورها على كونها وسيطاً بين مجتمعاتها الريفية (المنتجة للفائض) والمجتمع الرأسمالى العالمي. غير أن تلك الظاهرة لم تكن تتميز بها فقط المدن الأفريقية، ولكنها كانت أيضاً تمثل ظاهرة عامة تميزت بها المدن الأسيوية ومدن أمريكا اللاتينية خلال المرحلة الاستعمارية.

ولقد أشار" والتررودنى" إلى التأثير التدميرى للرأسمالية في مجال التكنولوجيا في قارة أفريقيا يمكن قياسه بشكل واضح في فترة الاستعمار عنه في القرون المبكرة. وأنه على الرغم من تغلغل السلع الأوروبية وغزوها للأسواق المحلية في المجتمعات الأفريقية، إلا أن معظم الصناعات الحرفية والقطاعات الانتاجية التقليدية كانت ماتزال تحتفظ بمكانتها وتأثيرها في الاقتصاد الحضرى والقومى حتى بداية المرحلة الاستعمارية.وإذا كانت عمليات التغلغل الرأسمالى وما ارتبط بها من علاقات انتاجية رأسمالية وأساليب تكنولوجية متطورة (المشروعات الانتاجية الكبيرة) قد أعاقت تطور القطاعات الانتاجية التقليدية، وأسهمت في تحطيم وتدمير العديد من الصناعات الصغيرة مثل صناعة: الصابون والملح والأقمشة وصناعات الفخار....وغيرها من الصناعات الأخرى، إلا أن صناعات أخرى كثيرة قاومت الانقراض رغم ماتعرضت له من ضغوط خارجية(٣٥).

وفي ضوء ما سبق، يمكننا التمييز بين نمطين بارزين للمدن الأفريقية خلال المرحلة الاستعمارية هما:

- نمط المدن الوطنية، وهى المدن التي أقامها الوطنيون، وهى أوضح ماتكون في شمال أفريقيا وغربها. ويتميز بناؤها الإيكولوجى بأنه لايعكس قدراً كبيراً من التباين. ففي وسط المدن يقع السوق المركزى الذي يخلو تماماً من المحلات التجارية المتخصصة، وبجوار السوق المركزى يوجد قصر الرئيس أو الحاكم. وإذا كانت المدينة ذات طابع إسلامى

فإن المسجد يقع غالباً في منطقة الوسط وتحيط به مساكن كبار الموظفين والجهاز الادارى والسياسي، ثم تنتشر مساكن العامة والفقراء الحضريين على أطراف وضواحى المدينة. وكانت الانتماءات القبلية والدينية تلعب دوراً

أساسياً في تحديد الطابع الايكولوجى والمكانة الاجتماعية وتوزيع السكان على أحياء المدينة.

– **النمط الثانى ويتمثل في: مدن المستعمرات،** أى المدن التي أقامتها القوى الاستعمارية فقد كانت تمثل نموذجاً مختلفاً تماماً عن النمط الأول. هذا الاختلاف يبدو واضحاً في جوانب كثيرة لاتتعلق فقط بالنشأة والتخطيط، وإنما تعكس تنظيماً اجتماعياً وثقافياً متبايناً. فضلاً عن اختلاف بنيتها الايكولوجية والعمرانية عن المدن الوطنية الأفريقية. فخلال المرحلة الاستعمارية كانت هذه المدن مخصصة لإقامة الجاليات الأوروبية المرتبطة بالوجود الاستعمارى في هذه المجتمعات لدرجة أن السكان الوطنيين(الأفارقة) لم يكن باستطاعتهم مجرد التجول في هذه المدن، أو في الأحياء الأجنبية التي أقامتها القوى الاستعمارية في المدن القديمة. ومن ثم تميزت المدن الأفريقية خلال المرحلة الاستعمارية بوجود إنفصال واضح ليس فقط على المستوى المكانى، ولكن أيضاً على المستويين الاجتماعي والثقافي بين المناطق التي يعيش فيها كل من الأوروبيين والأفريقيين(٣٦).

ومن ثم نستطيع القول، أن المدن التي أقامتها القوى الاستعمارية في المجتمعات الأفريقية خلال المرحلة الاستعمارية، أو الأحياء التي قامت هذه القوى بتطويرها وإعادة تخطيطها وتنميتها بشكل يتفق ومصالحها، كانت تعكس ملامح الازدواجية الحضرية. حيث كانت الأحياء الأوروبية مخططة ومنظمة، ولا تعبر عن الطابع الأفريقى بقدر ما تعكس ملامح وخصائص المجتمع الرأسمالى الغربى. بينما كانت المدن أو الأحياء الوطنية التقليدية تفتقر إلى خطة حضرية، وتعانى من تدهور ونقص المرافق والخدمات

الحضرية. كما أن التمايز الطبقى والثقافي كان يعد سمة أساسية تميز هذه المدن خلال المرحلة الاستعمارية بشكل عام.

غير أن التطورات التي شهدتها معظم المدن الأفريقية الكبرى،وكذلك المدن الأسيوية ، ومدن أمريكا اللاتينية منذ منتصف القرن العشرين وبعد حصول مجتمعاتها على الاستقلال السياسي، هذه التطورات لم تكن فقط نتاجاً للمتغيرات العالمية، ولكنها أيضاً نتاج للمتغيرات المحلية والقومية. حيث لعبت العوامل الداخلية دوراً هاماً في تحديد ملامح وخصائص هذه المدن على المستوى: الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والإيكولوجى، والعمرانى. وتعتبر الهجرة الريفية الحضرية- وبخاصة إلى العواصم والمدن الكبرى- وكذلك إرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين ، فضلاً عن التوسعات الادارية والاقليمية لهذه المدن في المناطق الريفية المجاورة...، هذه العوامل جميعها تعد مسئولة بدرجة أساسية عن التحولات التي شهدتها هذه المدن، واعادة تشكيل بنيتها الإيكولوجية والطبقية والثقافية. الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط سكنية لها طابعها الخاص الذي يختلف في جوانب كثيرة عن الطابع الذي كان يميز الأحياء التاريخية أو القديمة، أو تلك الأحياء الحديثة التي أقامتها القوى الاستعمارية(الأحياء ذات الطابع الأوروبى). فظهرت الضواحى والجيوب الريفية الحضرية، ومناطق الاسكان العشوائى، وأنماط السكن الفقير المختلفة(العشش والأكواخ)، ومناطق الإيواء، فضلاً عن النمو المتزايد للمناطق الشعبية الفقيرة المتخلفة.

ومن ثم أصبحت المدينة لا تضم بداخلها فقط نمطين متمايزين (اقتصادياً وطبقيا وثقافيا) للأحياء السكنية (أحدهما تقليدى وطنى والآخر حديث له طابعه الأوروبى المميز)، وأن ثمة إنفصالاً بين هذين النمطين، كما كان

الوضع خلال المرحلة الاستعمارية، وإنما أصبحت المدينة تضم أنماطاً متباينة من الأحياء السكنية. وأن هذه الأنماط المتباينة والمتداخلة لاتبدو فقط على مستوى المدينة بشكل عام، وإنما يمكن ملاحظة هذا التداخل والتمفصل على مستوى كل حى سكنى من أحياء المدينة سواء التقليدية أو الحديثة.

ومن جانب آخر، فإن تداخل وتجاور الأنماط السكنية المتباينة داخل المدينة لايعبر فقط عن طابعها الإيكولوجى والعمرانى، ولكن أيضاً يعكس تداخلاً وتجاوراً على الصعيدين: الطبقى والثقافي. حيث لم يعد من السهولة رسم خريطة طبقية لكل حى سكنى من أحياء المدينة، ومن ثم صعوبة تحديد ملامح البنية الثقافية والأنساق القيمية السائدة في هذه الأحياء. وذلك لأن المدينة أصبحت تضم فئات اجتماعية متباينة وغير متجانسة (اقتصادياً واجتماعياً وثقافيا وسياسيا). ومن ثم أصبح من الصعوبة أن نجد منطقة معينة مخصصة لإقامة فئة اجتماعية، أى منطقة مخصصة للأرستقراطية، وأخرى للبورجوازية، وثالثة للحرفيين أو العمال....وهكذا. كما أن المنطقة السكنية الواحدة أصبحت تضم بداخلها فئات اجتماعية مختلفة، ومن ثم ثقافات فرعية متباينة تعبر عن أوضاع اجتماعية واقتصادية وإنتماءات عرقية ودينية متباينة.

٣- البنى الثقافية الحضرية: التغلغل الرأسمالى وتداخل الأنماط الثقافية

تبين من التحليل السابق لطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة في مجتمعات العالم الثالث، الدور الذي لعبته القوى الاستعمارية في إقامة وتطوير هذه المدن لخدمة المصالح الاستعمارية، ولضمان تبعية هذه المجتمعات المتخلفة للعواصم الرأسمالية الصناعية الغربية. وكيف استطاعت القوى الاستعمارية الحفاظ على المدن التابعة كوسيط لنقل الفائض الاقتصادي المنتج

محلياً وتحويله للخارج. وأنها لكى تحقق هذا الهدف قامت بتخطيط المدينة وتزويدها بالمرافق والخدمات الحضرية المختلفة التي أدت إلى تعميق الفروق الطبقية والثقافية والاقتصادية بين سكان هذه المدن.ومن ثم خلقت الإزدواجية الحضرية ليس فقط على صعيد البنية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضاً على الصعيدين: الثقافي والسياسي. فضلاً عن التمايزات الواضحة بين الأحياء السكنية التي خصصت لإقامة الجاليات والوفود الأجنبية الأوروبية المرتبطة بالقوى الاستعمارية، والفئات الاجتماعية المحلية التابعة التي ارتبطت مصالحها بهذه القوى الخارجية.

وإذا كانت العوامل الخارجية (الاستعمار والتغلغل الرأسمالى) قد لعبت دوراً أساسياً في تشكيل ملامح وخصائص المدن الكبرى في مجتمعات العالم الثالث خلال المرحلة الاستعمارية، ومن ثم خلق وتعميق الإزدواجية الحضرية بأشكالها المختلفة، فإن ثمة عوامل أخرى داخلية لعبت دوراً مؤثراً في تحديد ملامح الظاهرة وبخاصة منذ حصول معظم مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي. ومن تلك العوامل وأهمها: الهجرة الريفية- الحضرية، السياسات والتوجهات التنموية وانعكاساتها على برامج التخطيط الحضرى وبخاصة للمدن العواصم).

ومن ثم فإن التشوه وتفكك البنية الاقتصادية في التكوينات الاجتماعية التابعة بدءاً من تداخل وتمفصل الأنماط الانتاجية (النمط الرأسمالى الحديث وبقايا الأنماط الانتاجية التقليدية)، وعدم التكافؤ بين القطاعات الانتاجية التقليدية والحديثة، يُعد انعكاساً لسيطرة المركز الرأسمالى وعمليات النهب الخارجى للتكوينات التابعة بشكل عام، والتكوينات الحضرية التابعة بخاصة، مروراً بتغير البناء الداخلى وظهور التناقضات الطبقية والاجتماعية بين الفئات

المتمايزة، وانتهاء بترسيخ التخلف وتكريس التبعية. وبعد أن كانت المدينة المستعمرة تضم أساساً نمطين متباينين ومتمايزين من الأنساق الثقافية خلال المرحلة الاستعمارية أحدهما: حديث يتميز بالطابع الغربى ويعكس خصائص المجتمع الغربى الرأسمالى، ويعبر عن مصالح الجاليات الأوروبية والفئات والجماعات الاجتماعية المحلية المرتبطة بالقوى الاستعمارية. والثانى ويتمثل في الثقافة التقليدية التي تعبر عن مصالح الطبقات الحضرية الدنيا بفئاتها الاجتماعية المختلفة، والتي تعكس توجهات وأنماطاً سلوكية تتفق وأوضاعهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. أصبحت المدينة في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي تضم أنماطاً ثقافية متباينة تتعايش وتتجاور داخل التكوينات الحضرية التابعة.

وعلى صعيد آخر، أصبحت مدن مابعد الاستقلال تضم بداخلها خليط غير متجانس من التيارات الفكرية التي تعكس سمات وخصائص مراحل تاريخية من مراحل تطور التكوين الاجتماعي الحضرى. ومن الأمثلة الواضحة على النماذج الفكرية المتعارضة والمتداخلة والمتعايشة في البنية الحضرية التابعة: تواجد الفكر العقلانى بجانب الفكر الخرافي، الفكر السلفي التقليدى بجانب الفكر العلمانى، الفكر المحافظ بجانب الفكر الراديكالى الثورى. أى أن ثمة أيديولوجيات متباينة وغير محددة المعالم تتعايش جنباً إلى جنب داخل البناء الحضرى وبخاصة المدن العواصم والمدن الكبرى باعتبارها تمثل مراكز لنشر هذه النماذج الفكرية في بقية أجزاء التكوين الاجتماعي المتخلف والتابع في الوقت ذاته(٣٧).

ويشير"عابد الجابرى"(٣٨) إلى أن المشكلات الثقافية التي تعانى منها مجتمعات العالم الثالث ترتبط بالاستعمار وأساليبه المختلفة التي إتبعها في قمع المستعمرات وإخضاعها لسيطرته. فقد حطم الاستعمار ثقافة المجتمعات التي سيطر عليها، أو على الأقل أعاق نمو وتطور هذه الثقافات، وفرض ثقافته الغربية كثقافة عالمية، مما دفع هذه المجتمعات إلى الاتجاه نحو إحياء الثقافة الوطنية والحفاظ عليها تأكيداً للهوية والحفاظ على مقومات الشخصية.

ولذلك فإنه لا يمكننا فهم التحولات الثقافية التي شهدتها مدن العالم الثالث وبخاصة منذ منتصف القرن العشرين وبعد حصول هذه المجتمعات على استقلالها السياسي دون الاشارة إلى دور العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي لعبت دوراً فعالاً في تحديد ملامح البنية الثقافية للتكوينات التابعة بعامة والتكوينات الحضرية بخاصة، والتي تعتبر مراكز للاشعاع الثقافي والفكرى والحضارى على المستويين المحلى والقومى.

وفي ضوء تبنى مفهوم شمولى للتبعية الثقافية بأنها تمثل" ثقافة إستهلاكية" قائمة في الأساس على إعادة إنتاج وتقليد حرفي لنمط الاستهلاك والتصنيع السائد في دول المركز الرأسمالية ، وتتحكم فيها وتتبنّها الطبقات الحاكمة المحلية المتعاونة طوعاً والمرتبطة عضوياً بالاحتكارات الدولية. وأن هذه الثقافة تعمل على " عقلنة" واقع التبعية وتعمل على كسب التأييد والولاء من قطاعات شعبية كبيرة لسياسات الطبقة الحاكمة، وتضمن استمرار هيمنتهم الاقتصادية والسياسية، كما أنها تضمن في الوقت ذاته إعادة إنتاج علاقات الارتباط بين هذه الطبقات والنظام الرأسمالى العالمي أيديولوجياً ومادياً.

ومن ثم يتضمن هذا التعريف مجموعة من الحقائق التي تمثل العناصر الأساسية المكونة للتبعية الثقافية منها:

أولاً: ثمة طبقة حاكمة محلية تشرف على عملية الانتاج الثقافي التي تشوه الثقافة الوطنية وتشجع على التكيف والتعايش مع واقع التبعية. ومن ثم فإن وجود طبقة حاكمة لها ثقافتها وأيديولوجيتها الخاصة المرتبطة بالأيديولوجيا الغربية يُعد عنصراً أساسياً من عناصر التبعية الثقافية.

ثانياً: هناك تعاون وثيق بين الطبقات الحاكمة والفئات المحلية المهيمنة والشركات الاحتكارية. هذا التعاون يعطى الشركات الاحتكارية الفرصة لنشر الفكر التجارى والاستهلاكى والبذخى، وغالباً ماتتم هذه العملية من خلال الأجهزة الاعلامية والمؤسسات التعليمية المحلية. فعلى الرغم من أن الشركات الاحتكارية هى التي تقوم بإنتاج الثقافة الاستهلاكية التابعة، إلا أن الفئات المحلية الموالية لها هى التي تتحكم في هذه العملية.

ثالثاً: أن التبعية الثقافية هى مجموعة من المبادىء والقيم التي تحث على العنصرية والتحديث على مستوى الفكر والممارسة والتطلعات. وأن هذه الثقافة تبرز التنمية الرأسمالية وكأنها الأسلوب الأكثر ملاءمة لواقع المجتمعات التابعة ، لذلك تفترض ضرورة تقليدها والتباهى بها. فضلاً عن أن ثقافة التبعية تدفع إلى الاعتقاد بأن الاستعانة بالخبرات والمساعدات الغربية (المالية والتقنية) تمثل شرطاً أساسياً لتجاوز التخلف وتحقيق التنمية.

رابعاً: تعتبر النزعة الاستهلاكية من أهم مكونات التبعية الثقافية، لكنها تظل نزعة نخبوية، تعكس رغبات الفئات الاجتماعية المرتبطة بالقوى الاستعمارية والتوجهات الرأسمالية الغربية. كما أن هذه النزعات الاستهلاكية تدعمها السلطات المحلية والشركات الاحتكارية الدولية من خلال فتح المجال لإغراق

الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية من ناحية، ومن خلال سلسلة الاعلانات اليومية من ناحية أخرى.

هذا يعنى أن التبعية الثقافية لاتتحدد فقط في ضوء المتغيرات والأبعاد الخارجية (العالمية) ولكن أيضاً في ضوء المتغيرات والأبعاد المحلية (الداخلية). وأن ثمة عناصر أربعة متداخلة ومتفاعلة تحدد ملامح التبعية الثقافية. العنصر الأول ويتمثل في الجانب الفكرى والأيديولوجى، والعنصر الثانى ويتمثل في الجانب السلوكى (نشر النزعات الاستهلاكية البذخية)، في حين يتمثل العنصر الثالث في الجانب الاجتماعي والذي يتجسد في تحكم وسيطرة الطبقات الحاكمة المحلية في عمليات الانتاج الثقافي وتسخير المؤسسات الرسمية لنشر الثقافة الاستهلاكية. بينما يتمثل العنصر الرابع للتبعية الثقافية في الجانب التقنى الخارجى، والذي يعنى تعاون الشركات الاحتكارية مع الطبقات الحاكمة والفئات الاجتماعية المحلية المرتبطة بها في نشر ثقافة رأسمالية تجارية وتغريبية(٣٩).

وعلى صعيد البنية الثقافية للمدن الكبرى في مجتمعات العالم الثالث، يمكن القول، أنه إذا كانت القوى الاستعمارية الغربية (التقليدية والحديثة) قد لعبت دوراً فعالاً في إدخال الأنماط الاستهلاكية والترفيهية المرتبطة بالقيم والثقافة الغربية في المدن التابعة، ومن ثم تعميق الفروق والتناقضات الطبقية والاقتصادية داخل هذه المدن، فإن ثمة عوامل داخلية قد لعبت دوراً لايقل في أهميته عن العوامل الخارجية في خلق أنماط ثقافية فرعية متباينة أصبحت متداخلة ومتمفصلة ومتجاورة جنباً إلى جنب مع الأنماط الثقافية الأخرى. وبخاصة الثقافة الغربية التي تعكس قيم وتوجهات نمط الانتاج الرأسمالى المتغلغل والمسيطر على البنية الاقتصادية الحضرية.

وتعتبر الهجرة الريفية- الحضرية من أهم العوامل المسئولة عن ظاهرة التباين الثقافي والتداخل بين الثقافات الفرعية المختلفة داخل التكوينات الحضرية.فإرتفاع معدلات الهجرة إلى المدن الكبرى وبخاصة منذ منتصف القرن العشرين قد صاحبه ظهور أنماط وأحياء سكنية متباينة، ومن ثم أصبحت تلك المدن لاتعرف نمطاً ثقافياً عاماً. وإنما أنماطاً ثقافية فرعية متباينة كل منها يرتبط بنمط إنتاجي معين ويعكس أوضاعاً طبقية تدعم وجوده واستمراريته. ومن ثم أصبحت هذه المدن تضم ثقافة ريفية في بعض أحيائها الشعبية المتخلفة، تلك الأحياء التي تتزايد معدلات الهجرة إليها. فاستمرار تيار الهجرة إلى المدن الكبرى والعواصم في مجتمعات العالم الثالث من شأنه أن ينقل إلى المدينة أشخاصاً متباينين في عاداتهم وتقاليدهم واتجاهاتهم ومواقفهم وأساليب تفكيرهم وأنماط معيشتهم. وكذلك نظمهم وتنظيماتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (تلك التنظيمات التي تتفق وطبيعة الحياة الريفية في الأساس).

ولاشك في أن مثل هذه الخصائص الثقافية لايتخلى عنها المهاجر بسهولة بعد وصوله إلى المدينة، وبخاصة وأن معظم المهاجرين غالباً مايكونون من أبناء قرية واحدة أو أقارب ومن ثم يفضلون الاقامة في منطقة حضرية واحدة، أو في أحياء حضرية متجاورة، ويحتفظون بعاداتهم وتقاليدهم وأساليب معيشتهم الريفية. وأنه إذا كان هؤلاء المهاجرون ينتمون إلى الدينة مكانياً، فإنهم ينتمون إلى مجتمعاتهم الريفية (ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً). وأنهم على الرغم من تحولهم من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضرى، إلا أن أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية تظل متدنية بالمقارنة بالسكان الحضريين

الأصليين. الأمر الذي يؤدى بهم إلى الانضمام إلى فقراء الحضر. فضلاً عن أن معظمهم يتحول من قوى منتجة في مجتمعاتهم الريفية إلى فئات هامشية وعالة على الاقتصاد الحضرى.

وإلى جانب الثقافة الريفية بأساليبها وقيمها المختلفة تتعايش ثقافة حضرية حديثة. كما أن المدينة تضم ثقافات أخرى فرعية كثيرة ومتنوعة، كتلك الخاصة بالحرفيين،والثقافات الخاصة بالطبقة العاملة، وكذلك الثقافة الخاصة بالطبقة الرأسمالية بفئاتها المختلفة (المحلية والأجنبية). هذا فضلاً عن الثقافات الدينية الفرعية المتنوعة، والثقافة العلمانية، والثقافات الخاصة بالفقراء الحضريين أو الهامشيين الحضريين(٤٠).

ويشير" ثروت اسحاق"(٤١) إلى إتساع دائرة الشرائح الهامشية في مدن العالم الثالث بصفة عامة، وبعض المدن العربية بخاصة. ففي القاهرة على سبيل المثال: سكان المقابر وجامعو القمامة...وغيرهم. وفي السعودية واليمن تنتشر القبائل والبدنات التي تعيش في عزلة نسبية، ولها ثقافاتها الفرعية وهويتها، ويعمل أفرادها بالتجارة والخدمات المختلفة والصناعات البسيطة التي تعتمد على الأساليب والأدوات اليدوية التقليدية في ظل اقتصاد الكفاف.

وأن هذه القطاعات الانتاجية البسيطة غير قادرة على تكوين فائض انتاجى يساهم في تطوير عملياتها الانتاجية، مشيراً إلى أن ثمة نظريتين لدور هذه الفئات الهامشية في المدينة: فأصحاب **النظرية الوظيفية** يركزون في العادة على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء الحضريين وسكان المناطق الهامشية، وأنه في ضوء هذه النظرية يبدو أن للهامشيين وظيفة اجتماعية.حيث يختارون المهن والأشغال التي توجه لخدمة الفئات والطبقات الأخرى في المجتمع الحضرى والتي لايزاحمهم فيها أحد. وأنه لولا هذه

الفئات ما تيسر للمجتمع أن يحصل على السلع الرخيصة الثمن، وأن يجد القوى العاملة التي ترضى أن تعمل في المهن الدنيا والأعمال الهامشية التي لايستطيع أى مجتمع الاستغناء عنها. في حين تركز الرؤية الراديكالية على دور النظام الاجتماعي والسياسي في خلق القطاع الهامشي والحفاظ عليه لخدمة الصفوة والابقاء على أسعار السلع التي تقبل الطبقة الدنيا على إقتنائها، مع الابقاء على تكلفة الخدمات التي تقدم للطبقات المختلفة دون تغيير يذكر لضآلة الأجور التي تحصل عليها الفئات المهمشة إجتماعيا.

يبقى القول، أن ظاهرة التباين الثقافي وتداخل الأنماط الثقافية داخل مدن العالم الثالث ترتبط بها ظاهرة أخرى تتمثل في شيوع الممارسات والطقوس الدينية والسحرية وغيرها من أوجه الأنشطة التي يمارسها السكان الحضريين. وعلى الرغم من أن معظم هذه الأنماط السلوكية والممارسات قد ترجع إلى أصول ريفية في الأساس، إلا أن كثيراً منها قد بقى موجوداً ومتداخلا مع الأنماط والنماذج السلوكية الأخرى الحضرية التي تعكس الثقافة الحضرية الحديثة داخل التكوينات الحضرية. والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال: بقاء ظواهر مثل الشعوذة، والزار، والممارسات الشعبية الخاصة بالموالد، والعادات المرتبطة بطقوس الزواج، والوفاة، واستخدام الأساليب التقليدية في علاج بعض الأمراض (وجود أسواق أو بعض المحلات التجارية) داخل العديد من هذه المدن التي تعمل في مجال العطارة. وتعرف مدينة القاهرة (منطقة الحمزاوى) في حى الجمالية، وكذلك بعض المدن الهندية تنتشر بها أسواق ومحلات ووكالات تجارية متخصصة في بيع المنتجات ذات الصلة بتجهيز وتحضير الوصفات العلاجية. وهذه المحلات لاتتعامل فقط مع السكان محدودى الدخل (فقراء المدن)، ولكنها

تتعامل أيضاً مع فئات اجتماعية تنتمى إلى مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية مرتفعة.

خاتمة:

يتضح من العرض السابق، أنه إذا كانت المدن الكبرى في مجتمعات العالم الثالث وبخاصة (المدن العواصم) قد عرفت الإزدواجية الحضرية بأنماطها وأشكالها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية) خلال المرحلة الاستعمارية. وأن القوى الاستعمارية قد سعت إلى تدعيم هذه الازدواجية وتعميقها خلال هذه المرحلة بما يخدم مصالحها، ويضمن لها السيطرة والهيمنة على إقتصاديات تلك البلدان.وإذا كانت هذه الأنماط المتباينة (التقليدية والحديثة) مستقلة ومنفصلة عن بعضها خلال المرحلة الاستعمارية، فإن ثمة تحولات قد شهدتها هذه المدن خلال المراحل التالية وبخاصة بعد حصول معظم مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي. حيث أصبحت هذه المدن تعرف أشكالاً وأنماطاً متعددة ومتباينة كانعكاس لعوامل ومتغيرات محلية عديدة . هذه العوامل أسهمت في تعميق تلك الظاهرة مثل: الهجرة الريفية الحضرية، والزيادة الطبيعية للسكان الحضريين نتيجة للإنخفاض النسبى في معدلات الوفيات واستمرار معدلات المواليد في الارتفاع. فضلاً عن السياسات والتوجهات الأيديولوجية والتنموية وانعكاساتها على برامج التخطيط الحضرى (التحيز الحضرى) وزيادة الاهتمام بالمدن العواصم على حساب المناطق الريفية والمدن الصغرى بشكل عام.

ومن ثم أصبحت المدن الكبرى في بلدان العالم الثالث لا تعانى فقط من مجرد وجود الازدواجية الحضرية بمعنى وجود نمطين أو قطاعين متباينين (مستقلين ومنفصلين عن بعضهما)، بقدر مابينهما من تداخل وتمفصل.فعلى مستوى البنية الإيكولوجية: ظهرت أنماط سكنية متباينة(الأحياء الشعبية الحديثة، الاسكان العشوائى الفقير المتمثل في العشش والأكواخ، وكذلك الامتدادات الحضرية العشوائية التي تمثلها الضواحى والأطراف). هذه الأنماط السكنية أصبحت متجاورة ومتداخلة ليس فقط على مستوى المدينة بشكل عام، ولكن أيضاً على مستوى كل حى من أحيائها السكنية.وعلى مستوى البنية الاقتصادية، أصبحت المدينة تعرف نمطين إنتاجيين أحدهما تقليدى، والآخر حديث مسيطر ومهيمن وأن كلا النمطين مرتبط وجوده بالآخر. وأن ثمة علاقات تداخل واعتماد متبادل بينهما.وعلى مستوى البنية الثقافية، فقد أصبحت المدينة تضم عدداً من الثقافات الفرعية المتباينة التي تعكس أوضاعاً طبقية واجتماعية واقتصادية مختلفة مثل(الثقافات الحضرية الحديثة، والثقافات الغربية المتغلغلة ، والثقافات الريفية ، وكذلك ثقافة الفقراء الحضريين ، فضلاً عن ثقافة الأثرياء، والثقافة الخاصة بالعمال وتلك الخاصة بالحرفيين، وثقافة البرجوازية بشرائحها وفئاتها المختلفة...الخ.وأنه ليس ثمة حدود فاصلة واضحة بين هذه الأنماط الثقافية الفرعية على مستوى المدينة بشكل عام، وداخل كل حى من أحيائها السكنية بخاصة.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا القول بأن النظرة المحدودة للتكوينات الاجتماعية الحضرية التابعة على مستوى بلدان العالم الثالث، باعتبار أن هذه التكوينات الحضرية تتميز بالازدواجية على كافة الأصعدة والمستويات، هذه النظرة وإن كانت تفيد في فهم جوانب وأبعاد هذه الظاهرة خلال فترة تاريخية معينة

(المرحلة الاستعمارية)، ومن ثم التعرف على عواملها وأسبابها، فإنها لن تفيد في تحليل تلك الظاهرة ومعرفة أبعادها وأنماطها المختلفة في ظل تكوينات اجتماعية حضرية شهدت تغيرات بنائية وثقافية في مراحل أخرى وبخاصة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن.

المراجع

١- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة.١٩٨٢.ص ١٩٧.

٢- الواثق محمد كمير، زينب بشير البكري، الدعوة إلى علم اجتماع عربي، بين الأيديولوجية والعلمية، محاولة لاستكشاف العلاقة الجدلية بين الفكر والبنية الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، المجلد السابع عشر، الكويت.١٩٨٩.ص ٩٥.

٣- أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي، دراسة في أزمة المجتمع العربي، المستقبل العربي، العدد ٨١، بيروت. ١٩٨٥، ص١٦

4- Furtado, C," Economic Development of Latin America", Cambridge, Cambridge University. Press. 1976. p.20.

(*)- للمزيد من التفاصيل حول دور الاستعمار في إقامة المراكز الحضرية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أنظر:

-Anthony D. King," Colonialism, Urbanism and The Capitalist World Economy", International Journal of Urban and Regional Research Vol,13, N.1,(march 1989).pp.2-3

- Michael G. Schatzberg," Island of privilege: small cities in Africa and the dynamics of class formation", In Urban Anthropology, Vol,8,N.2, 1979.p.175.

- Johnk. Chance," The Colonial Latin American City, Pre-Industrial or Capitalist?", In Urban Anthropology, Vol,4, N.3,1975.p.226.

- إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية فـــي إطـــار الرأســمالية المتعدية الجنسيات، المستقبل العربي، العدد٩٠، بيروت. ١٩٨٦، ص ٩٤.

- محمد دويدار، المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مـــصر، قـــضايا فكرية، الكتابان الثالث والرابع. ١٩٨٦، ص ص ٨١-٨٢.

5- See:-

- Subramanian, M," An operational measure of urban concentration. Economic Development and Cultural Change",1971.20(1), pp.105-115.

- Arriage, E. A," Anew Approach to the measurement of urbanization", Economic Development and Cultural Change, 1970.18.(2). Pp.206-218.

6- William A. Schwab," The Sociology of cities", op, cit.p.52

7- See:-

- Peter G, and Thomas H.Dixon," Appendix: The Worlds Urban Population-1950-2010", http://www.library.utoronto.ca/pcs/eps/urban/urbanpop.htm. pp.2-5.

-World Resources Institution," Population and Human well Being, Urban Growth.

http://www.igc.org/wri/wr-98-99/citygrow.htm.1998.pp.2-3.

8- See:-

- William A. Schwab," The Sociology of cities", op,cit.pp.75-6.

-World Resources Institution," Population and Human well Being, Urban Growth", op, cit. pp.2-5.

9- See:-

- United Nation, Development of International Economic and Social Affairs, 1995.1329.

- International Labor Organization (Report)," Unemployment Threatens world cities: Jobs are needed to check growth in urban poverty", Geneva (May 1996).p.2.

- S. Triantafillou," Third – World cities and the inevitability of urban growth. **In Economic- Theory",**

http://www.addgr.com/news/samizdat/eoikthe.htm.p.5.

١٠- المعهد العربي لإنماء المدن، ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث، أسبابها وآثارها السلبية، تعريب المعهد العربي لإنماء المدن، عمان، الأردن.١٩٩٠، ص ٣٧.

11- Gedric Pugh," Urban Bias", The political economic of development and urban policies for developing countries: Urban Studies, Vol,33.N.7.1996. pp.1045-1047.

١٢- للمزيد من التفاصيل حول تأثير الهجرة الريفية والزيادة الطبيعية على النمو الحضري في البلدان النامية أنظر:

- Tahire Erman," Becoming Urban Or Remaining Rural", The view of Turkish Rural-to Urban Migration " the " Integration" International Journal of Middle East Studies. Vol, 30.N.4 (Nov 1998).pp.541-559,

- International Labor Organization (Report) Unemployment threatens world cities: Jobs are needed to check. Growth in urban poverty,op, cit.p.2.

- David Drakakis-Smith," Third World Cities", Sustainable urban development 11-Population, Labor and Poverty, Urban Studies, Vol,33. N,4/5.1996.pp.676-679.

- George Chu-Shenglin," Changing Theoretical Perspectives on Urbanization in Asian Developing Countries", Third World Planning Review.Vol, 16.N, 1.1994.pp.5-6.

- Michael P. Tadaro," Economic Development in the third world", Fourth Edition, Long man, New York, London.1993.pp.263-266.

- Alan Gilbert," Third World Cities", The ChangingNational Settlement System, Urban Studies, Vol,30, N.4/5,1993.pp 721-740.

- Gilbert A. G," Third World Cities: Housing, infrastructure and Servicing, Urban Studies, Vol,29.1992.pp.435-460.

- Mabogune,A.L," Urban Planning and the post-colonial state in Africa", A research overview, African Studies Review, 3.1990.pp.121- 203.

- Ports, A," Latin American Urbanization during the years of the cities ", Latin American Research Review. 25.1990. pp. 7-44.

١٣- أحمد إسماعيل على، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، القاهرة.١٩٩٠، ص ص ١١٠-١١٣.

14- See:-

- Gugler, Jose F," Cities in the Developing World: Issues, Theory, and Policy", Oxford University Press, New York.1997.p.396.

- Linden Eugene," The Exploding cities of the developing world", Foreign Affairs, Vol,75,N.1.1996.pp.52-65.

- Alan Gilbert," The Mega-city in Latin American.ISBN. United Nation University Press.1996.pp.53-70.

- الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٩٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة. يونيو ١٩٩١.جدول رقم (١).ص ٣١.

15- Lester R.Brown," The Future of Urbanization", Facing the Ecological and Economic Constraints. 1987.pp.46-47.

16-See:-

-World Resources," A report by the world Resources Institute and the International Institute for Environment and development, Basic Books,Inc, ,New York,1986.p.30.

- جانيت أبو لغد، التحضر والتغير الاجتماعي في العالم العربي، الفكر العربي، العدد ٤٣، معهد الإنماء العربي، بيروت.١٩٨٦.ص ١٥٧.

- سعد الدين إبراهيم، الهجرة الداخلية في مصر، دراسة نقدية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مكتب البحوث، القاهرة.١٩٨٢.ص ص ٣٥-٣٨.

17- Lester R. Brown," The Future of Urbanization", op, cit.p.48.

١٨- المزيد حول المشكلات الحضرية التي تعانى منها المدن الكبرى فى مجتمعات العالم الثالث أنظر:

- Susan Eckstein,"Urbanization Revisited: Inner-city slum of Hope and Squatter Settlement of Despair", In World Development, Vol,18.N,2.1990.p.165,p.177,p.181.

- V.Nath," Urbanization and Urban Development in India: some policy Issues", International Journal of Urban and Regional Research, Vol,13, N,2(June 1989),pp.264-265.

- Larissa Iommitz," Mechanism of Articulation Between Shanty Town Settlers and The Urban System", In Urban Anthropology, Vol,7, N,2,1978.pp.186-187. pp.190-191,pp. 199-200,pp.202-203.

- World Resources," A report by the world Resources institute and the International Institute for Environment and Development, op, cit.pp.30-31.

- Lester R, Brown," The Future of Urbanization", op, cit. p.46.

19- John Rennie Short," The Urban Order", An Introduction to cities, Culture, and Power, Blackwell, Cambridge, Massachusetts, USA. 1996. p.114.

٢٠- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.ص ١٨٠.

٢١- المصدر نفسه، ص ١٧٢، ص ١٨٣.

٢٢- أنظر:

- أحمد زايد، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث، تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة، المستقبل العربي، العدد١٣٣.بيروت.١٩٩٠،ص ١٠٧.

- رفعت السعيد، ملاحظات أولية حول عملية التطور الرأسمالي في البلــدان المتخلفة، قضايا فكرية، الكتابان الثالث والرابع...، مصدر سابق، ص ٣١٢.

- إبراهيم سعد الدين، النظام العالمي وآليات التبعية فــي إطــار الرأســمالية المتعدية الجنسيات، المستقبل العربي...، مصدر سابق،ص ص ٩٦-٩٧.

٢٣- أنظر:

- السيد الحسيني، أحياء السكن الفقير في القاهرة، تحليل بنائي، دراسة حالــة مصر العربية، الندوة الإقليمية للإسكان العشوائي وأحياء الصفيح في البلــدان العربية، مراكش ١٣-١٧ يونيو.١٩٨٨.ص ١٠.

- Helen I. Safa," Urbanization, The Informal Economy and State Policy in Latin America", In Urban Anthropology and Studies of Cultural System and World Economic Development, Vol,15,N,1-2,1986.pp.135-159.

24- Karen Tran berg Hanse," The urban informal sector as development issue: poor women and work in Lusaka, In Urban Anthropology, Vol,9,N,2.p.199.

25- Portes, Alejandro," The Informal Sector: Definition, Controversy, and relation to national development, Review 7,1, 1983.p.168.

٢٦- السيد الحسيني، ملاحظات أولية حول دراسة القطاع غير الرسمي فــي حضر مصر، ورقة عمل غير منشورة مقدمــة لقــسم البحــوث الحــضرية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعيــة والجنائيــة، القــاهرة.١٩٩١، ص ص ٤-٥.

٢٧- السيد الحسيني، أحياء السكن الفقير في القاهرة، تحليل بنـائي، دراسـة حالة مصر العربية، الندوة الإقليمية للسكن العشوائي وأحيـاء الـصفيح فـي البلدان العربية...، مصدر سابق، ص ٤.

٢٨- السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق،ص ص ١٩١-١٩٢.

٢٩- المصدر نفسه، ص ١٩٢.

30- Helen I.Safa," Urbanization, The Informal Economy and State policy in Latin America", op, cit.p.138.

٣١- السيد الحسيني، المدينة...، مصدر سابق، ص ص ١٦١-١٦٢.

32- Helen I. Safa," Urbanization, The Informal Economy and State policy in Latin America", op, cit.pp.138-139. 33- Ibid, p.139.

٣٣- السيد الحسيني، المدينة...، مصدر سابق، ص ص ١٧١-١٧٢.

٣٤- والتررودنى، أوروبا والتخلف في أفريقيـا، ترجمـة أحمـد القـصير، مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة، العدد ١٣٢، المجلس الوطني للثقافـة والفنون والآداب، الكويت.ديسمبر،١٩٨٨.ص ٣٣٨.

٣٥- السيد الحسيني، المدينة...، مصدر سابق، ص ص ٢١٨-٢١٩.

٣٦- أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الأيـديولوجي، دراسـة في أزمة المجتمع العربي، المستقبل العربي، العدد ٨١، ١٩٨٥، ص ٩.

٣٧- محمد عابد الجابرى، إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكـر العربـي الحديث المعاصر، المستقبل العربي، العدد٦٩، ١٩٨٤، ص ٦٨.

٣٨- عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية الثقافية: مناقشة نظرية، المستقبل العربي، العدد ٨٣، يناير ١٩٨٦، ص ٢٣.

٣٩- للمزيد حول ثقافة الفقر في مدن العالم الثالث أنظر:

- محمد الجوهري، سعاد عثمان، دراسات في الأنثربولوجيا الحضرية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٩١، ص ١٨٣.

- Susan Eckstin," Urbanization Revisited: Inner- City Slum of Hope and Squatter Settlement of Despair in world development", op, cit.p.177.

٤٠- ثروت اسحق، أبعاد الهامشية، حالة مصر، في: هامشيون في المدن العربية، مجلة جدل، العدد٤، ١٩٩٣، ص ٢٠.

الفصل الخامس

النمو الحضري في المجتمعات العربية

عوامله ومؤشراته

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل مجموعة من العناصر والمحاور الأساسية تتعلق بعملية النمو الحضري في المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمعات الخليجية بصفة خاصة من حيث: عوامله ومؤشرا ته من جانب، وخصائص المدينة العربية والخليجية من جانب آخر. حيث يتناول المحور الأول الظروف البنائية – التاريخية التي أسهمت في ارتفاع معدلات التحضر في تلك المجتمعات خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والكشف عن تأثير العوامل والمتغيرات المختلفة (الداخلية والخارجية) التي لعبت دوراً محورياً في التأثير في تلك العملية من جانب، والوزن النسبي لتأثير هذه العوامل من جانب آخر. كما يتناول المحور الثاني بعض المؤشرات الإحصائية التي تكشف عن ملامح التطورات التي تعرضت لها المدن العربية خلال تلك الفترة الممتدة من منتصف القرن العشرين وحتى الآن، وبعض التقديرات التي تعكس مستقبل ظاهرة النمو الحضري في تلك المجتمعات وبخاصة في مدنها الكبرى أو العواصم.

كما يتعرض المحور الثالث لخصوصية عملية التحضر في المجتمعات الخليجية، من حيث عواملها وملامح تطورها والخصائص البنائية والثقافية للمدن الخليجية، والمؤشرات الكمية التي تعكس تطور هذه المدن بشكل عام. وأخيراً نظرة عامة على الواقع الحضري الراهن في البلدان العربية والخليجية والتحديات المستقبلية التي تواجهها عواصم تلك المجتمعات في ظل التطورات والتغيرات العالمية والتي تُجسدها بشكل واضح العولمة على اختلاف أبعادها ومستوياتها: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية....إلخ.

أولاً: النمو الحضري في المجتمعات العربية: عوامله ومؤشراته

تشير الكتابات والمعطيات التاريخية إلى أن المنطقة العربية قد عرفت نمطاً للحياة الحضرية منذ فترة طويلة تعود إلى حوالي أربعة آلاف سنة قبل الميلاد. ولقد زاد نمو المدن وتطورها في أعقاب انتشار الإسلام عبر أرجاء المنطقة العربية وخارجها (الفتوحات الإسلامية). وأصبحت المدينة الإسلامية والعمارة الإسلامية خلال تلك الفترة من المفاهيم المتداولة عالمياً. ولازالت هذه المدن قائمة منذ مئات السنين في العديد من البلدان العربية (اليمن، العراق، مصر، تونس، الجزائر، والمغرب)، وفي بلدان أخرى خارج نطاق المنطقة العربية مثل: تركيا وايران وأسبانيا. وعلى الرغم مما تتمتع به مدن هذه البلدان من تحف تراثية وأشكال جمالية وزخرفة فنية رائعة، فقد تعرضت على مر التاريخ للإهمال سواء من قبل أصحابها من السكان المحليين الأصليين، أو من قبل القوى الاستعمارية. ففي بلدان شمال أفريقيا وخاصة في الجزائر، انتهجت الإدارة الاستعمارية طرقاً عديدة من أجل الحد من توسع المدينة الإسلامية العتيقة، وذلك بتطويقها من جميع الجهات بمبان أوروبية حديثة. وفي داخل المدينة نفسها تم تدمير أجزاء هامة منها للسماح بإقامة طرق ومبان تجارية ومؤسسات حكومية جديدة على النمط الأوروبي، وحتى بعد رحيل القوى الاستعمارية، فقد شهدت تلك المدن إهمالاً كبيراً، وتعرضت لنفس الممارسات الاستعمارية تقريباً، وذلك بدعوى أنها أصبحت لا تساير عصر العمارة الحديثة.

وهكذا مع التدهور الذي أصاب المدينة العتيقة، ثم الحجم المتزايد لسكان المدن بفعل الزيادة الطبيعية من جانب، والهجرة الريفية الحضرية المتزايدة من جانب آخر، فضلاً عن غياب سياسات وبرامج التخطيط الحضري الفعال

أو تحيز تلك السياسات في معظم الأحوال، فقد شهدت تلك البلدان العربية ما يمكن تسميته " بالنكسة الحضرية " والتي تمثلت في فشل السلطات المحلية في التصدي لوقف تيار الهجرة الريفية المتزايد، ثم فشلها كذلك في توفير المساكن الملائمة للأعداد المتزايدة من سكان تلك المدن، ومن ثم نتج عن ذلك حالة من الفوضى في عمليات إنشاء المباني السكنية، الأمر الذي أسهم في بروز ظاهرة التشوه الحضري على اختلاف مستوياتها وأبعادها(١).

وليس ثمة شك في أن نموذج التحضر الذي شهدته – وما تزال – المجتمعات العربية يختلف في كثير من خصائصه ومقوماته عن ذلك النموذج الذي عرفته المجتمعات الأوروبية ليس فقط خلال القرن التاسع عشر، ولكن أيضاً خلال القرن العشرين، وبصفة خاصة خلال النصف الثاني من هذا القرن ومنذ حصول العديد من تلك المجتمعات على استقلالها السياسي.الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه إذا كانت المدن الغربية قد نشأت وتطورت في ظل حركة تصنيع واسعة النطاق، ومن ثم ارتبط نمو وتطور هذه المدن بالتطور الصناعي الذي شهدته أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر، حيث سمحت الثورة الزراعية وما ارتبط بها من التحسن الكبير في مستوى الإنتاجية في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر بوجود فائض اقتصادي شجع على تراكم رأس المال الصناعي، ومن ثم تحقيق انطلاقة في مجال القوى العاملة والتي انخرطت في مجالات الصناعة. ومن ثم تؤكد المصادر والمعطيات التاريخية على حقيقة مؤداها: أن التطور الصناعي قد سبق حركة التحضر في المجتمعات الأوروبية بشكل عام، والمملكة المتحدة بشكل خاص. بينما على العكس من ذلك تشير البيانات والمعطيات التاريخية المتاحة عن العديد من المجتمعات العربية إلى أن المدن وبخاصة العواصم العربية قد نمت

وتطورت في ظل ظروف وعوامل أخرى مختلفة تماماً عن تلك التـــي نمــت وتطورت في ظلها المدن الأوروبية.

ومن ثم فالمدينة في البلدان العربية لم تكتسب أهميتها ومكانتها على كافــة المستويات والأصعدة نتيجة لنمو اقتصادي ذاتي حققته تلك المجتمعات، بقدر ما ارتبط نموها وتطورها بنمو اقتصادي موجه لخدمة الاقتصاديات الأجنبيــة في المقام الأول. ولذلك فإن النظرة العابرة للمدن والعواصم العربية تشير إلى أن هذه المدن كانت – وما تزال – تمثــل حلقــة الوصــل الأساســية بــين مجتمعاتها من ناحية، والعالم الخارجي من ناحية أخرى. ومن ثم كانت تؤدي وظائف مختلفة: سياسية و اقتصادية وثقافية وتجارية...الخ.تلــك الوظــائف المتعددة قد مكنت تلك المدن من اكتساب مكانة متميــزة علــى الــصعيدين: المحلي والعالمي.

ومن ثم يمكن القول أن المدن العواصم في المجتمعات العربية بشكل عام ما تزال تحمل خصائص وسمات ما يمكن تسميته " بالتحضر التبعي "، الــذي كان سائداً خلال المرحلة الاستعمارية. حيث حرصت القــوى الاســتعمارية على إقامة المدن وبخاصة الموانئ في المستعمرات لتمثل همزة الوصل بــين المستعمرات التابعة والمراكز الصناعية الرأسمالية الأوروبية. وعلى صــعيد آخر اهتمت هذه القوى بتطــوير المــدن العواصــم بمــا يحقــق المــصالح الاستعمارية في المقام الأول. ولذلك فإن اهتمام القوى الاستعمارية بعمليــة التحضر في المستعمرات لم يكن الهدف منها تطوير وتنمية تلك المستعمرات بقدر ما كان الهدف الأساسي من تلك السياسات الحضرية هو تحقيق المصالح الاقتصادية من جانــب، ولــضمان التبعيــة المطلقــة لتلــك المــستعمرات للاقتصاديات الرأسمالية المركزية.

هذا فضلاً عن أن هذه المدن كانت – وما تزال – تمثل مركزاً لاقامة الصفوات السياسية، وفيها تُرسم السياسات وتُقام المشروعات الاقتصادية وتنمو وتنتشر المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية والقضائية.

ولا شك أن الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية بشكل عام لا يختلف كثيراً عن ذلك الواقع الذي تعيشه البلدان النامية. فثمة خصائص عامة مشتركة لا تتعلق فقط بمعطيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها تتمثل أيضاً في الظروف السياسية والثقافية والبيئية. فظاهرة التخلف على اختلاف مستوياتها وأبعادها تتجسد بشكل واضح على مستوى هذه المجتمعات بصفة عامة، وإن كانت بنسب ودرجات متباينة. تلك المشكلة العامة(التخلف) تمثل في واقع الأمر تجسيداً للعديد من المشكلات المتشابكة والمتداخلة والمعقدة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل عام، ويأتي في مقدمتها مشكلات: الفقر، البطالة، الأمية، الجريمة، العنف، البيروقراطية، الفساد على اختلاف أنماطه وأشكاله، التضخم السكاني، انخفاض معدلات الإنتاجية ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تزايد معدلات الاستهلاك، تخلف وسائل الإنتاج، فضلاً عن النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية في المراكز الحضرية والعواصم بصفة خاصة وما يعكسه ذلك النمو العشوائي من مشكلات بيئية واجتماعية وثقافية...الخ من المشكلات التي أضحت تمثل تحديات هامة وخطيرة تواجه تلك المجتمعات ليس فقط على الصعيدين: السياسي والاقتصادي، ولكن أيضاً على الصعيدين: الاجتماعي والثقافي، فضلاً عن المشكلات البيئية بأنماطها المختلفة.

ومن المعروف أن مصادر الثروة في العالم العربي متنوعة نسبياً وتختلف من مجتمع عربي لآخر، وبصفة عامة فهي تشتمل على الثروة النفطية

والمساحات الزراعية والإمكانيات السياحية. ومن ضمن مجموعة البلدان العربية أيضاً هناك البعض ممن يعاني من ضغط سكاني يفوق الموارد والإمكانيات المتاحة، في حين نجد العكس تماماً بالنسبة لبلدان عربية أخرى. ولعل التنوع في مثل هذه الخصوصيات هو الذي فرض اتباع سياسات تنموية معينة دون أخر. وبناءاً عليه فقد ظهرت نماذج تنموية مختلفة أحياناً، بل ومتناقضة أحياناً أخرى، الأمر الذي انعكس بدوره على برامج وسياسات التخطيط والتنمية الحضرية، ومن ثم أدى إلى خلق واقع حضري في تلك المجتمعات العربية، وإن كان يتميز ببعض السمات العامة المشتركة، إلا أنه يعكس بدرجة كبيرة الظروف البنائية والثقافية التي تميز كل مجتمع عربي، والتي تمثل في مجموعها خصوصية المجتمع.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول أنه من الصعوبة الحديث عن نموذج عام ومطلق للتحضر والنمو الحضري على مستوى المجتمعات العربية، ولكن يمكن الحديث عن نماذج للتحضر، ومن ثم عن نماذج للمدن العربية وليس نموذج وحيد وعام للمدينة العربية، على الرغم من ضرورة الوعي بأن ثمة خصائص وسمات عامة مشتركة بين المدن العربية وبخاصة فيا يتعلق بظروف النشأة وعوامل التطور، وكذلك المشكلات الحضرية الناتجة عن معدلات النمو الحضري السريع والمتنامي الذي شهدته تلك المدن خلال العقود الأخيرة.

وفيما يتعلق بالعوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات التحضر والنمو الحضري في المجتمعات العربية وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فإن الكثير من الكتابات والتحليلات التي تناولت تلك القضية تؤكد

على أن ذلك النمو قد جاء انعكاساً لمجموعة من العوامل والمتغيرات تمثلت في:

١- الهجرة الريفية - الحضرية.

٢- ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين.

٣- السياسات والتوجهات التنموية المتحيزة للمجتمعات الحضرية وبخاصة العواصم والمدن الكبرى.

٤- اندماج المناطق الريفية المتاخمة في المدن (إعادة رسم الحدود الإدارية وما يرتبط بها من عمليات الضم الإداري لتلك المناطق للمدن).

وقد جاء في تقرير الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠ حول الوضع الاجتماعي العالمي للتحضر في الوطن العربي ما يلي:

" لقد تطورت المدن في الدول العربية في جيوب من الأراضي الصالحة للزراعة التي تحيطها مناطق شاسعة من سلاسل الجبال والمناطق الصحراوية، وربما جاءت بواقع هذه المدن على خطوط سير القوافل أو امتداد خط ضيق على الشواطئ أو امتداد الأنهار"(٢).

وعلى الرغم من أهمية تلك العوامل في تفسير عمليات النمو الحضري التي شهدتها المجتمعات العربية، إلا أن تأثيرها ليس تأثيراً مطلقاً. فقد تكون الهجرة الريفية العامل الأساسي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو الحضري في بعض المجتمعات العربية، بينما يقل تأثير هذا المتغير في تفسير الظاهرة نفسها في مجتمع عربي آخر...وهكذا بالنسبة للعوامل والمتغيرات الأخرى.

وثمة إجماع بين الدراسات التي اهتمت بفهم وتحليل تأثير الهجرة الريفية - الحضرية في المجتمعات العربية على أن النمو المتزايد للعواصم العربية كان دائماً على حساب المناطق الريفية والأقاليم الحضرية الأخرى، الأمر

الذي أدى إلى اتساع الفجوة بينهما. ومن ثم أصبحت المجتمعات الريفية تمثل مناطق طرد سكاني ليس فقط للكفاءات الفنية والإدارية، ولكن أيضاً للقرويين الفقراء غير المؤهلين الذين يتركون قراهم ويتجهون للمدن وبخاصة العواصم (مناطق الجذب) وذلك بسبب الفقر الشديد والبطالة وانخفاض مستوى الخدمات أو عدم وجودها أساساً في معظم المجتمعات الريفية. فضلاً عن أن المدينة تمثل أملا لمعظم القرويين، بمعنى أن ثمة بريقاً للحياة الحضرية يجذب القرويين للاتجاه إليها.

ومن ثم تؤكد هذه الدراسات على أن السياسات والتوجهات التنموية التي تبنتها ونفذتها حكومات البلدان العربية وبخاصة منذ حصول مجتمعاتها على الاستقلال السياسي، قد تمثلت في سياسات التحيز الحضري أو ما يطلق عليها " المركزية الحضرية " حيث اهتمت بالمدن العواصم من حيث تطويرها وتنميتها، وتجاهلت تلك السياسات المجتمعات الريفية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة ومن ثم أصبحت تلك المدن تمثل مناطق طرد للريفيين، بينما شكلت المدن وبخاصة العواصم مناطق جذب. ومن ارتفعت معدلات الهجرة إلى تلك المدن مما زاد من معدلات نموها الحضري(٣).

ويمكن القول أنه بينما كانت الهجرة الريفية هي المسئولة عن نمو المدن الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، والتي كانت نتاجاً للتطور الصناعي الذي شهدته هذه المجتمعات، فإن نمو المدن وبخاصة العواصم في البلدان النامية بصفة عامة والمجتمعات العربية بصفة خاصة يرجع في نسبة ٥٠% منه إلى الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين، و٥٠% لأثر الهجرة الريفية والتي تُعد انعكاساً لفاعلية وتأثير عوامل الطرد الريفي وعوامل الجذب

الحضري، والتي تمثل هي الأخرى انعكاساً لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة (اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وايكولوجية)(٤).

وحول هذه القضية تشير منظمة الأمم المتحدة إلى: "أن اتجاه نمو المدن بالقيمة المطلقة وكنسبة من السكان يتأثر باختلاف أنماط الخصوبة والوفيات والهجرة "(٥).

"The tendency towards city growth, both in absolute terms and as a proportion of population is influenced by differing patterns of fertility, mortality and migration"

وانطلاقاً من أهمية وتأثير الهجرة الريفية في النمو الحضري الذي شهدته المدن العربية، فقد زاد الاهتمام من جانب علماء الاجتماع الأنثربولوجيا والاقتصاد والجغرافيا والمخططين في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدراسة مختلف القضايا الخاصة بعملية الهجرة من البادية والريف إلى المدن الكبيرة والمتوسطة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات. ومن الأدلة على هذا الاهتمام، أن الجامعة العربية قد عقدت العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية لمناقشة موضوع مشكلات التحضير وتوطين البدو في المجتمع الريفي(*). كما اهتمت منظمة المدن العربية بمناقشة الموضوعات الهامة بالنسبة لمختلف جوانب الحياة في المدن في حالات الحرب والسلم، ووضع مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن بين القضايا الهامة التي ترتبط ليس فقط بحاضر المدينة العربية ومستقبلها، بل في استقرار المجتمعات الريفية ونموها (**).

وعلى صعيد آخر، فقد اهتمت المؤسسات العلمية ومراكز البحوث والجامعات بإجراء العديد من الدراسات في المجتمعات المستحدثة وإعادة

توطين أهل القرى التي تقع ضمن مناطق الإصلاح(مناطق السد العالي في مصر)، ومشروع الجزيرة بالسودان، ومشروع الفرات بسوريا...وغيرها.وعلى الرغم من اهتمام هذه الدراسات والبحوث بقضايا التكيف للبيئة الجديدة والمشكلات التي تواجه المهاجرين وطرق التغلب على تلك المشكلات، إلا أن هذه الدراسات كانت حتى تلك الفترة محدودة وتعالج قطاعات محددة من المجتمعات الريفية في البلدان العربية بشكل عام، وعلى مستوى كل مجتمع عربي بصفة خاصة. كما أن هذه الدراسات لم تتوصل إلى مفاهيم نظرية أو تحليل شامل لخصائص الهجرة من الريف إلى المدن واتجاهاتها ومراحلها وآثارها على الريف من ناحية، وعلى المدن من ناحية أخرى سواء على المدى القصير أو البعيد(٦).

وعلى الرغم من تباين الآراء حول مفهوم الهجرة واتجاهاتها وعواملها وإيجابياتها وسلبياتها على الصعيدين الريفي والحضري، إلا أن هناك اتفاقا بين الدراسات التي تناولت ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في العديد من البلدان العربية، على أن الهجرة الريفية – الحضرية قد لعبت دوراً أساسياً وملموساً في ارتفاع معدلات النمو الحضري في تلك البلدان وبخاصة في العواصم والمدن الكبرى.

وفيما يتعلق بالأدلة التي تؤكد على ارتفاع معدلات التحضر في المجتمعات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، فيمكننا توضيحها من خلال بعض البيانات الإحصائية المتاحة عن بعض المجتمعات العربية وذلك من بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

تطور نسبة سكان الحضر* إلى مجمل السكان في نماذج للبلاد العربية (٧)

١٩٥٠، ١٩٦٦، ١٩٧٤

الدولة	نسبة الحضر % ١٩٥٠	نسبة الحضر % ١٩٦٦	نسبة الحضر % ١٩٧٤
الجزائر	٢٥	٣٩	٥٢
مصر	٣٢	٤١	٤٤,٣
تونس	٣١	٤٠	٤٨,١
لبنان	٤٠	٥٦	٦٤
سوريا	٣٥	٤١	٤٥,٩
الأردن	٣٥	٣٨,١	٤٣

• يُقصد بالحضر: السكان الذين يقطنون في مدن يبلغ مجموع سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر.

يتضح من البيانات الإحصائية المختارة والواردة بالجدول السابق أن المجتمعات العربية قد شهدت معدلات تحضر عالية خلال الفترة من بداية الخمسينيات من القرن العشرين وحتى منتصف السبعينيات، وأن هذه المعدلات تختلف من حقبة لأخرى على مستوى المجتمع الواحد من ناحية، كما أنها تتفاوت من مجتمع عربي لآخر من ناحية أخرى.الأمر الذي يؤكد على التأثير الواضح للعوامل المختلفة التي أسهمت في هذا النمو المتزايد، حيث يأتي في مقدمة تلك العوامل الهجرة الريفية الحضرية، فضلا عن تأثير الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين، ناهيك عن تأثير السياسات والتوجهات التنموية التي نفذتها حكومات تلك الدول، وبخاصة تلك التي تتعلق ببرامج التخطيط والتنمية الحضرية. وعلى صعيد آخر، فإنه يصعب إغفال سياسات وبرامج التصنيع التي نفذتها هذه الدول أيضاً والتي تركز تنفيذها بشكل

أساسي في المدن وبصفة خاصة العواصم، الأمر الذي أسهم في ارتفاع معدلات الهجرة إلى هذه المدن ومن ثم ارتفاع معدلات نموها السكاني خلال تلك العقود.

ومن ناحية أخرى، تؤكد بيانات إحصائية حديثة على النسب المئوية للتحضر ومعدل النمو الحضري في بعض البلدان العربية يمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٤)

النسب المئوية للتحضر ومعدل النمو

الحضري في بعض البلدان العربية (٨)

الدولة	النسبة المئوية للتحضر بالنسبة لإجمالي السكان ٢٠٠٠ %	النسبة المئوية لمعدل النمو الحضري ٢٠٠٠-٢٠٠٥ %
الجزائر	٦٠	٣,٢
مصر	٤٥	٢,٣
ليبيا	٨٨	٢,٦
المغرب	٥٦	٢,٨
السودان	٣٦	٤,٥
تونس	٦٦	٢,٣
العراق	٧٧	٣,٣
الأردن	٧٤	٣,٥
لبنان	٩٠	١,٧
اليمن	٢٥	٤,٧

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن مجموعة من الحقائق من أهمها:

١- أن نسبة سكان الحضر في الدول المبينة بالجدول تعبر عن الارتفاع الملحوظ بالنسبة للمجموع الكلي لسكان هذه الدول، الأمر الذي يؤكد على أن البلدان العربية تشهد معدلات عالية للنمو الحضري.

٢- أنه على الرغم من أن ارتفاع معدلات التحضر على مستوى البلدان العربية يمثل ظاهرة عامة، إلا أن تلك المعدلات تختلف من مجتمع عربي لآخر. حيث يمكن الحديث عن فئات ثلاثة لتلك المعدلات كما تعكسها البيانات الواردة بالجدول. فثمة دول ترتفع فيها معدلات التحضر بشكل ملحوظ مثل: لبنان، ليبيا، العراق، الأردن. ومجتمعات أخرى تعتبر متوسطة مثل: تونس، المغرب، مصر، وفقاً للمؤشرات الإحصائية الواردة بالجدول. بينما هناك دول أخرى تقل فيها معدلات النمو الحضري بالمقارنة بالمجموعتين السابقتين مثل: السودان، و اليمن.

٣- يمكن تفسير هذه الاختلافات في ضوء مجموعة من العوامل والمتغيرات منها: طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تميز كل مجتمع عربي من جانب، وطبيعة التوجهات والسياسات التنموية، ومدى الاهتمام بعمليات التخطيط والتنمية الحضرية من جانب آخر، فضلاً عن اختلاف وتباين تأثير عوامل أخري مثل الهجرة الريفية، والزيادة الطبيعية من جانب آخر.

ولا شك أن ارتفاع معدلات النمو الحضري في البلدان العربية يُعد انعكاساً لظاهرة النمو السكاني المتزايدة التي تشهدها تلك المجتمعات نتيجة للزيادة الطبيعية والتي تُعد نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات المواليد الخام والانخفاض النسبي في معدلات الوفيات. ويمكننا توضيح ذلك من خلال بعض التقديرات

الحديثة للنمو السكاني في بعض المجتمعات العربية من البيانات الواردة فـــي الجدول التالي:

جدول رقم(٥)

الموقف السكاني لبعض الدول العربية التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة

(المعدلات عن متوسط الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠) (*)

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥	معدل المواليد لكل ألف نسمة	معدل الوفيات لكل ألف نسمة	معدل الزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة
مصر	٥٢٤٢٦	٦٤٢١٠	٩٠٣٥٥	٣١	٩	٢,٢
ليبيا	٤٥٤٥	٦٥٠٠	١٢٨٤١	٤٣	٨	٣,٦
الجزائر	٢٤٩٦٠	٣٢٩٠٤	٥١٩٥٠	٣٥	٧	٢,٨
المغرب	٢٥٠٦١	٣١٥٥٩	٤٥٦٤٧	٣٣	٨	٢,٤
السودان	٢٥٢٠٣	٣٣٦٢٥	٥٩٦٠٥	٤٣	١٤	٢,٩
العراق	١٨٩٢٠	٢٦٣٣٩	٤٩٩٩٢	٤٠	٧	٣,٤
الأردن	٤٠٠٩	٥٥٥٨	٩٨٧٩	٣٩	٥	٣,٣
سوريا	١٢٥٣٠	١٧٨٢٦	٣٤٠٨٢	٤٣	٦	٣,٦

* المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، الجهـــاز المركـــزي للتعبئـــة العامـــة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، يونيو ١٩٩١،جـــدول (١٣-١) ص ص ٣٣٠- ٣٣٧.

وتشير البيانات والتقديرات الواردة بالجدول السابق إلى أن تلـــك البلـــدان العربية سوف تشهد معدلات نمو سكاني متزايدة خلال السنوات القادمة نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وتراجع معدلات الوفيات، الأمر الـــذي سيـــصاحبه ارتفاع واضح في معدلات الزيادة الطبيعية ومن ثم معدلات النمو الـــسكاني. والواقع أن هذا النمو السكاني إذا لم يصاحبه زيـــادة فـــي معـــدلات النمـــو الاقتصادي سوف يُعرض هذه المجتمعات لأزمات كثيـــرة تعرقـــل عمليـــات

التنمية من ناحية، الأمر الذي ينعكس على عمليات التحضر ونمو المدن من ناحية أخرى.

والواقع أن معظم الدراسات والتحليلات التي تناولت قضية التحضر في البلدان النامية بشكل عام والمجتمعات العربية بصفة خاصة، قد أكدت على أن الكثير من المجتمعات العربية تتسم عملية التحضر فيها بسيطرة نمط " المدينة الدولة " City-State أو المدينة الرئيسية، حيث تعتبر المدينة رئيسية إذا ما اتخذت موقعاً مميزاً عن بقية المدن خلال عملية التحضر. ويضيف " هوزليتز" أن الوظائف القومية مثل: الدوائر الحكومية وتركز المؤسسات القومية والقيادات السياسية والعسكرية والخدمات في أولى مراحل نمو المدن الرئيسية، ونتيجة لذلك فإن هذه المدن تؤثر على التخطيط القومي في عدة مجالات منها:

١- أنها تمتص الاستثمارات القومية.

٢- تجذب مختلف المستويات المهنية من القوى العاملة.

٣- تسيطر على النشاطات الثقافية ، وتؤثر في تشكيل الخصائص الحضارية للدولة.

٤- أن لها آثار عكسية على نمو المدن المتوسطة والصغيرة والتي غالباً ما تواجه صعوبات في تحقيق نمو متوازن.

٥- ترتفع فيها معدلات الاستهلاك إذا ما قورنت بالمعدلات الإنتاجية (الصناعية والتجارية)(٩). ومن ثم فإن الظاهرة اللافتة للنظر والتي تؤكد عليها البيانات الإحصائية ومعطيات الواقع الميداني تتمثل في أن معظم المجتمعات العربية لا تكاد تعرف سوى مدينة كبيرة واحدة أو مدينتين على الأكثر (مدن مليونية)، والأمثلة على ذلك كثيرة: مصر(القاهرة والإسكندرية)،

سوريا (دمشق وحلب)، وكذلك العراق والمغـــرب...وغيرهـــا مـــن البلـــدان العربية الأخرى. كما أن هناك دول عربية لا تكـــاد تعـــرف ســـوى مدينـــة واحدة(١٠). ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الإحصائية الـــواردة بالجـــدول التالي:

جدول رقم(٦)

حجم السكان في المدن الرئيسية بالنسبة لمجموع السكان وإجمالي سكان الحضر في بعض الدول العربية عام ١٩٧٠(١١)

المدينة	السكان في المدينة ١٠٠,٠٠٠نسمة فأكثر	النسبة لمجموع السكان %	النسبة الإجمالية %
الجزائر	١٢,٠	٨,٢	٣٢,٥
القاهرة	٤٩,٦	١٥,٠	٣٤,٤
الإسكندرية	٢٠,٠	٦,٠	١٤,٢
نواكشوط	٠,٥	٠,٤	١,٦
كازبلانكا	١٥,٦	١٠,٠	٢٨,٣
مقديشو	٢,٣	٨,٢	٤٦,٠
الخرطوم	٢,٦	١,٦	٢٠,٠
بغداد	٢٣,١	٢٥,٣	٤٧,٧
عمان	٥,٠	٢٠,٨	٥٤,٤
بيروت	٩,٣	٣٢,٠	٧١,٥
دمشق	٩,٢	١٥,٠	٤٠,٠

تكشف البيانات الواردة بالجدول عن أن الكثير من المدن الكبرى وبخاصة العواصم قد شهدت معدلات عالية مـــن النمـــو الحـــضري خـــلال حقبتـــي الخمسينيات والستينيات، مما يؤكد على فاعلية وتأثير ليس فقط عوامل الطرد الريفي وعوامل الجذب الحضري أي الهجرة الريفية الحضرية، ولكن أيـــضاً تأثير الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين نتيجة للارتفاع الملحوظ في معدلات

المواليد والانخفاض النسبي في معدلات الوفيات بسبب التقدم الصحي والعلاجي وارتفاع مستوى الوعي الصحي، هذا فضلاً عن التوجهات السياسية والتنموية وبخاصة ما تعلق منها بالتنمية الحضرية والاهتمام المتزايد من جانب الحكومات العربية بالمدن العواصم والذي جاء على حساب الأقاليم الريفية والمجتمعات الحضرية الصغيرة والمتوسطة.

ولاشك أن هذا الارتفاع في معدلات النمو الحضري للمدن العواصم في البلدان العربية والذي جاء في معظمه نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الريفية قد نتج عنه العديد من التأثيرات السلبية وظهور الكثير من المشكلات ليس فقط على مستوى المدن وهى المجتمعات الجاذبة، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات الريفية وهى المجتمعات الطاردة للسكان، فهجرة الشباب من القرى للمدن صاحبه انخفاض في معدلات الإنتاج الريفي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في معدلات الدخل القومي بشكل عام، كما أن هذه الهجرة غير المنظمة قد أحدثت تأثيرات سلبية كثيرة على البنى الحضرية، بسبب عدم قدرة الاقتصاديات الحضرية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من المهاجرين مما أدي إلى تدهور المرافق والخدمات الحضرية وظهور مشكلات كثير منها: الفقر الحضري، البطالة الحضرية، الإسكان العشوائي، فضلاً عن مشكلات تتعلق بعملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين الريفيين مع الواقع الحضري.

ومن ثم شغلت ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية للمدن العربية اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بالدراسات الحضرية ليس فقط من حيث عوامله وأسبابها، ولكن أيضاً من حيث آثارها والمشكلات التي نتجت عنها ليس فقط على الصعيدين: الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضاً على

الصعيدين الثقافي والسياسي، فضلاً عن تأثيراتها على المستوى الإيكولوجي والبيئي.

ولقد استخدمت معظم الدراسات السوسيولوجية التي تناولت قضية الهجرة الريفية الحضرية بشكل عام مجموعة متنوعة من المفاهيم والأساليب المنهجية والتحليلية مثل التكيف Adaptation والاستيعاب Integration أو التكامل، والاندماج Assimilation، فضلاً عن اعتمادها على مداخل منهجية إحصائية تركز على التغيرات والمفاهيم والمبادئ القابلة للتحليلات الكمية بشكل أساسي.

وعلى صعيد آخر، ارتبطت المعالجة والتحليل والنتائج التي توصلت إليها معظم تلك الدراسات بالإطار النظري لعلاقة القرية بالمدينة والاختلاف في النظر إلى الفروق الريفية الحضرية. الأمر الذي دفع بعض المهتمين بالدراسات الحضرية إلى تصنيف تلك الدراسات وفقاً للأطر والمداخل النظرية التي انطلقت منها إلى:

أولاً: مجموعة الدراسات التي انطلقت من ثنائية " الريفي الحضري" والتي تقوم على تنميطات أو وضع نماذج مثالية للفروق بين الريف والحضر، من حيث التمييز بين القرية والمدينة كنمطين وثقافتين مختلفتين اختلافاً نوعياً في عناصرهما وخصائصهما، وكذلك في أنماط القيم والسلوك السائدة في كل منها. حيث تصبح الهجرة من الريف إلي المدينة العربية وكأنها انتقال من قطب إلى قطب أو من ثقافة إلى ثقافة أخرى مختلفة بحيث تظهر هنا مشاكل التكيف والاندماج بأعمق صورها.

ثانيا: مجموعة الدراسات التي تنطلق من منظور " المتصل الريفي الحضري"، حيث يرجع الاختلاف بين الريف والحضر إلى فروق كمية في

السمات والخصائص المميزة لكل منهما. وأن القرية والمدينة تقع على متصل يتراوح بين أقصى الدرجات ريفية وأقصاها حضرية. ومن ثم تتدرج المجتمعات المحلية بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية متصاحبة مع اختلافات متسقة في أنماط القيم والسلوك(١٢)، الأمر الذي يترتب عليه أن تصبح مشاكل التكيف واندماج المهاجرين في الوسط الحضري أقل حدة.

ولا شك أن اعتماد أي من الإطارين السابقين يتعلق بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي لعلاقة القرية بالمدينة من جانب، وبمستوى تطورها وتطور المجتمع موضوع الدراسة من جانب آخر، كما أنه يقود إلى نتائج مختلفة وتفسيرات متباينة من جانب ثالث.

ونظراً لأهمية ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية في فهم وتحليل ظاهرة النمو الحضري المتزايد الذي شهدته المدن العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين من ناحية، والآثار المختلفة التي نتجت عن تزايد معدلات هذه الهجرات إلى المدن وبخاصة العواصم منها، فقد اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث بالكشف عن النتائج المختلفة للهجرة الريفية على المدن العربية سواء ما تعلق منها بالتركيز على الآثار الاجتماعية، أو الآثار السياسية، أو الثقافية، أو البيئية والإيكولوجية، أو السكانية. ودون الدخول في تفاصيل حول نتائج تلك الدراسات، يمكننا القول أن الهجرة الريفية المتزايدة التي شهدتها المدن العربية خلال العقود الماضية من القرن العشرين قد أحدثت تحولات وتغيرات بنائية وثقافية في بنية المدن العربية، كما أنها أفرزت العديد من المشكلات الحضرية التي ما تزال تمثل تحديات هامة وخطيرة تواجه الحكومات العربية حتى الأن على كافة الأصعدة والمستويات(١٣).

وانطلاقاً مما سبق يمكننا القول، أن المدن العربية تشهد نمواً متزايداً، لكن مع غياب ضبط المعايير الحضرية المصاحبة لهذا النمو، ومن ثم التهاون في الرقابة الصارمة من قبل السلطات المختصة، ومع غياب بـــرامج وسياســـات التخطيط والتنمية الحضرية أو تميزها بالعشوائية، كل ذلك أدى إلـــى تـــشوه النسيج العمراني للمدينة. حيث تنمو أنماط المباني بأشكال وأنمـــاط عـــشوائية سرطانية في أنحاء المدن العربية، وتعيش في تلك المناطق الفئات الاجتماعية المتباينة والمتصارعة جنباً إلى جنب، الأمر الذي يؤدي إلى تباين وتنوع على صعيد البنية الثقافية الحضرية ونمو مـــا يـــسمى " الثقافـــات الفرعيـــة Sub-Culture سواء تلك التي تتبناها الفئات المهاجرة إلى المدينة والقادمـــة مـــن بيئات مختلفة داخلياً وخارجياً، أو الثقافات الفرعية الخاصة بـــسكان المدينـــة الأصليين على اختلاف وتباين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والعرقيـــة. الأمر الذي يؤدي إلى تباين وتنوع المفاهيم الحضرية بـــين هـــؤلاء الـــسكان جميعاً، ومن ثم تسهم هذه الظروف في خلق صراعات وتـــوترات وبخاصـــة حينما يزداد الطلب على الخدمات ذات النفع العام. وأنه إذا كانـــت الاســـتفادة من تلك الخدمات تشكل عاملاً هاماً من عوامل جذب المهاجرين الريفيين إلى المدينة، فإن تدهورها وشدة التنافس عليهـــا يخلـــق مزيـــداً مـــن التـــوترات والصراعات على الصعيد الحضري بشكل عام.

ثانياً: التحضر في المجتمعات الخليجية: عوامله ومؤشراته

على الرغم من أن ظاهرة النمو الحضري أصبحت تمثـــل ظـــاهرة عامـــة وعالمية، حيث تشير البيانات الإحصائية الحديثة إلى أن العـــالم الآن يغلـــب عليه الطابع الحضري إلى حد كبير. وأنه سيكون لنمو المدن أكبر الأثر على

عمليات التنمية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يعيش الآن حوالي ٣ بلايين نسمة في مناطق حضرية. وأن أكثر من ٧٥% من سكان أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا اللاتينية يعيشون الآن في مدن. وعلى مستوى العالم، هناك ٤١١ مدينة يعيش في كل منها أكثر من مليون نسمة بالمقارنة بـ ٣٢٦ مدينة في عام ١٩٩٠. وفي غرب أوروبا وأمريكا الشمالية على عكس ما هو حاصل في معظم المناطق الأخرى توجد هجرة من المدن الكبيرة إلى الضواحي والمراكز الحضرية الأصغر حجما(١٤).

كما تشير البيانات الإحصائية الحديثة والتقديرات المتوقعة إلى أن الزيادة في عدد سكان الحضر بين ١٩٧٠-٢٠٢٠ ستكون كلها تقريبا في البلدان النامية حاليا. وأن اثنان من كل ثلاثة من سكان الحضر يعيشان في مناطق نامية. وأنه بحلول عام ٢٠١٥ سيكون العدد أكثر من ثلاثة بين كل أربعة. وفي عام ٢٠٢٥ سوف يصبح العدد حوالي أربعة بين كل خمسة(١٥).

والواقع أن معدلات التحضر تختلف من مجتمع لآخر ومن مدينة لأخرى، كما أنها تختلف من مرحلة لأخرى.كما أن عوامل النمو الحضري هي الأخرى ليست مطلقة من حيث تأثيراتها على المدن. ومن فإنه ينبغي عند دراسة وتحليل عوامل التحضر في البلدان العربية أن نضع في الاعتبار أن تأثير تلك العوامل يُعد تأثيراً نسبياً وليس مطلقاً، بمعنى أنه يختلف من مدينة عربية لأخرى وذلك وفقاً للتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي حققه كل مجتمع عربي من ناحية، وطبيعة سياسات التنمية الاجتماعية والتنمية الحضرية واختلاف توجهاتها من مجتمع لآخر من ناحية أخرى. فثمة مدن عربية (خليجية على وجه الخصوص) قد ارتبط نموها وتطورها خلال العقود القليلة الأخيرة بمتغيرات وعوامل أخر قد تتشابه وقد تختلف في بعض

جوانبها مع تلك العوامل والظروف التي أسهمت في النمو الحضري المتزايد الذي شهدته الكثير من المدن العربية الأخرى في البلدان العربية غير المنتجة للنفط.

وفي ضوء ذلك يمكننا القول، أنه إذا كانت الهجرة الداخلية(من الريف إلي المدن) قد شكلت متغيراً أساسياً لتفسير الارتفاع المتزايد في معدلات النمو الحضري الذي شهدته – وما تزال – العديد من العواصم والمدن العربية الكبرى خلال العقود الأخيرة، فإن الأمر يختلف إلى حد كبير بالنسبة للمدن الخليجية. فقد استقبلت هذه المدن خلال العقود الثلاثة الأخيرة أعداداً متزايدة من العمالة الأجنبية (الهجرة الخارجية) أو الدولية، أثرت بشكل واضح على نمو وتطور تلك المدن ليس فقط على الصعيدين: الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضاً على الصعيدين: الثقافي الإيكولوجي.

وثمة تحليلات حديثة تنطبق بدرجة مباشرة على الأوضاع التي تشهدها المدن الخليجية وبخاصة فيما يتعلق بتأثير الهجرة الدولية على الواقع الحضري. حيث تؤكد تلك التحليلات عل أن الهجرة الدولية International Migration تدعم النمو الحضري. وأنه في الأماكن التي تشهد انخفاضا في معدلات الزيادة الطبيعية، وتدفق متواضع للمهاجرين (سواء من المجتمعات الريفية أو البدوية)، فإن الهجرة الدولية تسهم بفاعلية في النمو الحضري. وأن تدفق السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يتطلب توافر فرص العمل في المناطق الحضرية، وأن انخفاض تلك الفرص أو عدم توافرها في المناطق الريفية إنما يعبر عن الأنماط غير المتوازنة في عمليات التنمية بين المناطق الحضرية والريفية.وأنه بالمثل، فإن تدفق الهجرة الدولية إنما يعكس في الواقع أيضاً أنماط عدم التوازن الدولي في عمليات

التنمية. وأن هناك عوائق وحواجز عديدة تواجه الهجرة الدولية، فضلا عن أنها تتطلب عبور مسافات طويلة، كما أنها عملية مكلفة للشخص المهاجر. وعموما، هناك فجوة كبيرة على مستوى البيئات المألوفة والروابط والعلاقات الثابتة والمستقرة، والأشخاص المعروفين، وكذلك على مستوى الممارسات على اختلاف مستوياتها: القانونية، الاجتماعية، والثقافية. هذه الحواجز والعوائق تختلف في حدتها، كما تفعل تماماً التقنيات الحديثة والتي يمكن أن تقهرهم وتضعفهم(١٦).

والواقع أنه من الصعوبة الحديث عن عمليات النمو الحضري المتنامية والتي شهدتها المدن الخليجية بصفة عامة بدءاً من السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن، دون الحديث عن التحولات التي أحدثها ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية ومن ثم تدفق العائدات النفطية لتلك الدول. فقد اتجهت الحكومات الخليجية نتيجة لذلك لتبني برامج وخطط تنموية في مختلف المجالات، الأمر الذي تطلب معه ضرورة الاهتمام بإنشاء وتطوير مشروعات البنية الأساسية والخدمات المختلفة التي تتطلبها عمليات التنمية. ولا شك أن الاهتمام بتطوير المدن قد شكل إحدى هذه المتطلبات الأساسية وذلك من حيث إقامة مدن جديدة، أو تطوير وتنمية المدن القائمة والموجودة وبخاصة العواصم. وقد تبنت الحكومات الخليجية تلك السياسات الحضرية لتوفير الاحتياجات الأساسية والمرافق والخدمات الحضرية الضرورية للمواطنين أولاً، وللعمالة الأجنبية المتدفقة للعمل في هذه المجتمعات ثانياً.

ومن ثم جاء اهتمام الحكومات الخليجية بتطوير المدن استجابة لتلك التطورات، الأمر الذي تطلب الاهتمام بتوفير كافة الخدمات الحضرية

الأساسية ويأتي في مقدمتها: المساكن وخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والتليفونات، فضلاً عن الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية..إلخ من الخدمات الحضرية الضرورية الأخرى والتي تشكل دعامة أساسية لنجاح عمليات التنمية في المجالات المختلفة.

وبالتالي فقد كان لظهور النفط دور واضح وفعال في ارتفاع معدلات النمو الحضري الذي تشهده عواصم تلك المجتمعات. وأن انفتاح تلك المجتمعات على المستو الإقليمي والعالمي قد انعكس على سياسات التخطيط والتنمية الحضرية. كما أن الاعتماد المتزايد على العمالة الأجنبية، كان أحد العوامل الأساسية التي دفعت الحكومات الخليجية لتطوير المدن والمراكز الحضرية لمواكبة تلك التطورات التي شهدتها البنية السكانية المتنامية.

ويرى بعض المحللين أن سمة التنوع في النسق الثقافي الخليجي ليست هي بالسمة الجديدة على مجتمع هو الآخر تشكل بفعل هذا التفاعل الثقافي بين عناصره المحلية والأخرى الوافدة. وأن هذا التنوع الإثني وبالتالي الثقافي لسكان المنطقة قد ساعد عبر تاريخ المنطقة الحديث على تشكل تراث ثقافي متنوع من حيث عناصره ومكوناته، إلا أنه متميز من طبيعته عن المؤثرات الداخلة في تكوينه، بمعنى آخر، أن تشكل النسق الثقافي قد ساهم فيه بالإضافة إلى الظروف الطبيعية والاقتصادية علاقة المنطقة بالمجتمعات المجاورة. ومن الأهمية القول أن مجتمعات الخليج وبفعل مجاوراته للمجتمعات والثقافات الفارسية والهندية، بات أكثر المجتمعات العربية تأثراً بها. وربما قد ذهب، وبفعل عمليات الهجرة العمالية الأجنبية والاستخدام الواسع والمتعدد لها، ليتأثر بالثقافات الأسيوية الجديدة: الفليبينية والتايلندية.....وغيرها.

وفي منطقة الخليج، فقد أثار الارتفاع الكبير في حجم العمل الأجنبي غير العربي الذي بات يشكل في بعض أقطار المنطقة أكثر من ٦٠% من الهيكل السكاني العام، الكثير من المخاوف السياسية والثقافية، وكذلك الاهتمام على الصعيد الرسمي كما هو الحال على الصعيد الأهلي. وقد عبر عن ذلك أحد الكتاب العرب بقوله " يؤدي الاعتماد المتزايد على العمالة الأسيوية وبأعداد كبيرة نسبياً في هذه المجتمعات الخليجية التي تتصف معظمها بالضآلة السكانية إلى إثارة مخاطر فقدان هذه المجتمعات لهويتها وثقافاتها ولغتها العربية..."(١٧).

وعلى الرغم من ذلك، فان ثمة صعوبة أخري تتعلق بإشكالية الحديث عن نموذج عام للمدينة الخليجية، أم الحديث عن نماذج للمدن الخليجية. لا شك أنه على الرغم من التسليم بوجود سمات عامة كثير مشتركة تتميز بها المجتمعات الخليجية، ومن ثم المدن الخليجية، فإن الوضع يتطلب أن نضع في الاعتبار أن هناك خصوصية لكل مجتمع خليجي، هذه الخصوصيات يمكن فهمها وتحليلها في ضوء مجموعة من الأمور من أهمها: درجة ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي حققه كل مجتمع خليجي، و طبيعة السياسات والتوجهات التنموية التي نفذها كل مجتمع خليجي خلال العقود الأخيرة، وكذلك طبيعة السياسات والبرامج التي تتعلق بالتخطيط والتنمية الحضرية، وبخاصة سياسات توطين البدو، بالإضافة إلى خصائص التركيبة السكانية لكل مجتمع خليجي والتي تعبر أيضاً بشكل أو بآخر عن تلك الخصوصيات. ناهيك عن تأثير مدى انفتاح المجتمع الخليجي على المجتمعات والثقافات الأخرى عربياً وإقليمياً ودولياً. هذه الأمور جميعها توضح خصوصية التحضر في كل مجتمع خليجي، رغم الوضع في الاعتبار

أن ثمة سمات كثير عامة ومشتركة تميز المدن الخليجية. ولذلك فإن الحديث عن نموذج عام للمدينة الخليجية أمر يحتاج إلى مراجعة. فالواقع الخليجي يؤكد على وجود نماذج للمدن الخليجية وليس نموذجاً واحداً عاماً.

وتؤكد دراسة حديثة تناولت الثقافة التقليدية ومتغيرات التحضر العربي الخليجي على أن هناك مجموعة من العوامل أسهمت بدرجات متفاوتة في النمو الحضري في تلك المجتمعات حددها في العوامل التالية: المتغير الأسري، والمتغير التنظيمي، والمتغير التربوي، والمتغير القيمي، والمتغير الديموجرافى، وأيضاً المتغير المعرفي والقيمي. ويؤكد الكاتب على أن تأثير تلك العوامل على عملية التحضر الخليجي يُعد تأثيراً نسبياً، وليس مطلقاً. وأن الواقع الحضري في تلك البلدان ما زال يواجه دوامة التفاعل الجدلي المركب بين قوى التقليد وقوى التحضر، وهو تفاعل يسير نحو مزيد من التوازن والتكامل والمواءمة. وأن سكان المدن الخليجية لم يتخلوا عن أعرافهم القبلية والريفية، إلا أنهم لم يرفضوا معايير المدن التي وفدوا إليها. ويبدو أن الصيغة الغالبة على تكيفهم الثقافي والاجتماعي والنفسي لا تتعدى التعديلات والتحويرات الجزئية لكثير من قيم ومعايير البوادي والقرى. ومع أن هذه التعديلات تبدو كثيرة وكبيرة جداً على مستوى الأنشطة التجارية والمالية والتقنية والترفيهية، إلا أنها تنكمش قليلاً أو كثيراً على مستوى السلوك الطقوسي والقرابي والزواجي والتربوى(١٨).

كما نظر بعض الكتاب الخليجيين إلى الجسم السكاني الأجنبي على أنه قد أصبح " مدنساً لهذه المجتمعات "، وأنه " واقع مفزع ومخيف "، وأنه " أحد أسباب انتشار الجريمة "، وأنه " قنبلة اجتماعية موقوتة تنتظر الإنفجار "(١٩).

وبالرغم من تعدد وتنوع العوامل والظروف التي أفرزت النمو الحضري المتزايد الذي تشهده البلدان الخليجية بشكل عام ومدنها الكبرى بصفة خاصة، فإن الحقيقة المؤكدة والتي ركزت عليها العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت قضية التحضر وانعكاساتها على المدن الخليجية تتمثل في التأكيد على الدور الفعال الذي لعبه النفط في عملية النمو الحضري الذي تشهده هذه المجتمعات.

وتشير البيانات الإحصائية المتاحة عن بعض المدن الخليجية على أن هذه المدن قد شهدت نمواً واضحاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة منه. حيث كانت نسبة السكان الذين يعيشون في مدن (والتي يبلغ عدد سكانها ٢٠٠٠٠ نسمة فأكثر) في مجتمع الإمارات في عام ١٩٥٠ لا يتجاوز ٢٥% من إجمالي سكان المجتمع، ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٦٦ لتصل إلى ٥٠,٦%، ووصلت في عام ١٩٧٥ ٦٥,٢%. ثم بلغت في عام ١٩٨٠ حوالي ٨٠,٩%. وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أن النسبة المئوية للتحضر في الإمارات عام ٢٠٠٠ قد بلغت حوالي ٨٦%.

وفي المملكة العربية السعودية، كانت نسبة سكان المدن في عام ١٩٥٠ حوالي ٩% من إجمالي السكان، ارتفعت في عام ١٩٦٦ لتصل إلى ٢٣%، ثم بلغت في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٢,١%. وتشير البيانات الحديثة إلى أن النسبة المئوية للتحضر في السعودية قد بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالي ٨٦%.

وكذلك الحال في الكويت، فبعد أن كان إجمالي سكان المدن في عام ١٩٥٠ حوالي ٥١% من إجمالي السكان، ارتفع هذا العدد ليصل إلى حوالي ٦٢% عام ١٩٦٦، ثم شهد ارتفاعاً متزايداً، حيث بلغ في عام ١٩٧٥ حوالي

٨٨%. وتشير النسبة المئوية للتحضر في عام ٢٠٠٠ إلى أن سكان الحضر في الكويت قد بلغ حوالي ٩٨%. وتشير البيانات ذاتها إلى أن النسبة المئوية للتحضر في عُمان في عام ٢٠٠٠ قد بلغت حوالي ٨٤%(٢٠).

ومن الواضح أنه لا يمكن تفسير بروز ظاهرة النمو الحضري الذي شهدته المدن الخليجية خلال السنوات الأخيرة من حيث نظم التخطيط وأشكال البناء والتنظيم بمعزل عن ديناميات التراكم الرأسمالي المرن الذي تتصف به اليوم الرأسمالية المتأخرة Late Capitalism وانسيابات ومشاهد الثقافة العالمية المصاحبة لهذا التراكم المتنامي. وعلى مستو عام وأكثر شمولية، فإن مدن الخليج المعاصرة تمثل مواقع كبيرة ومترامية بإمداداتها، حيث تنصب فيها كثير من قوى ومشاهد العولمة Globalization . ولا شك أن تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة بأصولها العرقية والثقافية المتباينة، والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، ورأس المال وحركته ومؤسساته، والتطور الواضح في مجال الاتصال والإعلام، فضلاً عن الخدمات العالمية الحديثة، كل هذه المتغيرات وغيرها قد شكلت المنطلقات والقوى الفاعلة التي أسهمت أساساً في بناء تلك المدن وتطورها خلال السنوات الأخيرة على وجه الخصوص. ومن ثم يلاحظ اليوم تحت ظلال الاقتصاد العالمي الذي تتحكم فيه الشركات العالمية المتعددة الجنسيات هيمنة متزايدة للنمط الغربي في تخطيط وبناء المدن الخليجية(٢١).

أما عن خصائص التحضر في المدن الخليجية، فإن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة التحضر في المجتمعات الخليجية على أن هناك مجموعة من الخصائص تميز تلك المدن من أهمها:

١- نمو سكاني سريع وتركز هذا النمو في المدن.

٢- بروز المدينة الواحدة الكبيرة " المدينة الدولة " حيث يعـيش فيهـا مـن ٨٠%-٩٠% من مجموع السكان في الدولة.

٣- ظهور تركيبة سكانية جديدة في المدن الخليجية، فالغالبية العظمى للسكان أجانب وافدون جاءوا للعمل بعد ظهور اقتصاد النفط في هذه المجتمعات.

٤- لقد كانت مقومات ومعدلات التحديث والتنمية في دول الخلـيج القديمـة بسيطة ومحدودة للغاية: التعليم والصحة والقوى البشرية المدربة...وغيرهـا من المقومات الأخرى، وبالتالي استدعت هذه الخاصية في ضوء المتغيـرات الناتجة عن استثمارات النفط إلى استيراد العمالة الوافدة.

٥- كما تتميز المدن الخليجية عن غيرها من المدن العربية الأخرى أو مـدن البلدان النامية بصورة عامة بأنها تطـورت بـسرعة وتعـددت تـصاميمها العمرانية، وقامت المباني الضخمة والعمارات المتعددة الطوابق، والـشوارع العصرية العريضة بجانب الأحياء التقليدية والمساكن ذات الطـابع الـشرقي بمواد بنائها وممراتها الضيقة.

٦- ومن أهم خصائص المدن الخليجية أيضاً التعقيد الواضح والتباين الـشديد في التركيبة السكانية، كما تتميز البيئة الحضرية الخليجية كذلك بعدم التجانس والفروق الواسعة بين الجماعات السكانية المختلفة بسبب تباين القيم والعادات والتقاليد، وما تعكسه تلك الاختلافات من توجهات وأنماط سـلوكية متباينـة ومتنوعة، الأمر الذي يصاحبه ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التـي أضحت تمثل تهديداً واضحاً للبنى الحضرية بشكل عام.

٧- إن ماتم في المدينة الخليجية هو عملية تحضر سريع وفوري،وفقاً لتعبير " جانيت أبو لغد"، حيث جاءها المواطنون المحليـون وجاءهـا المهـاجرون

ليسهموا في بناء هذه المدن ويخدموا مناشطها الاقتصادية وليخـــدموا كـــذلك المواطنين في أحوال عيشهم الجديدة(٢٢).

أما عن البناء العمراني والإيكولوجي للمدينة الخليجيـــة، فتـــشير بعـــض الدراسات إلى أن المدينة الخليجية تنقسم إلى ثلاثة أنماط وأشكال من المـــدن الفرعية، متمايزة طبقياً من حيث ساكنيها، كما أنها متباينة في أساليب وأنماط الحياة، وأنماط العلاقات الاجتماعية، هذا فضلاً عن تبـــاين نظـــم التخطـــيط والعمارة وأشكال البناء. ففي المدينة الخليجية نجد: المجـــاورات القديمـــة أو الأحياء الشعبية، كما نجد أيضاً نموذج العمارات والفلات المخصصة للخبراء الأجانب. وبجوارها نجد العمارات الحديثة والتي جاءت مواصفاتها لإســـكان ذوى الدخول المتوسطة من العاملين في الحكومة والقطـــاع الخـــاص. أمـــا النموذج الثالث من عمران المدينة الخليجية فيتمثل في اسكان المحليـــين فـــي الضواحي والأطراف. وأخيراً هناك مناطق الإسكان الحكومي لذوي الـــدخول المحدودة والدنيا من موظفي الدولة والقطاع الخاص(٢٣).

يبقي القول أن المجتمعات العربية بشكل عام تشهد اليوم معدلات تحضر عالية نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين والتي انعكست بشكل واضح على معدلات النمو السكاني في تلك المجتمعات . حيث تشير الإحصاءات الحديثة إلـــى أن مصر قد جاءت في المرتبة الخامسة عشر من حيث ترتيب الأقطار الكبـــرى على مستوى العالم فيما يتعلق بإجمالي السكان عام ٢٠٠٢ (٧١مليون نسمة) وفي الوقت ذاته تشير التقديرات إلى أنها سوف تحتل المرتبة الرابعة عـــشر بين الأقطار الكبرى World's Largest Countries على مستوى العالم فـــي عـــام ٢٠٠٥، حيـــث يـــصل إجمـــالي ســـكانها حـــوالي ١١٥مليـــون

نسمة(٢٤).الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن الظاهرة التي تتسم بها عملية التحضر في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمعات الخليجية على وجه الخصوص تتمثل في النمو السكاني للمدن العواصم أو المدن الكبرى. حيث تؤكد بيانات إحصائية حديثة على أن مدينة القاهرة قد بلغ إجمالي سكانها حوالي (١٠,٧٧٢,٠٠٠نسمة) وتأتي في المرتبة السابعة عشر على مستوى مدن العالم، وأن مدينة الإسكندرية قد بلغ إجمالي سكانها (٣,٩٩٥,٠٠٠نسمة) وتأتي في المرتبة الستين على مستوى مدن العالم، وكذلك مدينة الرياض والتي يبلغ إجمالي سكانها (٣,٣٢٨,٠٠٠نسمة)وتحتل المرتبة السادسة والثمانين على مستوى مدن العالم (٢٥).

ومن جانب آخر، تشير بيانات إحصائية أخرى عن المدن العواصم على مستوى البلدان العربية والخليجية إلى أن هذه المدن قد شهدت نمواً سكانياً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم(٧)
إجمالي سكان بعض العواصم
العربية والخليجية
٢٠٠٢

الدولة	المدينة	إجمال عدد السكان(بالألف)
الكويت	الكويت	١٥١,٠٦٠
المغرب	الرباط	١,٢٢٠,٠٠٠
عُمان	مسقط	٣٥٠,٠٠٠
قطر	الدوحة	٣٠٠,٠٠٠
السودان	الخرطوم	٩٢٤,٥٠٥
سوريا	دمشق	١,٥٤٩,٩٣٢
الإمارات	أبو ظبي	٣٦٣,٤٣٢

تؤكد البيانات السابقة على أن المجتمعات العربية تـشهد نمـواً حـضرياً وبخاصة على مستوى المدن العواصم، الأمـر الـذي يـشير إلـى طبيعـة التوجهات السياسية والتنموية لتلك الدول من ناحية، ومـدى انعكـاس تلـك التوجهات علة عمليات التخطيط والتنمية الحضرية من ناحية أخرى (٢٦).

خاتمة:

يتضح من التحليلات البنائية لعمليات التحضر والنمـو الحـضري الـذي شهدته المدن العربية بعامة والمدن الخليجية بخاصة أن هناك سـمات عامـة مشتركة بين هذه المدن جميعها تتمثل في معدلات النمو الحضري الـسريع، والذي صاحبة زيادة متنامية في نسبة السكان الذين يعيشون فـي مجتمعـات حضرية بالنسبة لإجمالي السكان على مستوى كل مجتمع عربـي وخليجـي. وأن تلك الظاهرة عل الرغم من أنها أصبحت ظاهرة عامـة علـى مـستو المجتمعات العربية والخليجية، إلا أنها تختلف من حيث: معدلاتها ومؤشراتها وعواملها وتأثيراتها من مجتمع لآخر. تلك الاختلافات هي نتاج لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة بعضها يرتبط بالأوضاع والظـروف الداخليـة الخاصة بكل مجتمع عربي (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية)، والبعض الآخر يرتبط بظروف خارجية(تاريخية ومعاصرة). وأن تأثير تلـك العوامل سواء الداخلية أو الخارجية على عملية التحضر والنمـو الحـضري تأثيراً نسبياً وليس مطلقاً.

كما يتضح أيضاً من تلك التحليلات أنه من الصعوبة الحديث عن نمـوذج عام ومطلق للتحضر والنمو الحضري على مستوى البلدان العربيـة بـشكل عام، والبلدان الخليجية بشكل خاص، ولكـن يمكـن الحـديث عـن نمـاذج

للتحضر، ومن ثم نماذج للمدن العربية ونماذج أخرى للمدن الخليجية، على الرغم من أنه ينبغي عدم تجاهل السمات العامة والمشتركة التي تميز عملية التحضر التي شهدتها المدن العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة فيما يتعلق بظروف وعوامل تطور تلك المدن والمشكلات الحضرية التي صاحبت ذلك النمو المتزايد. وفي الوقت ذاته لا ينبغي أن نتجاهل السمات العامة التي تميز المدن الخليجية والتي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين في ظل تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مرت بها هذه المجتمعات انعكست بشكل واضح على نموذج التحضر والنمو الحضري الذي شهدته خلال تلك الفترة. هذا إلى جانب تأثير العوامل والمتغيرات الخارجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي والتي انعكست بشكل واضح ليس فقط علي النمو الحضري لتلك المدن ولكن أيضاً على بنائها الداخلي على كافة الأصعدة والمستويات.

إن المعطيات الواقعية والمؤشرات الإحصائية للمدن العربية والتطورات السريعة التي لحقت بها خلال العقود الأخيرة تعبر بحق عن مدى درجة الاختلاف والتنوع في الأوضاع السكانية في الوطن العربي، فضلاً عن تنوع الأوضاع الاقتصادية، تلك التي تؤثر على إمكانية إيجاد صيغة موحدة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن النمو الحضري السريع، ومدى إمكانية التحكم في أسباب ذلك النمو سواء أكان الأمر يتعلق بالزيادة الطبيعية المرتفعة في عدد السكان الحضريين، أم في تزايد معدلات الهجرة الريفية للمجتمعات الحضرية وبخاصة العواصم والمدن الكبرى.

ولا شك في أن التنمية الحضرية تمثل الآن مطلباً أساسياً وملحاً، وبخاصة في ظل تطور وتنامي حجم المشكلات الحضرية التي تعاني منها المدن

العربية على اختلاف أحجامها ومستوياتها، الأمر الذي أصبحت معه تـشكل تحدياً يواجه حكومات تلك المجتمعات ليس فقط على الصعيدين: الاقتـصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيدين السياسي والأمنـي، ناهيـك عـن التحديات الثقافية والبيئية. ومن ثم أصبحت عمليات التنميـة بـشقيها العـام والمحدد مطلباً أساسياً لا سيما وأنها تشير إلى العمليات المتشابكة والمـستمرة والتي يمكن من خلالها مساعدة المجتمعات لكي ترفع من مستوى الحياة فيها بطريقة مقصودة وهادفة وواعية ومخططة. سواء تمت هـذه العمليـة علـى مستوى المجتمعات الريفية فإنه يُطلق عليها مـسمى " تنميـة ريفيـة Rural Development أو تمت على مستوى مجتمعات حضرية فإنه يُطلـق عليهـا مسمى " تنمية حضرية Urban Development أما إذا تمت هذه العملية علـى مستوى إقليم فيطلق عليها " تنمية إقليمية Regional Development

ووفقاً لهذا المعنى، فإن التنمية الحضرية ينبغـي أن تـشتمل علـى كـل الجوانب الهيكلية في البنية الحضرية بشكل متوازن ومتكامل: أي ينبغـي أن تركز تلك العملية على تطوير كل عناصـر ومكونـات البنيـة الحـضرية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية وأن تسعى التنمية إلـى تـوفير الخدمات الحضرية بشكل متوازن، وتدعيم مبدأ المشاركة الاجتماعية الفعالـة لجميع الفئات الاجتماعية في المراحل المختلفة لعمليات التنميـة بـدءاً مـن عمليات التخطيط مروراً بعمليات التنفيذ وصولاً لعمليات المتابعة والتقييم، بما يضمن نجاح تلك العمليات التنموية، وأنها تعبر بشكل حقيقي وواقعـي عـن مصالح كل الفئات الاجتماعية التي تقيم في المجتمعـات الحـضرية المـراد تنميتها وتطويرها. بمعنى آخر ينبغي أن لا تكون عمليات التنمية متحيزة لفئة اجتماعية دون الفئات الأخرى، أو لمدينة دون المدن الأخرى.

المراجع والهوامش

١- أنظر:

- رابح بو دبابة، الهجرة الريفية وأثرها في النمو الحضري ونمو المـــدن العربية، شئون اجتماعية، العدد السادس والـــستون، الـــشارقة، ٢٠٠٠، ص ص ١٧-١٨.

-Boudebaba, R," Urban Growth and Housing Policy in – Algeria, Avebury, London. 1992.

٢- عبد الإله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصـــرة فـــي الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولـــى، الكويـــت، ١٩٨٠. ص ١٤٥.

3- See:

- Tahire Erman, " Becoming Urban or Remaining Rural" The Views of Turkish Rural - To- Urban Migrants on the Integration ", International Journal of Middle East Studies. Vol,30,N.4,(Nov1998),pp.541-559.

- Michael P.Todaro," Economic Development in the third world", Fourth Edition, Longman, New York, London, 1993. pp.263-275.

4- See:

- John J, Macionis," Society The Basic", Prentic Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, Second Edition,1994.pp.376-378.
- Oberai,A.S,"growth , Employment and Poverty in third world mega-cities, Geneva: International Labors Organization.1993.p.84ff.
- United Nation," The worlds Women 1995. Trends and Statistics, Series K, No.12, New York: United Nation.1995.p.41ff.
- Nafis Sadik," The State of World Population 1996: Changing places: Population, Development and the urban future",
http://www.unfpa.org/SWP/1996/SwP96MN.HTM.p-1,pp.37-39.
-"Urbanization"
http://www.bbc.co.uk/dna/h2g2/A757415.p.1
-Population Reports," Population Growth and Urbanization",
http://www.jhuccp.org/pr/urbapre.stm.pp.1-2.
-Andrew Webster," Introduction to the Sociology of Development", Second Edition, Macmillan 1987.p.112.
-"Crime or Development: Who calls the Shots?",

http://www.panos.org.uk/briefing/crime.htm.1997.pp.6-7.

- عبد الله عطوى، جغرافية المدن، الجزء الثـاني، دار النهـضة العربيـة، بيروت،٢٠٠٢، ص ١٦.

- رابح بو دبابة، الهجرة الريفية وأثرها في النمو الحـضري ونمـو المـدن العربية..، مصدر سابق، ص ١٣.

5-United Nations," The State of world population, 1996.United Nations population Fund,p.35.

(*) مثل مؤتمر مشكلات التحضر في الوطن العربي، عقد في طرابلس عـام ١٩٧١، ومؤتمر حول مشكلات توطين البدو في الوطن العربي والذي عقـد في القدس عام ١٩٦٥...، وغيرها من المؤتمرات الأخرى.

(**) عقدت منظمة المدن العربية منذ إنشائها عام ١٩٦٧ أربـع مـؤتمرات تناولت في كل منها مناقشة العديد من الموضوعات الهامـة مثـل مقومـات تخطيط المدينة العربية، المعايير والقيم القياسية لها (المؤتمر الأول عقد فـي بيروت عام ١٩٦٨)، وأهم المشكلات التي تواجه البلديات في العالم العربـي والحلول المناسبة لها (المؤتمر الثاني عقد في المنامة عام ١٩٧٠).

٦- عبد الإله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصـرة فـي الدراسات الحضرية...، مصدر سابق، ص ص ١٩٥-١٩٦.

٧- أنظر:

- الكتاب السنوي للأمم المتحدة، ١٩٧٤، ص ص ١٣٤-١٤٥.

- فهمي الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، عمـان، ١٩٩٢، ص ص ٣٥٠-٣٥١.

٨- الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA ، حالة سكان العالم ٢٠٠١، عن جدول المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ص ص ٧٠-٧٢.

٩- عبد الإله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية...، مصدر سابق،ص ص ١٥٣-١٥٤.

١٠- السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٢٧٧-٢٧٨.

١١- عبد الإله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية...، مصدر سابق، ص ص ١٥٩-١٦٠.

١٢- جدعون جوبرج، الفروق الريفية الحضرية، ترجمة محمود عودة، في:ميادين علم الاجتماع، محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣،ص ص ٦٥-٦٦.

١٣- <u>للمزيد حول الآثار المختلفة للهجرة الريفية على المدن العربية أنظر:</u>

- إسماعيل سرور شلش، التحضر والنمو الحضري في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية، العدد ٥، ١٩٧٩،ص ١٩.
- مارشال كلينارد، الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف، ترجمة السيد الحسيني، في: ميادين علم الاجتماع...، مصدر سابق، ص ٢٩٣.
- ستيفن كاسلز، جود لا كوساك، العمال المهاجرون، ترجمة محمود فلاحة، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٩، ص ص ١٦٥-١٦٨.
- سعد الدين إبراهيم، مدن العالم العربي، الحاجة إلى استراتيجية حضرية جديدة، مجلة دراسات عربية، العدد ٦، ١٩٧٥، ص ٣٠.

- زهير حطب، عباس مكي، السلطة الأبويـــة والـــشباب، دراســة ميدانيـــة اجتماعية نفسانية حول طبيعة السلطة وتمثلها، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٢١٣-٢٢٧.
- ثريا التركي، هدى رزيق، تغير القيم في العائلة العربية، مجلــة المــستقبل العربي، العدد ٢٠٠، ١٩٩٥، ص ص ١٠٠-١٠١.
- محمود أمين العالم، الوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٦٤.
١٤- الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، حالة ســكان العالم ....، مصدر سابق، ص ٣٢.
- Population Growth," Addressing The Environmental Effects of Population Growth and Urbanization ", http://www.geocities.com/mtaereal1984/pages/populatio_growth.htm.pp.1-2.
15- United Nations, "The State of world population, op,cit,p.1.
16- Nafis Sadik, "The State of world population 1996: changing places: Population, Development and the urban future", op,cit,p.36.
١٧- جلال عبد الله معوض، التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربيـــة الخليجية، مجلة الخليج والجزيرة العربيـــة، العـــدد ٥١، يوليـــو ١٩٨٧، ص ٢٠٨.

١٨- قيس النوري، الثقافة التقليدية ومتغيرات التحضر العربـي الخليجـي، شئون اجتماعية، العدد الثامن والعشرين، الـشارقة، ١٩٩٠،ص ص ١٠٢-١٢٠.

١٩- باقر سليمان النجار، العمالة الأجنبية في الخليج: في معضلة البحث عن بديل، في: أوراق العمل المقدمة للملتقـى الاجتمـاعي الثالـث لجمعيـات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات، الـشارقة، ٢-٤ فبراير، ١٩٩٤، ص ٦٣.

٢٠- أنظر:

- الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العـالم ٢٠٠١، عن جدول المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية، ص ص ٧٠-٧٢.

- فهمي الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع....، مصدر سابق، ص ص ٣٥٠-٣٥١.

- عبد الإله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، الاتجاهـات المعاصـرة فـي الدراسات الحضرية....، مصدر سابق، ص ١٥٩.

- د.ف.ف. كوستيلو، التحضر في الشرق الأوسط، ترجمة رمضان عريبـي خلف الله، مراجعة أمين توفيق الطيبي، المنـشأة العامـة للنـشر والتوزيـع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٤، ص ص ١٣٨-١٤١.

- ناصر ثابت، نمو المدن ومشاكل التحضر في الإمارات العربية المتحـدة، دراسة ميدانية، شئون اجتماعية، العدد التاسع والثلاثون، الـشارقة، ١٩٩٣، ص ٨٥.

- رابح بو دبابة، الهجرة الريفية وأثرها في النمو الحضري ونمو المدن العربية...، مصدر سابق، ص ص ١٦-١٨.

٢١- سليمان خلف، خصائص التحضر في المدينة الخليجية، كتاب الرافد، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، الشارقة، ١٩٩٦، ص ص ٤٢-٤٣.

٢٢- أنظر:

- سليمان خلف، خصائص التحضر في المدينة الخليجية...، مصدر سابق، ص ٤٤.

- اسحق القطب، عبد الإله أبو عياش، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠، ص ص ١٨٩-١٩٠.

- محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ص ١٤١-١٤٢.

٢٣- أنظر:

- باقر النجار، التكنولوجيا والعمران في القرية البحرينية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦٨، يناير ١٩٩٣.

- باقر النجار، الخليج، المدينة متعددة الجنسيات، الثقافة، الهوية: محاولة بالبحث في التكوين الاجتماعي للمدينة الخليجية، كتاب الرافد، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، الشارقة، ١٩٩٦، ص ص ٣١-٣٥.

- عبد الله عبد الرحمن، التوطين في المجتمعات الصحراوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١ص ١٢٦.

24- See:

- "Arabs", http://mb-soft.com/believe/txn/arabs-htm.p.2.

-World Population Data Sheet,
http://www.prb.org/template.cfm?
Section=p.../2002_world_population_Data_Sheet.ht.pp.1-3.

25- " Top 100 Cities of the world- ranked by population",
In "World Atlas population largest 100 cities in the world".
http://www.graphicmaps.com/citypops.htm.p.1.

26- "Capital Cities of The World With Population ", In:
World Atlas Capital Cities of The World.
http://www.graphicmaps.com/capcitys.htm.1996-2002.pp.
1-3.

الفصل السادس

المشكلات الحضرية المعاصرة

نماذج وتفسيرات

مقدمة:

لا شك أن الارتفاع المستمر في معدلات النمو الحضري خلال العقود الأخيرة يمثل ظاهرة عالمية. فارتفاع نسبة السكان الحضريين علي مستوى بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية خلال السنوات الأخيرة أصبح يمثل واقعاً ملموساً، ليس فقط علي مستوى البلدان الفقيرة، ولكن أيضاً علي مستوى البلدان الغنية المتقدمة صناعياً.

وثمة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة أسهمت بدرجات متفاوتة في ارتفاع معدلات النمو الحضري في البلدان الفقيرة بصفة خاصة خلال تلك العقود. وتأتي الهجرة الريفية الحضرية في مقدمة تلك العوامل، والتي تعد نتاجاً لفاعلية وتأثير كل من عوامل الطرد الريفي وعوامل الجذب الحضري. والتي تعتبر بذاتها نتاجاً وانعكاساً لسياسات " التحيز الحضري" أو " المركزية الحضرية" تلك السياسات أعطت اهتماماً متزايداً للمراكز الحضرية وبخاصة العواصم والمدن الكبرى بشكل يفوق كثيراً الاهتمام بالأقاليم الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلي اتساع الفجوة بين تلك العواصم وهذه الأقاليم الأخرى، ومن ثم أدى إلي هجرة الريفيين بأعداد متزايدة من المناطق الريفية إلي المدن في تلك البلدان.

وإذا كانت الهجرة الريفية الحضرية قد لعبت دوراً أساسياً في ارتفاع معدلات النمو الحضري في تلك البلدان خلال السنوات الأخيرة، فمما لا شك فيه أن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين أنفسهم، نتيجة لارتفاع معدلات المواليد والانخفاض النسبي في معدلات الوفيات، ذلك العامل قد أسهم أيضاً بدرجات متفاوتة في ظاهرة النمو الحضري المتزايد الذي تشهده البلدان النامية بصفة عامة.

وعلي عكس الاعتقاد الشائع، فإن الهجرة الريفية الحضرية ليست السبب الوحيد الذي يؤدى إلي تضخم المدن الكبرى في البلدان النامية. حيث أوضحت دراسة أجريت علي ٢٦ مدينة كبيرة أن ثلثي الزيادة في سكان تلك المدن قد جاءت نتيجة للزيادة الطبيعية، بالاضافة إلي تأثير الهجرة من المناطق الريفية، وكذلك الهجرة الدولية. وعلي الرغم من ذلك فإن الهجرة الريفية الحضرية - ماتزال- تمثل عاملاً حاسماً وأحد التهديدات غير المحتملة في المناطق الكبيرة في العالم النامي. ففي أفريقيا وآسيا، على الرغم من نمو الصناعة، إلا أنها لم تستطع أن تستوعب قوة العمل الحضرية المتزايدة. حيث تشير الاحصاءات إلي أنه فقط حوالي ٣٠% من السكان في تلك الأقاليم يعيشون ويعملون في المدن(١).

وتشير الاحصاءات إلي أن السكان الحضريين في البلدان النامية ينمون بشكل متزايد سنوياً بنسبة تتراوح ما بين ٤٠-٦٠%. وأنه من المتوقع خلال السنوات القادمة أن تشكل الهجرة عاملاً أساسياً في نمو الأقاليم التي تشهد نمواً وتزايداً سريعاً في السكان الريفيين وبخاصة أولئك الذين يعيشون في ظروف الفقر الريفي المفرط كما هو الحال في أفريقيا وأجزاء من قارة آسيا. ومن ثم فإن العوامل الدافعة للهجرة من الريف إلي الحضر في البلدان النامية تعتبر غاية في التعقيد. فالمهاجرين الريفيين لا ينجذبون إلي المدن فقط بسبب الرغبة في الحصول على الوظائف والدخول العالية، ولكن أيضاً بسبب عوامل الطرد الكائنة في المناطق الريفية والتي تتمثل في: الفقر ونقص الأراضي والعمل الزراعي الموسمي والبطالة....الخ.

وعلى الرغم من الدور المـزدوج للزيـادة الطبيعيـة والهجـرة الريفيـة الحضرية، فإن العديد من البلدان- ماتزال- تنظـر إلـي النمـو الحـضري كمشكلة نتاج فقط للهجرة. وفيما يتعلق بالانتشار الـسكاني فـإن عـدد مـن الحكومات في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية قد تبنت سياسات لتقييد تدفق المهاجرين إلى المدن، ومع ذلك فإن القليل فقط من تلك الـسياسات قـد حققت بعض النجاحات(٢). ومن ثم، فإن تنمية وتطـوير المنـاطق الريفيـة أصبح يمثل مطلباً أساسياً لتحقيق التقارب بين القريـة والمدينـة، وتقلـيص التفاوت والاختلاف بين طريقة الحياة الحضرية وطريقة الحياة الريفية. كمـا أنه يعمل في الوقت ذاته على التقليل من حدة الفجوة الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصادية بين النمطين. تلك السياسات يمكن أن تلعب دوراً أساسـياً فـي الحد من ظاهرة الهجرة الريفية إلي المناطق الحضرية وبخاصـة العواصـم والمدن الكبرى على مستوى البلدان النامية بعامة.

غير أن النمو الحضري المتزايد الذي تشهده عواصم البلدان النامية ومدنها الكبرى على وجه الخصوص لم يصاحبه نمواً اقتصادياً موازياً لـذلك النمـو الحضري، الأمر الذي خلق العديد من المـشكلات الحـضرية التـي تتميـز بالتعقيد والتشابك. تلك المشكلات قد تزايدت معدلاتها ودرجـة خطورتهـا وبخاصة خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من اختلاف تلك المـشكلات من حيث: حجمها ومعدلاتها وانعكاساتها من مدينة لأخـرى ومـن مجتمـع لآخر، إلا أن الظاهرة اللافتة للنظر تتمثل في أن هذه المـشكلات الحـضرية المتفاقمة قد أضحت تشكل تحدياً وخطراً يواجه حكومات البلدان النامية بشكل عام، والمسئولين عن التخطيط والتنمية الحضرية بوجه خـاص (الـسلطات المحلية). فضلاً عن أن هذه المشكلات وتنامي معـدلاتها خـلال الـسنوات

الأخيرة قد أصبحت واقعا يصعب مواجهتــه علـــى الـــصعيدين: الحـــضري والقومي على السواء.

وتؤكد معظم الدراسات والتحليلات على أن المدن في البلدان النامية بشكل عام تعاني من العديد من المشكلات الحضرية ليس فقــط علـــى الـــصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضاً على الـــصعيدين الثقـــافي والـــسياسي. ناهيك عن المشكلات البيئية الحضرية على اختلاف أنماطها وتنـــوع وتبـــاين درجة خطورتها. كما أن هذه المشكلات الحـــضرية المتناميـــة والمتـــشابكة يصعب فهم وتشخيص وتحليل أي منها بمعزل عـــن المـــشكلات الحـــضرية الأخرى. كما أن مواجهة أي من هذه المشكلات لايتحقق بعيداً عن مواجهـــة المشكلات الأخرى. ومن جانب آخر، فإن هذه المشكلات الحـــضرية ليـــست بمعزل عن المشكلات الاجتماعية العامة التي تعاني منهـــا البلـــدان الناميـــة، والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من مشكلات التخلف والتبعية التي تعيـــشها هـــذه المجتمعات منذ فترات تاريخية، وبخاصة في فترات مابعد استقلالها السياسي وحتى الآن.

وإذا كنا قد أشرنا في موضع سابق في سياق الحـــديث عـــن الاتجاهـــات النظرية والمنهجية الحديثة عن نموذجين للمشكلات الحضرية همـــا: مـــشكلة الفقر الحضري، ومشكلة العنف الحضري، وذلك بهدف توضيح مدى التطور الذي شهده علم الاجتماع بشكل عام، والاتجاهات النظرية فـــي مجـــال علـــم الاجتماع الحضري بصفة خاصة، ومن ثم الكشف عن الاسهامات النظريـــة المختلفة لفهم هاتين المشكلتين، فإن الأمر يتطلب الآن الحديث عـــن نمـــاذج أخرى للمشكلات الحضرية التي تعاني منها مدن البلدان النامية، وذلك لفهـــم درجة خطورة تلك المشكلات والمؤشرات التي تـــدل علـــى ذلـــك، وكـــذلك

عواملها وأسبابها المختلفة من جانب، ومدى امكانية مواجهة تلك المشكلات في ظل التحديات التي تعيشها البلدان النامية من جانب آخر. تلك التحديات التي تفرضها التغيرات العالمية في عصر العولمة Globalization بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاعلامية والتكنولوجية...وغير ذلك).

وفي ضوء ذلك، يمكننا تصنيف تلك المشكلات إلى:

أولاً: المشكلات الاقتصادية.

ثانياً: المشكلات الاجتماعية.

ثالثاً: المشكلات البيئية.

وعلى الرغم من تصنيف المشكلات الحضرية التي سوف نتناولها على هذا النحو، إلا أننا نرى أن هذا التصنيف يُعد تصنيفاً تعسفياً، فالمشكلات الحضرية مشكلات معقدة ومتشابكة، ومن ثم تتطلب تبني رؤية شمولية لفهمها وتشخيصها وتحليل جوانبها وأبعادها المتنوعة والمتعددة. فمشكلة البطالة مثلا ليست منفصلة عن مشكلات أخرى كالفقر والجريمة والأمية والاسكان الحضري، وانخفاض الانتاجية وتدهور الاقتصاد الحضري، كما أنها ليست منفصلة كذلك عن مشكلات البيئة الحضرية كالازدحام والتلوث بأشكاله المختلفة، فضلا عن المشكلات التي تتعلق بالبنية الأساسية Infrastructure، إلى جانب المشكلات الثقافية، ومشكلات التكيف الاجتماعي...وغيرها من المشكلات الحضرية الأخرى.

وعلى صعيد آخر، فإن اختيار بعض المشكلات كالبطالة الحضرية، وبعض المشكلات البيئية الحضرية، ومشكلة السكن العشوائي، لا يعني التقليل من أهمية وخطورة المشكلات الحضرية الأخرى ليس فقط على مستوى

البنى الحضرية، ولكن أيضاً على المستوى القومي. فالمشكلات الحضرية هي تجسيد وامتداد لمشكلات تعاني منها البلدان النامية على المستوى القومي. ومن ثم فإن فهمها وتحليلها ومواجهتها لا ينبغي أن يتم بمعزل عن برامج وسياسات وخطط التنمية القومية والحضرية التي تتبناها وتنفذها حكومات تلك البلدان، وكذلك السلطات المحلية الحضرية. كما أن الأمر يزداد صعوبة إذا وضعنا في الاعتبار تلك المشكلات الحضرية في سياقها المجتمعي (الحضري والقومي) من ناحية، والسياق العالمي بكل مايتضمنه من متغيرات وتحديات اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية من ناحية أخرى.

أولاً: المشكلات الاقتصادية:

لا شك أن النمو السريع الذي تشهده البنى الحضرية في البلدان النامية بشكل عام، قد أصبح يمثل مصدر ازعاج للعديد من الحكومات والأنظمة السياسية وبخاصة خلال العقود القليلة الماضية، وذلك لارتباطه بالعديد من المشكلات. وتزداد خطورة تلك المشكلات في الواقع الحضري لتلك البلدان إذا وضعنا في الاعتبار عجز برامج التنمية الاقتصادية عن تحقيق أهدافها، حيث أصبح النمو الحضري السريع يتجاوز كثيراً معدلات النمو الاقتصادي الذي تحققه هذه المجتمعات. ومن ثم فإن المردودات الاقتصادية التي ستحققها بعض الدول عن طريق تطوير قطاعاتها الصناعية والانتاجية سواء على الصعيد الريفي أو الحضري سوف تمتصها الزيادة السريعة في السكان من جانب، واستمرار الاستثمار في المجالات غير الانتاجية من جانب آخر.

ولذلك فإن استمرار هذا الوضع سوف يُزيد من تـدني مـستوى الـدخل القومي، ومن ثم مستوى الدخل الفردي. الأمر الذي يصاحبه ركوداً اقتصادياً ملحوظاً على كافة الأصعدة والمستويات. ومن مظاهر ذلك تلـك المـشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات الحضرية في معظم البلدان النامية بشكل عـام، والمدن العربية بشكل خاص. ويأتي في مقدمة هذه المـشكلات الاقتـصادية تضخم القطاع غير المنتج (قطاع الخدمات) أو الأعمال الهامشية.

والواقع أن تضخم هذا القطاع غير المنتج يُعـد دلـيلاً علـى المـشكلات الحضرية التي تعاني منها المدن العواصم على الصعيدين: الاقليمي والعربي، فضلاً عن الصعيد المحلي داخل كل مدينة عربية. كما أن تضخم هذا القطاع يُعد كذلك تجسيداً للنمو غير المتوازن والذي يعبر عن عدم قدرة الاقتصاديات الحضرية على النمو بالشكل الذي يستوعب النمو المتزايد للسكان الحضريين من جانب، والارتفاع المستمر لمعدلات الفقر والفقراء الحضريين من جانـب آخر.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن البناء الحضري في البلدان النامية بعامـة، والمدن العربية بخاصةيتميز بمجموعة من السمات والخـصائص المـشتركة منها: تضخم حضري يتجاوز الامكانيات المادية والاقتصادية للمدن، وعجـز القطاعات المنتجة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المهـاجرين الـريفيين الذين يفتقرون غالباً إلى الخبرة والمهارة والكفاءة المهنية التي تُعـد شـروطاً ضرورية وأساسية للالتحاق بالعمل غي هذا القطاع. الأمر الذي يرتبط بنمـو عشوائي وغير مخطط للقطاع الثالث (قطاع الخدمات غير المنـتج)، والـذي يضم أعداداً كبيرة من هؤلاء المهاجرين الريفيين الـذين لـم يتمكنـوا مـن الحصول على فرص عمل في القطاعات الانتاجية. الأمر الذي دفعهـم إلـى

ممارسة أنشطة هامشية طفيلية لا تسهم في زيادة الانتـاج القـومي بـشكل ملموس. ومن يتحول هؤلاء من طاقات وقوى منتجة ريفية إلى عالـة علـى الاقتصادين: القومي والحضري. فضلاً عن تحولهم من فقراء ريفيـين إلـى فقراء حضريين مما يُزيد من معدلات الفقر الحضري في تلك المدن.

ويميل بعض المحللين إلى استخدام مقولة " القطاع غير الرسمي" Informal Sector لتفسير المشكلات الاقتصادية الحضرية التي تعاني منها مدن البلـدان النامية. حيث يذهب هؤلاء إلى التأكيد على أن الموارد والفرص المتاحة فـي تلك المدن ليست بالقدر الكافي لمواجهة التدفق السكاني إليها، ممـا أدى إلـى ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والتي يُعد تضخم القطاع غير المنـتج من أهمها. وينطلق هؤلاء إلى افتراض أساسي يتمثل في: أن القطـاع غيـر الرسمي يتميز عدد من الخصائص والسمات منها: سهولة الدخول اليـه، أن هذا القطاع يعتمد على الموارد المحلية، وتـسيطر عليـه الملكيـة العائليـة، بالاضافة إلى اعتماده على العمليات الانتاجية الصغيرة، وأنه يعتمـد كـذلك على سوق غير منتظم، إلى جانب أن مهارات العاملين في هذا القطـاع يـتم اكتسابها خارج نطاق النظام التعليمي الرسمي. وأنه في مقابل هـذا القطـاع هناك القطاع الرسمي Formal Sector والـذي يتميـز بخـصائص وسـمات مختلفة منها: صعوبة الدخول فيه لأنه يتطلب مهارات وامكانيـات وخبـرات على مستوى معين، ويعتمد بشكل أساسي على العمليات الانتاجية الكبيرة التي تعتمد على تكنولوجيا وتقنيات متطورة، فضلاً عـن تكثيـف لـرأس المـال والاعتماد على أسواق خاضعة للحماية(٣).

ويميز " والتون Walton" بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي في الاقتصاد الحضري في البلدان الفقيرة، حيث يرى أن القطاع الرسمي يشتمل على الأنشطة الاقتصادية المنتظمة، بينما يرى أن القطاع غير الرسمي يمثل حقولا سرية Clandestine Realms تنمو وتتطور بشكل غير منتظم بعيداً عن متناول الدولة(٤).

وتشير البيانات الاحصائية المتاحة إلى أن القطاع غير الرسمي قد بلغ حوالي ربع الوظائف المتاحة في أمريكا اللاتينية في عام١٩٩٠. وأن ثمة اختلافات بين دول القارة فيما يتعلق بحجم هذا القطاع. ففي " كوستاريكا" بلغ حوالي٢٠%، وفي" فينزويلا" بلغ حوالي٥٠%. ويقدر حجم العمالة غير الرسمية بالنسبة لاجمالي العمالة الحضرية في بعض المدن المختارة على النحو التالي: " جواتيمالا ٣٣%"، " سان سلفادور ٢٨%". كما تشير البيانات أيضاً إلى أنه في عام ١٩٩٠ بلغت قوة العمل الحضرية التي تشارك في القطاع غير الرسمي في دول أفريقيا حوالي٦١% من اجمالي قوة العمل الحضرية. وفي آسيا بلغت النسبة ما بين ٤٠%، ٦٠% من اجمالي قوة العمل الحضرية(٥).

ونظراً لتضخم القطاع غير الرسمي في البنى الحضرية في البلدان النامية بصفة عامة، ومايفرزه هذا التضخم من مشكلات اقتصادية تؤثر ليس فقط على الاقتصاد الحضري، ولكن أيضاً على الاقتصاد القومي، فقد أوضحت احدى الدراسات أن هذا القطاع يشتمل على وحدات اقتصادية- انتاجية وخدمية وتجارية- لا تلتزم جزئياً أو كلياً بالاجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولتها لنشاطها. وبصفة أساسية لا تلتزم بتسجيل نشاطها بصورة دقيقة ومنتظمة وفقاً للنظم المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهذه القطاعات

لا تقدم بيانات دقيقة عن حجم نشاطها، وأن هذا القطاع يتميز ببعض الخصائص المرتبطة بالحجم والتنظيم ومستوى الفن الانتاجي المستخدم. ومن تلك الخصائص: استخدام عدد محدود من العمال، واستخدام رأس مال محدود أيضاً، وغلبة الطابع العائلي أو الأسري على الوحدات الاقتصادية. فضلاً عن أن الأجور في هذا القطاع تُعطى بشكل يومي أو أسبوعي، كما أن هذا القطاع يعتمد في الغالب على الجهد البشري أي العمل اليدوي، إلى جانب اعتماده بشكل أساسي على الموارد المحلية...الخ(٦).

ولا شك في أن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البنى الحضرية والاقتصاديات الحضرية على مستوى مدن البلدان النامية ترتبط بغيرها من المشكلات الحضرية الأخرى: الاجتماعية والثقافية والبيئية. ومن ثم يصعب فهم وتحليل أي منها بمعزل عن المشكلات الأخرى. حيث تعتبر هذه المشكلات جميعها انعكاساً لعدم قدرة الاقتصاد الحضري (وبخاصة القطاعات الانتاجية) عن استيعاب النمو السكاني المتزايد والذي يمثل ضغطاً وعبئاً ثقيلاً على المرافق والخدمات الحضرية.

وعلى الرغم من أن بعض التحليلات قد اعتمدت في تفسيرها لنمو المستوطنات العشوائية الفقيرة على مفهوم القطاع غير الرسمي، حيث تنطلق تلك التحليلات من فكرة مؤداها: أن فرص العمل المتاحة في مدن البلدان النامية ليست كافية لمواجهة التدفق السكاني، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية تتميز بالتعقيد والتشابك. وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي تعرضت لها هذه التحليلات، إلا أن ثمة تحليلات أخرى تؤكد على أن هذا المفهوم" القطاع غير الرسمي" ما يزال يُعد وسيلة ملائمة لفهم العديد من المشكلات والظواهر الحضرية مثل: الفقر الحضري، والسكن

العشوائي، والاقتصاد غير الرسمي، وتعايش المهمشين في اطار الحياة الحضرية(٧).

وعلى صعيد آخر، تؤكد تحليلات أخرى على أن عدم قدرة القطاع الاقتصادي الحضري " الدائم والمستقر" على النمو والاتساع هي المصدر الأساسي لتزايد العديد من المشكلات الحضرية وفي مقدمتها مشكلة الفقر الحضري والنمو المتزايد للمستوطنات العشوائية. وأنه في معظم البلدان النامية – ما يزال- هذا القطاع الاقتصادي محدود التأثير في المدن الكبرى، بينما يكاد ينعدم تأثيره في المدن الصغرى. وطالما أن القطاعين الزراعي والصناعي لا ينموان بالقدر الذي يسمح باستيعاب العمالة الريفية والحضرية، فإن القطاع الثالث (الخدمات) يبدو الأمل الوحيد لامتصاص هذه العمالة(٨).

ومن ثم يمكن القول أن تزايد الأعباء والضغوط الاقتصادية والمادية أضحت تشكل قلقاً مستمراً لصناع السياسة والمسئولين عن عمليات التخطيط والتنمية الحضرية، وذلك لأن المدن العواصم بصفة خاصة تشهد معدلات عالية من النمو يفوق كثيراً امكانياتها المادية والهيكلية.

وانطلاقاً من ذلك، يصبح من الصعوبة فهم وتفسير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحضرية بمعزل عن ضعف الهياكل الاقتصادية للمدن. ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد الحضري الرسمي على مواجهة تلك المشكلات والتي تتزايد معدلاتها بشكل مخيف وبخاصة خلال السنوات الأخيرة. فمشكلات مثل: الأمية والفقر الحضري والبطالة الحضرية والجريمة والاسكان هي مشكلات معقدة ومتشابكة، فهي تمثل تجسيداً لتخلف البنى الحضرية من ناحية، كما أن استمرارها وتزايد معدلاتها يدعم التخلف ويعمقه من ناحية أخرى.

ثانياً: المشكلات الاجتماعية:

الواقع أن النمو الحضري السريع الذي تشهده مدن البلدان النامية خلال العقود الأخيرة، والذي لا يتناسب مع مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته هذه البلدان قد أسهم في ظهور وتنامي العديد من المشكلات الاجتماعية الحضرية، تلك المشكلات لا تنفصل عن مشكلات اجتماعية عامة تعاني منها هذه المجتمعات. هذه المشكلات الاجتماعية هي انعكاس لواقع التخلف وحالة التبعية التي تعيشها هذه المجتمعات منذ سنوات سواء خلال المرحلة الاستعمارية، أو في مراحل ما بعد الاستقلال السياسي. ومن أهم المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها البنى الحضرية في البلدان النامية: مشكلة البطالة، ومشكلة الجريمة بانماطها المختلفة، ومشكلة الأمية، ومشكلة الاسكان، ومشكلة النمو المتزايد للمستوطنات الفقيرة والعشوائية، ومشكلات الطفولة وبخاصة الأحداث المنحرفون، وأطفال الشوارع، فضلاً عن مشكلة الفقر الحضري، ومشكلة الادمان...وغيرها من المشكلات الاجتماعية الحضرية الأخري والتي تعتبر امتداداً لمشكلات أجتماعية عامة على المستوى القومي بشكل عام.

وفي هذا السياق سوف نكتفي بعرض موجز لبعض المشكلات الاجتماعية الحضرية بهدف الكشف عن مدي خطورة تلك المشكلات ليس فقط على المستوى المحلي الحضري، ولكن أيضاً على المستوى القومي أو المجتمعي، وكذلك الكشف عن ملامح التداخل بين هذه المشكلات كلتين والمشكلات الاجتماعية الحضرية الأخرى.

١ – مشكلة البطالة الحضرية: Urban Unemployment

تمثل مشكلة البطالة الحضرية إحدى المشكلات الخطيرة التي تعـاني منهـا معظم المدن الكبرى وبخاصة العواصم فـي البلـدان الناميـة، وذلـك لأن الاقتصاديات الرسمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية غيـر قـادرة علـى امتصاص واستيعاب التدفق الهائل للعمال. ومع الوضع في الاعتبار معدلات التحضر العالية في تلك البلدان، فإن مدنها الآن تحتاج إلى وظـائف جديـدة. فمع بداية عام ١٩٩٠ قدرت الوظائف الاضافية بحوالي ٣٥مليون وظيفة كل عام. وأن ذلك يتطلب تحسين فرص التوظيف Employment Opportunities لا تاحة الفرصة لمشاركة كل قوة العمل الجديدة.

وكنتيجة لذلك، فإن عدد ضخم من الفقراء الحضريين في البلـدان الناميـة ينظمون حياتهم من خلال ممارسة أنشطة من أجل البقاء والاسـتمرارية، أو يعملون في وظائف غير رسمية Informal Jobs ، هذه الوظائف تعني الانتاج والتبادل خارج نطاق السوق الرسمي. كما أن تلك الوظائف تمثل سلسلة مـن الخدمات مثل: جمع النفاياتGarbage Collection والخدمة فـي المنـازل Domestic Help، والعمل في المحلات التجارية الصغيرة، وأعمال التـشييد والبناء، وكذلك العمل في المصانع والورش الصغيرة لانتاج الملابس. وتشير الاحصاءات إلى أن الوظائف غير الرسمية قد بلغت حوالي ٧٥% من حجـم التوظيف الحضري في العديد من البلدان الأفريقية، وما بين٣٠%-٥٠% في أمريكا اللاتينية(٩).

والواقع أن هناك جدلاً ونقاشاً مفرطاً بين المفكرين والمهتمين منذ فتـرات طويلة حول دور ما يسمى بالقطاع غير الرسمي في الاقتصاديات القوميـة. وحديثاً فإن الوظائف غير الرسمية معروفة بأنها ليست مـستقلة أو منفـصلة

عن الاقتصاد الحضري الرسمي، والدليل الواضح على هـذه الافتراضـات يتمثل في أن الوظائف غير الرسمية تتكامل وتسهم بشكل مباشر في الاقتصاد الحضري ككل. فهذه الوظائف على الرغم من أنها غير رسـمية، وأنهـا لا تنتمي للقطاعات المنتجة، إلا أنها تمثل مجالاً هاماً من المجـالات الحـضرية التي تستوعب قطاعاً ضخماً من العمالة الحضرية الفقيرة. على الرغم من أن الدخول المتحققة من العمل فيها تُعد لأقل بكثير من تلك الدخول التي تحققهـا الوظائف الرسمية للعاملين فيها.

بالإضافة إلى ذلك، فيما يبدو أن الوظائف غير الرسمية غالبـاً مـا تمثـل روابط مباشرة بالمشروعات الرسمية في المدن. ففي أمريكا اللاتينيـة بلـغ متوسط الدخول المتحققة من العمل في الوظائف غير الرسمية حـوالي ٤٠% على الأقل. وهو معدل أقل من متوسط الـدخول المكتـسبة مـن التوظيـف الرسمي. كما تبين أيضاً من الدراسات التي أجريت على ثلاثة عـشر قطـراً من أقطار أمريكا اللاتينية أن متوسط الدخل المتحقق من خلال التوظيف فـي القطاعات غير الرسمية تحت خطوط الفقر الرسمية المعروفة(١٠).

ومن جانب آخر، تعتبر البطالة من أهم العوامل التـي تـسهم فـي تزايـد معدلات الفقر الحضري في البلدان النامية. وعلى الرغم من ذلك فثمة تبـاين بين مدن البلدان النامية فيما يتعلق بحجم البطالـة ومعـدلاتها وانعكاسـاتها المختلفة. ومن فنمو البطالة الحضرية في تلك المدن يُعد نتاجاً لمجموعة مـن العوامل من أهمها: النمو الاقتـصادي البطـيء، والتغيـرات التكنولوجيـة، وتضاؤل حجم الوظائف في قطاع التصنيع، وكذلك بسبب تزايد حجـم قـوة العمل النسائية. هذا فضلاً عن ظروف أخـرى تتعلـق بـسياسات وبـرامج التخطيط والتنمية التي تنفذها حكومات تلك الدول.

وتتسم القوى العاملة على مستوى البلدان النامية بعامة ومجتمعاتها الحضرية بخاصة بأنها عمالة فتية تعمل في قطاع الخدمات. ويميل الذكور للعمل في وظائف الانتاج والنقل والوظائف الكتابية. ويبين توزيع العاملين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي استحواذ قطاع الخدمات على نحو نصف العاملين. حيث تشير تقديرات نهاية التسعينات إلى أن حوالي ٣١% يعملون في قطاع الزراعة، ونحو ١٧% في قطاع الصناعة وحوالي ٥٢% في قطاعات الخدمات. كما أن التوزيع المهني يبين أن النسبة الأكبر من القوى العاملة وهى من الذكور تتركز في أعمال الانتاج والنقل والوظائف الكتابية. بينما تتركز نسبة كبيرة من الاناث في المهن العلمية والفنية خاصة في الدول ذات الموارد الزراعية المحدودة(١١).

وتؤكد بعض التحليلات والبيانات الاحصائية الحديثة على أن من أبرز خصائص القوى العاملة في البلدان العربية حجمها الصغير ونموها السريع، حيث يقدر المتوسط العام لمعدل النمو السنوي لقوة العمل العربية خلال النصف الثاني من التسعينيات بحوالي ٣,١%. ويرتفع معدل نمو قوة العمل عن المتوسط العام العربي في تسع دول عربية، حيث يبلغ في الأردن٥,٥% وفي اليمن٤,٣% وفي كل من سوريا والجزائر ٤,٠%، بينما يتراوح المعدل بين ٣,٢%و ٣,٦% في كل من السعودية والعراق وعُمان ولبنان وليبيا. إلا أنه على الرغم من هذا النمو، مازالت قوة العمل العربية تشكل حوالي ٣٥,٦% فقط من جملة سكان الدول العربية، وتقدر بحوالي ١٠٣مليون نسمة، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم، حيث تبلغ النسبة في الدول النامية حوالي ٤٧%، وفي دول الاقتصاديات المتحولة ٤٦%، وفي الدول المتقدمة ٤٩%. ويرجع السبب وراء انخفاض نسبة القوى

العاملة إلي السكان إلي تركيبة السكان الفتية، وضعف مشاركة المـرأة فـي القوى العاملة وانخراط الشباب في التعليم(١٢).

وعلى الرغم من الدلالات التي تشير إليها البيانات الاحصائية الـسابقة، إلا أن الأمر يتطلب فهم التركيبة الديموجرافية لكل مجتمع في ضوء الخصوصية البنائية والثقافية من ناحية، وطبيعة الأوضاع الاقتصادية لكل مجتمـع مـن ناحية أخرى، وكذلك طبيعة السياسات الخاصة بـالتوظيف وهيكـل القـوى العاملة من ناحية ثالثة.

ولاشك أن حجم البطالة يتباين فيما بين الدول العربية تباينا ملحوظا، حيـث تقدر نسبة البطالة الاجمالية في الدول العربية بحوالي١٥% من اجمالي قـوة العمل، أى ما يعادل ١٥مليون عاطل يبحثون عن العمل وقادرون عليـه ولا يجدونه، ولا تخلو أي من الدول العربية من وجود نسبة بطالة بين قوة العمل فيها. وقد تزايدت معدلات البطالة في الدول العربية تدريجيا خـلال العقـدين الماضيين، بسبب بطء نمو الطلب المحلي على العمالة نتيجة عدم قدرة النمـو الاقتصادي المحقق على مواكبة النمو المتزايد في قوة العمل، وعـدم تـوفير فرص العمل الكافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سـوق العمـل. وتتبـاين معدلات البطالة فيما بين الدول العربية بشكل كبير، وبنـاء علـى البيانـات الاحصائية المتاحة بلغ معدل البطالة نحو٢٦% في الجزائر، وانخفض إلـي ٢,٣% في قطر في نهاية التسعينيات. بينما بلغ هذا المعدل حـوالي١٤,٤% في الأردن في عام ١٩٩٩، في حين بلغ حوالي ٨,٢% في مصر فـي عـام ١٩٩٨، أما في موريتانيا فقد بلغ معدل البطالة حـوالي ١٠,٩% فـي عـام ١٩٨٨. وفي السودان بلغ معدل البطالة في عام ١٩٩٦ حوالي١٥,٩%(١٣).

ومن الملاحظ أن معدلات البطالة بين الاناث تصل إلي ضعف المعدلات بين الذكور في معظم الدول العربية، ولا توجد اختلافات بين معدلات الريف والحضر في بعض الدول العربية كما هو الحال في مصر، ويرتفع المعدل في المناطق الحضرية مقارنة بالريف في المغرب والأردن والعكس صحيح في الجزائر وتونس(١٤).

كما تشير بيانات أخرى إلي ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل، وأن هؤلاء الشباب غالباً ما يكونوا من ذوي التعليم الثانوي المتوسط، أما فئة خريجي التعليم العالي فمع صغر حجمها، إلا أنها تعاني من أعلى معدلات البطالة. وتشكل نسبة العاطلين من الشباب من اجمالي العاطلين نحو ٩٠% في مصر والعراق، ويتراوح المعدل بين ٤٠%-٦٠% في كل من الأردن وفلسطين ولبنان والجزائر وتونس واليمن. كما أن معدلات البطالة في فئة الشباب آخذة في الارتفاع في السنوات الأخيرة في بعض الدول الخليجية، حيث تمثل نسبة العاطلين من الشباب لاجمالي العاطلين على سبيل المثال أكثر من ٨٠% في الكويت وقطر، ونحو ٧٥% في البحرين و٦٥% في عُمان(١٥).

وتشير البيانات المتاحة عن معدلات البطالة في بعض البلدان العربية إلى أن معدلات البطالة في مصر بلغ حوالي ١٠.٨% بالنسبة لإجمالي القو العاملة. وأن احتمالات البطالة سوف تزيد بشكل كبير بين الباحثين عن عمل لأول مرة في الفئة العمرية ١٥-٢٠ سنة، حيث تبلغ نسبتهم نحو ٤٠% من اجمالي العاطلين، ويصل المعدل إلي ٨٥% بين أفراد الفئة العمرية دون ٢٥سنة، الذين كانت فترة بطالتهم خمس سنوات أو أقل. ويلاحظ ارتفاع البطالة مع ارتفاع مستوى التعليم، إذ أن نسبة البطالة لإجمالي القوى العاملة

بحسب المستويات التعليمية تساوي الثلث تقريباً لكل من فئة الحاصلين على تعليم دون المتوسط، وفئة تعليم متوسط وفئة تعليم فوق المتوسط، وثلث الفئة الأخيرة من خريجي الجامعات. وعند احتساب نسبة المتعطلين خريجي التعليم العالي لإجمالي الخريجين تبين أنها تساوي أربعة أضعاف متوسط البطالة لإجمالي القوى العاملة. ويتوقع أن يرتفع معدل المتعطلين من خريجي التعليم العالي عن مستواه الحالي نسبة لزيادة عدد المقبولين في الجامعات المصرية بحوالي ٣٠٠% في التسعينيات. أما بالنسبة لمعدلات البطالة في الريف والحضر يلاحظ تساوي معدلي المنطقتين، ومن جانب آخر يلاحظ أن معدل بطالة الإناث يساوي أربعة أضعاف معدل بطالة الذكور في الحضر وثلاثة أضعافه في الريف(١٦).

ويعزي ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية إلي مجموعة من العوامل من أهمها: أن المجتمع العربي فتي، ومساهمة المرأة في قوة العمل في ارتفاع والأداء الاقتصادي ضعيف. وقد نتج عن هذا الوضع ارتفاع معدلات الخصوبة في العقدين السابقين الذي دفع بأعداد كبيرة من المنتسبين إلي الفئة العمرية دون سن العمل للانخراط في قوة العمل في السنوات الحالية. وبالاضافة إلي ذلك، فإن المشاركة المتزايدة للمرأة في مجالات العمل، والتي بدأت من مستويات منخفضة، ساهمت في ارتفاع معدلات نمو المعروض من قوة العمل في السنوات الأخيرة، مقارنة بمثيلاتها في بداية السبعينيات. كما أن عدم تمكن الاقتصاديات العربية من خلق فرص عمل كافية تتلاءم مع المعروض من الداخلين الجدد إلي سوق العمل بسبب محدودية القاعدة الانتاجية وضعف الاستثمارات ومعدلات النمو. ويضاف إلي ذلك ماترتب علي تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي والخصخصة من تقليص فرص

التوظف في الحكومة والقطاع العام، وعدم تمكن القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة من استيعاب جزء كبير من الداخلين إلي سوق العمل، وعدم تهيئة مخرجات التعليم للتحول وفق المتطلبات المتغيرة لسوق العمل(١٧).

ونظراً لأن البطالة الحضرية ترتبط بشكل مباشر بظروف الفقر الحضري الذي تعاني منه غالبية السكان الحضريين في البلدان النامية بشكل عام، فإن فهم وتحليل تلك المشكلة والكشف عن أبعادها وجوانبها المختلفة وانعكاساتها على الاقتصاديات الحضرية لا ينبغي أن يتم بعيداً عن فهم مشكلة الفقر الحضري والذي تتزايد معدلاته في الدول النامية بشكل عام خلال السنوات الأخيرة.

إن الإحصاءات المتاحة لا يمكن من خلالها تقدير الحجم الحقيقي للفقر الحضري وذلك بسبب ندرة البيانات العالمية. كما أن هذه القضية تزداد صعوبة بسبب الحقيقة التي مفادها أن تعريف الفقر يختلف من مجتمع لآخر. بالاضافة إلي أن الأرقام المطلقة للفقر تستخدم لوصف المجاورات التي تنخفض فيها معدلات الدخول والتي تصل إلي خط الفقر، تلك الدخول التي تعجز عن الوفاء بالاحتياجات والمتطلبات الأساسية من السلع والخدمات لهؤلاء الفقراء(١٨).

وعلي الرغم من ذلك، فإن بعض الاحصاءات المتاحة تشير إلي أنه منذ بدايات العشر سنوات الأخيرة، فإن ثلث سكان العالم يمثلون سكاناً حضريون. وأن مايقرب من ٤٠٠ مليون نسمة يعيشون في ظروف الفقر. وأن نقص فرص العمل المنتجة تمثل أحد العوامل الأساسية والمباشرة لذلك. وتشير بيانات منظمة العمل الدولية إلي أنه في عام ٢٠٠٠، من المتوقع أن يتزايد

عدد الفقراء الحضريين إلي حوالي بليون نسمة. وبالتعبير المطلق، فإن آسيا في الوقت الحاضر تمثل أعلى كثافة تركز للفقراء الحضريين في العالم. وعلي مستوى البلدان النامية، فإن المدن الأفريقية تحتوي على نسبة كبيرة من الفقراء، حوالي ٤١% من إجمالي السكان الحضريين يعيشون تحت خط الفقر(١٩).

كما تشير بيانات حديثة أخرى إلي أنه سواء غي البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، فإن عدم وجود وظائف يتزامن مع ازدياد معدلات الفقر الحضري. ومن الملاحظ أن الفقر يرتبط بالعديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى مثل: تزايد الازدحام، والجوع، والمرض، والجريمة، وسوء التغذية، والتي يتزايد انتشارها ليس فقط في المدن الكبرى أو العواصم، ولكن أيضاً في المدن الداخلية. وأنه غي البلدان التي حققت مستوى من التنمية فإن الفقراء الحضريين يواجهون بفرص محدودة للحماية، والتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية. وأن هؤلاء الفقراء يدفعون أموالاً كثيرة للحصول على الغذاء والمياة والملابس أكثر من أولئك الذين يعيشون في ظروف أفضل منهم(٢٠).

وفي ضوء ذلك يمكننا القول، أن البطالة الحضرية في البلدان النامية تتخذ شكل عدم توافر الامكانيات اللازمة للعمل أو التوظيف Underemployment حتى يجبر الناس على العمل في النشاط الاقتصادي المتاح. ومن ثم ينتشر الفقر وعدم الانتاجية بسبب عدم وجود مصادر للأمن الاجتماعي، وعدم وجود بدائل Alternatives للتأمين ضد البطالة أو للتدريب على وظائف في قطاع العمل الرسمي.

وتعتبر الخصخصة من أهم آليات برنامج الاصلاح الاقتصادي لإعادة تنظيم الاقتصاد القومي ورفع كفاءته وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن تطبيق تلك الاجراءات في مصر بصفة خاصة ومعظم البلدان النامية بصفة عامة قد أدى إلى زيادة معدلات البطالة على مستوى الاقتصاد بصورة عامة. ومن ثم على مستوى القطاعات الاقتصادية الفرعية سواء في المدى القصير أو المتوسط، وذلك نتيجة لتخفيض الإنفاق الحكومي وتحجيم الطلب، وأيضا نتيجة لعملية الخصخصة ذاتها. حيث أدى خفض معدلات الانفاق الحكومي إلى نقص الاستثمارات اللازمة لخلق وظائف وفرص عمل جديدة لاستيعاب الفئات الجديدة الوافدة إلى سوق العمل.

ومع تقلص دور القطاع الحكومي في تنفيذ سياسة الاستيعاب الاجتماعي وتعيين الخريجين، والذي كان يتيح توظيفاً متساوياً للذكور والاناث، ومن ثم تقلص دوره في خلق الوظائف وفرص العمل، الأمر الذي صاحبه ارتفاع معدل البطالة بين الاناث أكثر منه بين الذكور الذين يحظون بتفضيل القطاع الخاص لهم في التشغيل. ولذلك فمن المتوقع أن آثاراً سلبية سوف تنعكس على النساء كنتيجة لضعف القدرة التنافسية لقوة العمل من الاناث في مواجهة الطلب على العمالة من الذكور، وذلك بسبب فرصهن المحدودة والملائمة للتعليم والتدريب، فضلاً عن تدني مستوياتهن المهارية بالتالي.

ولقد برهنت معظم الدراسات على أن مشكلة البطالة تعتبر من أخطر المشكلات التي تعاني منها المرأة في سوق العمل وبخاصة منذ الثمانينيات، وأن هناك ارتفاعاً مستمراً في حجم هذه المشكلة نتيجة للآثار الجانبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي والتحول إلى القطاع الخاص.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا التأكيد على أنه كلما ارتفعت معـــدلات البطالـــة، كلما ازدادت نسبة الفقر وزاد عدد الفقراء سواء علي المـــستوى الريفـــي أو علي المستوى الحضري. وبخاصة إذا وضعنا في الاعتبار عدد من الأمـــور منها: ارتفاع الأسعار بسبب التضخم، الغاء الدعم على الـــسلع والخـــدمات، تقليص الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والاسكان، مع ضعف نظم الضمان الاجتماعي والتأمين الـــصحي واعانـــات البطالة، بالاضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي، ومحدودية القدرة التمويليـــة للصناديق الاجتماعية، والنمو السكاني الذي يفـــوق كثيـــراً معـــدلات النمـــو الاقتصادي....الخ.

و لا شك أن مواجهة تلك التحديات يُعد مدخلاً ضرورياً لمواجهـــة مـــشكلة البطالة ومن ثم الحد من معدلات الفقر والذي أصـــبح يمثـــل أهـــم وأخطـــر المشكلات التي تواجه الحكومات والأنظمة السياسية على اخـــتلاف أنماطهـــا وأشكالها.

٢ – المستوطنات العشوائية الحضرية: ظروف النشأة وعوام التطور

تعتبر مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العـــشوائيةSquatter Settlements في أغلب المجتمعات الحضرية على مستوى العالم من أهم المشكلات التـــي تعاني منها تلك المجتمعات، وذلك لأنها أضحت تمثل مـــصدراً للعديـــد مـــن المشكلات، فضلاً عن كونها مناطق نشأت في الأســـاس بطريقـــة عـــشوائية وغير مخططة، ومن ثم فإنها ذات طبيعة متخلفة من الناحية العمرانية. كمـــا أنها تفتقر للمرافق والخدمات الحضرية الأساسية، إلـــى جانـــب أنهـــا تـــضم

بداخلها أعداداً متزايدة من المعدمين الريفيين (المهاجرين) والفقراء الحضريين.

وعلى الرغم من أن نمو هذه المناطق العشوائية أضحى يمثل ظاهرة عامة على مستوى المدن الكبرى في البلدان النامية، إلا أن مسمياتها تختلف من مجتمع لآخر. ففي الهند يطلق عليها (أحياء الباسطى Bustees)، هذه المناطق تتحول خلال فترة قصيرة من مبان مؤقتة غالباً ما تكون قد صنعت من الصفيح أو الكرتون أو الخشب إلى أحياء دائمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية. كما تنمو هذه الأحياء غالباً بجوار مشروعات البناء أو مناطق الفضاء البعيدة في مختلف أنحاء المدينة. وتعد الباسطى في الهند من أكثر المناطق الفقيرة Slums تدهوراً وتخلفاً على مستوى مدن العالم، وبخاصة المدن العواصم في البلدان النامية. ففي مدينة كلكتا يعيش حوالي ٥٠% من سكانها في تلك الأحياء في ظروف سكنية واقتصادية وبيئية بالغة السوء. وغالباً ما تتألف الوحدات السكنية في هذه الأحياء من حجرة واحدة مما يخلق كثافة سكانية عالية في مناطق تفتقر تماما إلى الخدمات الحضرية [٢١]. وفي حضر أمريكا اللاتينية تشكل المناطق العشوائية النمط الحضري المسيطر، وتتخذ هذه الأحياء مسميات مختلفة منها: Callampa، Bariada Favelas، وربما كانت أدق ترجمة عربية لتلك المسميات هي "مستوطنات واضعي اليد Squatter Settlements، أو المستوطنات العشوائية حيث أن سكانها قد أقاموا فيها بوضع اليد(٢٢).

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد (الرانشيتو) أي الأكواخ في مدينة (كاركاس) والتي يشغلها (أي الأكواخ) ستة أشخاص أو أكثر بلغ في عام ١٩٧٦ (١٦٠ ألف رانشيتو)، وأن إجمالي الذين يقيمون حالياً في مدن

الصفيح حوالي (١,٥ مليون نسمة). وهو رقم يجاوز ٣٥% من مجموع سكان العاصمة. وفي مدينة (كوالا لامبور) تشير الإحصاءات إلى أن ٣٣% من سكان المدينة يقيمون في أحياء واضعي اليد وأنهم يزيدون بمعدل سنوي يصل إلى ٦,٥% حيث وصل عددهم في عام ١٩٩٠ حوالي ٢ مليون نسمة [٢٣].

كما تعكس الإحصاءات المتوافرة أيضاً مدى انتشار هذه الظاهرة في المدن الأفريقية. ففي تونس على سبيل المثال يعيش أكثر من ٢% من إجمالي سكان المدينة في الأكواخ في ظروف اجتماعية واقتصادية شديدة البؤس. وعلى الرغم من أن هذه الحالة تنطبق على معظم المدن المغاربية، إلا أن حدة الفقر والحرمان وطبيعة الضغوط النظامية تختلف من مرحلة لأخرى ومن نظام لآخر [٢٤].

وبشكل عام، فإن تحليل معظم الكتابات والتحليلات المعنية بالنمو الحضري في البلدان النامية يشير إلى التأكيد على طابعه العشوائي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الفقراء الحضريين الذين يفتقرون إلى الخدمات والمرافق الحضرية الأساسية. حيث تشير الإحصاءات الحديثة إلى تزايد عدد الفقراء الحضريين في عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد عن بليون نسمة. وأن آسيا تمثل أكبر تمركز للفقراء الحضريين في العالم. كما أن المدن الأفريقية تضم أعلى نسبة من الفقر في العالم، فحوالي ١٤% من السكان الحضريين في مدن القارة يعيشون تحت خط الفقر. في حين تشير بيانات أخرى إلى أن حوالي ٣٥,٠٠٠ طفل يموتون يومياً لأسباب لها علاقة مباشرة بالفقر. وأن حوالي ١٣٠ مليون من الأطفال في البلدان النامية لا يحصلون على تعليم أساسي منهم ٧٠% من الأطفال الإناث [٢٥].

وفي السياق ذاته، تؤكد تحليلات أخرى على أن استمرار تدهور البيئة الحضرية يعد أحد المصادر الأساسية لتكريس الفقر. وأن أوضاع إسكان الفقراء أصبحت تستأثر باهتمام الباحثين والمتخصصين على اعتبار أن الإسكان الفقير (الرث) يعتبر نتيجة من نتائج الفقر، وسبباً لاستمراره في الوقت ذاته. وأن الكثير من المناطق الحضرية يطلق عليها أحزمة الفقر [٢٦].

والواقع أن مشكلة الفقر الحضري أضحت تمثل مشكلة عالمية ليس فقط على مستوى مدن البلدان النامية، ولكن أيضاً على مستوى المدن المتقدمة. حيث تشير الإحصاءات إلى أن هناك أكثر من ٢٠% من سكان مدينة نيويورك يعيشون على عتبة الفقر، وفي أوروبا أيضاً فإن النمو الحضري يتزايد في معدلاته، ففي مدينة لندن، هناك ما يقرب من (٤٠٠,٠٠٠) نسمة بدون مأوى. أما في البلدان النامية فإن الأمر يبدو أكثر وضوحاً، فالإحصاءات تؤكد على أن أكثر من ٦٠% من السكان الحضريين يعيشون في مستوطنات عشوائية أو في مناطق حضرية فقيرة. وأن هؤلاء الفقراء الحضريين يفتقرون إلى النفوذ السياسي والخدمات التعليمية والرعاية الصحية والحماية الكافية، فضلاً عن افتقارهم للأمن الشخصي والدخل المنتظم. وأن هؤلاء السكان يعيشون في ظروف فقر مفرط Extreme Poverty، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والمشكلات البيئية والتي تهدد الملايين من سكان هذه المدن[٢٧].

وعلى الرغم من أن مشكلة الفقر الحضري Urban Poverty التي تزايدت معدلاتها في مدن البلدان النامية خلال العقود الأخيرة أصبحت تمثل خطراً يهدد البنى الحضرية من ناحية، والاقتصاد الحضري والقومي من ناحية أخرى، إلا أنها ليست فقط التحدي الخطير الذي يواجه حكومات تلك الدول.

فثمة مشكلات حضرية أخرى لا تقل في درجة خطورتها عن تلك المشكلة، بل إن معظمها يرتبط بالفقر الحضري ويعد نتاجا له. ويأتي على رأس هذه المشكلات: النمو المتزايد والمتنامي للمناطق العشوائية أو ما يطلق عليها "مستوطنات واضعي اليد" ومدن الصفيح والأكواخ. وكذلك النمو المتزايد للمناطق الفقيرة أو الخربة. تلك المناطق تعاني من تدهور واضح في الأوضاع والظروف البيئية والسكنية والاجتماعية، فضلاً عن تدني المستوى الاجتماعي والثقافي لسكانها.

ولقد أصبحت مشكلة النمو المتزايد للمناطق العشوائية أحد التحديات الهامة والخطيرة التي تواجه حكومات البلدان النامية خلال العقود الأخيرة. وتبدو خطورتها ليس فقط على الصعيدين: الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضا على الصعيدين السياسي والأمني. حيث يرتبط بها مشكلات حضرية أخرى منها: الجريمة والعنف والمخدرات وعمالة الأطفال والبطالة، والمشكلات البيئية، فضلاً عن النمو المتزايد للقطاع الاقتصادي غير الرسمي (٢٨).

ولاشك أن تلك المشكلات الحضرية تعبر عن واقع التخلف والتبعية الذي تعيشه تلك البلدان في مرحلة ما بعد الاستقلال. ومن ثم فإن فهمها وتحليلها يتطلب وضعها في سياقها المجتمعي والعالمي، مع الوضع في الاعتبار أن عواملها وأسبابها متداخلة ومتشابكة.

ونظراً لخطورة مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية، فقد استقطبت جهود المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية والمحلية المتخصصة وذلك لمعالجتها وإيجاد الحلول التي تسهم في إعادة ضبط عمليات النمو الحضري، وتدعيم الخطط والبرامج الحضرية من أجل الحفاظ على نوعية الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة التي تحظى بها المدن والمراكز

الحضرية من ناحية، ولضمان الزيادة السكانية المبرمجة التي تتوافق وخطط المرافق والخدمات الحضرية التي تسعى البلدان النامية إلى تحقيقها من ناحية أخرى. ومن ثم أبدت المنظمات المتخصصة بما فيها هيئات الأمم المتحدة المعنية اهتماماً متزايداً خلال السنوات الأخيرة بدراسة مشكلات النمو السريع للمدن في البلدان النامية من حيث عوامله المختلفة ونتائجه المتعددة، وتقديم المساعدات والدعم لمواجهة تلك المشكلات. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بإقامة العديد من المؤتمرات والندوات، وإجراء العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية لتشخيص تلك المشكلات. كما وضعت منظمة الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المتخصصة العديد من المشروعات للاهتمام بمشكلات الإسكان بشكل عام، ومشكلات السكن العشوائي على وجه التحديد في مدن البلدان النامية. حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن عام ١٩٨٧ سنة دولية لإيواء من لا مأوى لهم. وذلك من خلال إعداد برنامج عالمي لمعالجة مشكلات السكان الفقراء والمحرومين الذين يعانون من عدم وجود السكن المناسب والملائم لحياة إنسانية. ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة البلدان النامية على توفير وتحسين الأحوال الإسكانية والخدمية للسكان الفقراء. وتوفير المرافق والخدمات ولا سيما (المياه والمرافق الصحية)، والتخلص من النفايات مع وضع استراتيجيات وبرامج للمأوى والمستوطنات البشرية وحماية البيئة تحت إشراف مركز الأمم المتحدة وبالتعاون مع جميع البلدان النامية [٢٩].

وعلى صعيد آخر، نجد اهتماماً واضحاً من جانب بعض المنظمات العربية مثل منظمة المدن العربية وأجهزتها المتخصصة خلال السنوات الماضية (١٩٦٧-١٩٩١)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمراكز

العربية المختصة من خلال الجهود المبذولة لمعالجة كافة مشكلات المدن العربية وتطويرها وإنمائها والحفاظ على هويتها وتراثها العربي والإسلامي. وقد حققت خلال تلك الفترة مجموعة من الإنجازات من خلال برامجها التدريبية والبحثية والاستشارية ومؤتمراتها العلمية وندواتها المتخصصة. فضلاً عن الاهتمام بتخطيط المدن العربية في إطار خطط التنمية الشاملة بمستوياتها المختلفة، مع الوضع في الاعتبار المبادئ والأسس العلمية لتطوير وتنمية المدينة العربية خلال العقدين الأخيرين على وجه التحديد نتيجة للتغيرات الجذرية التي تعرضت لها البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدينة العربية. ومن أمثلة الجهود التي بذلت من قبل هذه المؤسسات والهيئات العربية تقديم المساعدات المادية والعلمية لمختلف الدول العربية وبخاصة في مجال الإسكان، فضلاً عن الاهتمام بحل مشكلات تدهور الخدمات الاجتماعية ونقص المرافق والخدمات الحضرية العامة في بعض المدن العربية. ولعل من أبرز مظاهر الاهتمام العربي بمشكلات المدينة العربية، اختيار موضوع "أبعاد ومشكلات وحلول النمو العمراني الحضري في المدينة العربية" موضوعاً علمياً للمؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية، والذي عقد في مدينة الرياض خلال شهر مارس ١٩٨٦. وأيضاً ندوة "معالجة ظاهرة السكن العشوائي وأحياء الصفيح بالوطن العربي" والتي عقدت في مدينة الرباط (أبريل ١٩٨٥). ولا شك أن الأجهزة والمؤسسات العربية ذات العلاقة – ما تزال – تعطي اهتماماً كبيراً بمشكلات الإسكان في المدن العربية وذلك من خلال برامجها العلمية المتنوعة بهدف التعرف على أبعاد تلك المشكلات وعواملها ونتائجها على مستوى البنى الحضرية للمدن العربية [٣٠].

وعلى الرغم من ذلك، لا تـزال مـشكلة النمـو المتزايـد للمـستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة في المدن العربية تمثل تحدياً هاماً يواجه الأنظمـة السياسية والمسئولين عن التخطيط والتنمية الحضرية على وجه الخـصوص، نظراً لما تعكسه تلك المشكلة من مشكلات اجتماعية حضرية أخـرى تعبـر بوضوح عن واقع النمو الحضري العشوائي وغير المخطط، والذي يعكـس بدوره واقع التخلف والتبعية بمستوياتها وأبعادها المختلفة.

غير أن حجم المشكلة ودرجة خطورتها ومعدلات انتشارها يختلـف مـن مجتمع عربي لآخر، ومن مدينة عربية لأخرى. هذه الأمور جميعها تتوقـف على درجة ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي حققه كل مجتمع من ناحية، وطبيعة السياسات والتوجهات التنموية وبخاصة فيما يتعلـق بالتنميـة الحضرية من ناحية أخرى. فضلاً عن تباين واختلاف البنى الحـضرية مـن حيث أهميتها ومكانتها على المستويين المحلي والعالمي مـن ناحيـة ثالثـة، وتباين تأثير العوامل والظروف الداخلية والخارجيـة علـى عمليـة النمـو الحضري من ناحية رابعة. ومن ثم فإن فهم وتحليل تلك المـشكلة بأبعادهـا المختلفة يتطلب أن يضع الباحث في اعتباره أنها أصبحت تمثل سـمة عامـة على مستوى المدن العربية خلال العقود الأخيـرة "العموميـات الحـضرية Urban Universalism من جانب، والوعي بأن هناك خصوصية لكل مجتمـع عربي ومدينة عربية (الخصوصيات الحـضرية Urban Particularism) مـن جانب آخر.

وتشير البيانات الإحصائية الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئـة العامة والإحصاء لعام ١٩٩٦ إلى أن إجمالي المناطق العشوائية في محافظة القاهرة قد بلغ ٦٨ منطقة عشوائية، حيث بلغ إجمالي سكان تلـك المنـاطق

(٢,٠٩٨,٤٦٩) نسمة. وأن هذه المناطق العشوائية تنتشر في معظم أقسام المحافظة (حلوان، السيدة زينب، شبرا، التبين، الساحل، المطرية، الزيتون، مدينة نصر، منشأة ناصر، البساتين، روض الفرج، حدائق القبة، الشرابية، المعادي). في حين بلغ إجمالي سكان المناطق العشوائية في محافظة الجيزة وفقاً لبيانات التعداد نفسه (٧٠٦,٩٥٣) نسمة تنتشر في أقسام: الهرم، والعمرانية، وإمبابة، والعجوزة، والدقي، والجيزة، وبولاق الدكرور.

غير أن الأمر اللافت للنظر أن المشكلة لم تعد فقط تمثل خطراً يهدد العاصمة، وإنما امتدت خطورتها على مستوى المحافظات الأخرى. حيث بلغ إجمالي عدد سكان المناطق العشوائية في محافظة القليوبية (٥٨٩,٣٤٣) نسمة، و (٧٨٣,١٢) نسمة في محافظة بني سويف، وحوالي (٣٢,٠٠٢) نسمة في محافظة الفيوم، وحوالي (٦٤,٧٣٩) نسمة في محافظة أسيوط، وحوالي (٧٣٢١) نسمة في محافظة سوهاج [٣١]. ومن ثم لم تعد المشكلة خاصة فقط بالعاصمة، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة لتلك المناطق.

ولقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت مشكلة العشوائيات في المدن المصرية على سمات وخصائص هذه المناطق وأوضاعها السكنية المتدهورة، وافتقارها إلى المرافق والخدمات الحضرية الأساسية. بالإضافة إلى ربط المشكلة من حيث نموها وانتشارها بمشكلة الفقر الحضري ونمو وتضخم القطاعات الاقتصادية الهامشية (غير المنتجة)، والهجرة الريفية – الحضرية، ومن ثم يمكننا القول أن نمو المناطق العشوائية وتزايد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة لم يعد قاصراً فقط على المدن الكبرى (القاهرة والإسكندرية)، وإنما أصبح انتشارها على مستوى المدن الأخرى الإقليمية

(مراكز المحافظات) يمثل خطراً وتحديا يواجه المسئولين. وأن هذا النمو المتزايد يُعد نتاجاً لمجموعة من العوامل المتفاعلة والمتداخلة، بعضها يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية المحيطة بتلك المدن من ناحية، والبعض الآخر يرتبط بالظروف البنائية الداخلية لهذه البنى الحضرية ذاتها من ناحية أخرى. فافتقار المدن الكبرى وبخاصة فيما يتعلق بالإسكان وفرص العمل، والتي أفرزت اتجاهات عكسية للهجرة (حضرية – ريفية)، أو حضرية – حضرية للمناطق الحضرية الإقليمية)، هذه التطورات قد أسهمت في تحول اتجاهات الهجرة، فبدلاً من الاتجاه للعاصمة، أصبحت تلك المراكز الحضرية (مراكز المحافظات) مناطق جذب لهؤلاء المهاجرين من ناحية، فضلاً عن نموها السكاني الداخلي المتزايد من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من خطورة المشكلة على الصعيدين: القومي والمحلي، إلا أنها – ما تزال – تمثل حقلاً خصباً للعديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية المتخصصة.

والواقع أن مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية الحضرية تعد مشكلة معقدة ذات أبعاد وجوانب كثيرة متشابكة ومتداخلة، ومن ثم تعددت تعريفاتها، كما تعددت المؤشرات والمعايير المستخدمة في تحديد هذه التعريفات. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل من أهمها: اختلاف التوجهات الفكرية والنظرية والمواقف الأيديولوجية للباحثين والمهتمين من جانب، وتباين الظروف المجتمعية والتوجهات السياسية والتنموية من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى من جانب آخر. فضلاً عن تنوع وتباين المؤشرات والمقاييس المستخدمة في التعريفات.

ولذلك هناك تعريفات تعتمد على المعيار القانوني ومن ثم ترى أن السكن العشوائي هو الذي يعتمد على مدى شرعية احتلال الأرض أو المسكن أو كليهما، في حين تركز تعريفات أخرى على أهم خصائص السكن العشوائي والتي تتمثل في عدم قانونيته ونشأته غير المنتظمة. وثمة تعريفات أخرى تؤكد على أن المناطق العشوائية تعد في واقع الأمر من بين الأحياء الحضرية المتخلفة عمرانيا وثقافيا واجتماعيا. كما يشير مفهوم السكن العشوائي في بعض الكتابات والتحليلات أيضا إلى المباني السكنية التي يقوم بتشييدها القطاع الخاص سواء على أرضه أو على الأرض المغتصبة من أراضي الدولة والتي غالبا ما تكون خارج كردون المدينة دون تخطيط أو ترخيص، وتتميز بأنها ذات مستوى منخفض بنائيا واجتماعيا واقتصاديا (٣٢).

ويشير أحد التحليلات الحديثة إلى أن المستوطنة العشوائية يمكن تعريفها بأنها منطقة سكنية Residential Area نمت بدون حق قانوني أو بدون تصريح بناء من السلطات. وأنه نتيجة لذلك، فإن الخدمات والبنية التحتية عادة ما تكون غير كافية. وأن ثمة خصائص ثلاثة تساعدنا على فهم المستوطنة العشوائية هي: الخصائص الفيزيقية والاجتماعية والقانونية، وأن تلك الخصائص مترابطة ويصعب فهم وتحليل أي منها بمعزل عن الخصائص الأخرى(٣٣).

ويستخدم مصطلح المستوطنة غير الرسمية Informal Settlement لوصف السكن الذي تم بناؤه بطريقة غير قانونية Illegal وبدون موافقة من السلطات الخاصة بالتخطيط الحضري(٣٤). بينما تميل تعريفات أخرى إلى التأكيد على أن المستوطنات العشوائية هي أشكال للمجاورات السكنية التي تمثل احتلالا غير شرعيا للأراضي التي أقيمت عليها بدون تصريح أو

ترخيص من الجهات المسئولة. وأن تلك الأراضي تكون أحياناً مملوكة ملكية خاصة، وأحياناً أخرى تكون ملكاً للوكالات الحكومية Government Agencies وفي كل الحالات، فإن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم الحق الشرعي في احتلال تلك الأراضي ووضع أيديهم عليها[٣٥].

بينما تركز تعريفات أخرى على أن المستوطنات العشوائية على الرغم من اختلاف مسمياتها من مجتمع نام لآخر، ومن مدينة لأخرى، إلا أن المواد المستخدمة في بناء المساكن التي تضمها تلك المستوطنات تكاد تكون متشابهة. حيث صُنعت هذه المساكن من المواد الرديئة مثل: (الكرتون) وخردة المعادن، والصفيح، والخشب. وغيرها من المواد الأخرى[٣٦].

في حين ركزت تحليلات أخرى على مجموعة من المشكلات (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والأمنية) التي تعاني منها المستوطنات العشوائية على مستوى مدن البلدان النامية بشكل عام. ومن تلك المشكلات: تدهور مستوى المرافق والخدمات الحضرية الأساسية أو عدم وجودها أساساً كخدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي، والخدمات التعليمية والصحية، فضلاً عن مشكلات الفقر والجريمة والبطالة والمخدرات والعنف.. وغيرها من المشكلات البيئية المتنوعة[٣٧].

وثمة تحليلات أخرى انطلقت في تعريفاتها للمستوطنات العشوائية من التركيز على الظروف التي أسهمت في نشأة تلك المستوطنات وتطور أحجامها وأشكالها في مدن البلدان النامية بشكل عام. وقد أكدت تلك التحليلات على أن العديد من الحكومات القومية والإقليمية تحاول تحسين الظروف السكنية للفقراء، غير أن الوحدات السكنية التي تقدمها تفوق في أسعارها كثيراً الإمكانيات المادية لهؤلاء الفقراء. فضلاً عن أنه في كثير من

الحالات فإن الإسكان العام الذي تقدمه تلك الحكومات تحصل عليه الطبقة الوسطى والطبقة العاملة. الأمر الذي يؤدي إلى نشأة المستوطنات العشوائية بواسطة هؤلاء الفقراء الذين لا يمكنهم الحصول على المسكن الذي تقدمه الحكومات. فهؤلاء لديهم وقت أطول وطاقة للعمل أكثر من ملكيتهم للأموال. لذلك يمكنهم بسهولة إقامة مسكن عشوائي أكثر من استئجار مسكن حكومي. ومن ثم تؤكد تلك التحليلات على أن المستوطنات العشوائية تعبر بوضوح عن التوزيع غير العادل للدخول. وانطلاقا من ذلك يرى هؤلاء أن المستوطنات العشوائية تمثل حلا سهلا لمشكلة السكن بالنسبة للفقراء الحضريين أكثر من أشكال السكن الأخرى، غير أن هناك الكثير من الجوانب السلبية مثل عدم وجود ملكية للأرض، لأن تلك المستوطنات غير قانونية في الأساس [٣٨].

يتضح من العرض السابق أنه ليس ثمة تعريفا عاما محددا يمكن أن ينطبق بدرجات متساوية على المناطق العشوائية في كل المجتمعات وفي كل الظروف. حيث يركز كل تعريف على جوانب وأبعاد وخصائص معينة يعتبرها معايير أساسية لتعريف المنطقة العشوائية، ومن ثم يتجاهل أهمية الأبعاد والخصائص والمكونات الأخرى. ولذلك تعد هذه التعريفات جزئية، حيث تنظر للمشكلة من زاوية محددة تعكس إلى حد كبير اهتمامات الباحثين وتخصصاتهم الدقيقة. الأمر الذي يجعلنا نتناول المشكلة من زاوية نظرية مختلفة واضعين في الاعتبار أن نشأة المناطق العشوائية وتطورها لا يخلو من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية. كما أن مشكلة المسكن لم تعد فقط قضية هندسية فنية، بقدر ما أصبحت قضية سياسية واقتصادية واجتماعية، فضلا عن جوانبها الأمنية والبيئية. هذا بالإضافة إلى اعتبارات

أخرى مثل: حجم الاستثمارات وأشكال توزيعه على قطاع الإسكان والتي تعكس المصالح الطبقية والأوضاع الاجتماعية المتباينة والمتناقضة على مستوى البنى الحضرية بشكل عام. ناهيك عن القوانين المنظمة لبناء المساكن، تلك القوانين التي تعبر في معظمها عن مصالح فئات اجتماعية معينة. وأخيراً، السياسات والتوجهات التنموية للحكومات وانعكاساتها على برامج وسياسات التخطيط والتنمية الحضرية وبخاصة في قطاع الإسكان.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا تحديد **تعريفاً اجرائياً للمناطق العشوائية بأنها**: إحدى الأنماط السكنية التي ارتبط نموها وانتشارها بظاهرة التضخم الحضري الذي أصبحت تعاني منه المدن وبخاصة العواصم على مستوى البلدان النامية بشكل عام. وهي أنماط سكنية نشأت في معظم الأحيان نشأة غير قانونية بعيداً عن الإجراءات الرسمية وقوانين الإسكان وبرامج وسياسات التخطيط الحضري المنظم. وقد لعبت الجهود الذاتية دوراً أساسياً في نشأتها وتطورها. حيث أقيمت هذه المساكن في البداية بصفة مؤقتة وكحلول ذاتية مؤقتة لمشكلة السكن ثم تحول معظمها إلى مبانٍ دائمة تبدو عشوائية من حيث التخطيط والبناء. وهي مساكن مشيدة على أراضٍ عامة مملوكة للدولة، أو على أراضٍ زراعية على حدود المدينة، ويسكن هذه المناطق العشوائية الفقراء الحضريين أو القادمين من الريف. وتفتقر هذه المناطق للعديد من الخدمات والمرافق الأساسية.

ولقد قام الباحث باجراء دراسة بعنوان" **الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية: دراسة ميدانية مقارنة لمنطقتين عشوائيتين في مدينة مصرية**"، حيث قام الباحث باختيار منطقتين عشوائيتين في مدينة كفر الشيخ هما: منطقة القنطرة البيضاء، ومنطقة منشأة ناصر. حيث اختار

الباحث ٦٥ أسرة من منطقة القنطرة البيضاء، و٤٠ أسرة من منطقة منشأة ناصر. وتمثلت وحدة التحليل في أرباب الأسر. وقد اعتمدت الدراسة علي استمارة المقابلة التي احتوت علي عدد من المحاور الرئيسية هي: البيانات الأولية، والبناء الاقتصادي والمهني، والظروف السكنية، والظروف الأسرية والعلاقات القرابية، والضبط الاجتماعي وأساليب مواجهة الخلافات، فضلا عن بناء القوة والسلطة، والمشاركة السياسية والاجتماعية والموقف من بعض القضايا المجتمعية(العنف، الارهاب)، إلي جانب أهم المشكلات التي تواجه السكان في المنطقتين. وقد تضمن كل محور من هذه المحاور عدد من التساؤلات الفرعية. وتوصلت الدراسة من خلال التحليلات النظرية والأمبريقية إلي مجموعة من النتائج جاءت على النحو التالي:

١- أن النمو الحضري المتزايد وما يعكسه ذلك النمو من مشكلات حضرية معقدة ومتشابكة أصبح يمثل ظاهرة عالمية، إلا أن ثمة فروقاً واختلافات بين البلدان المتقدمة صناعياً والبلدان النامية فيما يتعلق بحجم هذه المشكلات ومعدلاتها وعواملها وتأثيراتها المختلفة. تلك الاختلافات يمكن تفسيرها في ضوء تباين معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من جانب، وخصوصية عمليات التحضر وما تعكسه من سياسات واستراتيجيات تنفذها حكومات البلدان النامية للحد من هذه الظاهرة وما تعكسه من مشكلات أضحت تمثل تحديات هامة تواجه المدن الرئيسية في تلك البلدان من جانب آخر. ومن ثم ينبغي أن تفهم هذه المشكلات في إطار السياق المجتمعي الذي توجد فيه واضعين في الاعتبار الظروف البنائية - التاريخية التي أفرزت تلك المشكلات الحضرية، في مراحل معينة، وتلك التي أسهمت في ازدياد معدلاتها وتأثيراتها السلبية في مراحل أخرى.

٢- لقد تبين من تحليل البيانات الإحصائية والتحليلات النوعية المتوافرة عن بعض المستوطنات العشوائية على المستويين العالمي والإقليمي، وكذلك على المستوى المحلي، أن تلك المشكلة أصبحت تمثل تحدياً خطيراً يواجه الحكومات والمسئولين عن التخطيط والتنمية الحضرية ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيدين السياسي والأمني، فضلاً عن تأثيراتها الواضحة على الأوضاع البيئية الحضرية.

حيث تبين من تلك البيانات والتحليلات أن هناك مجموعة من الخصائص والسمات العامة المشتركة بين تلك المستوطنات رغم اختلاف مسمياتها من مجتمع لآخر، تلك الخصائص العامة تمثلت في النشأة غير القانونية، وافتقارها للعديد من المرافق والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى ارتباطها بالعديد من المشكلات الحضرية الأخرى مثل الفقر الحضري ومشكلات الإسكان والتباين الطبقي والأمية والبطالة.. وغيرها من المشكلات الأخرى التي تعد انعكاساً للنمو المتزايد لتلك المستوطنات كانتشار الجريمة وأنماط السلوك الانحرافي الأخرى، فضلاً عن المشكلات البيئية بشكل عام. الأمر الذي يتطلب ضرورة فهم تلك المشكلة من منظور شمولي يضع في الاعتبار التداخل بين جوانب المشكلة وأبعادها المختلفة. فالمشكلة نتاج لمجموعة من العوامل، كما أنها تعكس العديد من المشكلات الحضرية الأخرى التي أصبحت تشكل خطورة على البنى الحضرية في البلدان النامية بشكل عام، وفي الحضر المصري بصفة خاصة.

٣- أنه على الرغم من خطورة مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية على المستويين الإقليمي والمحلي، إلا أن مواجهة تلك المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها تختلف في طبيعتها من مجتمع لأخر، وفقاً لعدد من العوامل

والظروف من بينها اختلاف طبيعة البنـــى الاجتماعيـــة والـــنظم الـــسياسية والتوجهات الأيديولوجية لكل دولة، والامكانيات والموارد المتاحة لـــدى كـــل مجتمع، فضلاً عن نوعية السياسات والبرامج والخطط التي يمكن من خلالها الحد من معدلات الفقر الحضري ومواجهة مشكلة الإسكان الحضري. ناهيك عن ضرورة وضع السياسات التي تضمن في الواقع وقـــف تيـــار الهجـــرة الريفية للمناطق الحضرية وذلك من خلال اســـتحداث مجتمعـــات عمرانيـــة جديدة، أو الاهتمام بتطوير وتنمية القطاعات الريفية وخلـــق فـــرص عمـــل للريفيين تحول دون توجههم للمدن وبخاصة العواصم في تلك البلدان النامية. أو من خلال التشجيع على الهجرة العكسية الحـــضرية – الريفيـــة – والتـــي بدأت تظهر ملامحها في بعض البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة، علـــى الرغم من أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، وذلـــك بـــسبب الفجـــوة الواسعة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية وخاصـــة العواصـــم والمدن الضخمة.

٤- لقد أوضحت التحليلات الميدانية أن إحدى السمات العامـــة والمـــشتركة على مستوى عينتي الدراسة أن معظمهم ينتمون إلى أصول ريفية، تليها فئـــة أخرى أوضحت النتائج أنها كانت تقيم في مناطق حضرية أخرى سواء فـــي مدينة كفر الشيخ أو في مدن أخرى. وتؤكد هذه النتيجة مـــا توصـــلت إليـــه العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت عدداً من المناطق والمـــستوطنات العشوائية على الصعيدين الإقليمي والمحلي وبخاصة فيما يتعلق بدور الهجرة الريفية – الحضرية في نمو هذه المناطق، وأنها تشكل مناطق جذب للـــسكان الفقراء سواء القادمين من الريف أو من الأحياء الحضرية الأخـــرى داخـــل المدينة ذاتها أو خارجها. ومن ثم، فالمناطق الريفية ليست وحـــدها منـــاطق

طرد للفقراء الريفيين، ولكن أيضاً تمثل الأحياء الحضرية الفقيرة مناطق طرد للفقراء الحضريين الذين تتفق ظروفهم وإمكانياتهم المادية وطبيعة تلك المستوطنات العشوائية الفقيرة، وذلك من حيث طبيعة المسكن ونوعه وأنماطه المختلفة والتي تتراوح ما بين العشش بأنواعها المختلفة، والحجرات المستقلة، والشقق السكنية الصغيرة، فضلاً عن الأنماط السكنية الأخرى والتي نشأت بطريقة غير قانونية وغير شرعية، والتي تعد عشوائية من حيث البناء والتخطيط.

٥- أوضحت الدراسة أيضاً أن المهن التي يمارسها معظم المبحوثين من عينتي المنطقتين تتمثل في الأعمال الفنية والحرفية (السباكة، الكهرباء، الخراطة، الميكانيكا، سمكرة السيارات، أعمال البياض والمحارة والدهانات، والنجارة).

٦- كما أوضحت التحليلات الميدانية كذلك ارتفاع نسبة البطالة على مستوى عينتي الدراسة، والتي تعد مشكلة اجتماعية عامة وخطيرة لا تواجه فقط سكان المناطق العشوائية الحضرية، ولكنها تمثل أحد التحديات التي تواجه المجتمع المصري بشكل عام. ولقد أوضحت التحليلات النظرية أن البطالة تمثل إحدى المشكلات التي تزداد معدلاتها بين سكان المستوطنات العشوائية في مدن البلدان النامية بشكل عام، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحليل تلك المشكلة وفهم أبعادها وجوانبها المختلفة ووضع الاقتراحات والتوصيات لمواجهتها والحد من تزايد معدلاتها لما لها من خطورة ليس فقط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضاً على الصعيدين السياسي والأمني.

٧- أوضحت التحليلات الميدانية أيضاً الانخفاض الملحوظ فـي مـستويات الدخول بالنسبة لمعظم المبحوثين على مستوى منطقتي الدراسة. ولاشـك أن هذه النتيجة تعد أمراً طبيعياً بسبب انتـشار المهـن الحرفيـة مـن جانـب، والأعمال الهامشية غير المنتجة كالبيع المتجول من ناحيـة أخـرى. وعلـى الرغم من أن العمل في المهن الحرفية التي أشرنا إليها سـابقاً كـان يمثـل مصدراً للدخول العالية للحرفيين والقائمين بتلك الأعمال خـلال حقبتـي السبعينيات والثمانينيات، إلا أنها قد تراجعت كثيراً خلال السنوات الأخيـرة، ربما بسبب ارتفاع مستويات المعيشة من ناحية، وعدم الارتفاع الملحوظ فـي مستويات الدخول من ناحية أخرى، ونقص فرص العمل أمام تلك الفئات مـن ناحية ثالثة.

٨- أن المنطقتين تضمان أنماطاً سكنية متباينة تعكس إلى حد كبير التفـاوت والتباين الواضح في الظروف الاجتماعية والاقتـصادية لـسكان المنطقتـين بشكل عام. على الرغم من أن النمط الأكثر انتشاراً على مـستوى منطقتـي الدراسة هو " البيت المستقل" أو بيت من بابه والذي يتكون في الغالـب مـن طابق واحد أقيم بالجهود الذاتية والذي يعكس في الوقـت ذاتـه إمكانيـاتهم المادية المحدودة والمتواضعة. هذا فضلاً عن تنوع المواد المستخدمة في بناء تلك المساكن والتي تتمثل في الطوب الأحمر والمـسلح، والطـوب الأحمـر والخشب، والحجارة الخشب والصفيح والخشب والكرتـون. غيـر أن نـسبة المساكن المقامة بالصفيح والخشب والكرتون تعد نسبة محـدودة بالمقارنـة بالمستوطنات العشوائية المنتشرة في معظم مدن البلدان النامية، والتي أقيمـت من المواد البالية المتمثلة في الخردة والمعادن والـصفيح والكرتـون، كمـا تعكسها ما يعرف بمدن الأكواخ على سبيل المثال.

٩- تبين من الدراسة الميدانية أيضاً أن منطقتي الدراسة تعانيان من مشكلات تتعلق بنقص المرافق والخدمات الأساسية، أو عدم توافر بعضها في الأساس. ومن تلك المشكلات: انقطاع التيار الكهربائي، ضعف المياه، وطفح المجاري، وعدم وجود دورات مياه خاصة. ولا شك أن المناطق السكنية الأخرى في مدينة كفر الشيخ أقل معاناه من نقص تلك الخدمات بالمقارنة بهاتين المنطقتين.

١٠- وفيما يتعلق بالخلافات والمشكلات التي يتعرض لها سكان المنطقتين، فقد جاءت على رأسها الخلافات بين الأبناء، وكذلك الخلافات بين الحريم، تليها الخلافات بسبب الاشتراك في المرافق، وعن أساليب مواجهة تلك الخلافات وسُبل حلها، فقد جاءت النسب متقاربة على مستوى المنطقتين من حيث الاسعانة بالأساليب غير الرسمية والتي تمثلت في الحلول الودية للخلافات من خلال الاستعانة بكبار السن أو الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء، والأساليب الرسمية والمتمثلة في الاستعانة بالشرطة أو أحد أعضاء الحزب الوطني أو مجلس الشعب، وبخاصة فيما يتعلق بالمبحوثين في المنطقة الثانية. في حين لم يظهر أي تمثيل لهذه الأساليب الرسمية في المنطقة الأولى.

١١- وفيما يتعلق بنوعية الجرائم الأكثر انتشاراً في منطقتي الدراسة فقد أوضحت التحليلات الإحصائية أن المشاجرات بين السكان قد جاءت في المرتبة الأولى على مستوى المنطقتين حيث إن انتشار مثل هذه الخلافات والمشكلات يعبر بشكل واضح عن الكثافة السكانية والتزاحم في المناطق العشوائية، وعادة ما تكون هذه المشاجرات بسبب الأبناء أو النساء، أو الخلافات بين الأسر والجيران بسبب المرافق والخدمات المحدودة،

بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسكنية التي يعيش في ظلها هؤلاء السكان. في حين جاءت جرائم السرقة والاغتصاب والمخدرات لتحتل أهمية أقل بين تلك الجرائم على مستوى المنطقتين. وفيما يتعلق بأساليب مواجهة تلك الجرائم، فقد أوضحت البيانات وجود فروق بين المنطقتين، فإذا كانت الأساليب التقليدية غير الرسمية هي الأكثر انتشاراً على مستوى عينة المنطقة الأولى (القنطرة البيضاء)، فإن المنطقة الثانية تجمع بين الأسلوبين الرسمي وغير الرسمي لمواجهة تلك الجرائم. ويمكن تفسير ذلك في ضوء قدم المنطقة الأولى، ومن ثم سيادة نمط العلاقات الاجتماعية القوية، وسيادة قيم الجيرة والقرابة، في حين أن حداثة المنطقة الثانية يمكن أن يعكس هذا الاستخدام لتلك الأساليب الرسمية كانعكاس لأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة والأكثر انتشاراً.

١٢- وفيما يتعلق بآراء المبحوثين حول قضية العنف والإرهاب ومدى انتشاره بين الشباب الذين يقيمون في المناطق العشوائية، فقد جاءت نسبة من أجابوا بالرفض مرتفعة على مستوى عينتي الدراسة، وقد تراوحت أسباب رفضهم ما بين أن مناطق إقامتهم لا توجد بها حالات من العنف والإرهاب، وأن الذين يقومون بهذه الأحداث من أحياء ومناطق أخرى. أما الذين أجابوا بأن هذه المقولة صحيحة، فقد جاءت أسباب موافقتهم تتمثل في أن غالبية الشباب الذين يقومون بالعنف بدون عمل، أو أن غالبيتهم بدون دخل، أو لأنهم يواجهون مشاكل كثيرة، أو لأن ظروف المناطق التي يعيشون فيها ظروف سيئة. ولا شك أن خطورة هذه القضية وحساسيتها ربما تحول دون إبداء إجابة أو آراء صحيحة بشأنها، الأمر الذي يجعلنا نتحفظ إلى حد ما في إصدار تعميمات من خلال آرائهم حول هذه القضية.

١٣- وتعاني منطقتا الدراسة العشوائيتان شأنهما شأن المناطق العشوائية الأخرى سواء على مستوى الحضر المصري، أو على مستوى مدن البلدان النامية بشكل عام من العديد من المشكلات مثل: سوء حالة المسكن، نقص المرافق والخدمات الحضرية الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي، فضلاً عن المشكلات البيئية، تلك المشكلات تزيد من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية لسكان هذه المناطق، الأمر الذي ينعكس على تدهور تلك المناطق وزيادة مشكلاتها الاجتماعية، كالجريمة والانحراف، والبطالة، والأمية... وغيرها من المشكلات الأخرى. ومن ثم فالأمر يتطلب مزيداً من الاهتمام بتلك المناطق من قبل المسئولين عن التخطيط الحضري. فوجود هذه المناطق وغيرها من المناطق العشوائية الأخرى أصبح يمثل أمراً واقعياً، كما أن إزالة تلك المناطق يمثل تحدياً يواجه المسئولين، أيضاً لانخفاض الإمكانيات والموارد لدى السلطات الحضرية المسئولة لتحقيق هذا المطلب.

* المناطق العشوائية: حلول مقترحة ورؤية مستقبلية:

إذا كانت بعض التحليلات قد أكدت على ازدياد أهمية "المدينة الدولة" خلال التسعينيات بسبب النمو السريع في مجالات الانترنيت والثورة المعلوماتية، والتوسع الاقتصادي الذي أسرع من عمليات التبادل العالمي على الصعيدين المالي والتجاري، فإن التحدي الذي يواجه معظم دول العالم خلال القرن الحادي والعشرين يتمثل في تسخير كل القوى لوضع استراتيجية للتخطيط على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وذلك بسبب المنافسة

في الاقتصاد العالمي. غير أن بعض الدراسات التي أجريت حديثًا على ظاهرة النمو الحضري في البلدان النامية والمشكلات الحضرية المصاحبة لهذا النمو المتزايد، والتي تمثل المستوطنات العشوائية من أهمها وأخطرها على الصعيدين الحضري والقومي في مدن البلدان النامية بصفة عامة، قد بدأت تلك الدراسات تهتم بالمدن من الناحية القومية والعالمية[٣٩].

بينما تؤكد تحليلات أخرى على أن مواقع المدن العواصم الآن قد اختلفت عما كانت عليه منذ قرن مضى، وكذلك سوف يستمر تغير العواصم في القرن الحادي والعشرين وذلك كنتيجة لإعادة بناء الدولة القومية وأنماط التحضر. وتشير تلك التحليلات إلى أن ثمة تحديات ثلاثة ستواجه هذه العواصم خلال السنوات القادمة هي:

١- تراجع دور الدولة القومية باعتبارها التي تدعم الثروة والسلطة في العواصم القومية.

٢- تصاعد عدد المدن العالمية Global cities كبديل للعواصم القومية.

٣- الانتقال من مستوى المركزية في اتخاذ القرارات إلى مستوى العالمية [٤٠].

وانطلاقًا من ذلك فإن التحليل السياسي الاجتماعي للوضع العالمي الحديث ينبغي أن ينطلق من مسلمات أساسية منها: الوعي بالتدخل العالمي نتيجة للالتقاء حول مشاكل ذات اهتمامات ومصالح مشتركة مثل(النمو السكاني، والمشاكل البيئية، والعنف، والجريمة، والبطالة، والفقر، والنمو المتزايد للمستوطنات العشوائية)، وأن ما يحدث الآن من تطورات وتغيرات على الساحة العالمية ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الأوضاع الداخلية للبلدان النامية. ومن ثم فإن مواجهة تلك المشكلات والعمل على حلها لا

ينبغي أن يركز فقط على الأبعاد الداخلية، وإنما ينبغي أن يراعى كذلك الاعتبارات الدولية والتطورات العالمية التي تحدث في ظروف وواقع العولمة التي تعيشها تلك البلدان بشكل عام، ومجتمعاتها الحضرية على وجه التحديد. فمشكلة البطالة على سبيل المثال لا يمكن حلها بمعزل عن أنماط التجارة العالمية والغلاء العالمي والهجرة وغيرها من الأبعاد والمتغيرات المحلية كسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة التي تنفذها الآن العديد من حكومات البلدان النامية. كما أن مشكلة المستوطنات العشوائية وما تعكسه من ظروف وأوضاع سكنية واجتماعية وثقافية وصحية وبيئية متدهورة، لا يمكن فهمها بمعزل عن المشكلات الحضرية الأخرى كالبطالة والفقر الحضري والجريمة والعنف ومشكلة الإسكان الحضري.. وغيرها من المشكلات الأخرى المتداخلة والمتشابكة.

وإذا كانت المشكلات الحضرية كالفقر والجريمة والعنف والبطالة قد شكلت خلال العقود الثلاثة الأخيرة أهم التحديات التي واجهت المدن في البلدان النامية، وفي العديد من المدن الكبرى في البلدان المتقدمة، فلاشك أن مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية وما تعكسه من مشكلات اجتماعية أخرى، فضلاً عن المشكلات البيئية، أضحت تشكل تحدياً خطيراً يواجه العالم الآن بشكل يفوق كثيراً العقود الماضية.

والواقع أن تلك المشكلة تختلف من مجتمع لآخر وتتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات مثل: حجم المدينة، ومعدل النمو الحضري، ومستويات الدخول، وأوضاع الفقر والفقراء الحضريين، والبيئة الجغرافية، والإمكانيات المالية للحكومات المحلية، فضلاً عن طبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية والتي تنعكس بشكل مباشر على برامج وسياسات التخطيط والتنمية الحضرية،

وموقف المسئولين من النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية، والحلول المطروحة لمواجهة ذلك النمو.

وانطلاقاً من معطيات الواقع العالمي المتغير في ظل تشكل نظام عالمي تمثل العولمة أحد أساليبه وآلياته التي يسعى من خلالها لإعادة إنتاج نفسه وفرض هيمنته على العالم على كافة الأصعدة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية والإعلامية.. الخ. فإن صياغة رؤية استشرافية حول مستقبل البلدان النامية بعامة ومدنها بخاصة، ومشكلاتها الحضرية على وجه أخص، ومشكلة المستوطنات العشوائية على وجه أكثر تحديداً، يتطلب المزيد من الفهم والتحليل المتعمق للتغيرات والتحديات التي تفرضها العولمة من جانب، والتعرف على الإمكانيات المتاحة واقعياً لدى البلدان النامية والتي من خلالها تستطيع تلك البلدان أن تواجه العولمة أو تتفاعل معها من جانب آخر، فضلاً عن أن بناء تصور حول ما يمكن أن تحدثه العولمة، وتلك التطورات من تأثيرات إيجابية أو سلبية في البنى الحضرية لتلك المجتمعات النامية هذا البناء التصوري يتوقف على الفهم الموضوعي لإمكانيات وظروف تلك المجتمعات من جانب، وطبيعة التوجهات التنموية من جانب آخر. وما إذا كانت تلك التحديات سوف تفرز مشكلات اجتماعية وحضرية جديدة، أم أنها ستزيد وتعمق من حدة المشكلات الموجودة الآن.

ورغم ما كتب ويكتب عن إيجابيات وسلبيات العولمة، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن العولمة بمفهومها الشامل وتحدياتها المتعددة ومجالاتها المتنوعة سوف تزيد المجتمعات الغنية غنى، وتزيد وتعمق من فقر المجتمعات النامية وبخاصة الأكثر فقراً. الأمر الذي سيصاحبه انعكاسات وتأثيرات سلبية كثيرة على كافة الأصعدة وبخاصة على الصعيد الاجتماعي. فالمعطيات الواقعية

تشير إلى تزايد حدة المشكلات الاجتماعية وبخاصة: الفقر والبطالة والأمية والجريمة والعنف، والتباين الطبقي، فضلاً عن النمو المتزايد والمستمر للمستوطنات العشوائية في حضر البلدان النامية، تلك المشكلات لا تنفصل عن المشكلات الحضرية الأخرى. وأن الأمر سيزداد سوءاً خلال العقود القادمة. فالمشكلات الحضرية في الواقع تمثل تجسيداً لواقع التخلف والتبعية الذي تعيشه تلك البلدان النامية بعامة، ومجتمعاتها الحضرية بخاصة. وطالما أن العولمة تسعى إلى تعميق الفروق والتناقضات بين القوى الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية، فمن المتوقع أن تستمر حالة التخلف والتبعية بكل ما تفرزه من مشكلات اجتماعية وحضرية. وطالما استمر الفقر الحضري في تزايد من حيث معدلاته فلاشك أن مشكلة المستوطنات العشوائية سوف تستمر ممثلة تحدياً هاماً وخطيراً يواجه حكومات تلك الدول إذا لم توضع السياسات والبرامج والخطط المناسبة التي يمكن لهذه الحكومات أن تواجه من خلالها هذا التحدي الداخلي خلال العقود القادمة.

وعلى الرغم من أن ثمة حلولاً مطروحة أمام تلك الحكومات تتمثل في إزالة تلك المستوطنات العشوائية، أو تطويرها وتحسينها، وأن كلا الأمرين يواجه بمجموعة من التحديات والصعوبات، إلا أن المسألة تتطلب ضرورة إعادة النظر في مسألة التوزيع غير المتوازن للمصادر والموارد وخطط التنمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. حيث يمكن للحكومات أن تعمل على تحسين ظروف أولئك الذين يعانون في المدن، مع التركيز على وضع الإجراءات التي تحد من الهجرة الريفية الحضرية، وذلك لمنع التأثيرات السلبية التي يفرزها النمو المتزايد والسريع للمدن، وما يصاحبه من نمو للمستوطنات العشوائية.

٣- مشكلة الفقر الحضري:

ليس ثمة في أن مشكلة الفقر الحضري Urban Poverty وبخاصة في المدن الكبرى في البلدان النامية تُعد من أعقد وأخطر المشكلات الحضرية التي تواجهها تلك المدن. كما أنها تعتبر في الوقت ذاته سبباً للعديد من المشكلات الحضرية الأخرى كالجريمة والبطالة والانتشار المتزايد للمناطق والمستوطنات العشوائية والمناطق الحضرية الفقيرة. فضلا عن أن تلك المشكلة ليست منعزلة عن مشكلة الفقر الذي تعانى منه تلك البلدان نتيجة لبطء معدلات نموها الاقتصادي من ناحية، والتضخم السكانى من ناحية أخرى. وعلى صعيد آخر، تُعد تلك المشكلة واستمرار تزايد معدلاتها سبباً أساسياً لتخلف تلك البلدان، ونتيجة لهذا التخلف واستمراره. ومن ثم فالمشكلة معقدة ومتشابكة وذات أبعاد وجوانب متعددة، حيث يرجع وجودها واستمرارها إلى مجموعة من العوامل المتداخلة (الداخلية والخارجية)، (التاريخية والمعاصرة)، الأمر الذي يجعل فهمها وتحليلها مسألة صعبة.

وتشير احدى الدراسات الحديثة التي تناولت الفقر الحضري في البلدان النامية إلى أن رفاهية المقيمين في المدينة في البلدان النامية تعتمد بشكل أساسى على معدل النمو من ناحية، وحجم تلك المدن من ناحية أخرى. ففي مدن أمريكا اللاتينية و شمال أفريقيا وآسيا، يبلغ معدل النمو السنوى أكثر من ٥%. وأن سبب ذلك يرجع إلى معدلات النمو الحضري المرتفعة التي تؤثر على قدرات وطاقات المدن لتتلاءم واحتياجات الأفراد(٤١).

وتؤكد الاحصاءات الحديثة على أنه يوجد في الدول النامية ما يقرب من بليون فرد يصارعون يومياً الفقر الذي يهدد حياتهم Life-Threatening Poverty. ونظراً لأهمية وخطورة مشكلة الفقر الحضري ليس فقط على

مستوى البنى والاقتصادات الحضرية، ولكن أيضاً على مستوى الاقتصادات القومية للبلدان النامية وبخاصة الفقيرة منها من جانب، ولتزايد معدلات الفقر خلال العقود الماضية من جانب آخر، فقد احتلت تلك المشكلة أهمية خاصة على الصعيدين النظري والتطبيقي. ومن ثم قدمت محاولات كثيرة لتفسير المشكلة وتحديد عواملها وأسبابها وأبعادها وانعكاساتها. غير أن التحليل المتعمق لتلك المحاولات والتحليلات يشير إلى أنه ليس ثمة اتفاق عام حول تلك المشكلة من حيث: مفهوم الفقر الحضري، وأبعاده، وعوامله، وتأثيراته المختلفة. وأن ثمة اختلافات وتباينات في الرؤى والاتجاهات الفكرية والمنهجية لتفسير المشكلة. وأن هذه الاختلافات النظرية والمنهجية ترجع إلى اختلاف وتباين التوجهات النظرية والأيديولوجية للباحثين والمهتمين من جانب، واختلاف حجم المشكلة من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى من جانب آخر.

فإذا كانت بعض نظريات التحديث تؤكد على أنه في الماضى كان العالم كله بشكل عام فقيراً، وأن التغير التكنولوجي وخاصة بعد الثورة الصناعية قد زاد من إنتاجية البشر، ومن ثم ارتفع مستوى المعيشة. ومن هذا المنطلق تؤكد هذه النظريات على أن علاج مشكلة الفقر العالمي تكمن في تشجيع التطور التكنولوجى في المناطق الفقيرة. في حين أكدت نظريات أخرى "ديفيد ريسمان" David Riesman على أن شعوب ما قبل مرحلة التصنيع كانت تميل إلى التقاليد وتقاوم أى تغيرات. ومن ثم فالمجتمعات الغنية تتدخل بشكل مقصود في المجتمعات الفقيرة لتشجيع الابتكار في مجال الإنتاج. ويمكن لدول العالم الأول أن تزيد من سرعة التنمية من خلال تصدير التكنولوجيا إلى دول العالم الثالث. وأن تشجع استقبال الدارسين من الخارج، ومد يد

العون لتنشيط النمو الاقتصادي في تلك الدول. غير أن هؤلاء يؤكدون على أن هذه السياسات كانت نتائجها محدودة على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة فيها نظراً لمقاومة بلدان العالم الثالث للتغيير(٤٢).

ومن جانب آخر، يربط منظرو التحديث ظاهرة الفقر في البلدان النامية بالانفجار السكاني ومشاكل الإنتاج الزراعي. ويفسرون مشكلة الانفجار السكاني في ضوء الظروف والعوامل النفسية والاجتماعية، وسيطرة الثقافات الدينية التي تعيق تطبيق برامج تنظيم النسل. كما يفسرون مشكلات ومعوقات الإنتاج الزراعي في ضوء العوامل والأسباب البيئية والتقنية. بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالبرامج والسياسات المطبقة في المجال الزراعي مثل: مشكلات برامج الاصلاح الزراعي، واستمرارية بعض الدول في إنتاج محاصيل التصدير الزراعية للحصول على العملات الصعبة دون الاهتمام بتطوير المنتجات الغذائية بهدف الاستهلاك المحلي.

أما عن مشكلة الفجوة بين القري والمدن، فقد فسرها منظرو التحديث انطلاقاً من مقولة "التقليد والتحديث" والتي تعتبر من الركائز الأساسية للأطروحات التي قدمها هؤلاء المنظرون. حيث يفسرون تلك الفجوة في ضوء اختلاف وتباين مستويات الدخول ومستوى المعيشة. ويؤكدون على أن الفقر في البلدان النامية يتركز بشكل أساسي في المناطق الريفية، فضلاً عن انتشاره وبصورة متزايدة في السنوات الأخيرة في المجتمعات الحضرية. وأنه نتيجة لارتفاع معدلات الفقر الريفي، تطورت الفجوة بين الريف والحضر. وأن الفجوة الاقتصادية والحضارية بين المدن والقرى تعكس في الوقت الحاضر واقع التخلف والتنمية الذي تعيشه معظم البلدان النامية والذي سوف يظل موجوداً خلال السنوات القادمة.

غير أن التحليل المتعمق لتلك الرؤى والتفسيرات التي قدمها بعض منظرى التحديث لمشكلة الفقر بشكل عام، والفقر الحضري بخاصة في البلدان النامية يؤكد على أن تلك التفسيرات تُعد تفسيرات جزئية. حيث تركز على العوامل الداخلية وتعتبرها المسئولة فقط عن الفقر الذي تعانى منه تلك المجتمعات سواء على الصعيد القومي، أو على الصعيدين: الحضري والريفي. وأن هذا الفقر هو نتاج لتخلف البنى الاقتصادية وتخلف الأساليب التقنية المستخدمة في الاقتصادين الريفي والحضري. ناهيك عن التركيز على المتغيرات والعوامل الثقافية (الثقافات التقليدية) باعتبارها أحد العوامل الأساسية المسئولة عن انتشار الفقر واستمراره في تلك البلدان. ومن ثم تتجاهل تلك النظريات عن عمد التعامل مع مشكلة الفقر كمشكلة بنائية لها جذور تاريخية، وأن تلك المشكلة كانت- وما تزال- انعكاساً للعلاقات غير المتكافئة بين البلدان النامية والمراكز الرأسمالية العالمية. تلك العلاقات الاستغلالية قد اتخذت أشكالاً مختلفة خلال مراحل تاريخية متباينة (بدءاً من السيطرة والاستغلال المباشر، مروراً بعلاقات التبعية على كافة الأصعدة، وصولاً إلى العولمة بأبعادها المختلفة). ومن ثم فالفقر الحضري ليس فقط نتاجاً لعوامل داخلية (الهجرة الريفية- الحضرية، والزيادة الطبيعية للسكان الحضريين، والانجار السكانى، والثقافات التقليدية التي تشكل معوقاً للتنمية، أو التخلف التكنولوجى...الخ)، وإنما يُعد الفقر الحضري الذي تعانى منه تلك البلدان نتاجاً لتلك العوامل جميعها في تفاعلها والعوامل الخارجية.

ولذلك تُعد التفسيرات التي قدمها منظرى التحديث لمشكلة الفقر الحضري تفسيرات جزئية من ناحية، كما أنها تفسيرات متحيزة من ناحية أخرى. حيث أنها لم تشر بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تأثير النظام الرأسمالي العالمي

وعلاقات الاستغلال التي مارستها- ومازال- تمارسها القوى الرأسمالية العالمية على البلدان النامية، تلك الممارسات التي أسهمت في افقار تلك المجتمعات خلال الفترة الاستعمارية، كما أنها أسهمت في استمرار وتعميق المشكلة خلال سنوات ما بعد الاستقلال. ومن ثم فالتحيز الأيديولوجي يبدو واضحاً في التفسيرات التي قدمها هؤلاء المنظرين لتلك المشكلة. بالاضافة إلى أن هذه النظريات نظراً لانطلاقها من ثنائية "التقليد والتحديث" فانها تمثل امتداداً للنظريات والاتجاهات الكلاسيكية الغربية. وأن تلك المقولة يصعب تطبيقها الآن على الواقع الاجتماعي- الاقتصادي والثقافي للبلدان النامية بصفة عامة، وعلى مجتمعاتها الحضرية بصفة خاصة.

ومن ثم فالبنى الحضرية الآن أصبحت تتميز بالتداخل والتمفصل والتعايش بين الأنماط والعناصر والمكونات التقليدية والحديثة على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية. وأن تصور تلك النظريات بأن الأنماط الحديثة ستحل محل الأنماط التقليدية وتقضي عليها تماماً، هذه الفرضية لم تتحقق في الواقع الحضري لتلك البلدان.

وإذا كانت نظريات التحديث الغربية قد فسرت مشكلة الفقر الحضري في البلدان النامية في ضوء العوامل والمتغيرات الداخلية، دون الاشارة إلى تأثير العوامل والمتغيرات الخارجية في خلق هذه المشكلة واستمرارها وتعميقها في البنى الحضرية لتلك البلدان، فقد جاءت نظريات التبعية لتقدم تفسيرات مختلفة لتلك المشكلة من حيث: عواملها وأبعادها ومستقبلها. ولقد جاءت تلك التفسيرات أيضاً انعكاساً للأطروحات والافتراضات النظرية والأساليب المنهجية التي انطلقت منها هذه النظريات.

ولقد أشرنا في موضع سابق، أن نظريات التبعية قد ظهرت نتيجة لمجموعة من العوامل: **أولاً** كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنظريات التحديث الغربية والتفسيرات الجزئية المتحيزة التي قدمتها لمشكلتى التخلف والتنمية. **وثانياً** كاستجابة للتطورات التي شهدها العالم خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. **وثالثاً** كتطوير للمقولات الماركسية التقليدية والتي لم تعد تتناسب وطبيعة الظروف المتغيرة خلال تلك الفترة.

كما أشرنا كذلك إلى أنه إذا كان "ماركس" لم يقدم نظرية في المدينة، إلا أنه اعتبرها وحدة هامة في التحليل، مؤكداً على أنه في منتصف القرن التاسع عشر انتقلت العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى مستوى الدول القومية Nation -State حيث ميز المدينة باعتبارها عنصراً هاماً في نشأة الوعى الطبقى والفعل الثورى. لكنه اعتبر المدينة في حد ذاتها نتاجاً للعمليات الاجتماعية العامة. ولقد أشار البعض إلى أن وجهة النظر هذه قد تغيرت منذ الستينيات، حيث بدأ عدد من الباحثين الأوروبيين تطبيق النظرية الماركسية على المدينة. وقد توصلت تلك المحاولات إلى أن البناء والمشكلات في المدن تُعد أكثر أهمية في المجتمعات الرأسمالية والتي تعتبر نتاجاً لنظامها الاقتصادي (البناء التحتي)، وأكدوا على أن المشكلات الحضرية تُعد انعكاساً للتناقضات الداخلية المركبة في النظام الرأسمالي. ومن وجهة نظرهم فإن الحل الوحيد لتلك المشكلات يكمن في تغيير النظام(٤٣).

ولقد حاول البعض استخدام مفاهيم ماركس الكلاسيكية لتوضيح العلاقة بين الحضرية المعاصرة والتطور الرأسمالي وذلك من خلال مفهوم "التشيؤ Commodification"، والذي يعتبر مفهوماً أساسياً في تحليلاته للنظام الرأسمالي. ذلك النظام الذي يعتمد في تحقيق فوائده على بيع وشراء السلع

بما في ذلك قوة العمل. ويمتد هذا المفهوم ليشتمل على كل جوانب الحياة التي يعيشها البشر(٤٤).

وتشير معظم التحليلات التي قدمها منظرو التبعية (فرانك، هارفي، كاستيل) إلى أن المدن في العالم الأقل نمواً Less Developed World تمثل مقاطعات Enclaves محاطة بالفلاحين العدائيين. كما أن تلك المدن تمثل مؤسسات طفيلية Parastic Institution تسمح بتحقيق التراكم الرأسمالي في الداخل وتحويله إلى العواصم الرأسمالية العالمية. وبهذا التفسير فإن دور المدينة كمحفز للنمو الاقتصادي الاقليمي يُعد أمراً منقوصاً. ومن ثم فإن وظيفة المدينة باستخدام مصطلحات النمو الاقتصادي يُعد أمراً مشكوكاً فيه(٤٥).

وانطلاقاً من ذلك، فإن منظرى التبعية قد فسروا مشكلة الفقر الحضري التي تعانى منها دول الهامش أو الدول المحيطية في ضوء عوامل وأسباب خارجية تتعلق بالدور الذي لعبته الرأسمالية الدولية لافقار تلك المجتمعات من ناحية، وأيضاً الاستغلال الذي تمارسه الرأسمالية المحلية والذي يدعم بدوره التناقضات والصراعات الاجتماعية والطبقية الداخلية من ناحية أخرى. ويؤكد هؤلاء أيضاً على أن اعتبار مشكلة الفقر في تلك المجتمعات نتاج لعوامل داخلية فقط مثل: فشل برامج تحديد النسل يمثل معالجة سطحية للمشكلة، كما أنه يتضمن توجهاً أيديولوجياً يعزل المشكلة عن سياقها المجتمعي والعالمي. ومن جانب آخر، يهدف هذا التحليل إلى تحويل البحوث والدراسات عن معالجة الأسبلب الحقيقية للفقر والمجاعة في تلك البلدان نحو أسباب سطحية وغير أساسية.

وفي ضوء ذلك يرى منظرو التبعية أن التخلص من الفقر بشكل عام، والفقر الحضري بصفة خاصة الذي تعانى منه تلك البلدان يتطلب التحرر من الاستغلال الداخلي والخارجي، وذلك لاتاحة الفرصة أمام تطبيق استراتيجية تنموية عادلة(٤٦).

ومن ثم يفسر منظرو التبعية استمرار الفقر في البلدان النامية والذي يدعم تخلفها وتبعيتها ويُزيد من مشكلاتها الحضرية الأخرى في ضوء استمرار عمليات النهب والهيمنة التي تمارسها القوى الرأسمالية العالمية لتلك البلدان(٤٧). ولقد جاء هذا التفسير تعبيراً عن الافتراضات النظرية التي انطلقت منها نظريات التبعية وبخاصة مقولة (المراكز- الأطراف) من ناحية، وكرد فعل لفشل الثنائية التي انطلقت منها نظريات التحديث(التقليد- التحديث) كأداة وصفية وليست تفسيرية لاستمرار الفقر في مدن البلدان النامية من ناحية أخرى. وكنتيجة لاهمال تلك النظريات للجوانب الخارجية للمشكلة من ناحية ثالثة(٤٨).

ولذلك جاءت معالجة منظرى التبعية لمشكلة الفقر الحضري في البلدان النامية انطلاقاً من مقولة: أن التحضر في تلك البلدان قد جاء ليس لنمط خاص بالرأسمالية، ولكن نتيجة للتنمية الاقتصادية التابعة. ومن ثم جاء مصطلح" التحضر التابع". حيث أوضحت تلك التحليلات العلاقة القوية(غير المتكافئة) ليس فقط بين (المراكز والمحيطات)، ولكن أيضاً على المستوى المحلي بين المراكز التابعة (العواصم)، و(هامش الهامش)، أى المجتمعات الريفية(٤٩). ولذلك فالفقر الحضري الذي تتزايد معدلاته في مدن البلدان النامية هو نتاج للتفاعل بين العوامل والمتغيرات الخارجية والداخلية على الرغم من تأكيدهم على أن تأثير العوامل الخارجية يفوق كثيراً تأثير العوامل

الداخلية، وأن العوامل الداخلية المسببة للفقر الحضري هى امتداد وانعكاس ميكانيكى لتأثير العوامل الخارجية على المستويين: التاريخى والمعاصر.

يبقى القول، أنه على الرغم من الاسهامات والتحليلات التي قدمها كل من منظرى التحديث والتبعية لمشكلة الفقر في البلدان النامية، ومشكلة الفقر الحضري بصفة خاصة، إلا أن تلك التحليلات والتفسيرات جاءت متحيزة إلى حد كبير. وأنه إذا كانت نظريات التحديث قد ركزت على أن الفقر الحضري هو نتاج لعوامل وظروف محلية خاصة بمدن البلدان النامية، وأن تلك المشكلة ليست- بحال من الأحوال- نتاجاً لعوامل خارجية، فإن نظريات التبعية قد ركزت اهتماماتها على العوامل والأبعاد الخارجية التي أسهمت في خلق المشكلة ودعمت استمرارها، وأن تأثير العوامل الداخلية هو انعكاس لفاعلية وتأثير العوامل الخارجية. وعلى الرغم من أن كلا الاتجاهين قد قدم تبريرات لمقولاته وتحليلاته، إلا أنه مازالت هناك حاجة ملحة لتفسير مشكلة الفقر الحضري والتي تتزايد معدلاتها باستمرار على الصعيد العالم، رغم اختلاف تلك المعدلات ودرجة الخطورة من مجتمع لآخر. ومن جانب آخر، فإن خطورة تلك المشكلة تكمن في ارتباطها بمشكلات اجتماعية أخرى على الصعيدين: الحضري والقومي. ومن ثم فالأمر يحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا المجال.

٤- مشكلة العنف الحضري:

الواقع أن مشكلة العنف بشل عام على اختلاف أنماطه وأساليبه أصبحت تمثل مشكلة عالمية وبخاصة خلال السنوات الأخيرة. الأمر الذي أصبح معه من الصعوبة أن تقوم دولة بمفردها مهما كانت امكانياتها بمواجهة تلك

المشكلة والتصدى لها. لذا نجد اهتماماً دولياً بهذة المشكلة. وقد تجلى هذا الاهتمام في العديد من المؤتمرات الدولية من جانب، ووضع القوانين والتشريعات وفرض العقوبات على بعض الدول المسئولة عن تصدير العنف من جانب آخر. ومن ثم أضحت مشكلة العنف من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تواجهها الحكومات الآن على الصعيد العالمي.

وفي ضوء ذلك فإن مشكلة العنف الحضري Urban Violence ليست بمعزل عن المشكلات الحضرية الأخرى(الأمية، البطالة، الجريمة، الفقر....الخ). كما أنها في الوقت ذاته ليست بمعزل عن المشكلات الاجتماعية العامة. ومن ثم فالمشكلة معقدة ومتشابكة. ولذلك فإن فهمها وتحليلها يتطلب الوعى بتلك الجوانب جميعها والتأثيرات النسبية للعوامل المختلفة المسببة لها.

ومن جانب آخر، فإن مفهوم العنف الحضري يُعد مفهوماً غامضاً، كما أن محاولة ايجاد بناء نظرى له تُعد هى الأخرى أمراً صعباً. حيث تشير بعض التحليلات إلى أن محاولة وضع خط فاصل بين العنف الريفي والعنف الحضري تعتبر محاولة مضللة ومشوشة، نظراً لأن معدلات أو نسب الهاربين من العدالة وسارقى السيارات واللصوص المسلحين والقتلة، وأشكال العنف الأخرى يمكن أن تحدث في المناطق الريفية، وأن الفارق بينهما كما يرى كل من (Apollos & Kuria, 1996) هو فارق في الشدة ومعدل الحدوث. وأن ذلك هو ما يمكن من خلاله أن نميز بين العنف الحضري والعنف الريفي. فنمط الحياة الريفي يختلف عن نمط الحياة الحضري، ومعظم الأفراد الذين يعيشون في المناطق الحضرية هم أفراد محرومون

ومحبطون. ومن ثم فالعنف وفقاً لنظرية الاحباط- العدوان Frustration Aggression يأتى دائماً من الاحباط (٥٠).

ويشير أحد التحليلات إلى أن ثمة فئات ثلاث للعنف الحضري، وأن تلك الفئات ذات صلة مباشرة بطبيعة الصراع الحضري وتأثيراته. وتتمثل هذه الفئات في: **العنف السياسي** والذي يشتمل على العنف الموجه ضد الدولة، وعنف الدولة ضد المشاغبين. **والعنف العرقى**، وأخيراً **العنف الاجرامى**. وتؤكد تلك التحليلات على أن معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على العنف المدنى قد ركزت اهتماماتها على العنف السياسي والذي يتخذ أشكالاً مختلفة مثل: الشغب والتمرد والعصيان والثورة والحرب المدنية. وهو عنف جماعى يوجه ضد الدولة نتيجة لعدم الرضا عن أدائها. أما النمط الثانى فيشتمل على العنف العرقى أو العنصرى والدينى(الجماعات الدينية). أما العنف الاجرامى فيشتمل على السطو والقتل، وتختلف مصادره ولكنها ليست بالضرورة تفتقر إلى المضمون والمعنى السياسي. فالمنظرون منذ (دوركايم وحتى جونسون) يتفقون على أن تآكل القيم الأخلاقية للمجتمع يُعد المفتاح الرئيسى للعنف الدينى. ويشير هذا العنف إلى انهيار السلطة الأخلاقية للمجتمع، كما يشير إلى الاغتراب عن المجتمع (٥١).

وعلى الرغم من خطورة مشكلة العنف بشكل عام والعنف الحضري على وجه التحديد، إلا أن نظريات التحديث الأولى لم تهتم بدراسة تلك المشكلة في البلدان النامية. وقد اكتفي بعض منظرى التحديث بالاشارة إلى هذه المشكلة في تحليلهم لعملية التعبير عن المصلحة. غير أن بعض دراسات المدرسة الغربية اللاحقة قد اهتمت بشكل موسع بدراسة نماذج العنف السياسي وأسبابه السياسية والثقافية والنفسية، والآثار التي يمكن أن تنتج عنه، وعلاقته

بالتحديث والتغير الاجتماعي، وأيضاً أهميته كوسيلة ضغط سياسى، أو مشاركة سياسية غير شرعية (٥٢).

ولاشك أن النمو الحضري المتزايد الذي تشهده المدن الكبرى في العالم منذ الستينيات وحتى الآن يُعد أحد العوامل الأساسية المسئولة عن ارتفاع معدلات العنف الحضري وبخاصة في البلدان النامية. وذلك يرجع إلى عدم التوازن بين النمو الحضري ومعدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من ناحية، وازدياد معدلات الفقر والفقراء الحضريين من ناحية أخرى.

وتؤكد بعض التحليلات على أن تاريخ العلاقة بين النمو الحضري والعنف يرجع إلى الستينيات من القرن العشرين. حيث زادت كثافة السكان في مدن البلدان النامية وأصبح الحراك الاجتماعي والسياسي الذي تسبب فيه النمو الحضري يفوق كثيراً قدرات وامكانيات المؤسسات في كل من الدولة والمجتمع. ومن ثم أشار البعض إلى أن الهجرة السريعة من الريف إلى المدينة يمكنها أن تتسبب في احباط لتوقعات المهاجر في التحسن الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الحراك الاجتماعي، كما أنها يمكن أن تتسبب أيضاً في عملية الاغتراب الشخصى والاجتماعي. وأن النتيجة النهائية لكل ذلك هى ظهور سلوك العنف الذي يتجه بشكل أساسى ومباشر إلى الدولة. وتؤكد تلك التحليلات على أن العنف الحضري الذي ينتج عن عمليات الهجرة من الريف إلى المدينة يحدث بعد فترة من تواجد المهاجر في المجتمع الجديد وبخاصة بعد أن يفشل في الحصول على السكن والوظيفة المناسبين، مما يُحدث لديه احساساً عارماً بالحرمان والاحباط الذي يتحول إلى عنف سياسى. باختصار، فإن الفترة التي يقضيها المهاجر داخل المدينة والتي يُطلق عليها "فترة

التنشئة" Socialization Period تُعد عاملاً حاسماً وهاماً في تحول المهاجر إلى " مهمش راديكالى"(٥٣).

ولقد حدد "واين كورنلس Wayne Cornelius" ثلاث فرضيات تفسر تحول المهاجر إلى مرتكب للعنف السياسي هي:

– **الفرضية الأولى**: وتتمثل في أن الهجرة من الريف إلى المدينة تتسبب في إحباط اقتصادي لدى المهاجر، مما يُزيد من مشاعر الحرمان النسبى لديه والذي يُزيد من احتمالية التورط في نشاط سياسى راديكالى. ويتضح ذلك من الشكل التالى:

شكل رقم(١)

الحرمان النسبى Relative Deprivation

الهجرة الريفية – الحضرية السريعة ← الوعي بالحرمان النسبي ← نشاط سياسي راديكالي ← العنف

– **الفرضية الثانية**: وتتمثل في أن المهاجرين يعانون من مشكلات التكيف الاجتماعي والنفسى في البيئة الحضرية. فالصراعات الثقافية وما تربى عليه الفرد من عادات وتقاليد تؤدى إلى أزمة في هويته الشخصية، مما يُزيد من انهيار روابطه بالجماعة الأولية وضعف الروابط الاجتماعية التقليدية لديه. ونظراً لسعى المهاجر للدخول في جماعات جديدة تحميه، فإنه قد يدخل في مرحلة الاستعداد للقيام بحركات سياسية متطرفة. والشكل التالى يوضح ذلك.

شكل رقم(٢)

الصراع الثقافي ولامعيارية المهاجر

Cultrual conflict & Migrant normelessness

الهجرة الريفية – الحضرية السريعة ← انحلال الجماعة الأولية ← لامعيارية المهاجر (فقدان التوجة) ← العنف

– **الفرضية الثالثة:** أن الهجرة من الريف إلى المدينة تزيد من الوعى السياسي والمعارضة الراديكالية معاً. فالبيئة الحضرية تسمح بمستويات عالية من التواصل الاجتماعي، كما أنها قد تتسبب في تنافسات شديدة مع الجماعات الموجودة. فالنشاط السياسي المنظم يكون واضحاً ويساعد على تسييس المهاجر ويشجع التورط الجماهيرى في النشاط السياسي. وهذه العوامل تدفع بالمهاجر إلى الانضمام للأحزاب السياسية المعارضة والدخول في حركات الاحتجاج العدوانى Aggressive Protest Movements. ويتضح ذلك من الشكل التالى:

شكل رقم(٣)

التواصل الاجتماعي والمنافسة

Social Communication and Competion

الهجرة الريفية– الحضرية السريعة

التواصل الاجتماعي

التنافس

تسييس ← عنف

ويؤكد "Wayne" على أن هذا التصنيف لا يعني أن كل عملية من العمليات الثلاث السابقة بمعزل عن العمليات الأخرى، وإنما يمكن أن تحدث تلك العمليات الثلاث في نفس الوقت(٥٤).

وعلى الرغم من أهمية الفرضيات التي وضعها "Wayne" في تحليله لأسبلب العنف الحضري، إلا أنه قد اعتمد على متغير واحد اعتبره العامل الأساسي والوحيد الذي يُفرز العنف في النهاية، هذا العامل تمثل في الهجرة الريفية الحضرية السريعة. والواقع أنه بالرغم من أهمية العامل في تفسير العديد من المشكلات الحضرية في البلدان النامية والتي يُعد العنف الحضري من أهمها وأخطرها، إلا أنه ليس العامل الوحيد. فثمة عوامل أخرى كثيرة متشابكة ومتداخلة بعضها يرتبط بالبنية الاقتصادية الحضرية، والبعض الآخر يرتبط بمشكلات تتعلق بالبطالة والفقر والأمية والعدالة الاجتماعية وتوزيع فرص الحياة، وكذلك الأوضاع السكنية والبيئية. والبعض الثالث يرتبط بسياسات التخطيط والتنمية الحضرية والممارسات القمعية التي تمارسها الحكومات والأنظمة السياسية. ناهيك عن العوامل والمتغيرات الخارجية والتي تؤكد على حقيقة أن تلك المشكلة يصعب فهمها، ومن ثم مواجهتها دون وضعها في سياقها المجتمعي والعالمي. الأمر الذي يؤكد على ضرورة تجنب النظرة الجزئية في التعامل مع المشكلات الحضرية بعامة ومشكلة العنف الحضري على وجه التحديد.

فالمشكلة إذن معقدة ومترامية الأطراف، كما أنها ترتبط بمشكلات حضرية واجتماعية أخرى تعكس واقع التخلف والتبعية الذي تعيشه مدن البلدان النامية وخاصة المدن العواصم والمدن الكبرى. ومن ثم فالنظر للمشكلة من زاوية واحدة وفي اطار عامل واحد يُعد تبسيطاً لها ويتنافي مع

الواقع الفعلى. كما أنه يُعد في الوقت ذاته تحيزاً فكرياً وأيديولوجياً يقلل من أهميتها وخطورتها على الصعيدين: الحضري والقومي من ناحية، والعالمي من ناحية أخرى.

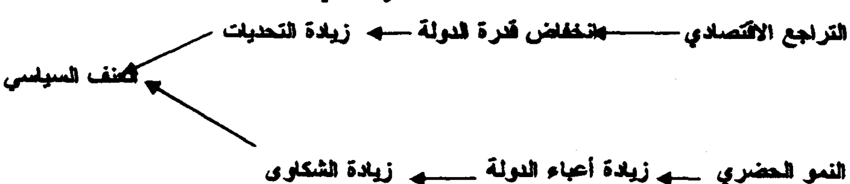
ونظراً لأن معظم الدراسات المبكرة التي ربطت بين النمو الحضري والعنف دراسات تبسيطية، حيث أنها لم تهتم بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد سعت محاولات أخرى إلى وضع فرضيات جديدة للربط بين النمو الحضري والعنف واضعة في الاعتبار الظروف البنائية من جانب، والسياق الدولى من جانب آخر. ومن تلك المحاولات محاولة " بيتر جزوسكى، وتوماس هومر دوكسن Gizewski, P. & Dixon, T, " H. حيث وضعا فرضيتان لتفسير تلك المشكلة وهما:

- **الفرضية الأولى**: وتشير إلى زيادة الضغوط الاقتصادية العالمية والتي يصاحبها عدم قدرة الدولة على التعامل مع متطلبات النمو الحضري. فمع زيادة الأزمات الاقتصادية، فإن ذلك يُحدث خللاً في توازن القوى.حيث تقل قدرة الدولة وتزيد الشكاوى من سكان الحضر. ويتزايد تأثير المشكلات الاقتصادية إذا صاحبه زيادة سريعة في نمو المدينة، حيث يؤدى هذا النمو إلى المزيد من الضغوط على الدولة ومن ثم زيادة الشكوى. والشكل التالى يوضح ذلك(٥٥).

شكل رقم(٤)

انخفاض قدرة الدولة في سياق اتساعها

Reduced State Capacity in context of increased state



- **الفرضية الثانية:** وتركز على السكان الحضريين أكثر من المهاجرين. وأنه إذا كانت الدراسات المبكرة قد ركزت على المهاجرين، حيث أشارت إلى أن المهاجر يحتاج إلى فترة من التنشئة حتى يتحول إلى شخص راديكالى، الأمر الذي يتطلب معه أن يترك خبرته الريفية. وأنه عند حدوث ذلك يمر بخبرة الحرمان Deprivation، والاحباط Frustration. وأن المجتمعات في المستقبل سوف تصبح أكثر تحضراً وستقل أنماط الحياة الريفية، ومن ثم سوف تقل فرصة المقارنة بين أنماط الحياة الريفية والحضرية. وفي الواقع فإن معظم الأفراد سيولدون في المدن، ومن ثم لن تكون لديهم خبرات ريفية. ومع زيادة معدلات التحضر، وعند حدوث الأزمات الاقتصادية لن تكون المقارنة بين الريف والحضر، ولكن سوف تكون بين الأغنياء والفقراء داخل المدينة، أو بين الجماعات العرقية المختلفة، أو بين الطبقات الاجتماعية المختلفي. وسوف تصبح هذه التناقضات والفروق بارزة في أذهان الأفراد. وفي مثل هذه الأحوال تظهر مشاعر الحرمان النسبي. ويتضح ذلك من الشكل التالى:

شكل رقم(٥)

افتقار المقارنة بين الريف والحضر

Loss of Rural- Urban Compation and Increased

ونظراً لأن مشكلة العنف الحضري ترتبط بالمشكلات الحضرية الأخرى وبخاصة مشكلتى الفقر والبطالة، وباعتبارها أحد أنماط الجريمة، فقد اهتم معظم منظرى التحديث بدراسة الجريمة من حيث عواملها وأسبابها في البلدان النامية. إلا أن هذه الاهتمامات قد تجاهلت عوامل هامة في تفسيرها لتلك المشكلة مثل: عدم الاستقرار السياسي، والتحضر السريع، والتغيرات في القانون، والبناء الاجتماعي، والأسرة. ودور هذه العوامل في ارتفاع معدلات الجريمة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. في حين اهتم منظرو التبعية بتوضيح دور الفقر والتفاوت البنائى وعدم التوازن في توزيع الثروات. واعتبروا أن تلك العوامل تمثل جذوراً للجريمة في البلدان النامية. كما أنهم اعتبروا الجريمة أيضاً نتاجاً لظروف الفقر الذي تعانى منه هذه البلدان، والذي يُعد انعكاساً للعلاقات الاستغلالية التي مارستها- وما تزال- تمارسها القوى الرأسمالية العالمية على تلك البلدان(٥٦).

ثالثاً: المشكلات البيئية الحضرية:

إذا كانت المشكلات الحضرية كالفقر والجريمة والعنف والبطالة والنمو المتزايد للمستوطنات والمناطق العشوائية قد شكلت خلال العقود الثلاثة الأخيرة أهم التحديات التي تواجه المدن في البلدان النامية، والعديد من المدن الكبرى في البلدان المتقدمة صناعياً، وأن تلك المشكلات تتزايد معدلاتها الآن في ظل التحديات التي تفرضها العولمة، فلا شك في أن مشكلات البيئة الحضرية Urban Environmental Problems تمثل تحدياً خطيراً يواجه العالم الآن بشكل يفوق كثيراً العقود الماضية.

وتشير البيانات الإحصائية المتاحة إلى أنه على المستوى العالمي، هناك أكثر من ١,١بليون نسمة يعيشون في مناطق حضرية بدون هواء نقي (صحي) Unhealthful Air وثمة مجموعة كبيرة من العوامل تعد مسئولة عن ذلك منها: الصناعة،والطاقة، ومصادر النقل المختلفة. ويعد التلوث الهوائي مشكلة خطيرة في المدن الضخمة على وجه الخصوص مثل: مكسيكو سيتي، سول، القاهرة. ففي مكسيكو سيتي تشير بيانات منظمة الصحة العالمية إلى أن المواد العالقة Particulate Matters في الجو والناتجة عن استخدام المركبات بشكل مكثف، فضلاً عن المصادر الأخرى للتلوث تسهم في وفاة٦,٤٠٠كل سنة، كما يوجد أيضاً ارتفاع في نسبة الرصاص في دم الأطفال نتيجة لعوادم السيارات.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، أن نسبة الوفيات المبكرة قد بلغت ما بين ٣٠٠,٠٠٠ و٧٠٠,٠٠٠ كل عام. ومن ثم فإن الأمر أصبح خطيراً وينبغي تجنبه على المستوى العالمي.ومن جانب آخر تشير البيانات ذاتها إلى أن ما يقدر بنحو تقريبي ما بين ٢-٥% من إجمالي نسبة الوفيات في المناطق

الحضرية ترجع إلى المستويات العالية أو المفرطة من عوادم المركبات. هذا بالإضافة إلى أن السعال المزمن Chronic Coughing الذي يصيب أطفال الحضر تحت ١٤ سنة يمكن أن تقل معدلاته إلى النصف أو حوالي ٥٠ مليون حالة سنوياً، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من فرص استمرار تعرض الأطفال لمخاطر الجهاز التنفسيRespiratory Damage. كما أن تحسين نوعية الهواء في الحضر سوف يقلل أيضاً من حدوث أمراض الجهاز التنفسي المزمنة والمعدية(٥٧).

ولقد أوضحت بعض الدراسات الأمبريقية التي أجريت خلال الثمانينيات في دول مثل: ألمانيا واليابان والولايات المتحدة والسويد والدانمارك أن النمو الاقتصادي المتزايد قد صاحبه زيادة في المشكلات البيئية في تلك الدول. وتشير هذه الدراسات إلى أن ثمة عوامل تكمن وراء التلوث البيئي في دول أوروبا الغربية، وأنه يجب أن تحدث تحولات مؤسساتيه من بينها: أن الدورالتغييري للعلم والتكنولوجيا في مشكلات البيئة وتحسينها يمكن النظر إليه ليس باعتبارهما (العلم والتكنولوجيا) مصدراً للمشكلات البيئية، ولكن يمكن أن يساعد في الوقاية من هذه المشكلات. كما أن عمليات الإصلاح يمكن أن تستبدل باتجاهات وقائية(تكنوسوسيولوجية)، وذلك في مراحل التصميم الأولي للتكنولوجيا بما يسمح بتقليل المشكلات البيئية الناجمة عنها(٥٨).

وتشير تحليلات أخرى إلى أنه يعيش في أوروبا ما يقرب من ثلثي سكانها في المناطق الحضرية، حيث تؤثر المدينة وتتأثر بالظروف البيئية. وأن الكثافة السكانية العالية داخل المدن معرضة للتغيرات البيئية المحلية

والإقليمية والعالمية. وتبدو الضغوط على البيئة الحضرية في تلوث للهواء والضوضاء ومشاكل المرور ونظم استخدام الأرض...وغيرها(٥٩).

في حين تؤكد تحليلات أخرى على أن الاستهلاك البشري للعديد من الموارد الطبيعية يُعد سبباً للمشكلات البيئية نتيجة ما يترتب على هذه الاستهلاكات من فضلات يتم إلقاؤها داخل المدينة وخارجها. وتتسبب المشكلات البيئية الحضرية في العديد من التأثيرات الاجتماعية والصحية على الصعيدين: الريفي والحضري. وقد تحدث تلك التأثيرات بشكل مباشر أو غير مباشر.فتلوث الهواء في الحضر يؤثر بشكل مباشر على الظروف الصحية للفرد، مما يزيد من نسبة الأمراض التنفسية الخاصة بالجهاز التنفسي، وأن زيادة نسبة هذه الأمراض يؤدي بشكل غير مباشر إلى انخفاض الإنتاجية، ومن ثم تدهور الاقتصاد الحضري والقومي(٦٠).

وعلى صعيد آخر، توضح البيانات الإحصائية كذلك أن مدن البلدان النامية تضم ما بين ٣٠%-٦٠% من سكان المدينة يعيشون في مساكن لا تتوافر فيها المواصفات والمعايير الضرورية. وأن العديد من المجاورات الفقيرة تعاني من نقص واضح في خدمات المياه والصحة العامة مثال: مدن الأكواخ، والمستوطنات العشوائية. وأنه في بعض الحالات تصبح الحكومات غير قادرة عن مد الخدمات في تلك المناطق. وذلك لأنها تعتبر هذه المستوطنات غير قانونية. وأياً كان السبب فإن تزايد معدلات النقص في الخدمات في تلك المناطق يؤدي إلى التلوث الذي يصعب احتماله. كما يؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية. ومن جانب آخر، فإن الفقر يسهم في تدهور البيئة المحلية، بسبب عدم قدرة المدينة على تلبية الخدمات الضرورية(٦١).

ولا شك أن المشكلات البيئية الحضرية تختلف من مدينة لأخرى ومن منطقة لأخرى. وأن تلك المشكلات المعقدة تتأثر بالعديد من المتغيرات والظروف منها: حجم المدينة ومعدل النمو، ومستويات الدخول، والبيئة الجغرافية، والظروف المناخية، والإمكانيات المالية والاقتصادية للحكومات المحلية، فضلاً عن طبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية، والتي تنعكس بشكل مباشر على برامج وسياسات التخطيط والتنمية الحضرية. بالإضافة إلى موقف المسئولين من ظاهرة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية والمناطق الحضرية الفقيرة بشكل عام.

وهذا يعني أن ثمة عوامل عديدة متداخلة ومتشابكة (محلية وإقليمية وعالمية) تزيد من حدة المشكلات البيئية الحضرية مت تلك العوامل: التحديث، والانفجار السكاني، استخدام الطاقة المعتمدة على الأخشاب، مما يؤدي إلى تدمير الغابات، والتصنيع والاعتماد المكثف على التكنولوجيا والذي ينتج عنه النفايات على اختلاف أنواعها، فضلاً عن الفقر والتضخم الحضري وغيرها من العوامل الأخرى.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا القول أن المشكلات البيئية الحضرية الآن وفي ظل التغيرات العالمية لم تعد مشكلات محلية، وإنما أضحت تمثل قضايا عالمية. ومن ثم طغت على سائر القضايا التي تستأثر باهتمام المجتمع الدولي والنظام العالمي. ولذلك فالنظام العالمي أمامه مجموعة من التحديات القديمة (المشكلات القديمة) ومجموعة جديدة من الاهتمامات والأولويات، ربما كان من أهمها على الإطلاق قضية البيئة، والتي أصبحت تتصدر سلم الأسبقية على سائر الأولويات الأخرى، وبخاصة منذ بدايات التسعينيات. ولقد تجاوزت تلك المشكلات الحدود التقليدية التي كانت سائدة بين دول العالم.

فالتلوث على سبيل المثال لا هوية له ولا جنسية، كما أن آثاره لا تعرف التمييز بين دول غنية ودول فقيرة. ومن ثم فكل المجتمعات الآن تشارك في إنتاج التلوث بدرجات مختلفة، وجميعها تعاني من آثاره وانعكاساته المختلفة أيضاً. وبالتالي أصبحت المشكلات البيئية نتاجاً لعوامل ومتغيرات عالمية. ولذلك، فإن مواجهتها تتطلب جهوداً دولية.

وعلى الرغم من خطورة تلك القضية، إلا أن هناك اختلافات شاسعة بين الدول من حيث المسئوليات والقدرات والإمكانيات، وكيفية التعامل مع المشكلات البيئية المعاصرة. فالمجتمعات النامية تتهم الدول الصناعية بأنها التي تتسبب في القدر الأكبر من التلوث، وبخاصة تلوث الهواء والاحتباس الحراري وثقب الأوزون وتراكم النفايات، ولا سيما النفايات الصناعية والكيماوية والنووية، وما تحدثه من أضرار للبشرية. كما أن الدول الصناعية تعتقد في أنه ينبغي على البلدان النامية أن تُحد من التكاثر السكاني الذي يُزيد من عدد الفقراء في العالم، ويضاعف من استنزاف الموارد الطبيعية.

غير أن هذه الاختلافات لا تقلل من خطورة المشكلات البيئية وبخاصة الحضرية التي يواجهها العالم الآن، والتي ستتزايد معدلاتها خلال العقود القادمة كنتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي والصناعي من ناحية، وكانعكاس لتزايد معدلات الفقر والفقراء الحضريين في العالم من ناحية أخرى. وما يصاحب ذلك من مشكلات كالازدحام والتلوث وتدهور المرافق والخدمات الحضرية، ومن ثم تزايد انتشار المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائية بشكل عام. وفي ظل هذه التطورات يتزايد الاهتمام الدولي بالمشكلات البيئية. حيث عقدت العديد من المؤتمرات الدولية خلال التسعينيات لمناقشة القضايا البيئية،

فضلاً عن توقيع العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة، والتي تنوعت بتنوع القضايا البيئية الملحة: إقليمياً ودولياً.

وفي ضوء ذلك يمكننا القول أنه إذا كانت المشكلات البيئية بشكل عام، ومشكلات البيئة الحضرية على وجه التحديد قد فرضت نفسها على الساحتين الأكاديمية والتطبيقية محلياً وإقليمياً ودولياً خلال السنوات العشر الماضية وذلك بفعل التغيرات والتحديات التي يعيشها العالم الآن، والتي تُعد نتاجاً للعولمة (الاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية...الخ)، فهذا لا يعني التقليل من خطورة وأهمية المشكلات الحضرية الأخرى كالعنف والبطالة والجريمة والمخدرات والفقر الحضري و الانتشار والنمو المتزايد للمستوطنات العشوائية...وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى التي تعاني منها البني الحضرية على مستوى البلدان النامية والمتقدمة على اختلاف درجاتها ومعدلاتها وانعكاساتها.

هذه المشكلات جميعها تتسم بالتعقيد والتداخل والتشابك، الأمر الذي يجعل من الصعوبة فهم وتحليا أي منها بمعزل عن المشكلات الأخرى. هذا من جانب، ومن جانب آخر من الصعوبة عزل تلك المشكلات جميعها عن سياقها المحلي والقومي والإقليمي والعالمي. الأمر الذي يؤكد على أن ثمة تحديات تواجه المدن خلال المرحلة الراهنة، وأن تلك التحديات ستستمر كلما زاد انتشار العولمة وازدادت تأثيراتها في المجالات المختلفة، وبخاصة فيما يتعلق بأوضاع ومستقبل المدينة في البلدان النامية.

وتؤكد بعض التحليلات على أنه خلال السنوات القادمة سوف تزيد المدن الضخمة Mega-cities في مجتمعات الجنوب كانعكاس للعولمة، الأمر الذي سيصاحبه سرعة تنامي الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة نتيجة

للتغير في بناء الوظائف، واستخدام الإنسان الآلي في الصناعة، وتزايد معدلات المشكلات الأخرى كالجريمة والعنف والإسكان، وأيضاً المشكلات البيئية وبخاصة التلوث. وأن هذه الصعوبات تمثل واقعاً موجوداً بالفعل، ولكنها انعكاس للامساواة الاجتماعية والتخلف الاقتصادي والفساد (كردود أفعال) اجتماعية ونفسية للهجرة وعدم استقرار عمليات التوظيف. الأمر الذي يصعب معه مواجهة تلك المشكلات وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية(٦٢).

وفيما يتعلق بكيفية مواجهة التحضر والمشكلات البيئية تؤكد بعض الدراسات على أنه بالمقياس العالمي، فإن معظم التحديات العاجلة تتمثل في تحسين الاحتياجات الأساسية لفقراء الحضر، وعلاج البؤس الإنساني، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بتدهور البيئات الحضرية Degraded Urban Environment. أن مدن البلدان النامية تواجه تلك التحديات، وتتبنى سياسات لتطوير الخدمات الحضرية الأساسية مثل: المياه، والصحة العامة، وجمع النفايات، بالإضافة إلى سياسات السيطرة والتحكم في عمليات استخدام الأراضي. هذه الأمور قد اكتسبت أهمية من خلال إيجاد أنشطة ذات دخول مشجعة مثل إعادة إنتاج النفايات، والتي تتزامن مع تحسين أسباب العيش، وكذلك تحسين وتطوير البيئة المحلية.

وحتى في البلدان المتقدمة، فإن التحليلات التي تربط بين الفقر والبيئة، تؤكد على أن المشكلات البيئية تمثل قمة القلق. كما أن الفقراء في المدن ذات الدخول المرتفعة، فإن المشكلات في البيئة الاجتماعية الحضرية تمثل تهديداً متزايداً للصحة الإنسانية والرفاهية، وأخيراً تهديداً للأمن والاستقرار الاجتماعي.

وثمة تحديات بيئية أخري بالنسبة للمدن على المستوى العالمي تتمثل في تطوير استراتيجيات لإصلاح النمو الاقتصادي، وذلك لتحقيق الحماية البيئية Environmental Protection. وهناك العديد من الأمثلة للتدهور البيئي يمكن أن نجدها الآن داخل وحول المدن الصناعية والتي تنمو بسرعة في البلدان النامية. حيث النمو الاقتصادي الذي يحدث بدون الاهتمام الكافي بالتأثيرات البيئيةEnvironmental Impacts. هذه المدن في حاجة إلى طرق متعددة لتشجيع كل من التنمية الاقتصادية وزيادة وتحسين المتطلبات الأساسية للمواطنين من الطاقة والمياه، والمصادر الأخرى وذلك بالطرق الصحيحة.

وفي تقرير حديث للبنك الدولي يشير إلى أن المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يعتمد بشكل أساسي على مستقبل مدنها التي تنمو بشكل سريع. ويقول خبراء البنك في هذا التقرير أنه على الرغم من أن مشكلات المدن كثيرة، إلا أن حلولها موجودة. فالمشكلات التي يتسبب فيها النمو الحضري السريع للمدن في العالم الثالث يمكن أن تكون ذات تكلفة أقل ويسهل مواجهتها والتغلب عليها أكثر مما يتخيل البعض. وأن حل تلك المشكلات يكمن في المدن ذاتها من حيث مواردها البشرية واستثماراتها المالية. ويوصي البنك بمجموعة من الاقتراحات التي يجب أن توضع في الاعتبار لمواجهة تلك المشكلات الحضرية وحله منها:

١- تخفيض أسعار الماء والكهرباء والمواصلات العامة (المرافق والخدمات الأساسية).

٢- الاستخدام الأمثل للمصادر المالية المتاحة في المدن.

٣- وضع القطاع الخاص في المشروعات التي تكون أكثر فاعلية وبخاصة مشروعات البنية التحتية.

٤- وضع خطط مناسبة لإنفاق ميزانية المدن والاستثمار الرأسمالي.

والواقع أن الاقتراحات السابقة تنطوي على تحيز واضح يدعم الآراء المؤيدة للعولمة وتأثيراتها الإيجابية على البلدان النامية. غير أن الواقع الفعلي للبلدان النامية ومجتمعاتها الحضرية يشير إلى عكس ذلك تماماً. فالمشكلات الحضرية تتزايد معدلاتها وتتنامى تأثيراتها السلبية ليس فقط على الصعيدين: الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيدين: السياسي والأمني، فضلاً عن تأثيراتها البيئية.

هذا بالإضافة إلى التدهور الذي يشهده الاقتصاد الحضري نتيجة لتفاقم هذه المشكلات والذي يؤثر بدوره على حجم الناتج القومي لهذه المجتمعات. الأمر الذي يعمق من تخلفها من جانب، ويزيد من حدة المشكلات الحضرية من جانب آخر. فالإمكانات المادية والاقتصادية لتلك المدن لا تتناسب وحجم مشكلاتها المتنامية. ومن ثم فإن مواجهة تلك المشكلات المعقدة والمتشابكة يتطلب استراتيجية تضع في اعتبارها العوامل الداخلية والعوامل الخارجية المسئولة عن وجود تلك المشكلات واستمرارها في البنى الحضرية بخاصة، وانتشارها وتزايد معدلاتها على الصعيد القومي بعامة.

المراجع

1- International Labor Organization (ILO), "Unemployment the eatens world cities, Jobs are needed to Check growth in urban poverty", http://www.ilo.org/public/english/bureau/inf/pr/96-15.htm.1996.p.2.

2-World Resources 1996-97: Chapter1:" Cities and The Environment", what fuels urban growth.http://www.wri.org/wri/wr-96-97/ud-txt3.html.pp.2-3

3-See:

- Lu-line Cheng and Cary Gereffi," The Informal Economy in East Asian Development", International Journal of Urban and Regional Research, Vol18,N.2,1994.pp.194-214.

- Christian Kesteloot and Henk Meert," Informal Spaces: The Geography of informal Economic Activities in Brussels", International Journal of Urban Research,Vol 23, N.2,1999. pp.232-249.

- Roberts, Bryan, "The Informal Sector in Comparative Perspective", Monographs Estellie Smith. Society for Economic Anthropology. New Yórk: University Press of America. 1990.

- Jodi Perin," Notes Towards a Typology of Urban African Household Livelihood.
Strategies",http://geronimo.act.arizana.edu/perin/htm.
4-Walton, John, " Urban Conflict and Social Movements in Poor Countries: Theory and Evidence of Collective Action", International Journal of Urban& Regional Research, 22 (3), 1998.p.483.
5-See:
- S.V.Sethuraman, " Urban Poverty and The Informal Sector", A critical Assessment of Current Strategies",
http://www.ilo.org/public/english/employment/recon/eiip/publ/1998/urbpover.htm.p.10
- Ilo, "The dilemma of The Informal Sector, Report of The Director- General, International Labor Conference 78th Session, Geneva. 1991.
- Mesa- Lago, C, " Protection for the Informal Sector in Latin America and Caribbean by Social Security or Alternative Means", In Tokman, V. E.(ed): Beyond Regulation: The Informal Economy in Latin America, ILO, Colorado.1992.
- J. Levitsky," Innovation in The Financing of small and Micro enterprises in Developing Countries", International Labor

Organizationhttp://www.ILO.org/public/english/employment/ent/papers/sed22.htm.pp.5-7

٦- أميرة مشهور، عالية المهدي، القطاع غير الرسمي في شياخة معــروف، دراسة استطلاعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة.١٩٩٤، ص ٤.

٧- السيد الحسيني، الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني ، المركــز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.١٩٩٤، ص ٥٩.

8- Frank, A," Instability and Integration in Urban Latin America", In Frank, A, Latin America: Underdevelopment & Revolution Monthly Review Press, New York, 1969.pp.276-297.

9- World Resources 1996-97: Chapter 1, " Cities and The Environment", what fuels urban growth, op, cit. p.3.

10- Ibid.pp.3-4.

11- Doraid Moez, " Human Development: where does the region stand?", www.erf.org(19August 2002).

12- Doraid Moez," Human Development and Poverty in The Arab States", (march 2002).

١٣- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، رأس المال البشري وأسواق العمل العربية في عالم متغير ، الندوة السنوية المشتركة(الرابعة

عشر)، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٢، أبو ظبي. ٢٠٠٢، ص ص ٨-٩

14- Heynema, Stephen, " The Quality of Education in Middle East & North Africa", In J. Educational Development, (1997),17(4),pp. 449-466.

١٥- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، رأس المال البشري وأسواق العمل العربية في عالم متغير...، مصدر سابق ، ص ١٠.

١٦- المصدر نفسه، ص ص ١١-١٢.

١٧- المصدر نفسه، ص ص ١٢-١٣.

18- World Resources 1996-97: Chapter 1: " " Cities and Environment",Urban Poverty. http://www.wri.org/uri/wr-96-97/ud-txt4.html.pp.1-2.

19- International Labor Organization,"Unemployment Threatens World Cities: Jobs are needed to Check Growth in Urban Poverty", op, cit. p.1.

20- See:

-United Nations Conference on Human Settlements (Habitat 11, Istanbul, June 3-14,1996).

-International Labor Organization, " Unemployment Threatenes world cities", Jobs are needed to check growth in urban poverty", op, cit. pp. 1-3.

٢١ – إسماعيل قيرة، من هم فقراء الحضر؟، قاع المدينة نموذجا، المستقبل العربي، العدد ٢٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، مارس ١٩٩٦، ص ٧٠.

22- See:

- Fernando Almansa, "1996, year of Eradication of poverty". http://www.fespinal.com/espinal/english/visua/en72thm.p.1

- Shahid. Javed Burki, "Callenges of rapid Urbanization: Local Strategies to Access financial Markets, "op,cit. p.3.

- United Nations conference on human settlement (second Report) Habitat 11, Istanbul June 3-14, 1996.

- Wratten, E., "Conceptualization Urban Poverty, Environment and Urbanization, 7, (1), 1995-pp.11-37.

– محمد الجوهري، الدرس السوسيولوجى في الفقر: رؤية تأملية للحالة المصرية، الندوة السنوية السادسة " الفقر في مصر، الجذور والأسباب والتداعيات وآفاق المستقبل(٨-٩ مايو ١٩٩٩) قسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة القاهرة. ١٩٩٩. ص ص ٢١ -٢٣.

– السيد الحسيني، الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. ١٩٩٤، ص ص ٦٠-٦٥.

23- See:

- Hari Srinivas, "Urban Development and Urban Poverty", Urban Squatters and slums.
http://www.gdrc.org/uem/squatters/urban-overty.html.pp.1-3.

- Kumata Y, et al, "Acity is notacity: Refletions on a new Language for Mega cities," paper presented at the pre-Habitat 11 conference on the World cities and the Urban future, 23-25 August, 1995.

24-See:

- John Maletis, "Is Urbanization the cause of Third world unemployment and Poverty?"
http://cweb.middlebury.edu/99/ec428a/conferences/urbanization/maletis5.html.p.4.

- World Report, Living in Slums.
http://www.care.org/publications/worldreport/spring99/slum.html.p.1.

- Elizabeth Gamson, "Is Urbanization the Cause of Unemployment and Poverty".
http://s10.middlebury.edu/ec428a/conferences/Urbanization/2001/Gamson.Urban.htm.p.3.

- The world bank group, world Bank says world's worst slums can be Transformed,

http://www.worldbank.org/html/extdr/extme/slums pr..htm.p.1

- Global Trends, Tools and statistics Unit.

http://www/Unchs org/prg/habrdd/global.htm.p.3.

- The world Bank Annual Report 2000, The Poverty challenge: where we are today,

http://www.worldbank.org/html_extpb/annrep/poverty.htm. p.1

- Two Thirds of worlds poor live in 10 countries, poverty as a Rural

Problem.http://www.euroburma.com/survival/development/ nov46=o6nov96-5.html.p.1.

- Cities of the Future-Dream Or nightmare, panos Briefing N34, June 1999.

http://www.oneworld.org/panos/briefing/brief34.htm.pp.2-3.

25- See:

- Russ long, "Urbanization Sociology".

http://www.csb.utsa.edu/user/rlong/Intro/urb.htm.pp.1-3.

- Christian, K. and Henk, M, "Informal Spaces: The Geography of Informal Economic activities in Brussels",

International Journal of Urban and Regional Research, Vol 23. No2. 1999. p.202.

- Lulincheng and Gary Gereffi, "The Informal Economy in East Asian Development", International Journal of Urban and Regional Research, Vol 18. No2, 1994.

٢٦- محمد عبد الله الحماد، السكن العشوائي وأحياء الصفيح، الانفجار الحضري في البلدان النامية والدول العربية، في: ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث، أسبابها وآثارها السلبية، تعريب المعهد العربي لإنماء المدن.، مصدر سابق، ص ١١.

٢٧- المصدر نفسه، ص ص١٢ -١٣.

٢٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع الإحصاء، أسماء المناطق العشوائية بأقسام محافظة القاهرة - طبقاً لتعداد ١٩٩٦.

٢٩- أنظر:

- السيد الحسيني، الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية..، مصدر سابق، ص ص ٦٢-٦٣.

- مديحه السفطي، الإسكان العشوائي، دراسة اجتماعية من الواقع المصري، المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم، النمو العشوائي حول التجمعات السكنية في مصر ٢٦-٢٨ يناير ١٩٨٦. جمعية المهندسين المصرية، القاهرة. ١٩٨٦. ص٢.

- شريف كمال دسوقي، حسين صبري الشنواني، الإسكان لذوي أدنى الدخول، مدخل لتطوير سكن العشوائيات، المؤتمر الدولي السادس للبناء

والتشييد، "انتربيلد ٩٩"، ٢٦-٣٠ يونيو ١٩٩٩، مركز القاهرة للمـؤتمرات ، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٢٩.

- ميلاد حنا، الإسكان والقرار السياسي في مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد ٨٩٣، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص١٢-١٥.

30-Hari Srinivas, "Defining squatter settlements". Op, cit. p.1.

31-See:

-Squatter Settlement in Developing Countries",
http://www.people-center.com/a-level/geog..says/squatter-settlements-in-developi.htm.pp.1-2.

- UNCHS, Information about "Informal Settlements",
http://www.sli.unimelb.edu.au/informal/inform-set.html-p.1.

- Machira Apollos, "Urban Violence, The Case of Kiambu and Nyahururu municipalities Wysiwyg://61
http://www.ccrenya20m.com/violence.htm.p.6

32-See:

- GOG225 World cities: Definition of key words and concepts,
http://www.albany.edu/9p/facultystaff/cjsmith/909225/week-10-definitions10.htm.p.2.

33-World Habitat Day,
http://www.unchs.org/english/whd99/whd99.htm.p.7.

34- Survey Article, Living dangerously,
http://vh1.economic.com/editorial/justforyou/21-3-98/e7box.html.p.1
35- See:
- Hari Srinivas, Defining Squatter settlements, op,cit,p.2.
- Media Reports, Institute sounds Alarm over Rapid urban Growth,
http://www.iisd.ca/media/mediapopulation.html.2001.p.1
36- **See:**
- Michael Webber, "Population growth in third world cities is largely out of control. Op, cit.p.4.
- "Characteristics of Developing Countries",
http://hsb.baylor.edu/html/kellyt/mills%5cmills17.htm.p.2.
37-Hornby. A.S, Oxford student's Dictionary of Current English, Oxford University, Press, 1980. p.95.
38-Chang Shui Kiong, Acase study of squatter settlements within the Kota Kinabalu-Penampang Conurbation.
http://www.ids.org.my/homepage/publications/Research paper/Articles/review58.htm.pp.2-3.

39-Peace Brigades International – Guatemala The housing crisis in uatemala,http://www.igc.org/pbi/guatemala/cap95-01.html.pp.1-2.
40-"Telecommunications, World Cities and Urban Policy", http://www.mitchellmoss.com/articles/urbpol.html.p.6.
41-See:
- Scoot Campbell, "The Changing Role and Identity of Capital Cities the Global Era", Paper presented at the Association of American Geographers Annual Meeting. Pittsburgh, April 4-8,2000. p.14.
- World Resources 1996-97: Chapter 1, " Cities and The Environment, Urban Environmental Problems", op, cit.p.6.
42- Martin Brockerhoff and Ellen Brenan," The Poverty of cities in Developing Region", In Population and Development Review, Vol.24,No.1(March 1998).pp.75-114.
43- See:
- John J.Macions," Society the Basics", op, cit.p.202,pp.399-400.
- Part2.Case studies," Urban society and technology", http://www.unu.edu/unuprress/unupbooks/un36je/uu36je08.htm.pp.3-4.

44- See:

- Saunders,P," Social Theory and the urban question", New York: Holmes and Mcier Publishers. Inc.1986.pp.240-242.

- William A. Schwab," The Sociology of cities", op,cit.pp.20-21. pp.31-32.

45- Anthony Giddens," Sociology, A brief but Critical introduction", op,cit.p.101.

46- See:-

- George Chu-Sheng Lin," Changing theoretical perspectives on urbanization in Asian developing countries", Third World Planning Review.p.8.

- William A. Schwab," The Sociology of cities", op, cit. p.24.

47- Kruijer, G, J." Development Theory Liberation: Third World problems and solution,(Translated by Arnold Promerans). Atlantic Highlands, N J: Humanities Press International.1987.p.5.

٤٨- إسماعيل قيرة، نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن، مجلة جدل، كتاب العلوم الاجتماعية، العدد ٤، ١٩٩٣.ص ٢٥.

٤٩- إسماعيل قيرة، من هم فقراء الحضر؟، قاع المدينة نموذجا، المستقبل العربية، العدد ٢٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.١٩٩٦.ص ص ٥٤-٥٥.

50- Licia V,and Magda C," Urban Research in Latin America", Toward a Research Agenda. Unesco. http://www.Unesco.org/most/valleng.htm.p.12.

51- Machira Apollo's," Urban Violence", wysiwyg://7/http://www.Ccrkenya.20m.com/violence.htm.p.5.

52- Peter Gizewski, Thomas, H. Dixon," Urban Growth and violence will the future resemble the past? Part 1. http://www.library.utoronto.ca/pes/urban/urban1.htm.p.2.

٥٣- عثمان ياسين الرواف، مدرستا التنمية والتبعية: أوجـه التبـاين بـين الطرح النظري والواقع التطبيقي...، مصدر سابق، ص ص ٥١-٥٦.

53- Peter Gizewski and Thomas H.Dixon," Hypotheses and evidence on the links between Urban Growth and Violence", Part2. http://www.library.utoronto.ca/pcs/eps/urban/urban3.htm.p.1.

54- Ibid. pp.1-2.

55- Peter Gizewski and Thomas H. Dixon," Two Hypotheses for future study",
http://www.Library.Utoronto.ca/pcs/eps/urban/urban3-htm.1-2.
56- John Kederowski," Development and Crime",
http://www.Acdi-cida.gc.Ca/xpress/dex9802.htm.1998.pp.3-4.
57- World Resources 1996-97: Chapter 1, " Cities and The Environment, Urban Environmental Problems", op, cit.p.6.
58- Ecological modernization in East and Southeast Asian high performance economics, A research proposal in the framework of the International Human dimensions Programme on Industrial Transformation. 1999. P.3.
59-Introduction: Urban Environmental problems, http://est.jrc/ envind/pf-intro/pf-int09.htm. p. 1.
60-World Resources, "A Guide to the Global Environment, The Urban Environment", http://www.igc.org/wri/wr-gb-97/ ud-txts.html. p.1.
61- See:-
- World Resources,1996-97: Chapter 1, " Cities and The Environment", Urban Poverty. op, cit. pp.2-3.

- Bartone,C, " Environmental Challenge in Third World Cities" J. American Planning Assoc, Vol,57, N.4.1993.pp.411-415.
- Rondinelli, D.A, " Asian Urban Development Policies in the 1990s: from growth control to urban diffusion", World Development, Vol,19, N.7.1991.pp.791-803.
62-Jorge Wilheim, "Introduction: Urban Challenges of a Transition Period, In, Cities of the future: Managing Social Transformations, International Social science Journal, UNESCO, 147, March 1996. pp. 11-14.

خاتمة

المدينة في البلدان النامية: رؤية استشرافية

لا شك في أن المدن في حالة تحول، وأن غالبية السكان في البلدان النامية سوف يعيشون في مناطق حضرية، كما أن عدداً كبيراً من المقيمين الحضريين في تلك البلدان سوف يتزايدون إلى حوالي ٢,٥ بليون نسمة من إجمالي سكان الحضر على مستوى العالم. فضلاً عن أن هذه الخطوات السريعة لعملية التحضر يصعب تغييرها، وأنه لا مفر منها. حيث تشير البيانات الإحصائية المتاحة إلى أن المدن على مستوى العالم تنمو بمعدل مليون نسمة كل أسبوع، وأن غالبية هذا النمو يتم في مدن البلدان النامية(آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية).

وعلى الرغم من أن النمو السكاني آخذ في التناقص في السنوات الأخيرة، إلا أن التقديرات تؤكد على الارتفاع التدريجي إلى ما بين ٨-١٠ بليون نسمة خلال عام ٢٠٥٠. وبينما ينمو سكان دول الشمال ببطء، فإن النمو السكاني في دول الجنوب يتزايد بشكل مخيف، ومن ثم فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال يتمثل في: ماهي تأثيرات هذا النمو المتزايد في المستقبل الكوني؟(٢)، بمعنى آخر، كيف يستطيع السكان الحضريين والحكومات أن تواجه التحديات الناجمة عن النمو السكاني السريع والمتزايد؟.

الواقع أن المدن هي مستقبل العالم، وأنه بينما تُظهر مدن القرن الحادي والعشرين بعض المغالطات للاقتصاد الدولي والثقافة، فلا ينبغي أن نتجاهل بعض الحقائق المهمة والتي تتمثل في المشكلات والمواقف المتناقضة التي

تشكل تحديات راهنة ومستقبلية للعولمة، والتي غالباً ما يحاول البعض إخفائها عن مجالات البحوث.

إن خطوات التحضر السريعة تفوق كثيراً إمكانيات وقدرات الإدارات المدنية والمخططين، الأمر الذي يصاحبه الكثير من المشكلات والتحديات والتي أشرنا إلى بعضها في سياق الحديث عن المشكلات الحضرية المعاصرة(نقص المساكن، نمو الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، وانخفاض المستوى المعيشي، فضلاً عن المشكلات البيئية...وغير ذلك من المشكلات الأخرى والتي أضحت تمثل تحدياً أمام الحكومات في كل دول العالم، وبخاصة في البلدان النامية.

وانطلاقاً من الظروف الراهنة والتحديات المستقبلية، يمكننا القول أن عمليات التخطيط الحضري ومن ثم إقامة وانشاء المدن والمراكز الحضرية الجديدة، أو تطوير وتنمية وإعادة تخطيط المدن القائمة وبخاصة العواصم والمدن الكبرى لا تُعد فقط عمليات هندسية قاصرة على المتخصصين في مجال التخطيط العمراني، ولكنها أيضاً عمليات ذات أبعاد وجوانب مختلفة. أي أن هذه العمليات لا تخلو من مضامين: اجتماعية وثقافية وديموجرافية وبيئية، فضلاً عن مضمونها الأيديولوجي والسياسي. ومن ثم فالأمر يتطلب تنسيقاً واعياً ومنظماً بين المتخصصين في تلك المجالات المختلفة من أجل التوصل إلى نماذج حضرية تقوم على أسس ومبادىء التخطيط العلمي المنظم، الذي يضمن لتلك المدن والمراكز الحضرية أن تؤدي وظائفها وأدوارها ليس فقط على الصعيدين المحلي والقومي، ولكن أيضاً على المستويين: الإقليمي والعالمي.

ولا شك أن تحقيق هذا المطلب وبخاصة على مستوى البلدان النامية بعامة والمجتمعات العربية بخاصة ومجتمعنا المصري على وجه الخصوص في ظل التطورات والتحديات العالمية الراهنة والمستقبلية يتطلب مزيداً من الجهود المكثفة من جانب المتخصصين ليس فقط في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية، وبخاصة ذات الصلة بالمجتمع الحضري:علم الاجتماع، الجغرافيا، علم السكان، علم السياسة...وغيرها من العلوم والتخصصات الأخرى، ولكن أيضاً على مستوى العلوم التطبيقية وبخاصة في مجال الهندسة المعمارية أو التخطيط العمراني.

وإذا كانت الاتجاهات الحديثة تؤكد على أهمية المدخل البيني Interdisciplinary Approach في الدراسات الاجتماعية، فإن الأمر يزداد أهمية وخطورة إذا ما تعلق بالواقع الحضري في البلدان النامية، ذلك الواقع الذي يعاني العديد من المشكلات الحضرية المترامية الأبعاد. تلك المشكلات تتزايد من حيث معدلات انتشارها وأنماطها وانعكاساتها السلبية والتي أصبحت تمثل معها أخطر التحديات التي تواجه العالم المعاصر(سواء بالنسبة للبلدان المتقدمة صناعيا، أم البلدان النامية والأكثر فقرا)، فالعالم يشهد الآن ما يسمى بالمدن العالمية، والتي أضحت تمثل تجسيداً للسيطرة والهيمنة للقوى الرأسمالية العالمية ليس فقط على الصعيدين: الاقتصادي والسياسي، ولكن أيضاً على الصعيدين: الاجتماعي والثقافي، الأمر الذي أصبحت معه المدن القومية أو العواصم في البلدان النامية – كما كان يطلق عليها في العقود الماضية – مهددة بتراجع أدوارها ووظائفها السياسية والاقتصادية وذلك بسبب تراجع دور الدولة في هذه المجتمعات وفقدانها السيطرة على مواردها المحلية، بفعل الضغوط الخارجية المفروضة عليها من قبل

المؤسسات الدولية الكبرى، تلك الضغوط أدت إلى تبني حكومات البلدان النامية سياسات الخصخصة والتكيف الهيكلي والتي تدعم عمليات تراجع أدوارها الاقتصادية والاجتماعية. ولما كانت تلك الأنظمة السياسية تمارس السيطرة المركزية من العواصم، فإن مزيداً من التراجع للدول والأنظمة بسبب الضغوط الخارجية والداخلية يؤدي إلى تراجع العواصم القومية على كافة المستويات، ويدعم سيطرة وهيمنة المدن العالمية على كافة الأصعدة: السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية والتكنولوجية والعسكرية...إلخ.

وفي ظل هذه التطورات الراهنة والتحديات المستقبلية يمكننا أن نتوقع المزيد من المشكلات الحضرية وتزايد معدلاتها، الأمر الذي يشكل معوقاً أساسياً وتحدياً خطيراً أمام عمليات التنمية بشكل عام والتنمية الحضرية بخاصة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الأمر يتطلب دوراً واعياً للمتخصصين في العلوم الاجتماعية، وبالأخص المهتمين بدراسة الواقع الحضري لإجراء العديد من البحوث والدراسات البينية التي تتضمن أبعاداً وجوانب مختلفة لهذا الواقع، وذلك بهدف تقديم فهماً شمولياً لمشكلاته وقضاياه من ناحية، والمساهمة بشكل إيجابي وعملي في مجال وضع السياسات والبرامج التنموية لمواجهة تلك المشكلات الحضرية المتنامية والحد من خطورتها من ناحية أخرى. وهذا يعني أن يكون للعلوم الاجتماعية المتخصصة في هذا المجال الحيوي والمهم دوراً فعالاً ليس فقط على المستوى النظري، ولكن أيضاً على المستوى التطبيقي. ومن هنا تأتي أهمية علم الاجتماع الحضري، والذي يمثل أحد فروع علم الاجتماع في هذا المجال. فالواقع الحضري في البلدان النامية بمشكلاته وقضاياه المتنامية في ظل التطورات والتحديات الراهنة والمستقبلية

يحتاج إلى مواجهة عملية لتلك المشكلات، هذه المواجهة لن تتحقق إلا من خلال التكامل بين هذه التخصصات على المستويين النظري والتطبيقي. ومن جانب آخر ينبغي إعادة النظر في النظريات الكلاسيكية الموجهة لمعظم البحوث والدراسات الحضرية، ومحاولة الاستفادة من الاتجاهات النظرية الحديثة في تشخيص الواقع الحضري الراهن وفهم مشكلاته وقضاياه، ومن ثم استشراف مستقبله، وذلك في ضوء التطورات العالمية الراهنة، والتحديات التي تفرضها العولمة على كافة الأصعدة والمستويات.